

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد

-الطارف-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مخبر التنمية المحلية المستدامة: الزراعة، التنمية الريفية، السياحة الايكولوجية LDLD

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

تمويل التنمية في الجزائر بين سياسات البنوك وواقع الاستثمار

تحت اشراف: أ.د. بحري بوبكر

مساعد المشرف: د. عتروس سيف الدين

من إعداد الطالبة:

عبد غرس سمية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
نوري سميحة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	رئيسا
بحري بوبكر	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	مقررا
عتروس سيف الدين	أستاذ محاضر"أ"	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	مقررا ثانيا
فلعلي الزهرة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	ممتحنا
قحايرية سيف الدين	أستاذ محاضر"أ"	جامعة العربي التبسي-تبسة	ممتحنا
باحمد عبد الغاني	أستاذ محاضر"أ"	جامعة باجي مختار - عنابة	ممتحنا

السنة الجامعية 2025-2026



"إنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال
في تحفه لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد كذا لكان
يُستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان
أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء
النقص على جملة البشر"

-العماد الأصفهانى-

ملخص

عالجت الدراسة موضوع "تمويل التنمية في الجزائر بين سياسات البنوك وواقع الاستثمار" والتي هدفت إلى الإجابة على إشكالية مدى مساهمة سياسة البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل البيئة الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2024.

وبغية تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل تشخيص تطور النظام البنكي في الجزائر وواقع الاستثمار فيها، والمنهج التحليلي لتعرف على مدى تأثير القروض البنكية الممنوحة للاقتصاد في تمويل التنمية، ومن أبرز ما انتهت إليه هذه الدراسة هو سيطرة للبنوك العمومية على الحصة الأكبر من القروض الممنوحة للاقتصاد مع استفادة أكبر للقطاع العام من هذه القروض وهو ما يعكس التوجه لتمويل الاستهلاك، وبالرغم من التطور الايجابي والمتزايد للقروض البنكية الممنوحة للاقتصاد خلال الفترة المدروسة، إلا أنها فشلت في تحقيق التنمية بالمستوى المطلوب، أي أن هناك فجوة بين التمويل والنمو الحقيقي فالأمر يتطلب تحسين توجيه القروض وخلق بيئة مصرفية أكثر كفاءة واستدامة.

حيث أوصت هذه الدراسة على ضرورة الإسراع في الإصلاحات وبالخصوص الإصلاحات المصرفية والمالية وذلك بإصلاح السياسات التمويلية من خلال إعادة توجيه التمويل نحو القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة في الاقتصاد، وتوجيه القروض الممنوحة ضمن رؤية وطنية متكاملة للتنمية، كذلك تطوير القطاع الخاص الوطني والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأهيلها حتى تقوى على المنافسة والقضاء على العراقيل التي تعيق نموه وتطوره وبالخصوص تقليص وزن الاقتصاد الموازي.

كلمات المفتاحية : تنمية، بنوك، تمويل، قروض بنكية ، اقتصاد جزائري، مناخ استثماري.

Résumé

L'étude portait sur le thème « Le financement du développement en Algérie entre politiques bancaires et réalité de l'investissement ». Elle visait à répondre à la question de l'efficacité de la politique bancaire dans le financement du développement économique, compte tenu du contexte d'investissement en Algérie sur la période 1990-2024.

Afin d'atteindre les objectifs de l'étude, l'approche descriptive a été utilisée pour diagnostiquer l'évolution du système bancaire en Algérie et la réalité de l'investissement dans celui-ci, et l'approche analytique a été utilisée pour identifier l'ampleur de l'impact des prêts bancaires accordés à l'économie dans le financement du développement. L'un des principaux résultats de cette étude est que les banques publiques contrôlent la plus grande part des prêts accordés à l'économie, le secteur public en bénéficiant davantage, ce qui reflète la tendance au financement de la consommation. Malgré l'évolution positive et croissante des prêts bancaires accordés à l'économie au cours de la période étudiée, Cependant, le pays n'a pas atteint le niveau de développement souhaité, ce qui entraîne un écart entre le financement et la croissance réelle. Cela nécessite une amélioration de l'allocation des prêts et la création de systèmes bancaires plus efficaces et plus durables.

Cette étude a recommandé d'accélérer les réformes, notamment bancaires et financières, en réformant les politiques de financement par la réorientation des financements vers les secteurs productifs à valeur ajoutée pour l'économie, et en orientant les prêts accordés dans le cadre d'une vision nationale intégrée du développement, ainsi qu'en développant le secteur privé national et les petites et moyennes entreprises, et en les qualifiant afin qu'elles puissent être compétitives et éliminer les obstacles qui entravent leur croissance et leur développement, en particulier en réduisant le poids de l'économie parallèle.

Mots clés : développement, banques, financement, prêts bancaires, économie algérienne, climat d'investissement.



Abstract

The study addresses the topic of "Development Financing in Algeria: Between Bank Policies and Investment Reality" ,which aimed to answer the question of the extent of success of banking policies in financing economic development in light of the investment environment in Algeria during the period extending from 1990 to 2024.

In order to achieve the objectives of the study, the descriptive approach was relied upon to diagnose the development of the banking system in Algeria and the reality of investment therein, and the analytical approach to identify the extent of the impact of bank loans granted to the economy in financing development. One of the most prominent findings of this study is that public banks control the largest share of loans granted to the economy, with the public sector benefiting more from these loans, which reflects the trend towards consumer financing, despite the positive and increasing development of bank loans granted to the economy during the period studied. However, it has failed to achieve the desired level of development, meaning there is a gap between financing and actual growth. This requires improving the allocation of loans and creating more efficient and sustainable banking systems.

This study recommended the need to accelerate reforms, especially banking and financial reforms, by reforming financing policies through redirecting financing towards productive sectors with added value in the economy, and directing loans granted within an integrated national vision for development, as well as developing the national private sector and small and medium enterprises, and qualifying them so that they can compete and eliminate the obstacles that hinder their growth and development, especially reducing the weight of the parallel economy.

Keywords: développement, Banks, financing, bank loans, Algerian economy, investment climate.

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما
بعد: الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بأطروحتي
هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة:

إلى التي كستني من كريم السحايا والخصال والتي غمرتني بجناحها
وعطفها، وشملتني بحبها وكرمها "أمي حفظها الله "

إلى الذي كلما أخطأت قومني بحسن أسلوبه، وكلما زللت انتشاني بلباقته
وكلما اجتهدت كان لي مشجعا، وكلما أتقنت كان لي محفزا "أبي حفظه الله "

إلى سندي واتكالي أخي العزيز

إلى فرجتي وبهجتي أخواتي كل باسمها وإلى زوجة أخي

إلى بسمه الحياة "أنيس، وتين حنين "

إلى كل الأهل والأقارب كل باسمه وعلو مقامه

إلى كل الأحباب والأصحاب

إلى كل من كان لي مشجعا وداعما لإتمام هذا العمل

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

شكر وتقدير

قال تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم" سورة إبراهيم

إليك ربي يصعد الكلام الطيب والدعاء الخالص والشكر الصادق على جميع النعم ما ظهر منها وما بطن.

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العقل والعلم، الحمد لله الذي يسر لنا أمورنا وعززنا بالفهم، الحمد لله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم الحمد لله والصلاة على محمد أعظم النعم.

امتنالا لتوجيهه التي محمد صلى الله عليه وسلم كما جاء في حديث الصحيح "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

أتقدم بجزيل الشكر وفائق العرفان والتقدير لأستاذ الفاضل "الأستاذ الدكتور بحري بوبكر" على كل ما قدمه لي طوال فترة إنجاز هذا من آراء توجيهات قيمة وملاحظات مفيدة، فجزاه الله خير الجزاء.

كما لا تفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان للدكتور "عتروس سيف الدين" على كل المساعدات التي قدمها لي، لك مني كل الشناء.

شكرا لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

شكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل البحثي

لكم جميعا كل شكر

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	أبعاد التنمية	الشكل رقم (1-1)
16	الحلقة المفرغة للفقر	الشكل رقم (2-1)
21	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا	الشكل رقم (3-1)
23	هيكل النظام البنكي في ماليزيا	الشكل رقم (4-1)
27	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين (1970-2023)	الشكل رقم (5-1)
28	ترتيب الاقتصاديات من حيث إجمالي الناتج المحلي لسنة 2023	الشكل رقم (6-1)
28	نصيب الفرد الصيني من إجمالي الناتج المحلي (1970-2023)	الشكل رقم (7-1)
29	ترتيب البنوك التي تمتلك أكبر الأصول في العالم	الشكل رقم (8-1)
32	إجمالي الناتج المحلي في سنغافورة للفترة 1970-2023	الشكل رقم (9-1)
33	معدل البطالة في سنغافورة 2000-2023	الشكل رقم (10-1)
33	مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة	الشكل رقم (11-1)
51	منحنى S للتنمية الاقتصادية	الشكل رقم (12-1)
53	EGO والإنسان	الشكل رقم (13-1)
54	نظرية الترابط الثلاثي	الشكل رقم (14-1)
59	المصادر الداخلية لتمويل التنمية	الشكل رقم (15-1)
64	المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية	الشكل رقم (16-1)
67	تصنيفات القروض الخارجية	الشكل رقم (17-1)

74	حصة أكبر 10 دول لديها أصول مصرفية إسلامية من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم(%)	الشكل رقم(1-18)
116	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر (2019-2023)	الشكل رقم (1-2)
118	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر	الشكل رقم(2-2)
123	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة(2004-2021)	الشكل رقم(2-3)
126	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتابعة للقطاع الخاص لسنة 2021	الشكل رقم (2-4)
127	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2022)	الشكل رقم (2-5)
131	معيقات وآفاق الاستثمار في الجزائر	الشكل رقم(2-6)
145	نسبة توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي 2010-2014	الشكل رقم(3-1)
148	الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2024)	الشكل رقم(3-2)
149	معدل نمو الناتج المحلي في الجزائر (1990-2024)	الشكل رقم(3-3)
151	معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	الشكل رقم (3-4)
153	معدل التضخم في الجزائر(1990-2024)	الشكل رقم(3-5)
154	إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر	الشكل رقم(3-6)
156	معدل البطالة في الجزائر (1990-2024)	الشكل رقم(3-7)
164	هيكل الجهاز المصرفي سنة 1985	الشكل رقم (3-8)
175	هيكل القطاع البنكي في الجزائر إلى غاية 2022/12/31	الشكل رقم(3-9)
176	مكونات النظام البنكي الجزائري للفترة 2014-2024	الشكل رقم (3-10)
177	التطور العددي للوكالات في الجهاز المصرفي (2014-2024)	الشكل رقم (3-11)

178	الإصدار النقدي لتمويل الاقتصاد للفترة (1990-2000)	الشكل رقم (3-12)
179	حجم قروض بنك الجزائر للاقتصاد (1990-2000)	الشكل رقم (3-13)
181	الإصدار النقدي من طرف بنك الجزائر للفترة 2001-2023	الشكل رقم (3-14)
181	توزيع الإصدار النقدي من طرف بنك الجزائر للفترة بين 2001-2023	الشكل رقم (3-15)
183	تطور حجم الودائع في البنوك الجزائرية للفترة (1990-2023)	الشكل رقم (3-16)
185	تطور حجم الودائع البنكية حسب آجالها (1990-2023)	الشكل رقم (3-17)
186	حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع (2000-2023)	الشكل رقم (3-18)
188	إجمالي القروض البنكية الموجهة لتمويل الاقتصاد ومعدل نموها خلال الفترة (1990-2009)	الشكل رقم (3-19)
189	نسبة القروض المقدمة للاقتصاد حسب طبيعة البنوك (1990-2009)	الشكل رقم (3-20)
190	توزيع القروض البنكية حسب القطاعات (1990-2009)	الشكل رقم (3-21)
192	تطور إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد ومعدل نموها (2010-2024)	الشكل رقم (3-22)
194	هيكل القروض البنكية حسب آجالها (2010-2024)	الشكل رقم (3-23)
199	المرونة الداخلية للقروض البنكية الممنوحة للاقتصاد في الجزائر (1990-2024)	الشكل رقم (3-24)

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
06	التطور التاريخي للتحويلات المفاهيمية في الفكر التنموي	الجدول رقم (1-1)
10	المقارنة التحليلية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	الجدول رقم (2-1)
21	معدل التضخم في ماليزيا للفترة (2000-2023)	الجدول رقم (3-1)
22	معدل البطالة في ماليزيا للفترة (2000-2023)	الجدول رقم (4-1)
22	مؤشر الفترة في ماليزيا لسنة 2019 و 2021	الجدول رقم (5-1)
29	معدل البطالة في الصين (1990-2023)	الجدول رقم (6-1)
50	خصائص اقتصاديات منحى S للتنمية الاقتصادية	الجدول رقم (7-1)
74	التوزيع الجغرافي للبنوك الإسلامية العربية بحسب البلد (المتوفرة بياتها) الربع الثالث 2021.	الجدول رقم (8-1)
114	مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر (2018-2020)	الجدول رقم (1-2)
120	حجم الاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة 1990-2009	الجدول رقم (2-2)
122	حجم الاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة 2010-2016	الجدول رقم (3-2)
123	العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2021	الجدول رقم (4-2)
125	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	الجدول رقم (5-2)
126	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (personnes) morales حسب قطاع النشاط لسنة 2021	الجدول رقم (6-2)
142	التوزيع القطاعي لبرنامج لإنعاش اقتصادي 2001-2004	الجدول رقم (1-3)
144	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	الجدول رقم (2-3)

191	توزيع القروض البنكية الموجهة للاقتصاد للفترة حسب آجالها (2009-1990)	الجدول رقم (3-3)
195	حجم السيولة البنكية في الجزائر 2021-2010	الجدول رقم (4-3)
196	الميل المتوسط للقروض البنكية الموجهة للاقتصاد في الجزائر (1990- (2024	الجدول رقم (5-3)
198	الميل المتوسط للقروض الممنوحة للقطاع الخاص في الجزائر	الجدول رقم (6-3)

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
APSI	Agence de P romotion et de S outien de l' I nvestissement	وكالة ترقية ودعم الاستثمار
CNI	Le Conseil National d' I nvestissement	المجلس الوطني للاستثمار
ANDI	Agence National de D éveloppement de l' I nvestissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANIREF	Agence National d' I ntermédiation et de R égulation Foncière	الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري
OCDE	L' O rganisation de C oopération et D éveloppement E conomiques	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
CNEP	Caisse National d' E pargne et de P révoyance	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
CAD	Caisse Algérienne de D éveloppement	الصندوق الجزائري للتنمية
BNA	Banque National d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
CPA	Crédit P opulaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
BEA	Banque E xtréieure d'Algérie	البنك الخارجي الجزائري
BADR	Banque de l' A griculture et du d éveloppement R ural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	Banque du D éveloppement L ocal	بنك التنمية المحلية
DB	D oing B usiness	مؤشر سهولة أداء الأعمال
ISI	I ndustrialisation par la S ubstitution d' I mportation	سياسة إحلال الواردات
IPE	I ndustrialisation par la P romotion des E xportations	سياسة إحلال الصادرات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
(ii)	بسملة
(iii)	دعاء
(iv)	ملخص
(v)	Résume
(vi)	Abstract
(vii)	إهداء
(viii)	شكر وعرفان
(ix)	قائمة الأشكال
(xii)	قائمة الجداول
(xiv)	قائمة المختصرات
(xv)	فهرس المحتويات
(أ)	مقدمة
(1)	الفصل الأول: التأصيل النظري للتنمية
(2)	تمهيد
(3)	المبحث الأول: تحولات مفهوم التنمية: من الرؤية الضيقة إلى الشمولية المعاصرة
(3)	المطلب الأول: التنمية: الرؤية التاريخية
(11)	المطلب الثاني: أنواع التنمية وأبعادها
(13)	المطلب الثالث: غايات ومعوقات التنمية الاقتصادية
(18)	المطلب الرابع: تجارب تنمية رائدة
(34)	المبحث الثاني: استراتيجيات ونظريات التنمية الاقتصادية
(34)	المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

(41)	المطلب الثاني: نظريات التنمية في الفكر الاقتصادي
(44)	المطلب الثالث: نظريات سياسات التنمية الاقتصادية
(46)	المطلب الرابع: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية
(55)	المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية
(56)	المطلب الأول: دور وأهمية تمويل التنمية الاقتصادية
(59)	المطلب الثاني: المصادر الداخلية والخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية
(69)	المطلب الثالث: التمويل البنكي والتمويل عن طريق الأسواق المالية
(73)	المطلب الرابع: التمويل الإسلامي كمصدر تمويل التنمية الاقتصادية
(81)	خلاصة الفصل
(82)	الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر
(83)	تمهيد
(84)	المبحث الأول: الأسس النظرية والمفاهيمية للاستثمار
(84)	المطلب الأول: الاستثمار في النظريات الاقتصادية
(88)	المطلب الثاني: مفاهيم أساسية للاستثمار
(96)	المطلب الثالث: دوافع الاستثمار ومحدداته
(100)	المبحث الثاني: أساسيات البيئة المناخية للاستثمار في الجزائر
(100)	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري
(104)	المطلب الثاني: الإطار التنظيمي والتشريعي للاستثمار في الجزائر
(115)	المطلب الثالث: تقييم موقع المناخ الاستثماري في الجزائر في المؤشرات الدولية
(120)	المبحث الثالث: تطور حصيلة الاستثمار في الجزائر
(120)	المطلب الأول: تطور حجم الاستثمار المحلي في الجزائر (2000-2022)
(128)	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر (2000-2022)
(130)	المطلب الثالث: معوقات وآفاق الاستثمار في الجزائر
(136)	خلاصة الفصل

(136)	الفصل الثالث: تحليل مساهمة سياسات البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2024)
(137)	تمهيد
(138)	المبحث الأول: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر
(138)	المطلب الأول: الجهود التنموية في الجزائر
(147)	المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر
(156)	المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر
(158)	المبحث الثاني: واقع النظام البنكي في الجزائر بين الإصلاحات والتحديث
(158)	المطلب الأول: النظام البنكي على ضوء الجيل الأول من الإصلاحات (1962-1990)
(167)	المطلب الثاني: إصلاحات قانون النقد والقرض
(170)	المطلب الثالث: النظام المصرفي خلال الألفية الجديدة
(178)	المبحث الثالث: القروض البنكية الموجهة للاقتصاد كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2024)
(178)	المطلب الأول: التمويل النقدي للاقتصاد في الجزائر 1990-2024
(182)	المطلب الثاني: تطور حجم القروض البنكية الممنوحة للتمويل الاقتصادي في الجزائر (1990-2024)
(196)	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم دور القروض البنكية الممنوحة للاقتصاد في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2024)
(201)	خلاصة الفصل
(202)	خاتمة
(208)	قائمة المراجع
(224)	قائمة الملاحق

مقدمة

شهد مفهوم التنمية تطورا كبيرا نظرا للاهتمام المتزايد على الصعيدين المحلي والعالمي، وبعد أن كان التركيز الأساسي سابقا على النمو أصبح الهدف أوسع وأكثر تعقيدا، إذ يسعى إلى تعزيز رفاهية جميع أفراد المجتمع، والقضاء على مسببات الفقر، بالإضافة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين.

فظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مشكلات الفقر والتخلف في العديد من البلدان خاصة النامية والمستقلة حديثا، مما دفعها إلى محاولة التغلب على المشاكل الاجتماعية التي عرفتها من خلال محاولة تحقيق تنمية اقتصادية في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها.

تظل التنمية من أهم القضايا على الساحة العالمية مهما تباينت مداخلها وأنماط حدوثها، ومن ثم تعد أحد التحديات الأساسية التي تسعى جميع دول العالم لمواجهتها، مما يجعلها تحتل مكانة بارزة ضمن أولوياتها، كما تحظى قضية التنمية الاقتصادية على وجه خصوص باهتمام الكثير من الدول ومفكرها.

تواجه الدول النامية مجموعة واسعة من التحديات التنموية، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ما يجعلها مضطرة لتبني استراتيجيات تنموية شاملة تهدف إلى تجاوز حالات التخلف ومواكبة الدول الصناعية المتقدمة، غير أنه ليس ثمة شك أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة وقابلة للاستمرار يتطلب إزالة العوائق التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية، ولعل أهم تلك العوائق هو ندرة المواد الاقتصادية ورأس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية استخدامها برشادة وحسن تدبير.

إن طرح قضية التنمية الاقتصادية في أي مجتمع يرتبط بطرح القضايا المرتبطة بتمويلها من حيث الأساليب والأجهزة، وبوجه خاص من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك للاضطلاع بهذا العبء، ومدى إمكانياته في تغيير أوضاعه وسياساته بما يمكنه من التكيف مع الأوضاع المطلوبة لتنمية المجتمع، فيمكن للبنوك أن تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجمع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى الاستثمار المناسب.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية اقتصادية تؤهل البلد للاندماج في الاقتصاد العالمي وتصحيح أوضاعها الاقتصادية وتوفير المستوى المعيشي اللائق لأفرادها، وفي ظل غياب سوق مالي حقيقي فإن عملية تمويل التنمية الاقتصادية فيها تتم عن طريق النظام البنكي الذي يعد بمختلف أجهزته القلب النابض للاقتصاد الوطني من خلال ما يباشره من تجمع المدخرات والاستثمار في كل المجالات، ثم القيام بإعمال الوساطة

المالية التي تعتبر كهمزة وصل بين أصحاب الفوائض لتوظيفها وأصحاب العجز المالي لتلبية حاجتهم إلى التمويل. كذلك الدور الذي يلعبه في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية وفي إتمام الإصلاحات الهيكلية. فيتميز الجهاز البنكي بعدم إمكانية فصله عن مجموع المعطيات الاقتصادية للوطن، مما يحدد دوره من خلال الخيارات الأساسية وإستراتيجية التنمية التي أعتدها البلد، فهو يتأثر ويؤثر في العناصر الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة.

وبالتالي يمكن التعبير عن إشكالية الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي ما مدى مساهمة سياسة البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل المناخ الاستثماري؟ ويندرج تحتها التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية.

- ❖ ما هو واقع التمويل في الاقتصاد الجزائري؟
 - ❖ ما هي درجة ملائمة بيئة الأعمال في الجزائر لتحفيز الاستثمار؟
 - ❖ ما مدى مساهمة القروض الممنوحة من الجهاز البنكي الجزائري في تمويل عملية التنمية الاقتصادية؟
- وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ يعتبر القطاع البنكي المصدر الأول لتمويل التنمية في الجزائر.
- ❖ عدم وجود البيئة الاستثمارية المحفزة من شأنها عرقلة التنمية في الجزائر.
- ❖ نجحت البنوك الجزائرية في تجميع المدخرات إلا أن القروض الممنوحة من طرفها لم تساهم بشكل فعال في تمويل الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كون مسألة تحقيق التنمية الاقتصادية تمثل الرهن الأكبر والتحدي الجوهري لكافة دول العالم على اختلاف مستويات تطورها ، ففي حين تصب الدول المتقدمة جل اهتمامها على صياغة سياسات تضمن استدامة المكتسبات التنموية التي حققتها، في المقابل الدول النامية تخوض سباقا مع الزمن لاستكشاف وتصميم الاستراتيجيات الكفيلة بانتشال واقعها الاقتصادي من دوامة التخلف وتحسين مؤشراتها الكلية، كما سعت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية مختلف سياسات تمويل الاستثمار الذي يعتبر دافع للتنمية

الاقتصادية وكذلك على دور البنوك باعتبارها أحد أهم مصادر الداخلية التمويل، وذلك من خلال دراسة متطلبات وواقع الاستثمار في الجزائر.

أهداف الدراسة

الباحث لا ينطلق في مسيرته البحثية من فراغ، بل يقوم على أساس مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والتي تحدد اتجاه البحث وتوجه الجهود نحو النتائج المرجوة، وتنحصر أهداف هذه الدراسة إلى:

- ✓ الإلمام بالجانب النظري للموضوع من خلال تناول مفاهيم العامة المتعلقة بالتنمية والاستثمار مع عرض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لهم؛
- ✓ التعرف على مختلف مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.
- ✓ عرض وتحليل بعض المؤشرات الدالة على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- ✓ محاولة إعطاء صورة واضحة عن واقع الاستثمار في الجزائر بالاستناد على مجموعة من المؤشرات التي تقيم المناخ الاستثماري؛
- ✓ تسليط الضوء على أثر القروض البنكية على تمويل التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، ووصولاً إلى الأهداف المسطرة تم الاعتماد على تجميع المعلومات وتحليلها والوصول إلى النتائج وذلك من خلال:

- ✓ الأسلوب الوصفي: تم استخدامه في الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال التطرق وطرح المفاهيم الأساسية، وتوضيح العلاقة النظرية لمتغيرات الدراسة.
- ✓ المنهج التاريخي: حيث تم الاستعانة به لتتبع تطور مصطلح التنمية عبر العصور، إضافة إلى عرض مختلف النظريات المفسرة لكل من التنمية الاقتصادية والاستثمار، كذلك تتبع مسار تطور الجهاز المصرفي في الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990-2024.

✓ الأسلوب التحليلي: من خلال الدراسة والتحليل الاقتصادي.

تم جمع بيانات ومعلومات هذه الدراسة باستعمال بعض الأساليب التالية:

- أسلوب البحث الأكاديمي (المسح المكتبي) الذي يعتمد على مختلف المراجع مثل: الكتب، الأطروحات والدراسات المقدمة في هذا الموضوع.
- أسلوب المسح الرقمي وذلك من خلال الاطلاع على مختلف المعطيات الإحصائية من الجداول، الأرقام والوثائق التي تتعلق بالنظام المصرفي الجزائري الموجودة على مستوى الموقع الرسمي لبنك الجزائر، البنك الدولي، منظمات دولية،

دراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة تكملة وتعميقا لبعض الدراسات السابقة في بعض الجوانب المتعلقة بتمويل التنمية الاقتصادية والاستثمار، ومن أهم هذه الدراسات التي كانت تصب في نفس السياق ما يلي:

1- دراسة محمد أسامة الشعار، (2015): تمويل التنمية الاقتصادية في سورية وتفعيل دور المؤسسات

المالية الإسلامية، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي حيث سعى الباحث إلى تحليل مصادر التنمية في سورية والبحث في مساهمة المؤسسات المالية الإسلامية في الاقتصاد السوري منذ بداية عملها وذلك باستخدام المنهج التحليلي الوصفي، فتوصلت الدراسة إلى أن هناك دور حيوي مباشر وغير المباشر الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية وغير المصرفية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ومشاريع إعادة البناء في سورية جنبا إلى جنب مع المؤسسات المالية التقليدية.

2- دراسة هارون العيشي، (2015): "النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية

العمومية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990/2021، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ركز الباحث من خلال بناء نموذج قياسي على تتبع اثر المتغيرات الاقتصادية والسياسات الحكومية في تحفيز الاستثمار الكلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج جوهر مفادها أن

الاستثمارات العمومية في الجزائر ظلت تابعة بشكل هيكلي لعائدات الصادرات النفطية، مع الاعتماد على التمويل التضخمي عبر آلية الإصدار النقدي كأداة لتغطية النفقات الاستثمارية.

3- دراسة معلم جميلة (2017) بعنوان تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتيجية البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 01، حاولت هذه الدراسة تحليل التطورات الحاصلة في أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الدالة على وضعية التنمية في كل من الجزائر والمغرب، حيث توصل الدراسة إلى عدم فعالية السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمغرب منذ استقلالهما في تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة، كما أتت التجارب التنموية الناجحة ضرورة تطوير القطاع الزراعي في المراحل الأولى للتنمية عكس الجزائر والتي لم تحقق الاكتفاء الذاتي وهو ما يستوجب اتخاذ تدابير استعجالية للنهوض بالقطاع.

4- دراسة بن لخضر عيسى، (2019): "سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988_2015)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة التفاعلية والمتبادلة بين المتغيرات الاستثمارية والسياسات التمويلية المنتهجة، وقد ركزت الدراسة بشكل محوري على تقييم الدور الذي تلعبه المنظومة البنكية باعتبارها الرافد الأساسي وأهم المصادر الداخلية لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

5- دراسة بن شني عبد القادر، (2020): بعنوان "تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر بين تقلبات أسعار البترول وقصور الموارد المالية، مقال منشور بمجلة التكامل الاقتصادي، حيث أظهرت هذه الدراسة مدى أهمية التمويل في تعزيز مسار التنمية، والآثار المترتبة على ضعف المصادر التمويلية أو تركيزها في مصدر واحد، فضلا عن عدم قدرتها على توفير الموارد المالية اللازمة بانتظام وفي الوقت المناسب، مع التركيز على مصادر تمويل التنمية في الجزائر والتأكيد على أهم المشاكل التي تواجهها. فتوصلت إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير في تمويل تنميتها على الإيرادات البترولية وفي ظل قصور بقية الموارد المالية الأخرى وهو ما يجعل سير عملية التنمية مرتبط ارتباطا كبيرا بالتقلبات الحاصلة على مستوى هذا المورد. وعليه وجب تبني سياسة فعلية لتنويع مصادر الدخل.

6- دراسة تافسات خديجة (2022)، بعنوان "تشخيص واقع القطاع المصرفي الجزائري وآليات تفعيل

دوره في تحقيق النمو الاقتصادي، مقال منشور بمجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، سعت هذه الدراسة إلى إبراز مختلف العراقيل التي يواجهها القطاع المصرفي الجزائري في عملية التنمية، حيث توصلت إلى أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية لإصلاح الجهاز المصرفي إلا أنه هناك عقبات تعيق عملية تمويل التنمية، لذلك من الضروري إتباع مجموعة من الخطوات لتفعيل هذا الدور ومضاعفة الجهود بإرادة وجدية من أجل تجاوز نقائص الوضع القائم، وفي نفس الوقت مسايرة التطورات الخاصة في هذه البنوك.

7- دراسة حبيب الله جعيجع (2023)، بعنوان "تقييم أداء سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر،

أطروحة دكتوراه بجامعة محمد البشير الإبراهيمي، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تأثير سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر على مسار التنمية الريفية، وذلك من خلال التطرق إلى البرامج التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة في الجزائر، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسات تمويل التنمية الريفية قد ساهمت بشكل معتبر في تحسين الظروف المعيشية لسكان الأقاليم الريفية.

8- دراسة بوطاعة وسيلة (2023)، بعنوان "تمويل التنمية المحلية وخيارات المستقبل رؤية استشرافية،

أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، هدفت هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل تمويل التنمية المحلية في الجزائر من خلال تحديد مختلف السيناريوهات المتوقعة تحقيقها، وذلك بتطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص، مع تحديث تقنيات جديدة للتمويل المصرفي (الاعتماد على آليات التمويل الإسلامي) حيث تم استخدام المنهج المورفولوجي لبناء السيناريوهات من أجل تمويل التنمية المحلية، فتوصلت إلى التحديات التي من شأنها أن تحقق نجاح تطبيق الديمقراطية التشاركية، بالإضافة إلى الوصول إلى توقعات الخبراء ومقترحاتهم لإنجاح الخيارات المختلفة لتمويل التنمية المحلية.

ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة:

باعتبار موضوع تمويل التنمية متجدد عبر الزمن، ارتأينا أن نكمل الدراسات السابقة بالمستجدات الواقعة على الساحة الاقتصادية على التمويل البنكي للتنمية الاقتصادية في ظل الواقع الاستثماري، وهذا لإعطاء نظرة واقعية مجسدة للوضع الحالي للمنظومة البنكية.

هيكل الدراسة

للإحاطة بكافة جوانب الموضوع وتحقيق الأهداف المذكورة سابقا تم تقسيم الدراسة إلى:

الفصل الأول: والذي كان بعنوان "التأصيل النظري للتنمية" تم التطرق فيه إلى مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية انطلاقا من تطور المفهوم الضيق للتنمية وصولا إلى المضمون الشامل، كذلك التطرق لمختلف النظريات المفسرة لها، والتعرف إلى مختلف مصادر تمويلها وداخلها وخارجيا.

الفصل الثاني : تحت عنوان "واقع المناخ الاستثماري في الجزائر" والذي يتم تخصيصه لدراسة موضوع الاستثمار بدءا من المفهوم وأهم النظريات المفسرة له، ثم التطرق إلى المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال التعرف على مختلف القوانين والتنظيمات التي تحكم بيئة الأعمال في الجزائر، وكان المبحث الأخير من هذا الفصل لتحليل حصيلة الاستثمار في الجزائر.

أما الفصل الثالث والمعنون بـ "تحليل مساهمة البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2024)" فكان المبحث الأول دراسة لواقع التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال التعرف على أهم المؤشرات الدالة على التنمية في الجزائر ومختلف الجهود التنموية المبذولة، ليكون المبحث الثاني دراسة للقطاع البنكي ومختلف الإصلاحات التي تعرض لها منذ الاستقلال إلى غاية 2024، أما المبحث الثالث فكان دراسة تحليلية للقروض البنكية الممنوحة لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2024.

الفصل الأول

التأصيل النظري للتنمية

تمهيد

تعتبر التنمية المحرك الرئيسي لتطور الشعوب اجتماعيا، ثقافيا واقتصاديا، والوسيلة التي تمكن المجتمعات من مواجهة عوامل التخلف وتحقيق التقدم، كما أنها تعد أداة لبلوغ الأهداف التي تسهم في خلق الثروة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وذلك من خلال الانتقال من حالة الاحتياج إلى وضع آخر أقل حاجة، مع السعي نحو هدفها تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان حياة كريمة للشعوب مع الحرص على التخصيص الأمثل للموارد. غير أن تحقيق التنمية يبقى مهمة صعبة المنال دون توافر الآليات التي من شأنها المساهمة في تحقيق الأهداف المرسومة، وفي مقدمتها توفر الموارد المالية التي من خلالها تمول كافة البرامج التنموية سواء كان التمويل داخلي أو خارجي.

من خلال هذا الفصل سيتم التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بمفهوم التنمية وتناول بعض النظريات المفسرة لتطورها، مع تسليط الضوء على أهم التجارب التنموية الناجحة عالميا، بالإضافة إلى ذلك التطرق إلى مختلف مصادر تمويلها وذلك وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: تحولات مفهوم التنمية: من الرؤية الضيقة إلى الشمولية المعاصرة.

المبحث الثاني: استراتيجيات ونظريات التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: تحولات مفهوم التنمية: من الرؤية الضيقة إلى الشمولية المعاصرة

أضحى موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية من أبرز المحاور في الدراسات الاقتصادية، حيث استحوذ على اهتمام الاقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية، إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية. وقد ظهرت العديد من الدراسات والسياسات التي ركزت على تحليل أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية في جوانبها المختلفة.

شهد مفهوم التنمية الاقتصادية جدلاً واسعاً بين العلماء، المفكرين والباحثين، إذ جعلت الاختلافات الفكرية والإيديولوجية من الصعب وضع تصور دقيق وتعريف محدد لها.

يقصد بمصطلح التنمية في الاستعمال اليومي بالتنمية الاقتصادية، واستعماله عادة ما يرتبط بإجراء مقارنات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ثم داخل كل دولة بين الثروة والفقير.

ظهر الاهتمام بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد 1945، وكان في شكل توجهات مختلفة تشترك في فكرة الرقي، لكن التسليم بهذه الفكرة كمحدد للتنمية بدأ يتراجع في الستينات من القرن العشرين.

المطلب الأول: التنمية: الرؤية التاريخية

استقر الفكر الاقتصادي منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر وصولاً إلى أعقاب الحرب العالمية الثانية على توظيف مصطلح التقدم المادي والاقتصادي، وهو المفهوم الذي كرسه الرائد الاقتصادي " آدم سميث " للدلالة على حالة التطور، إلا أن التحول الذي حدث مع نهاية الحرب العالمية الثانية أدى إلى بروز مفهوم التنمية كركيزة فكرية مستقلة بذاتها، ومنذ ذلك الحين شهد المصطلح مخاضاً تطورياً عبر مراحل متباينة.

الفرع 01: تطور مفهوم التنمية

لقد كان هناك تطور مستمر وجلي على التنمية بوصفها مفهوماً ومحتوى، حيث يعد هذا التطور استجابة واقعية لنوعية المشكلات التي تواجهها المجتمعات، ويعكس للخبرات الدولية المتراكمة في هذا المجال على مدى العقود السابقة. وبشكل عام، يمكن تمييز عدة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر.

أولاً: مع نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين كان مفهوم التنمية مرادفاً للنمو، حيث اتسمت هذه المرحلة بالتركيز على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وسريع، إذ كانت تفهم التنمية أساساً على أنها الزيادة المستمرة في مستوى الدخل الفردي، ورغم وجود إشارات مبكرة لأهمية الأهداف الاجتماعية مثل محو الأمية، مكافحة الأمراض وتعزيز

التعليم، إلا أن النظرة الغالبة كانت اقتصادية بحثة، تعتمد على مزيج من المدخرات والاستثمارات والمساعدات الأجنبية، أسفرت هذه الظروف إلى تبني الافتراض ضمني بأن التنمية الاقتصادية كانت تفهم ببساطة على أنها النمو الاقتصادي، ومع صدور كتاب "مراحل النمو الاقتصادي The stages of economic growth" للاقتصادي الأمريكي "روستو-Rostow" سنة 1955، تأكد الافتراض السابق، أين أقر فيه على أن التنمية تتضمن عددا من المراحل المتتابعة¹.

وقد أظهرت تجربة الخمسينات والستينات أن العديد من الدول النامية سجلت نموا اقتصاديا، إلا أن هذا النمو لم ينعكس على تحسن مستوى المعيشة لغالبية السكان، مما يؤكد القصور الجسيم للتعريف الضيق للتنمية الذي يركز على النمو الاقتصادي فقط².

ثانيا: مع منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين توسع مفهوم التنمية ليشمل أبعادا اجتماعية، فأصبح مفهوم التنمية يعني تحقيق نمو اقتصادي مصحوبا بتوزيع عادل لهذا النمو، وهو ما يتماشى مع التعريف الذي قدمه "ماير" للتنمية حيث يقول أن "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي على مدى فترة زمنية طويلة، مع الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة"³.

ثالثا: من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين ظهر مفهوم التنمية الشاملة المتكاملة، والذي يعني الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والتي تهدف بالأساس إلى تحسين ظروف السكان، وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، والتالي تحول مفهوم التنمية من مجرد تحقيق للنمو الاقتصادي إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل والاهتمام بتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية.

¹ - حمزة علي، (2017): إشكالية التفاعل بين التنمية الاقتصادية وتصدير الموارد الطبيعية حالة دول OPEC، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص 08.

² - ميشيل تودارو، (2006): التنمية الاقتصادية، دار المريح، المملكة العربية السعودية، ص 52.

³ - جميلة معلم، (2017)، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، ص 11.

تجمع التنمية الشاملة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لأن كلا منهما شرط لتحقيق الآخر، وبناء على ذلك فالتنمية الشاملة متعددة الأغراض والأساليب لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي بطريقة متوازنة بحيث تشمل نشاطين¹:

- ✓ تنمية اقتصادية: وهي التي تتجه إلى تنمية الإنتاج وزيادة الدخل القومية والفردية أي زيادة الثروة؛
- ✓ تنمية اجتماعية: وهي التي تهدف إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي والخدمات بشتى أنواعها.

وهكذا التحقت التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وظهر اصطلاح التنمية الشاملة. وعلى إثر التطورات التي تلاحقت مصطلح التنمية في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي برزت مفاهيم أخرى:

❖ **التنمية البشرية:** ظهر هذا المصطلح في سنة 1990، أين حدث تحولا جذريا في الفكر التنموي من خلال التركيز على حريات الجهورية للإنسان، حيث لم تعد التنمية تقتصر على مؤشرات اقتصادية، بل امتدت لتشمل جودة الترتيبات الاجتماعية لضمان خدمات الصحة والتعليم والحقوق المدنية والسياسة، وقد صرح البنك الدولي في تقريره الصادر سنة 1991 أن المحك الحقيقي للتنمية يكمن في الارتقاء بجودة الحياة، والاهتمام بالصحة، التغذية والبيئة النظيفة.

❖ **التنمية المستدامة:** تتمحور جهورية هذا المفهوم في "الإنسان"، من خلال إيجاد توازن يضمن جودة الحياة للأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية، عبر الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية مع الحفاظ على البيئة.

❖ **التنمية المستقلة:** ظهر هذا المفهوم كاستجابة لرغبة الدول النامية الانعتاق من التبعية الاقتصادية للقوى الرأسمالية، ويرتكز المفهوم على مبدأ "الاعتماد على الذات".

حيث يرى رواد هذا الفكر ومن أبرزهم Pual Baran في مؤلفه الاقتصاد السياسي للتنمية ، أن التنمية الحقيقية لا تتحقق إلا عبر سيطرة الدولة على فائضها الاقتصادي وتوجيهه نحو استغلال الموارد المحلية وتطوير الكفاءات البشرية الوطنية².

¹ عبد الحكيم بيبصار، (2018): أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية-دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 10.

² صباح قروي، (2018): التنمية وآليات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، غنابة، الجزائر، ص 31.

❖ **المفهوم الشامل للتنمية:** في عام 1996 تبنى البنك الدولي تحولات جوهرية في رؤيته التنموية، من خلال طرح مبادرة " الإطار الشامل للتنمية"، والذي نقل التركيز من المؤشرات المالية البحتة إلى تكامل مع الهيكل الاجتماعي والبشري، معتبرا أن غاية التنمية هي إثراء حياة الأفراد، تقليص لفجوات الفقر ومكافحة الأمراض¹.

وفي سنة 2006 طرح البنك العالمي مفهوما جديدا للتنمية، وهو "التنمية العادلة Le Développement équitable" والذي ينص على ضرورة تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد، كما تعتبر عنصرا مكملا للاستمرار في النجاح على المدى البعيد.²

والجدول التالي يوضح تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية.

الجدول رقم(1-1): التطور التاريخي للتحولات المفاهيمية في الفكر التنموي

الحقبة الزمنية	مفهوم التنمية	الأولويات المستهدفة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
خمسنيات وستينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي	-اهتمام كبير ورئيسي بالجوانب الاقتصادية - اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. -إهمال الجوانب البيئية.	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
السبعينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي +التوزيع العادي	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية مع بداية أهمية الجوانب الاجتماعية بالمقابل ضعف الاهتمام بالجوانب البيئية.	الإنسان هدف ووسيلة للتنمية
التسعينيات من القرن العشرين(التحول النوعي)	التنمية الشاملة	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية -اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	الإنسان صانع التنمية
الألفية الجديدة	التنمية المستدامة	-اهتمام كبير لكل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي	الإنسان هدف التنمية ووسيلتها وصانعها

¹ - عبد اللطيف مصيطفى، (2008): تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية -دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 34.

² - عنتر حساني، (2007): المديونية الخارجية والتنمية-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 62.

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، (2007): التنمية المستدامة" فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 34.

الفرع 02: تعريف التنمية

هناك العديد من التعاريف فيما يخص مصطلح التنمية وهي:

أولاً: التنمية لغة

تعدد المقاربات التي تناولت تأصيل مفهوم التنمية، إلا أن العودة للأصل اللغوي يكشف أن كلمة التنمية يرجع إلى الفعل نمى، بمعنى زيادة الشيء، فيقال: نما المال نمواً أي يعكس حالة التنامي والكثرة، وبالتدقيق في التعريف اللغوي يمكن التمييز بين مفهومين جوهريين (النمو) الذي يعني الزيادة المطلقة وبين (التنمية) بصفتها عملية قصدية وموجهة إلى إحداث النمو.

وفي اللغة الانجليزية فإن التنمية هي مقابلة لكلمة Development، وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات.

ثانياً: التنمية اصطلاحاً

تباينت رؤى الباحثين والمفكرين في ضبط وتحديد الماهية الاصطلاحية لمفهوم التنمية، إذ يذهب فريق من المؤرخين إلى إرجاع الجذور الأولى لاستخدام هذا المصطلح من قبل "يوجين ستيلي" عام 1889 حينما طرح مقترحاً لتنمية العالم كآلية لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية آنذاك، بينما توجد تيار آخر انسب الاستخدام الرسمي لمصطلح التنمية كمفهوم نظري مستقل ومؤطر إلى الخطاب الشهير للرئيس الأمريكي "هاري ترومان" سنة 1949، والي شكل نقطة تحول في صياغة السياسات التنموية الدولية.

يعود سبب هذا الاختلاف إلى تباين المجالات وشمولية المفهوم، فبعضهم يقتصر في تحديد مفهوم التنمية على مجال معين كالمجال الاقتصادي مثلاً، بينما البعض الآخر يرى أنها شاملة لمختلف المجالات فيكون تحديد المفهوم تبعاً لشمولية العملية التنموية¹.

تأسيساً على التباين في وجهات النظر حول شمولية هذا المفهوم، تبلورت جملة من التعاريف الاصطلاحية التي سعت لتأطير ماهية التنمية، وهي كما يلي:

¹ - كريمة جباري، (2021): الإستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق - دراسة تحليلية للسياسة التنموية في الجزائر وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي (1962-2019)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص03.

- عرفت الأمم المتحدة التنمية سنة 1956 على أنها "صيرورة تشاركية لجهود الأفراد والحكومة، والغاية من هذا التكامل الارتقاء بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وضمان انحراطها بشكل فاعل في المسار التنموي للأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"¹.
- تعرف التنمية أيضا بأنها مفهوم معنوي يجسد عملية ديناميكية متواصلة تتألف من سلسلة من التحولات الوظيفية والهيكلية العميقة داخل نسيج المجتمع، وهي نتيجة تدخل إداري مدروس يهدف إلى توجيه التفاعل بين الطاقات البشرية المتاحة وعوامل البيئة المحيطة بهدف تعزيز قدرة المجتمع على الاستدامة والنماء².
- تبرز التنمية في سياق آخر كحزمة متكاملة من التغيرات الجذرية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تهدف إلى إعادة تشكيل الكيان الاقتصادي بهدف خلق آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقة في الناتج الإجمالي ورفعاً مستمرا لدخل الفردي الحقيقي، مع تكريس مبدأ العدالة التوزيعية لهذا الناتج بشكل يعكس الجهد الجماعي الذي بذلته مختلف الطبقات الاجتماعية"³.
- وبالرغم من التباين الملحوظ في المفاهيم المتعلقة بالتنمية، إلا أن المصطلح ظل مرتبطاً بالمنظور الاقتصادي والذي يحمل معنى محددا وتتمثل في التنمية الاقتصادية في الغالب، ويمكن تفسير هذا من خلال إن الفكر الاقتصادي الغربي وضع مؤشرات التنمية في العصر الحديث من خلال منظور اقتصادي، وتعرف التنمية الاقتصادية كالتالي:
- تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تلك الصيرورة التي تسعى الانتقال من وضعية التخلف إلى بلوغ عتبة التقدم، هذا الانتقال مشروط بإجراء العديد من الإصلاحات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي⁴.
- كما تعرف أيضا على أنها: "ظاهرة ديناميكية بالغة التعقيد والشمولية تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية"⁵.

¹ - عبد الكريم زردالي، (2021): تحليل واقع التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد نقدي ومالي، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ص 34.

² - جميلة قنادرة، (2018): الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 43.

³ - صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

⁴ - محمد عبد العزيز، وآخرون، (2008): التنمية الاقتصادية: المفاهيم والخصائص - النظريات والاستراتيجيات - المشكلات، مطبعة البحيرة، دط، ص 81.

⁵ - وسيلة السبتي، (2009): تمويل التنمية المحلية، ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، ص 15.

استنادا إلى مختلف التعاريف يمكن وضع التعريف الإجرائي للتنمية كما يلي: " التنمية عملية شاملة، معقدة، وموجهة تمس جميع جوانب المجتمع، تحدث تغيرات كمية ونوعية تهدف إلى التحسن المستمر في نوعية الحياة بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة.

من خلال التعاريف السابقة فإن جميعها تشترك في مجموعة من **الخصائص** وهي¹:

- التنمية هي ظاهرة حركية وليست حالة، فهي تعبر عن التحول المستمر والمتزايد لاحتياجات المجتمع؛
- تتصف التنمية بكونها عملية مجتمعة تشاركية تتطلب مساهمة فعالة لكل فئات وقطاعات المجتمع؛
- التنمية عملية تفتقر للعشوائية وبالتالي فهي عملية واعية مدروسة محددة الغايات والأهداف؛
- تتميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي بالعمل على التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي، السياسي والاجتماعي؛

- تركز التنمية على مبدأ الذاتية، إذ تعمل على بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية تكون محلية؛

- تحقق عملية التنمية تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد عبر فترات زمنية طويلة؛

الفرع 03: الحدود المفاهيمية والمفارقات بين التنمية والمصطلحات المقاربة

كثيرا ما يقع الخلط بين مفهوم التنمية وجملة من المصطلحات الاقتصادية الأخرى، إلا أن التدقيق الأكاديمي يستوجب وضع حدود فاصلة تبين استقلالية كل مفهوم، وفيما يلي تمييز موجز بينها:

- ❖ **النمو الاقتصادي**: إن النمو هو ظاهرة تراكمية تعبر عن الزيادة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، أما تزايد عدد السكان ضمن منطقة محددة أو الارتفاع في حجم وقيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي أو حتى التنامي في الثروات المتاحة، وقد تبلور هذا بشكل جلي لدى المدرسة الكلاسيكية، التي أقرت أن النمو الاقتصادي هو مسألة تلقائية تحدث في الاقتصاد بالية "اليد الخفية" دون ما حاجة لتدخل الدولة في ذلك².
- يختصر النمو الاقتصادي في كونه مؤشرا كميا يشير إلى الزيادة المستمرة في حجم المخرجات في بلد ما، بمعنى أنه يركز على الكمية لا الكيفية، في المقابل تجمع التنمية بين الأبعاد الكمية والنوعية، لتجعل من الإنسان

¹ - أحمد جابر بدران، (2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط1، مصر ، ص24.

² - صالح تومي، راضية بختاش، (جانفي 2006): أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، مركز البصيرة، الجزائر، العدد7، ص ص 12-13.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتنمية

الغاية والوسيلة لتحقيقها. نضرا لكون التنمية تشكل مفهوما أكثر اتساعا وشمولية من مجرد النمو الاقتصادي فإنها تبرز كعملية تحويلية تعكس جملة من التغيرات المتشابكة في بنية المجتمع¹.

الجدول رقم (1-2): المقارنة التحليلية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

وجه المقارنة	التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
طبيعة المشاركة	مشاركة شاملة لمعظم أفراد المجتمع	الأقلية المالكة لعوامل الإنتاج
النطاق الزمني	عملية إستراتيجية طويلة الأجل	ظاهرة تلقائية تحصل مع مرور الزمن
المجالات المستهدفة	كل المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية،...)	ينحصر أثره في المؤشرات الاقتصادية الكمية فقط
مقياس القياس	كمي ونوعي	كمي
الأثر على الاقتصاد	تغيير بنية وهيكلة الاقتصاد	زياد الطاقة الإنتاجية
البعد الاجتماعي	تتم بتحقق عدالة أكبر من خلال توزيع الدخل	لا يهتم بتحقيق العدالة بقدر زيادة الإنتاج
اللزوم	اختيارية	إجباري
يعبر عن نظام اقتصادي	تخضع لخطط وإجراءات وبرامج مدروسة ومسطرة من طرف الدولة	يخضع لقانون العرض والطلب

المصدر: بعلة الطاهر، المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 36(01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر ص 297.

يستنتج من خلال المقارنة أعلاه أن العلاقة بين المصطلحين هي علاقة احتواء وتكامل، فبينما يمثل النمو الوسيلة المادية والكمية تعد التنمية الغاية النوعية والشمولية التي تضمن تحويل تلك الزيادات المادية إلى تطور ملموس في حياة الفرد والمجتمع، فيتضح أن النمو الاقتصادي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ولكنه ليس شرطا كافيا.

1 عبد الرحمان سانية، (2013): الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 7-8.

❖ التطور الاقتصادي

يشير مفهوم "التطور الاقتصادي" إلى حالة من الديناميكية وتقدم الاقتصاد نحو الغايات المسطرة مسبقاً، وبذلك فهو يعكس حركية الاقتصاد، إذ لا ينحصر هذا المفهوم على المجال الاقتصادي فقط بل يتعدى ذلك ليشمل الأبعاد الاجتماعية أو غيرها، وكأن التطور معيار للتقييم. وعليه فإن التطور يختلف عن النمو، فقد يشهد قطاع الصناعة تحسن ملحوظ ولكنه بوتيرة أقل من تزايد السكان مما يعني عدم وجود نمو، وبالتالي العلاقة بينهما ليست تلازمية بالضرورة، وفي الجانب الآخر ينفصل التطور عن مفهوم التنمية التي تشترط حدوث تحولات بنيوية عميقة.¹

المطلب الثاني: أبعاد التنمية

إن الاختلافات بين الاقتصاديين والسكان في تعريف التنمية كمصطلح فكل يعرفها حسب فلسفته السياسية وخلفياته الفكرية، فقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده حيث تطورت التنمية الآن على عدة أبعاد معينة.

❖ البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية: يتمحور هذا البعد على حقيقة مفادها أن التطور التنموي

يتحقق إذا تم التخلص من سمات التخلف، والعمل على اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، حيث ينضو للتنمية هنا كعملية تراكمية لرأس المال الذي يسمح بتطوير القسم الاجتماعي للعمل، أي يسمح بالانتقال الهيكلي من الأنشطة البدائية واليدوية إلى مرحلة التصنيع الآلي المتقدم.²

❖ البعد السياسي للتنمية: لقد تحول مفهوم التنمية إلى إيديولوجيا عالمية، حيث حلت معركة التعمير

والتنمية محل معركة الاستقلال، وبعد التحرر العسكري والسياسي ظهرت ضرورة ملحة لكسب التحرر الاقتصادي، إذ يستند هذا البعد على فك الارتباط من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، حيث يبقى هذا المسار من أصعب التحديات نظراً لكون لا تزال هناك العديد من الدول النامية تواجه تحديات في هذا المسار نتيجة استمرار التبعية الاقتصادية وحتى السياسية في بعض الحالات،

1- مصطفى زروني(2000)، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 10-11

2 - إيمان نور اليقين خلادي، (2012): دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 15.

وكذلك للحاجة الملحة إلى الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا وحتى رأس المال البشري¹.

❖ **البعد الدولي للتنمية:** يستند هذا البعد على فكرة التنمية والتعاون الدولي بالعلاقات والتكتلات التي أسفرت إلى ظهور مؤسسات دولية فاعلة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد اتخذ هذا البعد طابعا رسميا ومنظما مع إعلان الأمم المتحدة عام 1961 ما عرف بعقد التنمية الأول والذي استهدف معدل للنمو الاقتصادي يبلغ 7%، وفي نفس السياق برزت العديد من المنظمات مثل GATT (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية) ومنظمة الاونكتاد UNCTAD (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) والتي تهدف جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤ ودعم أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي².

❖ **البعد الحضري للتنمية:** يعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية³.

❖ **البعد الاجتماعي للتنمية:** مما لا شك فيه أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، فالبعد الاجتماعي للتنمية يترجم التغيير في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان وتقليل الفوارق في الدخل والقضاء على الفقر المدقع، وبالتالي يصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الإنسانية ومنه أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان⁴.

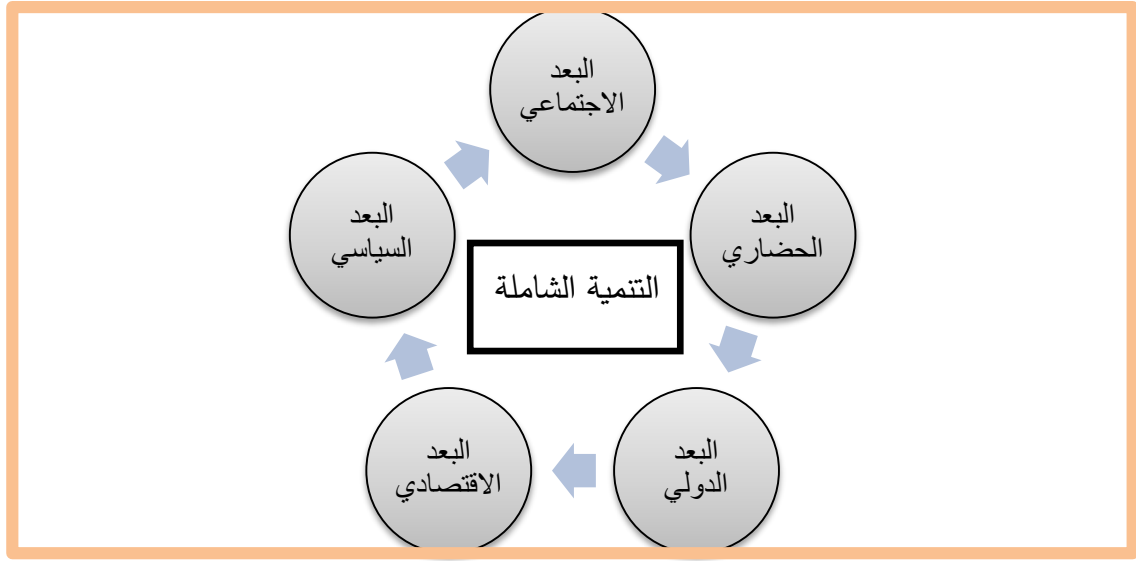
¹ - فؤاد وشواش ، نسيم سماعيل ، (2020): القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث المتقدمة، المجلد 04، العدد 02، ص 85.

² - شريفة العابد بربنس ، (2015): تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل استراتيجيات التنمية: استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة، أطروحة دكتوراه، شعبة: اقتصاد تنمية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، غنابة، الجزائر، ص 75.

³ - مدحت القريشي، (2007): التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، ص 131-132.

⁴ - محمد بوقوم، (2010): نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، غنابة، الجزائر، ص 8.

الشكل رقم (1-1): أبعاد التنمية



المصدر: فايز إبراهيم حبيب، (1985): التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص 114.

المطلب الثالث: غايات ومعيقات التنمية الاقتصادية

الفرع 01: غايات التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية غايات عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة، ومن هنا فهي ليست هدف في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، وتمثل هذه الأهداف في¹:

❖ **زيادة الدخل القومي الحقيقي:** تنصدر زيادة الدخل القومي الحقيقي الأولوية التنموية في الدول النامية باعتباره الركيزة الأساسية للخروج من دائرة الفقر المفرغة، ففي ظل انخفاض مستوى المعيشة لا يبرز نمو الدخل القومي كمجرد زيادة رقمية، بل كضرورة حتمية لتوفير الموارد اللازمة لمواجهة الأزمات. والدخل القومي الذي يقصد زيادته هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

¹ - عادل عامر، (2014): التنمية الاقتصادية وكيفية تحليلها، دنيا الوطن، الأردن، ص 03.

❖ **تحسين مستوى المعيشة:** يعتبر الارتقاء بمستوى المعيشة الغاية الأساسية التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية اقتصاديا من خلال خططها الإنمائية، إذ لا تقاس فعالية التنمية بمجرد تراكم الثروات أو تضخم أرقام الدخل القومي، وإنما بمدى قدرتها على تحويل تلك الزيادات المادية إلى تحسين ملموس في جودة حياة الأفراد باليات عادلة للتوزيع لضمان اثر حقيقي.

❖ **تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:** يشكل تضيق الفجوة في توزيع الموارد والدخل جوهر الأهداف الاجتماعية للعملية التنموية، إلا أن الفوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات يؤدي إلى تكريس الطبقة المفرطة، مما تصبح التنمية الاقتصادية في حالة ضرورة حتمية لابتكار آليات التي من شأنها تضمن التوازن التوزيعي.

❖ **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:** بمعنى إعادة هيكلة الاقتصاد القومي والتي تمثل احد اهم الغايات المرجوة تحقيقها، وذلك بإنهاء تبعية الاقتصاد لقطاع إنتاجي وحيد وكمنبع أساسي للدخل، حيث أن أحادية النشاط الاقتصادي تجعل الدولة أمام مخاطر وارتدادات حادة نتيجة التقلبات في الأسعار العالمية ، وهذا ما يستدعي ضرورة إرساء توازن قطاعي يكسر هيمنة النشاط الواحد من خلال اعتماد إستراتيجية التنوع المتكامل.

وتتجسد هذه الضرورة الهيكلية في الحالة الجزائرية، لاعتمادها بشكل مفرط على ريع المحروقات كمورد أساسي للموازنة العامة، لذلك وجب عليها التنوع في النشاط الاقتصادي من خلال البحث في إحياء قطاع الزراعة الذي يمثل حجر الزاوية في هذه الرؤية، للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، بالموازاة مع ذلك يمثل النهوض بقطاع الصناعة إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.

تأسيسا على ما سبق يمكن استنتاج مدى ترابطها وتشابكها فيما بينها فلا يمكن رفع مستوى المعيشة دون زيادة الدخل، ولا وجود لاستدامة الدخل دون تنوع اقتصادي. وعلى الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة¹:

❖ توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار؛

❖ تحقيق قدرة من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخل؛

¹ - سمية موري ، بلحاج فراحي، (2014): أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة إستراتيجية وتنمية، العدد 07، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 211.

❖ تنفيذ برامج استشارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج؛

❖ السعي لتوفير الأساليب الفعالة في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولاً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع 02: معوقات التنمية الاقتصادية

شهدت نهاية التسعينات تحولا جذريا في المقاربات التنموية، حيث برز توجه مركزا على إدراج الجوانب غير الاقتصادية المتعلقة بها ضمن صلب عملية التنمية، وتجسد ذلك في الاهتمام البالغ الذي أولته الدول والمنظمات للأبعاد الاجتماعية والسياسية والبيئية للتنمية، وبالنظر إلى المؤشرات والنتائج الإيجابية التي سجلها الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة و المتمثلة في ازدهار التجارة العالمية وتحقيق الاستقرار النسبي للاقتصاد المحلي، إلا أن تلك النتائج لم تكن كافية وحدها لتحقيق الغايات التنموية المنشودة، وذلك بسبب تأثير مسارات التنمية بجملة من التحديات بالعديد من المعوقات، أهمها:

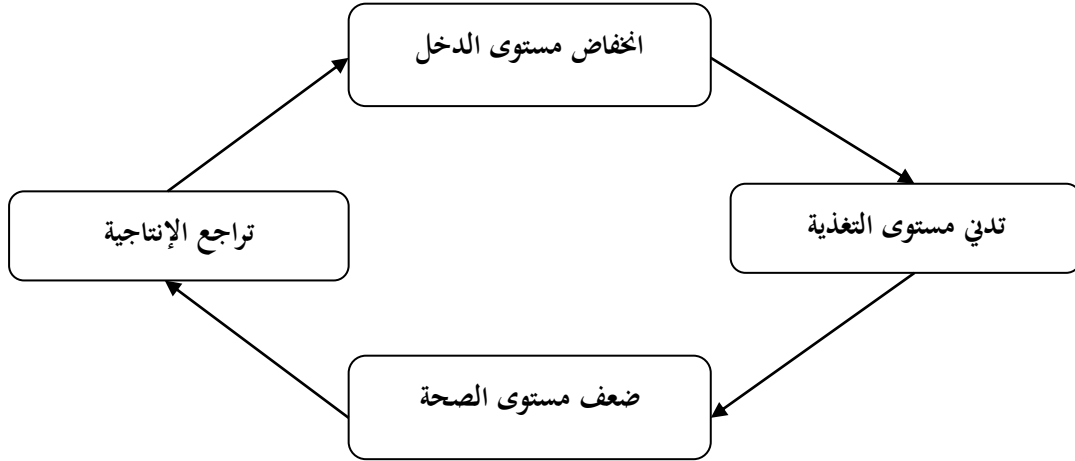
أولاً: عوائق اقتصادية: يجزم بعض الاقتصاديين أن أبرز التحديات الاقتصادية التي تعترض مسار التنمية في البلدان النامية وتحول دون بلوغ أهدافها يتمثل في:

❖ **الدائرة المفرغة للفقر:** يذهب قطاع واسع من الخبراء والاقتصاديين إلى أن حالة التخلف الاقتصادي ليست نتاج عقبات معزولة بل هي ثمرة وجود حلقات مفرغة كثيرة ذات تأثير تشابكي، ويتمثل محتوى هذه الحلقات إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل أنها تواجه عقبات ذات التأثير المتداخل فيما بينها، حيث أن انخفاض الدخل في الدول النامية هو العائق الرئيسي أمام رفع معدل الادخار الأمر الذي يضيف بالضرورة إلى انكماش الاستثمارات، وهو ما ينتج عنه بالضرورة تراجع معدل النمو الناتج الإجمالي لاسيما تلك التي تزامنت مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي، ومع استمرار هذا التشابك بين الحلقات يصعب على البلدان تحقيق التنمية، ويبقى مرهونا بمدى قدرة هذه الدول على كسر هذه الحلقات والتحرر من أثارها الجانبية، وذلك بالاعتماد على التمويل الخارجي لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق أو غيرها من التدابير التي تساهم في الإنتاج ومنه تحقيق النمو¹.

¹ - نوي طه حسين، وآخرون، (2021) : دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية الجزائرية دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 19، العدد 01، ص 41.

بناءً على ما سبق فإن الدائرة المفرغة للفقير تكسر مبدأ التوالد الذاتي للفقير، والتي من خلال تنقل الفقر من نتيجة إلى مسبب في آن واحد بمعنى أن الفقر ظاهرة هيكلية تعيد إنتاج نفسها ما لم يتم التدخل، لتجد الاقتصاديات النامية نفسها محاصرة ضمن مسارات دائرية مغلقة. وتأخذ الشكل المبسط التالي:

الشكل رقم (1-2): الحلقة المفرغة للفقير



المصدر: فايز إبراهيم الحبيب، (1985): التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، مطابع جامعة الملك سعود، ط1، السعودية، ص 37.

❖ **ضيق حجم السوق:** ترتبط فعالية التنمية في الدول النامية بمدى قدرة الأسواق المحلية على استيعاب مخرجات النشاط الصناعي، فتستند العلاقة بين محدودية السوق على فكرة أن وفرة الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية، وبالتالي تتطلب التكنولوجيا الحديثة، وأمام محدودية القوة الشرائية وضيق حجم السوق في الدول النامية مما يصعب على المنشآت تسويق منتجاتها محلياً، وهو ما يحول دون السير في مسار التنمية الاقتصادية¹.

❖ **الازدواجية الاقتصادية:** تعتبر هذه الظاهرة كصفة هيكلية ملازمة للمراحل الأولى من المسار التنموي، فيشير مصطلح الازدواجية إلى انقسام الاقتصاد الوطني إلى قطاعين متباينين تماماً، أحدهما قطاع تقليدي يعتمد على وسائل إنتاج بدائية وآخر قطاع حديث يتسم باستخدام تكنولوجيا متطورة، وهذه الازدواجية لا تقتصر فقط على البعد الاقتصادي وإنما تشمل أيضاً البعد الاجتماعي، إذ تتجلى هذه الصفة في

¹ - مدحت الفريشي، (2007)، مرجع سابق، ص 152.

التفاوت الصارخ بين الأقاليم الحضرية والريفية، فيسبب هذا الانقسام الهيكلي إلى تشتت الجهود التنموية مما يعيق وتيرة النمو المتوازن.¹

➤ العقبات السياسية والاجتماعية:

لا يمكن فصل المسار التنموي عن البيئة السياسية والاجتماعية الحاضنة له، فالتنمية الفعالة تتطلب وجود تنظيم سياسي رشيد ومتكامل مع مختلف الأطر القانونية والإدارية، إذ يتعذر بدون هذا التناغم بناء نموذج تنموي مستدام، وتتجلى أهم العوامل السياسية في:²

❖ **الاستقرار السياسي:** تفتقر معظم البلدان النامية إلى مختلف المؤسسات الدستورية التي تضمن

استمرارية السياسات الاقتصادية، وأمام هذا الغياب الذي بدوره يؤدي إلى خلق حالة عدم اليقين لدى المستثمرين الذي يكون سببا في هروب رؤوس الأموال وعدم تشجيع الاستثمار مما يعيق وتيرة التنمية.

❖ **الاستقلال السياسي:** والذي يعتبر أمر حتميا وضروري الذي يمكن الدولة من رسم وصياغة

استراتيجيات تنموية تتلاءم وتتبع من احتياجاتها الذاتية وتتوافق مع إمكانياتها المتاحة.

أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية يمكن إدراجها في النقاط التالية:³

❖ **الانفجار السكاني:** تعد المعضلة السكانية من اعقد المعوقات والتحديات الاجتماعية التي تواجه

التنمية، فتشهد البلدان النامية نموا ديموغرافيا لا يتناسب مع حجم الموارد الطبيعية والإمكانيات الذاتية، و هو يؤدي إلى خلق ضغوطات متزايدة من أجل توفير المتطلبات الأساسية مما يعمق فجوة التمويل.

لا يمكن اعتبار الزيادة السكانية عائق دائما، ولكنها تصبح عائق عندما تفوق وتيرة نمو السكان وتيرة نمو الاستثمار.

❖ **فجوة المهارات وضعف الاستثمار في رأس المال البشري:** يعتبر تدني وضعف كفاءة النظم التعليمية

من اخطر العوائق الهيكلية، ما يؤدي إلى ندرة المهارات الفنية والإدارية لقيادة المشاريع التنموية؛

¹ - عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمن بن سانية، (2014): دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، لبنان، ص 75.

² - ايمان نور اليقين خلادي، مرجع سابق، ص ص 29-30.

³ - نوال جمعون، (2006): دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص36،

➤ **العقبات التكنولوجية:** تقتضي المسارات التنموية الحديثة إرساء التعاون وثيق وتكاملي بين القطاعين العام والخاص، بالتوازي مع وجود جهاز إداري وحكومي يتمتع بكفاءة تشغيلية عالية وقدرة على تحمل المسؤوليات الاقتصادية، ويتأتى ذلك من خلال تبني استراتيجيات فعالة لنقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة، مع تكثيف البرامج التدريبية الرامية إلى صقل المهارات البشرية ورفع مستوى الأداء المؤسسي بما يضمن مواكبة القفزات التقنية العالمية.

فالدول النامية بحاجة ماسة إلى استيراد تكنولوجيات تتوافق مع طبيعة بنيتها الاقتصادية والظروف المحلية، فالاعتماد على التكنولوجيا العالية دون إجراء دراسات استشرافية دقيقة لمتطلبات السوق القومية لن يساهم في حل المعضلات التنموية بل قد تتحول في حد ذاتها عائق تقني يحول دون تحقيق النهضة المنشودة¹.

المطلب الرابع: تجارب تنمية رائدة

تسنى للعديد من الدول النامية كسر قواعد التخلف وتجاوز تحديات التبعية والفقر المفرغ، فلم تكن هذه التجارب وليدة الصدفة وإنما بفضل مجموعة من الخطط والاستراتيجيات التنموية الناجحة، التي أصبحت من خلالها قوة اقتصادية منافسة للدول المتقدمة.

الفرع 01: التجربة التنموية الماليزية

تمثل التجربة الماليزية إحدى قصص النجاح في القارة الآسيوية، ونموذجاً ناجحاً يحتذى به في كل الدول التي تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية، فقد تحولت من اقتصاد تقليدي يعتمد على تصدير بعض الموارد الأولية الزراعية إلى اقتصاد صناعي متطور ومنافس عالمياً في غضون عقود قليلة، ولم يقتصر التميز الماليزي على رفع معدلات النمو الاقتصادي فقط، بل تعدى ذلك إلى تحقيق طفرة نوعية في مؤشرات التنمية البشرية، وهذا استناداً إلى جملة من السياسات والاستراتيجيات المنتهجة في مساعي التنمية والتي جعلت منها تجربة تنمية رائدة.

أولاً: مراحل تطور الاقتصاد الماليزي

لقد انطلقت بدأت مسيرة التنمية الاقتصادية في ماليزيا غداة نيل استقلالها السياسي سنة 1957، حيث تبنت الحكومة الماليزية خلال هذه الفترة إستراتيجية "الإحلال محل الواردات" خلال الفترة (1957-

¹ - نفيسة ناصري، (2014): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية- حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 24.

1969)¹، حيث سعت الدولة بحزم إلى تقليص الاعتماد الكلي على الاستيراد من خلال بناء قاعدة صناعية محلية، حيث تركزت الجهود في البداية على قطاعات حيوية مثل الصناعات الغذائية، الأجهزة المنزلية والمنسوجات، ولم يكن الهدف هذه الصناعات مجرد الاكتفاء الذاتي بل كان يسعى إلى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وعلى الرغم من النجاحات الأولية التي حققتها إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلا أنها اصطدمت بضيق حجم السوق المحلي ومحدودية الطلب الداخلي، مما اظهر قصور هذا التوجه وبالتالي استوجب علي صناع القرار تبني مرحلة ثانية وبخطة مغايرة².

المرحلة الثانية: شهدت حقبة السبعينات تحولا جذريا تبلور من خلال انتهاز الدولة المايزية ما يسمى بالخطة المايزية الثانية (1971-1975)، والخطة المايزية الثالثة (1976-1980)، فلم يعد دور الدولة مقتصرًا على توفير البيئة التنظيمية بل اتخذ طابعا تدخليا، وتجلى هذا التوجه في التوسيع الممنهج للقطاع العام، كما شهدت هذه المرحلة بداية التوجه في تصدير العمليات التصنيعية، وكانت صناعة المكونات الالكترونية أكثر الصناعات تركيزا وذلك باعتبارها كثيفة العمالة، وهو ما أدى إلى انخفاض معدل البطالة وتحسن إنتاجية العامل³.

المرحلة الثالثة "التصنيع الثقيل": وهي المرحلة التي تغطيها الخطة المايزية الرابعة (1981-1988) وهي مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد المايزي قبل التوجه إلى أفاق التصدير الجديدة، إذ تركزت عملية التنمية في محورين⁴:

✓ موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات

✓ تبني الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.

المرحلة الرابعة: التحرر الاقتصادي: ظهر خلال هذه الفترة مشروع "مهاتير محمد" في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي دون التخلي عن المقومات الوطنية الاقتصادية، فقد اهتمت الدولة بالحفاظ على

¹ - حليلة بن مشيش، (2020): دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، ص 179.

² - بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، (2019): التنمية الاقتصادية في ماليزيا تجربة إسلامية رائدة، مجلة البدر، جامعة بشار، المجلد 2، العدد 12، ص 166.

³ - سمير لطرش، (2022): نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 04، ص 618.

⁴ - احمد محي الدين محمد التلاني، التجربة الاقتصادية الماليزية والدروس المستفادة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر، ص 27.

مستوى مرتفع للنمو من خلال إستراتيجية التصنيع ودعم نمو القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للنمو ولتحرير اقتصادها.

رؤية 2020 (1990-2020): بعد النجاح الذي عرفته السياسة الاقتصادية الجديدة في ماليزيا تم استخدام إستراتيجية تنمية جديدة، حيث قدم مهاتير محمد "رؤية 2020" والتي تضم أربع (04) ركائز جوهرية تتمثل في : القومية الماليزية، التطور الرأسمالي، الدور التنموي للإسلام والدور القومي للدولة، فانعكست الرؤية الإستراتيجية في¹:

- ✓ بناء دولة ماليزية متحدة؛
- ✓ تحقيق التنمية الشاملة في البلاد؛
- ✓ خلق مجتمع رقمي فعال قائم على أحدث تكنولوجيا؛
- ✓ الاهتمام بالبيئة مع إعطاء الأولوية للحفاظ على الموارد الطبيعية، تحسين ورفع مستوى الدخل.

ثانيا: مؤشرات التنمية في ماليزيا

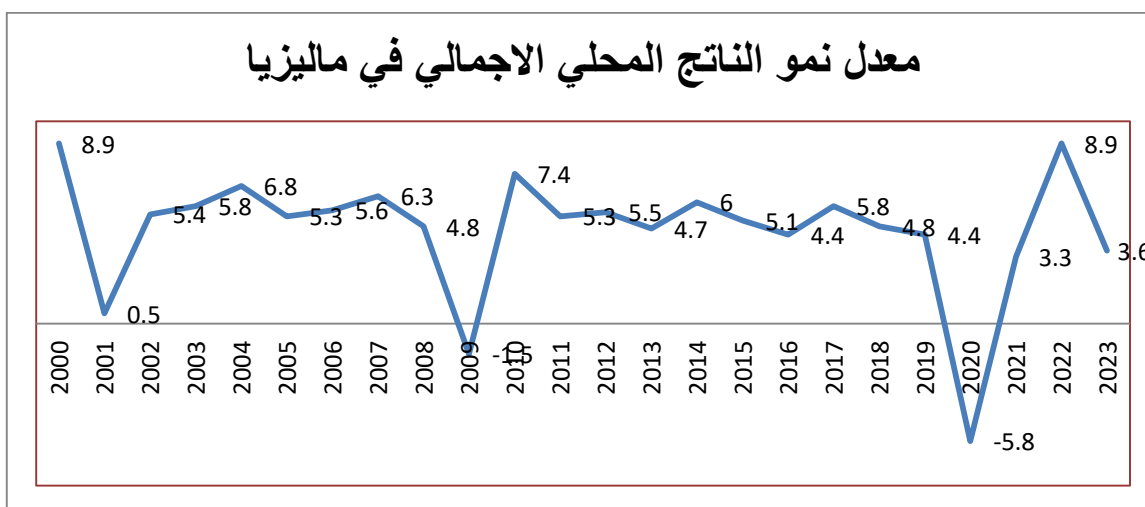
من الضروري قياس مدى تحقيق المنجز من التجربة التنموية في ماليزيا ، وذلك من خلال إخضاع هذه التجربة لعملية التقييم التي تستند إلى مؤشرات ومعايير لتبين القدرة الذاتية للاقتصاد ومدى تطور تنافسيته الدولية، ويمكن استعراض هذه المؤشرات كما يلي:

1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا متزايدا خلال الفترة 2000-2023.

شهد الاقتصاد الماليزي معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة حيث قدر في المتوسط 6% في الفترة الممتدة من (2000-2007)، ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 والتي انتشرت تداعياتها في العالم بأسره، ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الماليزي إلى 4.8% ثم تدهور إلى غاية 1.5- % سنة 2009.

¹ - منى طواهرية، قادة بن عبد الله عائشة، (2022): التجربة التنموية الماليزية: قراءة في مقومات النجاح والدروس المستفادة عربيا، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، ص 1463.

الشكل رقم (1-3): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org>

لتنجح بعد ذلك ماليزيا في استعادة التوازن مع ارتفاع أسعار صادرات البترول وتعويض ما لحق بها من خسائر بسبب الأزمة، حيث ارتفع سنة 2010 إلى 7.40%، لتشهد الفترة الممتدة من (2011-2019) تذبذب مع انخفاض في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل سنة 2019 إلى 4.4%.

بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19 وتأثرت ماليزيا بشكل كبير مثل باقي دول العالم، أين انخفض معدل النمو الإجمالي المحلي إلى قيمة سالبة قدرت بـ 5.5% سنة 2020، لتشهد باقي السنوات تعافي في الاقتصاد الماليزي وانتعاش ليحقق إجمالي الناتج المحلي قيمة تقدر بـ 399.71 مليار دولار سنة 2023.

2- **معدل التضخم:** إن معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها ماليزيا تكتسب قيمة أكبر مع انخفاض معدلات التضخم، لما لها من انعكاسات على الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، إذ تراجع معدل التضخم من 6.7% عام 1980 إلى 3.04% عام 1990 ويعود ذلك إلى مختلف استراتيجيات التنمية، ليرتفع سنة 2008 إلى 5.40% لينخفض بعدا ويحقق أقل قيمة له قدرت بـ 1.5% سنة 2020، ليعاود الارتفاع في السنوات الموالية بفعل جائحة كوفيد 19 ويصل إلى 3.40% سنة 2022.

الجدول رقم (1-3): معدل التضخم في ماليزيا للفترة (2000-2023) الوحدة: %

السنة	2000	2004	2008	2012	2016	2020	2021	2022	2023
معدل التضخم	1.5	1.4	5.40	1.7	2.10	-1.1	2.50	3.40	2.50

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

3- **معدل البطالة:** سعت ماليزيا إلى امتصاص البطالة وتوسيع قاعدة الشغل، وذلك من خلال خلق المشاريع

وتشجيع الاستثمار واعتباره أداة إستراتيجية من شأنها خلق فرص عمل مستدامة.

الملاحظ أن معدلات البطالة في ماليزيا يتراوح ما بين 3%- 3.90% خلال الفترة الممتدة من 2000-2023، إذ يعتبر مؤشر ايجابي بعدما كانت تقدر 50% سنة 1970، وتفسر الارتفاع خلال السنوات الأخيرة الأزمة الصحية العالمية والتي كانت سببا في تقليص ساعات العمل وتسريح العديد من العمال نتيجة تراجع نشاطات خاصة القطاع السياحي الماليزي والخدمات، مع تراجع ونقص للاستثمار الأجنبي الذي يعتبر أهم عامل في تخفيض معدلات البطالة وتوفير مناصب شغل.

الجدول رقم(1-4): معدل البطالة في ماليزيا (2000-2023) الوحدة: %

السنة	2000	2005	2010	2015	2020	2023
معدل البطالة (%)	3	3.3	3.4	3	4.5	3.90

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org>

4- **المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان):** يشير المعدل الوطني للفقر إلى النسبة

المئوية الممثلة لإجمالي عدد السكان الذين يعيشون دون خط الفقر المحدد وطنيا، حيث يعد هذا المؤشر معيارا جوهريا لقياس مستويات العجز المادي والاجتماعي داخل الدولة.

الجدول رقم(1-5): مؤشر الفقر في ماليزيا لسنة 2019 و2021 الوحدة: %

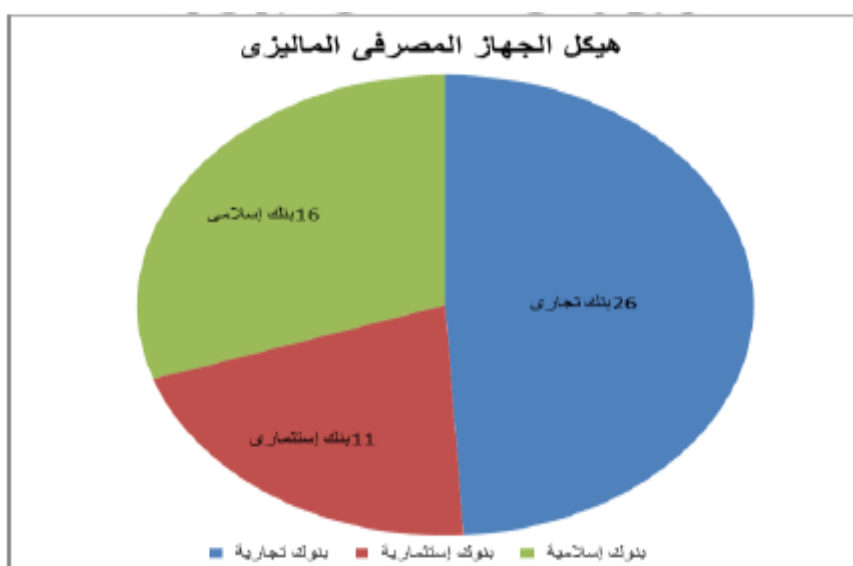
النسبة	2019	2021
النسبة	8.40	6.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org> .

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن 8.40% من سكان ماليزيا يعيشون دون الحد الوطني للفقر سنة 2019، لتتخفص إلى 6.20% سنة 2021 وهو ما يعكس نجاح سياسة ماليزيا في محاربة الفقر وتحقيق مستوى معيشي لإفراد مجتمعها.

5- النظام المالي والمصرفي: في إطار تقديم دفعة قوية للاقتصاد الماليزي كان يجب عليها أن تمتلك نظام مصرفي ومالي قادر على مواجهة جل الأزمات المالية وكذلك له القدرة على التمويل والادخار، بهدف تحقيق العملية التنموية والتحكم في النظام النقدي، فكان البنك المركزي الماليزي على رأس الهرم البنكي والمالي في ماليزيا والذي أنشئ عام 1958، من أجل أن يتولى إصدار النقود الوطنية والحفاظ على الاستقرار النقدي، ثم تأتي البنوك التجارية كأكبر وأهم مكون للمؤسسات المالية، إضافة إلى البنوك الإسلامية والتي لها دفعة قوية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا.

شكل رقم (1-4): هيكل النظام البنكي في ماليزيا



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بوابة الإحصاء لماليزيا، متوفر على الموقع

<https://www.epu.gov.my/en/economic-statistics> ، تاريخ الاطلاع: 2024/02/02 على الساعة 14.30.

الفرع 02: الإستراتيجية التنموية في الصين

تقدم التجربة الصينية منذ أكثر من خمسة وعشرون عاما نموذجا تنمويا استثنائيا مكنها من حجز مكانة متقدمة ضمن خارطة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، فبعد ما كانت من الدول النامية التي تشهد ارتفاعا كبيرا للوجوع والفقر، ها هي اليوم تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على منصب القوة الاقتصادية الأولى في العالم.

أولا: مراحل التنمية الاقتصادية في الصين

عرفت التجربة التنموية في الصين العيد من المراحل، حيث تميزت التنمية في الصين بـ:

❖ المرحلة الأولى: إستراتيجية التحول التنموي الاشتراكي 1976-1982

اتبعت الصين إستراتيجية إحلال الواردات منذ أوائل الخمسينات مع تبنيها لمبدأ "السير على ساقين" والذي هدفت من خلاله إلى¹:

- ✓ تحقيق التكامل التنموي بين قطاعي الزراعة والصناعة بشكل متوازي، لضمان تغذية كل قطاع للآخر وتجنب هيمنة جانب على حساب الآخر؛
- ✓ إعطاء الأولوية لتشييد قاعدة صناعية ثقيلة مع الحرص التام على عدم إغفال دور الصناعات الخفيفة في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية وتنشيط الدورة الاقتصادية؛
- ✓ المزاوجة بين أساليب الإنتاج الحديثة القائمة على كثافة رأس المال وبين الحفاظ على تقنيات الإنتاج البسيطة كثيفة العمالة.

1- إستراتيجية الصناعة الثقيلة (1952-1957): تم التركيز الصين على إعادة بناء الصناعات الثقيلة خاصة المرتبطة بالدفاع، حيث منح الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة مجموعة من التسهيلات والتمويل، إلا أن النتائج المحققة لم ترق إلى مستوى الطموحات الصين في تحقيق معدلات النمو مرتفعة، وذلك لصعوبة التطبيق الفعلي لهذه الإستراتيجية لعدم انسجامها مع القاعدة الاقتصادية الضعيفة في الصين، مع غياب واضح لليد العاملة المؤهلة².

2- إستراتيجية القفزة الكبرى إلى الإمام (1958-1962): الهدف من هذه الإستراتيجية هو تحقيق تطور في جميع القطاعات في آن واحد إلى جانب إتباع مبدأ اللامركزية الإدارية الذي تجسد في إنشاء الكومينات الشعبية (تعاونات فلاحية كبرى سادت فيها الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج منذ منتصف الخمسينيات)، فباءت هذه الإستراتيجية بالفشل بسبب الاستخدام المفرط للموارد دون مراعاة القوانين العلمية والاقتصادية، فتم التوجه بعد ذلك إلى إستراتيجية أخرى تمثلت في الثورة الثقافية.

3- إستراتيجية الثورة الثقافية (1966-1976): وصفت هذه المرحلة بأخطر المراحل مرت بها الصين بسبب العنف والفوضى التي شملت كل نواحي الحياة، اذ تميزت باختفاء لآلية "السوق الخفية" وتدخل الدولة، فتم عزل الصين عن العالم الخارجي، فحققت هذه الإستراتيجية ففشل ضريع في تحقيق التنمية بل كانت مرحلة

¹ - طالب عبد صالح، (2008): التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية: بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 14، ص 189.

² - جميلة معلم، مرجع سابق، ص 113.

جد سلبية أين حقق معدل نمو أرقام سلبية قدر بـ 6.1%- سنة 1976 مما استدعى ضرورة تبني منهج إصلاحي اقتصادي.

❖ المرحلة الثانية: استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي

تمثلت هذه المرحلة في¹:

1- الفترة (1978-1985): شكل إطلاق قاطرة الإصلاحات في القطاع الزراعي حجر الزاوية والمدخل الأساسي لعملية التحول، حيث استهدفت هذه الخطوة إرساء دعائم التغيير التدريجي والشامل للاقتصاد الصيني ككل.

2- الفترة (1985-1992): شهدت هذه الفترة تم انتقال الإصلاحات نحو القطاع الصناعي، مع التركيز على مسارين جوهريين، أولهما: إعادة هيكلة نظم ملكية الشركات الصينية وآليات إدارتها، بينما الثاني اختص بتطوير سياسات التسعير بما يتوافق مع مقتضيات التحول الحاصل.

3- الفترة (1992-2002): شهدت هذه الفترة تحولات جوهريّة في الفلسفة الاقتصادية للدولة، حيث تم تبني استراتيجيات لتطوير التسعير بما يتماشى مع متطلبات التحول الاقتصادي الراهن، وقد تميزت هذه المرحلة ببدء مرحلة إدماج القطاع الخاص ضمن المشهد الاقتصادي الكلي مستلهمًا في ذلك ملامح النموذج الاقتصادي الصيني الجديد، الذي يقوم على الموازنة بين التوجهات الاشتراكية واليات اقتصاد السوق الحرة، مما هيأ البيئة الملائمة لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية في تلك المناطق².

❖ المرحلة الثالثة: إستراتيجية "الصين 2050"

تحاول الصين من خلال هذه المبادرة توثيق الروابط التجارية والاقتصادية بين قارة آسيا وأوروبا وإفريقيا، فتتضمن المبادرة تشييد شبكات من السكك الحديدية وأنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية والألياف البصرية، وهو ما يعزز اتصال الصين بكل من القارة الإفريقية والأوروبية.

إن إستراتيجية "الصين 2050" تسعى الصين من خلالها إلى دعم سياسة الانتقال من³:

✓ من "صنع في الصين" إلى "خلق في الصين".

¹ - زكية زواوي، نوال سموك، (2022): قراءات في ظل الإستراتيجية الاقتصادية التنموية التجربة الصينية نموذجًا، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 01، ص 82.

² - رفيقة صباغ، (2021): التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 01، ص 51.

³ - فاتح غلاب، وآخرون، (2019): تجربة بلدان شرق آسيا في التنمية وتعزيز الثورة: التجربة الصينية، مجلة اقتصاد الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 01، ص 129.

✓ من "سرعة الصين" إلى "جودة الصين".

✓ من "المنتجات الصينية" إلى "العلامات التجارية الصينية".

حيث تم اقتباس هذا المفهوم انطلاقاً من الإستراتيجية الصناعية الألمانية (0.4)، والتي يطلق عليها البعض الثورة الصناعية الرابعة، فبحلول عام 2025 تتوقع تحول الصين إلى قوة منتجة كبيرة، من خلال تعزيز قوتها الصناعية، رقمنة إنتاجها وتفعيل ابتكار التكنولوجيات الوطنية، أما مع حلول 2035 فسنكون شاهدين على وصول الصين إلى مستوى منافس لقوى التصنيع العالمية، أما في الخطوة الأخيرة لهذه الإستراتيجية أي ما بعد مئوية تأسيس جمهورية الصين الشعبية تتوقع الصين أن تأخذ زمام القيادة في القوى الصناعية العالمية.

ثانياً: عوامل نجاح التنمية الاقتصادية في الصين

تستند النهضة الاقتصادية الشاملة التي حققتها الصين إلى مجموعة من المحددات الإستراتيجية التي تضافرت لخلق بيئة محفزة، وتتمثل أبرز هذه العوامل ما يلي¹:

- ديناميكية سوق العمل ومعادلة الأجور: ساهمت معدلات البطالة المرتفعة في مراحل سابقة في دفع مستويات الأجور نحو الانخفاض، وهو ما شكل فرصة إستراتيجية للمستثمرين لخفض تكاليف التشغيل، وقد أدت هذا الوفرة في العمالة المؤهلة والراغبة في العمل إلى تعظيم هوامش الأرباح للمؤسسات، مما جعل السوق الصيني وجهة رئيسية لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- دور المناطق الاقتصادية والتحفيز الضريبي: اعتمدت الصين إنشاء مناطق اقتصادية خاصة تتمتع بنظام قانوني وإداري مرن بعيداً عن التعقيدات المركزية، وقد وفرت هذه المناطق حوافز ضريبية مغرية وهياكل تنظيمية مبسطة، مما مكنها من التحول إلى مراكز صناعية عالمية تتميز بكفاءة إنتاجية عالية ومعدلات نمو متسارعة.
- التحول النوعي والتنويع الاستراتيجي: لم تكتفي الصين بمكانتها كـ مصنع للعالم يعتمد على الصناعات التقليدية، بل انتقلت بذكاء نحو التنويع القائم على الابتكار، حيث استثمرت بقوة في مجالات البحث والتطوير، والتصنيع عالي التقنية والرقمنة، ويهدف هذا التحول إلى حماية المكتسبات الاقتصادية من خلال الاستثمار في راس المال البشري المبدع لضمان استدامة النمو ومواكبة الثورات التكنولوجية العالمية؛
- الاستثمار في البنية التحتية: تمكنت الصين من بناء العديد من الطرق الجديدة وتحسين نظام السكك الحديدية، وجعلت من الأنهار الرئيسية صالحة للملاحة على مدار العام؛

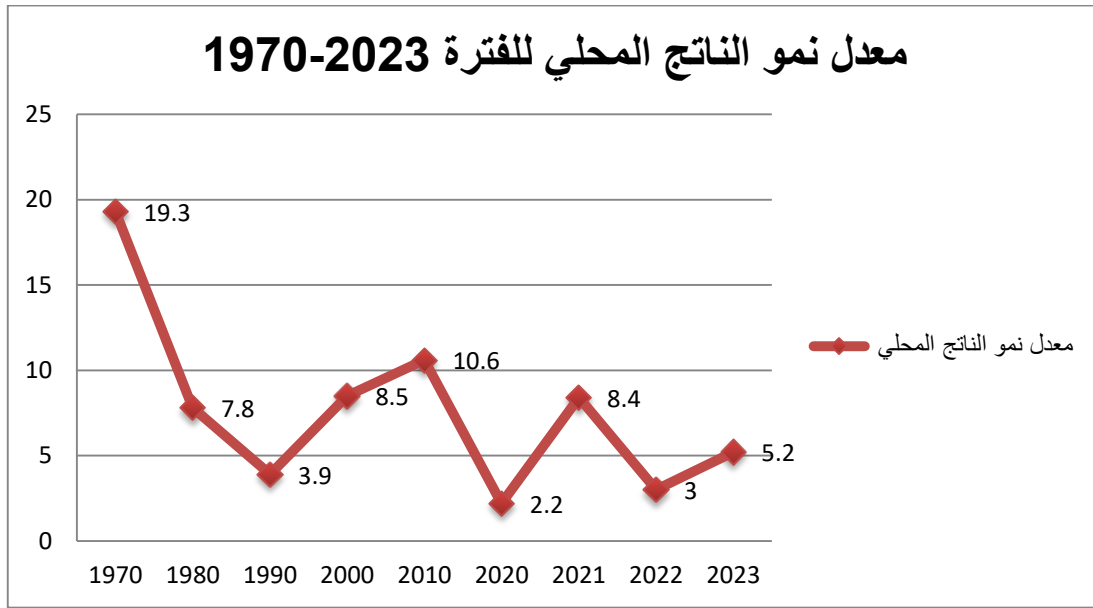
¹ - زكية زاوي، نوال سموك، مرجع سابق، ص 89.

➤ التعليم: ارتفعت مستويات معرفة القراءة والكتابة بشكل كبير إذ تجاوزت نسبة 95% خلال العشرين عام الماضية، وهو ما جعل المجتمع الصيني مثقف وقادر على التطوير والإبداع وبالتالي تعزيز للتنمية الاقتصادية.

ثالثا: أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الصين

1- نمو الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر أفضل مؤشر لقياس نمو وتطور النشاط الإنتاجي، فقد احتلت فالصين المرتبة الأولى عالميا في المساهمة في معدل نمو الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم(1-5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين (1970-2023) الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org>

شهدت الصين طفرة ملحوظة في تقدمها الاقتصادي، حيث انتقلت من المرتبة 12 عالميا سنة 1990 (أين قدر حينها الناتج المحلي الإجمالي بـ 398.6 مليار دولار، ونسبة نمو 3.90%)، إلى المرتبة الثانية عالميا سنة 2023 حيث حقق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 5.20%، وبرقم قياسي في إجمالي الناتج المحلي بلغ 17.79 تريليون دولار أمريكي.

الشكل رقم (1-6): ترتيب الاقتصاديات من حيث إجمالي الناتج المحلي سنة 2023

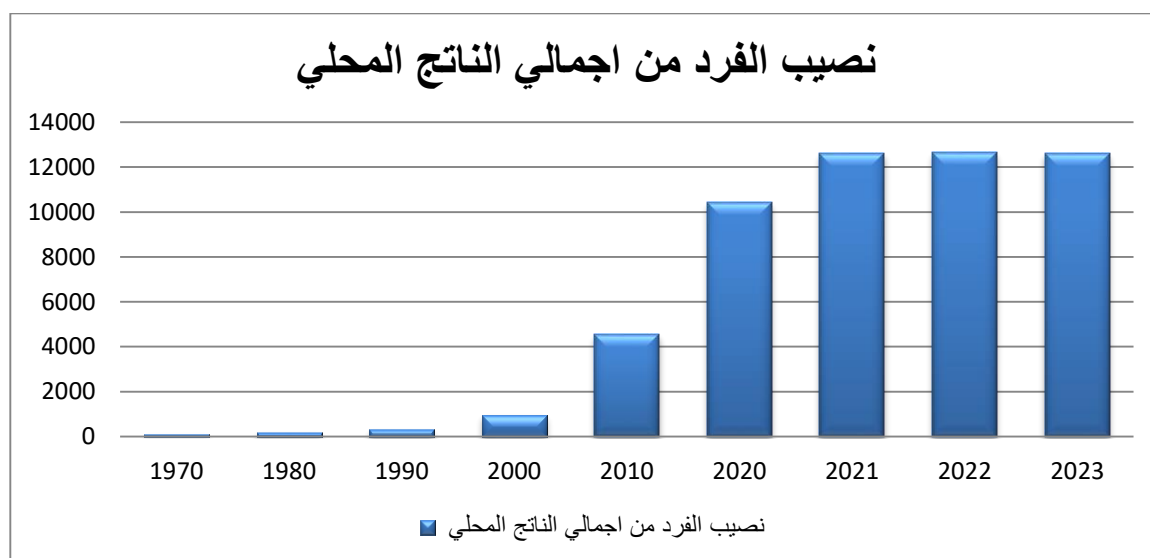


المصدر: <https://www.ieconews.com/2023/12/top-20-largest-economies-in-the-world.html>، تاريخ

الاطلاع 2024/06/05 على الساعة 14.30.

2- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

الشكل رقم (1-7): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (1970-2023) الوحدة: دولار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org>

تهدف الصين إلى مضاعفة دخل الفرد لسكان المناطق الريفية والحضرية من أجل بناء مجتمع يعيش في رفاهية، إذ ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 113.20 دولار سنة 1970 إلى 12614.40 دولار سنة 2023.

3- معدل البطالة: على الرغم من الضخامة الديموغرافية للصين حيث تقترب تعداد السكان حوالي 1.4

مليار نسمة، إلا أنه الدولة استطاعت تحويلها التحدي السكاني إلى محرك دفع اقتصادي هائل، ويتجلى

ذلك بوضوح في مؤشرات العمل، حيث تقدر نسبة إجمالي اليد العاملة 57% من عدد السكان

الجدول رقم (1-6): معدل البطالة في الصين (1990-2023) الوحدة %

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة	2.40	3	3.30	4.50	4.5	4.7	5	4.5	5	4.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

4- المؤشر النقدي والمالي: تبوأ الصين مكانة ريادية كمركز مالي ومصرفي عالمي، حيث تحولت إلى وجهة

جاذبة للاستثمارات من مختلف أرجاء المعمورة، وتتجلى هذه القوة المالية في هيمنة المؤسسات المصرفية

الصينية على المشهد العالمي، إذ تستحوذ البنوك الصينية على الصدارة من حيث القيمة السوقية الإجمالية، ولا

تقتصر الريادة الصينية على القيمة السوقية فحسب، بل تمتد لتشمل حجم الأصول، إذ تصنف البنوك

الصينية في المراتب الأولى عالمياً كأكبر المؤسسات امتلاكاً للأصول الضخمة، وهذا التميز يعكس مدى متانة

وصلابة الهيكل المالي والمصرفي التي استطاعت الصين بناءه وتطويره عبر عقود من الإصلاحات.

الشكل رقم (1-8): ترتيب البنوك التي تمتلك أكبر الأصول في العالم



المصدر: متوفر على الموقع <https://alkhaleejonline.net/>، تاريخ ساعة لاطلاع: 2024/06/05 على الساعة

13.30.

يوضح الشكل رقم (1-8) ترتيب المصارف الصينية الثلاثة الكبرى التي تتربع على عرش الأصول عالميا حيث: احتل البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC) المرتبة الأولى بإجمالي أصول يصل إلى 3473.24 مليار دولار، يليه بنك التعمير الصيني في المرتبة الثانية بقيمة 3016.58 مليار دولار، ثم البنك الزراعي الصيني ثالثا بـ 2816.04 مليار دولار، وصولا إلى بنك الصين في المرتبة الرابعة بأصول قدرت بـ 2604.30 مليار دولار.

الفرع 03: تجربة التنمية الاقتصادية في سنغافورة

فشهدت مرحلة الستينيات من القرن الماضي وضعاً اقتصادياً متأزماً في سنغافورة، والتي تعاني من تراجع اقتصادي حاد، حيث لم يتخط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حاجز 320 دولار أمريكي، إلا أنها تمكنت من تجاوز العديد من العقبات وتحقيق قفزة نوعية هائلة، حيث أصبحت تحتل اليوم مكانة مرموقة بين الاقتصاديات العالمية.

أولاً: عوامل نجاح التجربة التنموية في سنغافورة

تتمثل أهم العوامل التي ساعدت سنغافورة في تحقيق تنمية اقتصادية فيما يلي¹:

1- الاستثمار الاستراتيجي في قطاع التعليم: يمثل التعليم حجر الزاوية في النهضة السنغافورية، إذ أدركت القيادة السياسية مبكراً أن الثروة الحقيقية تكمن في العقول، فقد حظي التعليم بأهمية كبيرة حيث يبدو ذلك واضحاً من خلال تصريحات كبار وزعماء سنغافورة، فقد كانت هناك رغبة في الاستثمار في حقل التعليم، فقد ارتفع الإنفاق على التعليم إلى حوالي 20% من إجمالي الإنفاق الحكومي.

ومع التطور المتسارع للمدارك العلمية وبروز اقتصاد المعرفة، لم تقف سنغافورة عند حدود النمو التقليدي بل عملت على إعادة هيكلة اقتصادها بشكل جذري ليصبح قائماً على التكنولوجيا والمهارات المتقدمة، فطورت الفلسفة التعليمية الحديثة عام 1997، حيث تقوم هذه الفلسفة على شعار "مدارس تفكر، أمة تتعلم" لتعزيز ملكات الإبداع والتفكير النقدي لدى الأجيال الناشئة.

2- قاطرة البحث والتطوير والابتكار: بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد المعرفة تبنت حكومة سنغافورة إستراتيجية الاستثمار في البحث والتطوير، ونتيجة لذلك أصبح "البحث والابتكار والمؤسسة" موضوع النظام الوطني السنغافوري لدعم استمرارية الأبحاث وتمييزها.

¹ - عمار سعد الله، وليد شتوح، (2022): قراءة في التجربة التنموية السنغافورية أسرار النجاح، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، ص 343.

حيث تسعى كل مخططات البحث والابتكار إلى دفع النمو الاقتصادي من خلال خلق القيمة، والتي تستهدف المجالات إلى تعميق القدرات التكنولوجية والقدرة التنافسية للتصنيع، والعمل على تعزيز صحة الإنسان ورفاهيته والاستفادة من القدرات الرقمية للبلاد لرفع الإنتاجية وتلبية الأولويات الوطنية. تتمحور سياسات الابتكار في سنغافورة حول رؤية "ثالث الوطني" التي تهدف لتعزيز التنافسية العالمية من خلال ثلاث ابعاد اساسية وهي: "موطن للأعمال، موطن للابتكار وموطن للمواهب".

3- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تقدر بـ 40% في الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة، كما توظف أكثر من نصف القوى العاملة، ويعتبر قطاعي التصنيع والبيع بالجملة من بين القطاعات الأكثر عمالة.

أمام المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السنغافوري إلا أنها تواجهها العديد من التحديات في زيادة نمو رأس مالها، ولتحسين فرص الحصول على التمويل أنشأت الحكومة جملة من البرامج مثل قرض النفاذ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كذلك إنشاء منصة لتداول الأسهم الخاصة لهذه المؤسسات لجمع رأس المال بطريقة فعالة.

في غضون فترة زمنية قياسية استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء قدراتها التنافسية وتوسيع مساهمتها في الاقتصاد الوطني وذلك بفضل سياسات حكومية مرنة وفرت بيئة حاضنة للابتكار. الاستثمار الأجنبي المباشر: بعد انفصال سنغافورة عن ماليزيا عام 1965، ارتأت الحكومة السنغافورية إلى الحل الذي يتمحور حول الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل خلق الوظائف بطريقة سريعة، فسعت إلى الاستثمار الأجنبي الصناعي.

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا رئيسيا حيث توظف الشركات الصناعية المملوكة للأجانب والتي لا يتجاوز نسبها 30% من إجمالي شركات الصناعة، والتي تساهم في توفير أزيد من 40% من مناصب العمل المتوفرة.

قدمت حكومة سنغافورة حملة من التسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في مقدمتها حوافز ضريبية مواتية للشركات العالمية العاملة في الإنتاج الصناعي، كذلك توفير البنية التحتية الصناعية الجاهزة. كذلك أولت السلطات السنغافورية اهتماما واسعا بالقطاع المالي والذي يعتبر محفزا جيد لجذب الاستثمار الأجنبي، حيث يتواجد حاليا في سنغافورة 127 بنك أجنبي وأربعة 4 بنوك وطنية، حيث تتحكم هذه البنوك في قيمة مالية للأصول تقدر بـ 24208 مليار دولار، فيعتبر النظام البنكي

السنغافوري من أقوى الأنظمة البنكية في العالم، اذ يحتل المرتبة السادسة (6) عالميا والثالثة (3) أسوييا في

سنة 2022 حسب مؤشر¹ GLOBAL FINANCIAL CENTER INDEX .

ثانيا: مؤشرات التنمية الاقتصادية

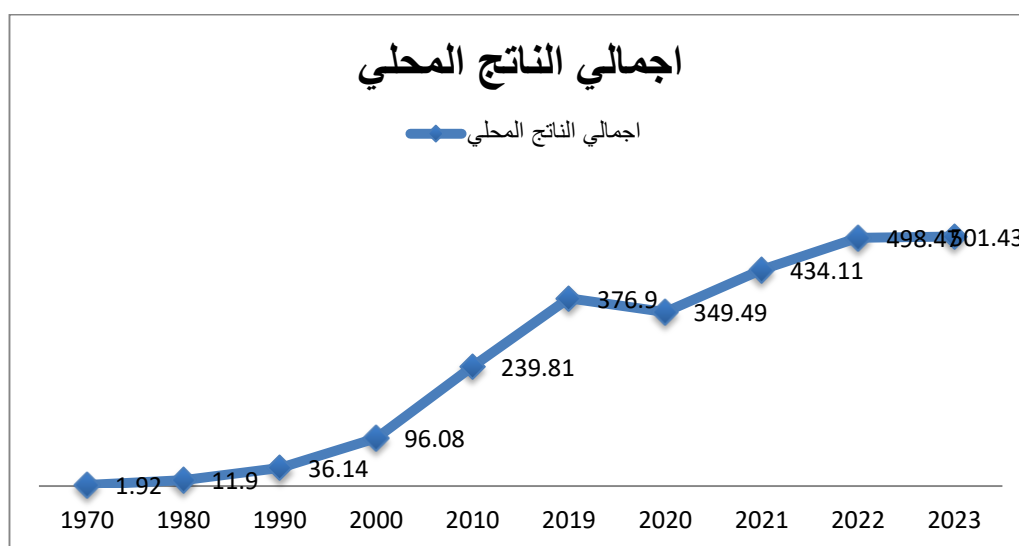
1- الناتج المحلي الإجمالي: عرف الناتج المحلي الإجمالي تطور وتزايد ملحوظ منذ سنة 1970 (السنوات

الأول للانفصال عن دولة ماليزيا) أين قدر ب 1.92 مليار دولار، ليصل إلى 376.90 مليار دولار

سنة 2019، ليشهد انخفاض في السنة الموالية بسبب تأثير الأزمة الصحية العالمية إلى حوالي 349.49

مليار دولار، ليتعافى تدريجيا في السنوات الموالية أين حقق 501.43 مليار دولار سنة 2023.

الشكل رقم (1-9): إجمالي الناتج المحلي في سنغافورة للفترة (1970-2023) الوحدة: مليار دولار



المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org>

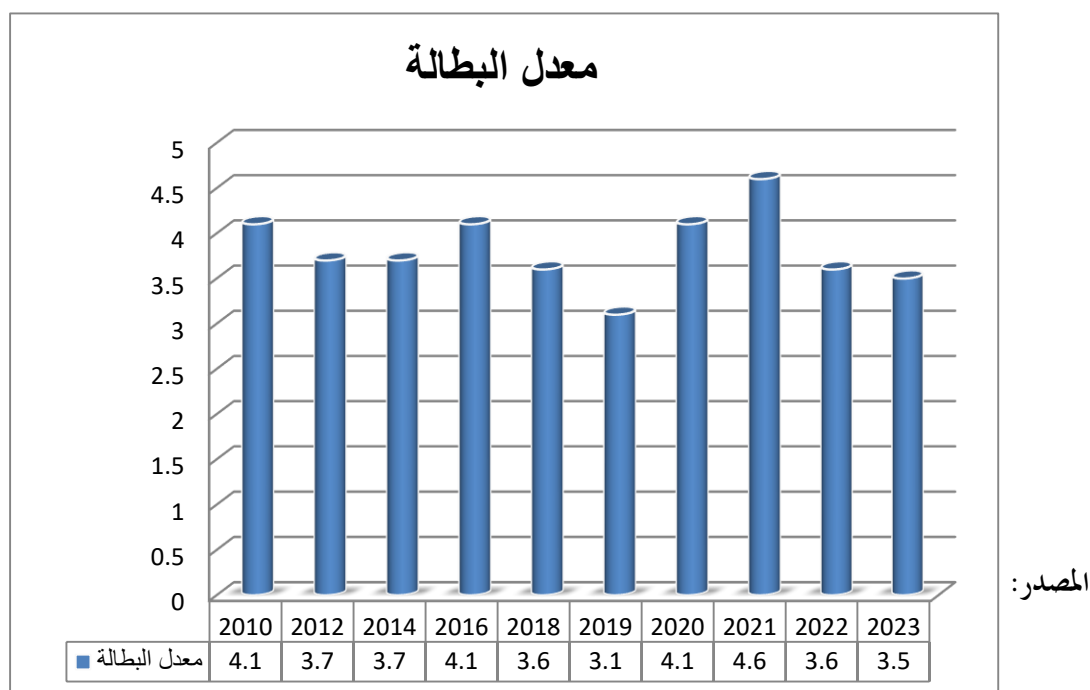
2- معدل البطالة : من خلال الشكل نلاحظ أن معدل البطالة في دولة سنغافورة يشهد تذبذب بين الارتفاع

والانخفاض أين قدرت سنة 2010 بـ 4.10 % من إجمالي القوى العاملة، لينخفض سنة 2019 إلى

3.10 وذلك بفضل الجهود المبذولة للعمل على توفير فرص العمل من خلال جذب الاستثمار الأجنبي.

¹ - اسمهان تمغارت، (2024): النموذج التنموي لسنغافورة، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 01، ص 376.

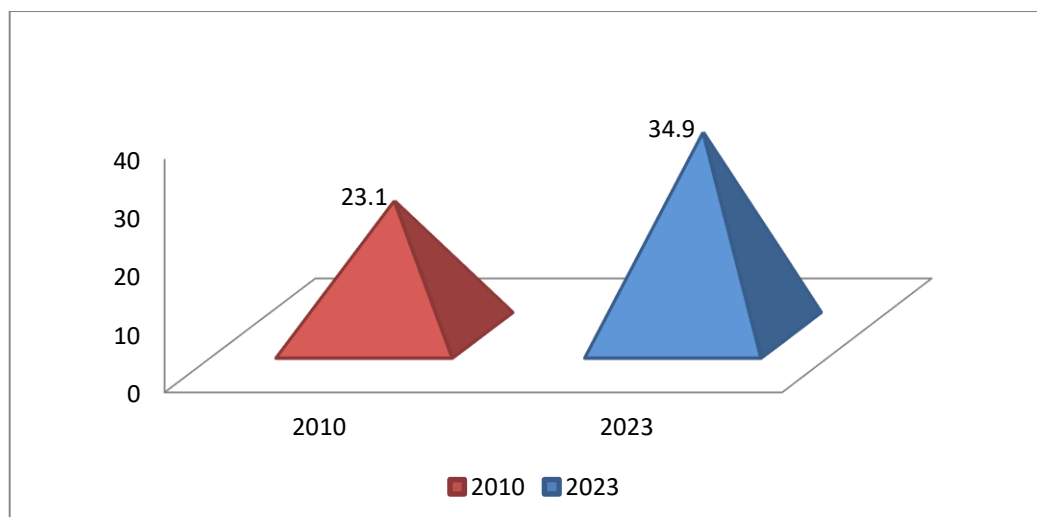
الشكل رقم(10-1): معدل البطالة في سنغافورة (2010-2023) الوحدة: %



ليشهد سنة 2020 ارتفاع أين قدر معدل البطالة ب 4.10% بسبب تسريح العمال وتوقف بعض النشاطات نتيجة الأزمة الصحية التي اجتاحت العالم، ليستقر سنة 2023 عند نسبة 3.50%.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الأجنبي عامل مهم من العوامل التي أدت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في سنغافورة إذ ارتفعت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الناتج المحلي من 23.10% سنة 2010 إلى 34.90 % سنة 2023، ولطك راجع إلى مختلف السياسات التي اعتمدها حكومة سنغافورة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم(11-1): مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org>.

المبحث الثاني: استراتيجيات ونظريات التنمية الاقتصادية

سعى المفكرون والباحثون الاقتصاديون عبر مختلف الحقب الزمنية إلى فك شفرات ظاهرة التنمية الاقتصادية، وسار على نهجهم العديد من الباحثين الذين قدموا بدورهم أفكاراً مختلفة لتوضيح الكيفية التي يمكن من خلالها الخروج من حالة التخلف والالتحاق بركب التقدم، إن هذه المنظومة من الأفكار والآراء لم تكن مجرد نصوص جامدة، بل هي أطروحات اختلفت فيما بينها تارة، وتكاملت تارة أخرى.

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

طبقت الدول النامية في إطار تحقيق التنمية وإحداث الانطلاق الاقتصادي جملة من الاستراتيجيات التنموية، حيث تعرف الإستراتيجية بأنها مجموعة من العناصر والمرتكزات التي تدفع بالاقتصاديات النامية إلى الأمام من أجل إنجاح عملية التنمية.

ولقد اختلف الاقتصاديون فيما بينهم على الأسلوب الأفضل في تحديد الإستراتيجية التنموية الملائمة، فمنها الاستراتيجيات المعتمدة على تطوير القطاع الزراعي ومنها من تعطي الأولوية للقطاع الصناعي.

الفرع 01: إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية كمدخل للنهوض الاقتصادي

تقوم هذه الإستراتيجية على فرضية القطاع الزراعي هو المحرك أساسي للتنمية، والذي يتبلور من مسارين متكاملين، يتمثل الأول في **التوسع العمودي** والذي يعتمد على استغلال التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع المردود والإنتاجية من الموارد المتاحة ذاتياً مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فائض إنتاجي موجه للتصدير، بينما يركز **التوسع الأفقي** على زيادة المساحات المنزعة واستصلاح أراض جديدة مما يؤدي إلى رفع نصيب العامل الزراعي من الرقعة الزراعية¹، يستخلص من ذلك أن مسار التطور الزراعي في البلدان النامية يتحدد وفقاً للموارد المتاحة وذلك إما بتكثيف استغلال نفس الرقعة الزراعية، أو عبر توسيع دائرة الأراضي الزراعية المستصلحة بهدف زيادة الإنتاج. وتقر التجارب التاريخية أن الدول ذات المساحة الزراعية المحدودة والضغط السكاني المرتفع كالتجربة اليابانية قد سلكت مسار التوسع العمودي من خلال الابتكار التقني لتعظيم إنتاجية المتر المربع الواحد، حين أن الدول ذات المساحات الزراعية الشاسعة ووفرة في الأراضي تركز في إستراتيجيتها على التوسع الأفقي لزيادة الوعاء الإنتاجي وهو ما عملت به كندا.

¹ - جميلة معلم، مرجع سابق، ص 71.

تبلورت هذه السياسة التنموية فيما سمي "الثورة الخضراء" *la révolution verte*، (الثورة الخضراء: هي عملية نقل التقنية الزراعية المتطورة لدول العالم الثالث)، فلم يعد تطوير القطاع الزراعي متوقفاً على الظروف الطبيعية والمناخية فحسب، بل أصبح ثمرة التقدم التكنولوجي والاكتشافات العلمية الحديثة في مجال علم الأحياء والكيمياء والهندسة الزراعية من خلال ابتكار أصناف محسنة من البذور عالية المردودية (HYVs)، والتوسع في استخدام الأسمدة الآلات المتطورة، مما سمح بزيادة الإنتاجية أضعافاً كثيرة في القطاع الزراعي.

لقد تم اعتماد إن هذه الإستراتيجية التي من قبل العديد من الدول النامية ذات ثقل ديموغرافي هائل (كالصين، الهند، باكستان، المكسيك واندونيسيا)، حيث لم يكن الهدف من وراء الثورة الخضراء مجرد تحقيق عدالة اجتماعية من خلال إعادة توزيع الأراضي¹، بل كان يرمي إلى إحداث انطلاقة اقتصادية شامل عن طريق جعل الزراعة قاطرة للتنمية والتي تسمح بـ:²

- ❖ تحقيق الأمن الغذائي الذاتي؛
 - ❖ امتصاص البطالة؛
 - ❖ الحصول على المزيد من الموارد النقدية من خلال المحاصيل الزراعية؛
 - ❖ خلق سوق استهلاكية واسعة؛
 - ❖ توفير فائض اقتصادي أين يعاد توجيهه لتمويل القطاع الصناعي الناشئ.
- وعلى الرغم من الطفرة الإنتاجية التي أحدثتها الثورة الخضراء في بعض الدول النامية، فهذا لا يعني أنها في منأى عن الانتقادات الهيكلية، ومن أبرزها³:
- ❖ تكريس التبعية التكنولوجية : أدت هذه الإستراتيجية إلى الاعتماد الكلي للقطاع الزراعي على الخارج بشكل خطير، حيث أن البذور المهجنة والمحسنة تنتج في محابر أجنبية وكذا الأسمدة والآلات والتجهيزات اللازمة للزراعة مصدرها خارجي، فقد سمح هذا الوضع بفرض سيطرة للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية؛
 - ❖ توليد بطالة تقنية (تكنولوجية): أدى الاعتماد المفرط على الآلات المتطورة في تقليص الحاجة إلى اليد العاملة الكثيفة مما رفع معدلات البطالة في الأرياف الأمر الذي خلق ضغطاً إضافياً على المراكز الحضرية؛

¹ - عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 78.

² - داود محمد صبح، (1995)، إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، ص ص 4-5.

³ - Matouk BELATTAF, *économie du développement*, ed. office des publications universitaires (OPU), Alger, 2010, p. 123

❖ تفاقم الفوارق الطبقية والجهوية: فبدلاً من تحقيق تنمية شاملة أفرزت إستراتيجية الثروة الخضراء حالة اللاتكافئ مما زادت من حدة عدم العدالة الجهوية والاجتماعية بسبب تركيز الإنتاج، الثروة والسلطة.

الفرع 02: إستراتيجية الصناعات المصنعة

تتمحور هذه الإستراتيجية حول منح الأولوية المطلقة للاستثمار في قطاع الصناعات الثقيلة، والتي تعد تطبيقاً واقعياً لنظرية النمو غير المتوازن للفكر 'ألبرت هيتسمان'، حيث تقوم الدول بتركيز الاستثمارات إلى قطاع إستراتيجي بهدف إنشاء أقطاب صناعية للنمو وخلق ديناميكية ذاتية للحراك الاقتصادي والتي بدورها تؤثر على تنمية بقية القطاعات الأخرى.

اتخذت الجزائر في أعقاب استقلالها مسارا تنمويا راديكاليا، حيث اعتمدت في الفترة (1966-1977) على نموذج الصناعات المصنعة ، وقد تجسد هذا التوجه بإقامة صناعات ثقيلة في ميدا المحروقات، لتعدين والميكانيك، الكهرباء و الإلكترونيك، حيث تميزت هذه الصناعات بالخصائص التالية¹:

❖ كثافة رأس المال: اتصفت هذه الصناعات بضخامة الاستثمارات الأولية وطول فترة استرداد رأس المال،

وهو ما يؤدي إلى تجميد موارد مالية هائلة في مشاريع عملاقة لا تظهر نتائجها إلا بعد سنوات ؛

❖ التبعية تكنولوجية للخارج: (عملت الجزائر على استيراد التكنولوجيا الحديثة من البلدان المتقدمة)؛

❖ فجوة القدرة الإنتاجية وسوء التخصيص: عانت هذه الإستراتيجية من معضلة تتجاوز القدرة الإنتاجية مما

نتج عنه ضخمة هائل تكاليف، وسبب خلل تقدير الاحتياجات وسوء استخدام الموارد، أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية.

أدركت الجزائر مطلع الثمانينيات أن الاستمرار في نموج الصناعات المصنعة لم يعد ممكناً في ضل تزايد الأعباء المالية ولم تحقيق مردودية إنتاجية، وبناء عليه تم التراجع التدريجي عن هذه الإستراتيجية عام 1981، وصولاً التي التخلي النهائي عنها أعقاب أزمة 1986 واضطرابات 1988 .

من خلال التقييم النقدي لنتائج إستراتيجية الصناعات المصنعة في الدول النامية، تم التوصل إلى أن هذه السياسة لم الأهداف المرجوة منها في الدول النامية ، وكان من آثارها ما يلي:²

¹ - Matouk BELATTAF, *économie du développement*, ed. office des publications universitaires (OPU), Alger, 2010, p 125.

² - زوزي محمد، (2010): إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة- الجزائر، ص 170.

- ❖ الوقوع في فخ التناقض الهيكلية: لم تحقق هذا التوجه مستوى طموحات الدول النامية في تحقيق التنمية المنشودة لأنها تحتوي العديد من المفارقات، كالرغبة في التخلص من التبعية مع اللجوء إلى الاستيراد، واعتمادها على تكنولوجيا كثيفة رأس المال مع تعميق بمعدلات البطالة، وارتفاع أسعار المعدات والتجهيزات مع الافتقار إلى رؤوس الأموال الضرورية.
- ❖ تكريس تبعية القاعدة الصناعية: بدلا من بناء قطاع صناعي مستقل فان هذه الإستراتيجية ساعدت على إقامة هياكل إنتاجية مرتبطة كلياً بالخارج مما جعلها عرضة للصدمات الخارجية والتقلبات في الأسواق الدولية للمواد التكنولوجية .
- ❖ التشوهات الديموغرافية: أحدث التركيز على المراكز الصناعية الكبرى خللا في التوزيع السكاني مما أدى إلى تزايد موجة الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، الذي سبب في إهمال القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى ظهور مشكلة اكتظاظ المدن بالمهاجرين.

الفرع 03: سياسة إحلال الواردات (I S I) Industrialisation par la Substitution d'Importation

وتعد إستراتيجية إحلال الواردات توجهها تنمويا يقوم على مبدأ توطين الصناعة محليا أي إنتاج ما كانت يستورده من الخارج، وتنطلق هذا التوجه من "رؤية حماية" لا بد من حماية السوق الوطني من المنافسة الأجنبية وميزان المدفوعات من النزيف المستمر للعملة الصعبة.

إن التحول من اقتصاد استيرادي إلى اقتصاد إنتاجي عبر إستراتيجية إحلال الواردات لا يحدث دفعة واحدة بل يمر بمراحل، فالمرحلة الأولى تركز على فرض قيود جمركية وحماية مشددة على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، والهدف منها تشجيع الرأسمال المحلي لولوج قطاعات صناعية بسيطة التكنولوجية وقليلة المخاطر. ، أما في مرحلة التالية والتي تكون بعد تشبع السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتجد الدولة أمام مسارين: يطلق على النمط الأول "التعميق الرأسي" والذي هو التوجه نحو إحلال السلع الوسيطة والرأسمالية، وصولا تدريجيا إلى الصناعات الثقيلة هذا المسار يتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا متطورة، أما النمط الثاني "التحول التصديري" فهو يقوم على تحويل القاعدة الصناعية الاستهلاكية (صناعات المرحلة الأولى) (الصناعات الاستهلاكية) من بديل للواردات إلى منافس في الأسواق العالمية.¹

¹ - جميلة معلم ، مرجع سابق، ص ص 75-76.

ترتكز سياسة إحلال الواردات على جملة من الغايات الاقتصادية التي تسعى من خلالها تغيير هيكل الاقتصاد ، ويمكن تلخيص أبرزها في النقاط التالية:¹

❖ تحفيز الاستثمار والادخار: من خلال توفير الحماية للصناعة الإحلالية بضمان الدولة للمؤسسات الناشئة في قطاع الصناعة الإحلالية تحقيق هوامش ربح مرتفعة ومستقرة بعيدا عن ضغوط المنافسة الدولية، هذا المناخ الربحي يكون عامل مغري للمستثمرين وقوة جذب لرؤوس الأموال من القاعدة التقليدية نحو التصنيع، وهو ما يؤدي لاحقا إلى تحول الادخار إلى استثمارات جديدة؛

❖ بناء قاعدة صناعية متنوعة ومتكاملة: تهدف هذه الإستراتيجية إلى كسر أحادية النشاط الاقتصادي من خلال إقامة نسيج صناعي متعدد الأنشطة؛

❖ ترشيد العملة الصعبة: فبدلا من استنزاف الاحتياطات النقدية في استيراد السلع الاستهلاكية النهائية يتم توجيه هذه العملة المحققة من تقليص الاستيراد إلى اقتناء السلع الوسيطة والرأسمالية بهدف توسيع القدرات الإنتاجية.

على الرغم من النجاحات الأولية التي حققتها هذه الإستراتيجية في بعض الدول النامية ومكنتها من تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما في التجربة البرازيلية إذ نجحت في تغطية 90% من احتياجاتها الصناعية محليا، إلا أنها أخفقت في التحول إلى محرك نمو ذاتي وإحداث الانطلاق الاقتصادي المأمول في العديد من الدول النامية، ويمكن إرجاع هذا الإخفاق إلى مجموعة من الأسباب المتداخلة وذلك لعدة أسباب نذكر منها²:

❖ التحيز لرأس المال على حساب التشغيل: أدى دعم الدولة وخفض تكلفة رأس المال إلى تحفيز الصناعات على تبني تقنيات كثيفة رأس المال، ما نتج عنه من فشل في امتصاص الفائض اليد العامل بل كان عاملا لتفاقم أزمة البطالة؛

❖ مفارقة التبعية التكنولوجية وهيكل الواردات: لم تنجح هذه السياسة في تقليص التبعية للخارج بل أحدثت إزاحة تفي هيكل الواردات فقط، فبينما تراجع حصة السلع الاستهلاكية بالمقابل تضخمت حصة الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية؛

¹ - عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 81.

² - داود محمد صبح، مرجع سابق، ص ص 12-13.

- ❖ انحسار التوازن القطاعي (إهمال الزراعة): تسبب التركيز الأحادي على الاستثمار على القطاع الصناعي في تهميش القطاع الزراعي، مما أدى لعدم قدرته على توفير **المواد الخام** للصناعة، مما خلل حول الزراعة من قطاع داعم إلى قطاع يستنزف العملة الصعبة لاستيراد الغذاء؛
- ❖ اصطدام التوسع في الإنتاج بضيق السوق المحلية، مع عدم إمكانية ولوج الأسواق الخارجية إما بسبب الحماية (وقد تم تطبيق الحماية بشكل عشوائي، حيث لم يكن هناك دراسات لمدى الحماية المطلوبة للصناعة ومدتها) أو المنافسة الدولية الشديدة؛
- ❖ الاختلالات التمويلية وضعف الابتكار: ضل التمويل معتمدا على آليات هشة كالاقتراض الخارجي والتمويل بالعجز مما أدى للتضخم، كما استمر الاعتماد على استيراد التكنولوجيا بدل السعي إلى إنتاجها.

الفرع 04: إستراتيجية ترقية الصادرات (IPE) Industrialiation par la Promotion des Exportations

عقب الإخفاقات التي منيت بها إستراتيجية إحلال الواردات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، توجهت موجه جديدة من الدولة النامية إلى تبني إستراتيجية جديدة تمثلت في ترقية الصادرات، التي تعد خيارا تنمويا يقوم على إدماج الاقتصاد الوطني في تقسيم العمل الدولي عبر إنشاء قاعدة صناعية تؤهل منتجاتها للولوج للأسواق العالمية.

ترتكز هذه السياسة على استغلال المزايا النسبية للدول النامية والمتمثلة في وفرة المواد الخام، ويتم ذلك عبر إنشاء صناعات تحويلية كمدخلات أساسية لإنتاج سلع سلعا استهلاكية مصنعة أو نصف مصنعة موجهة للتصدير.

تستند إستراتيجية سياسة التصنيع من أجل التصدير إلى ركائز نظرية وتجريبية صلبة، استمدت أسسها من مدارس اقتصادية متنوعة، فهي مستوحاة من نظرية الامتيازات المقارنة لـ 'دفيد ريكاردو' حيث تشكل هذه النظرية المرجعية الكلاسيكية للتبادل الدولي، إذ تنصح الدول بالتخصص بتصدير السلع التي تمتلك فيها كفاءة إنتاجية نسبية، وفي حالة الدول النامية تمثل وفرة اليد العاملة والموارد الطبيعية ميزة نسبية تؤهلها لاختراق الأسواق الدولية بصادرات صناعية تحويلية. حين أن نموذج هارود-دومار يعتبر قطاع التصدير القائد للنمو الاقتصادي فزيادة الصادرات لا توفر فقط العملة الصعبة اللازمة للاستثمار، بل تخلق طلبا فعالا يحفز الاستثمار المحلي مما يدفع الاقتصاد نحو مسار النمو المتسارع، لم يكتف الفكر التنموي بالنظرية بل تعزز بدراسات تطبيقية التي أثبتت العلاقة

بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي وأبرزها دراسة balassa عام 1978 التي أجراها على 11 دولة نامية استطاعت أن تنجح في إرساء قاعدة صناعية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط طردي وثيق بين نمو الصادرات والنمو، حيث أثبتت بالأرقام أن نمو الصادرات بنسبة 25% سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي بمقدار 1%. وأيضا دراسة Ram سنة 1987 التي أجراها على 88 دولة وأثبتت هي الأخرى صحة العلاقة الإيجابية بين المتغيرين المذكورين.

على الرغم من الحوافز التشريعية والمنظومة القانونية الجاذبة للاستثمار التي أقرتها الدول النامية لهذه الإستراتيجية، إلا أن إنزال هذه الإستراتيجية على أرض الواقع اصطدم بمجموعة من العقبات التي حدت من فعاليتها، وأبرزها:¹ ✓ مشكلة التنافسية والحماية الدولية: واجهت المنتجات الوطنية للدول النامية صعوبات بالغة في اختراق الأسواق العالمية ليس فقط بسبب فجوة الجودة، بل نتيجة ظروف التبادل الدولي من نتيجة بارتفاع حاجز الحماية، مما أدى إلى تراجع الإيرادات المتوقعة من العملة الصعبة؛

✓ تفاقم المديونية: اعتمدت العديد من الدول في تمويل مشاريعها التصديرية على القروض الخارجية، ومع تعثر الصادرات تحولت هذه القروض إلى أزمة مديونية مزمنة استنزفت الفوائض المالية بدلا من إعادة استثمارها؛ ✓ فخ تخفيض العملة والتضخم المستورد: لجأت أغلبية الدول النامية إلى سياسة تخفيض قيمة عملتها الوطنية كأداة لرفع تنافسية صادراتها سعريا، إلا أن هذا الإجراء انعكس سلبا وأدى في كثير الأحيان إلى التضخم جامح نتيجة ارتفاع تكلفة استيراد الآلات مما اضعف القدرة الشرائية للمواطن.

المطلب الثاني: نظريات التنمية في الفكر الاقتصادي

يعد مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم ديناميكية في الفكر الاقتصادي حيث لم يتوقف عند حدود النمو الكمي، بل تطور ليشمل تحولات هيكلية شاملة، فقد اختلف الرؤى النظرية في تفسير ظاهرة التخلف وكيفية الخروج منها وهو ما يمكن طرحه من خلال استعراض المدارس الفكرية.

الفرع 01: التنمية عند الكلاسيك

ارتبط مفهوم التنمية في الفكر الكلاسيكي بالبحث في العوامل المحددة لنمو الدخل القومي على المدى الطويل، حيث سعى رواد هذه المدرسة آدم سميث، ريكاردو، مالتس، جون ستيوارت ميل وغيرهم من مفكرين إلى صياغة قوانين حركة الانتهاج وتراكم الثروة، فتمحورت رؤيتهم التنموية في النقاط التالية

¹ - عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 83.

نظرية ادم سميث "Adam Smith": يعد "سميث" المؤسس الأول لنظرية النمو الاقتصادي، حيث انصب اهتمامه في كتاب **دراسة في طبيعة ومسببات ثروات الأمم** "الذي أصدره سنة 1776"، وقد لخص سميث فلسفته التنموية في علاقة تبادلية بين متغيرين أساسيين، ليكون أولها عنصر تقسيم العمل إذ يرى بأنه المنبع الحقيقي لزيادة الكفاءة الإنتاجية، فحسب سميث بدلا من أن يقوم الفرد بمهام متعددة يؤدي تقسيم العملية الإنتاجية إلى مهام جزئية بسيطة إلى توفير الوقت وتحفيز الابتكار، إلا أن سميث ربط حدود هذا التقسيم بحجم السوق فكما اتسع السوق تعمق تقسيم العمل وارتفعت الإنتاجية. أما العنصر الثاني فهو تراكم رأس المال والذي هو محرك تقسيم العمل إذ لا يمكن تعميق التخصص وتوفير المعدات دون وجود مدخرات سابقة يتم تحويلها إلى استثمارات إنتاجية، فقد اعتبر سميث أن الادخار هو أفضل عامل اقتصادي يؤدي بالضرورة إلى توسيع القاعدة الإنتاجية.

خلاصة لرؤية "سميث" فإن التنمية عنده هي عملية تراكمية ودائرية وان تقسيم العمل يرفع الدخل، وارتفاع الدخل يزيد من القدرة على الادخار والتراكم مما يسمح بمزيد من تقسيم العمل، وهكذا يستمر النمو في حلقة صاعدة.

❖ **نظرية دافيد ريكاردو:** يعتبر "ريكاردو" المنظر الأكثر صرامة في المدرسة الكلاسيكية حيث قدم في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب تحليلا معمقا للقوى التي تحكم مسار النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ومع إن ريكاردو لم يضع نظرية نمو بمعناها الحديث إلا إن مساهماته شكلت حجر الزاوية في فهم العلاقة بين توزيع الدخل والنمو.

استندت أطروحة ريكاردو إلى فرضية مركزية مفادها أن طرق الإنتاج تتسم بثبات العوائد بالنسبة للحجم، وقد منح ريكاردو الأرض دورا محوريا باعتبارها الدعامة الأساسية للنمو، ومن هنا كان القطاع الزراعي في نظره هو المحرك الأول للنشاط الاقتصادي والمصدر الوحيد لتوفير سبل العيش، و يرى أن قلة عنصر السكان بالنسبة للموارد الطبيعية من شأنه توفير فرص الربح أمام المستثمرين الرأسماليين مما يحفزهم على استثمار خاصة في القطاع الزراعي، هذا ما ينعكس إيجابيا إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، ومن ثمة يزيد الإنتاج والطلب على العمل، ما يحقق زيادة في الأجور، وبالتالي زيادة في النمو السكاني

❖ **نظرية روبرت مالتوس "Robert Malthus":** يعد مالتوس من أكثر المفكرين الكلاسيكيين إثارة للجدل، حيث اتسمت رؤيته التنموية بطابع تشاؤمي، ورغم شهرته بنظرية السكان إلا أن مساهمته في فهم

ديناميكية النمو الاقتصادي من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" ، إذ تتمحور أفكاره التنموية في النقاط التالية¹:

✓ ثنائية القطاع: قسم مالتوس الاقتصاد إلى قطاعين متميزين، القطاع الزراعي الذي اعتبره خاضعاً لقانون تناقص الغلة لضعف ارتباطه بالتقدم التقني، والقطاع الصناعي الذي اعتبره المحرك الحقيقي للتقدم الاقتصادي ؛

✓ نقد قانون الأسواق وفكرة الطلب الفعال: تميز مالتوس برفضه القاطع لقانون ساي الذي يرى أن العرض يخلق طلبه الخاص، حيث أقر مالتوس أن النمو الاقتصادي قد يتعثر بسبب نقص الاستهلاك فالتوسع في الإنتاج قد يفوق قدرة السوق على الاستيعاب ومنه حالة من الركود العام؛

✓ القطاع الصناعي هو الضمان للتقدم الاقتصادي حيث توجد الفرص المربحة؛
✓ التفاوت الطبقي ومشكلة الادخار: بنى مالتوس تحليله على سلوك الطبقات الاجتماعية حيث يرى أن طبقة العمال لا تساهم في الادخار لان كامل دخلها يذهب لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية.

الفرع 02: التنمية في الفكر الكينزي

شكلت أزمة الكساد العظيم عام 1929 نقطة انكسار تاريخية في الفكر الاقتصادي، إذ عجزت الميكانيزمات الكلاسيكية عن تفسير استمرار البطالة الجماعية وانحيار الأسواق، وفي هذا السياق برزت النظرية الكينزية المعارضة للنظرية.

يرى كينز أن الطلب الفعال هو المحرك البنوي لعملية التنمية، فهو يمثل القوة الشرائية الفعلية الموجه نحو الاستهلاك والاستثمار، وقد أوجد "كينز" علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وأطلق عليها مصطلح المضاعف حيث تقوم فكرة المضاعف على مبدأ أن أي زيادة أولية في الاستثمار لن تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل .

لم تكن النظرية الكينزية مجرد إضافة للفكر الاقتصادي بل كانت قطيعة معرفية مع المسلمات الكلاسيكية التي سادت لعقود، وقد تبلورت معارضة كينز للكلاسيك في عدة ركائز جوهرية ، ومن أبرزها²:

¹ - نفيسة ناصري، مرجع سابق، ص 38.

² - جميلة معلم، مرجع سابق، ص 31.

❖ نقد قانون ساي للأسواق: رفض كينز الفرضية القائلة بأن العرض يخلق الطلب المساوي له، و كين زان الأزمات الاقتصادية ليست عوارض ناتجة عن عوامل خارجية بل هي نتيجة اختلالات هيكلية داخلية في النظام الاقتصادي تتعلق بنقص الطلب ؛

❖ طبيعة البطالة: على عكس الكلاسيك الذين اعتبروا البطالة ظاهرة اختيارية ناتجة عن رفض العمال للعمل بالأجور السائدة، اثبت كين زان البطالة في جوهرها إجبارية وهي ناتجة عن ضعف عرض العمل بسبب انكماش الطلب الكلي الفعال؛

❖ مفهوم الأجور ودورها الاقتصادي : رفض كينز النضرة الضيقة التي تعتبر الأجور مجرد نفقة إنتاج يجب خفضها لزيادة الأرباح، بل اعتبرها محركا أساسا للطلب الكلي فالزيادة في الأجور تؤدي إلى تنشيط الاستهلاك مما يحفز زيادة الإنتاج ويساهم في القضاء على البطالة؛

❖ على عكس الكلاسيك الذين يرون أن الادخار صورة من الإنفاق وأنه يتحدد بسعر الفائدة، يرى كينز أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل الوطني وليس سعر الفائدة.

يؤخذ على المقاربة الكينزية في النمو الاقتصادي أنها تبلورت بالأساس لتلاءم بنية المجتمعات الرأسمالية الصناعية، وهو ما يجعل من محاولة تعميمها على سياقات الدول النامية أمرا يفتقر إلى الدقة العلمية والموضوعية، فالاقتصاديات النامية تواجه مشكلات بنيوية تختلف جوهريا عن الفرضيات التي استند إليها نموذج كينز، وبالتالي فهو نموذج لا يتمتع بعمومية التطبيق¹.

المطلب الثالث: نظريات سياسات التنمية الاقتصادية

الفرع 01: نظرية الدفعة القوية (Big Push)

تعد نظرية الدفعة القوية (Big Push) التي صاغها الاقتصادي Rodan Rosenstein من ابرز الدعامات النظرية التي تفسر حتمية الاستثمار الضخم والمتزامن لكسر حلقة الفقر المفرغة في الدول النامية، وتنطلق هذه النظرية من فكرة جوهريّة مفادها أن التنمية لا يمكن أن تتحقق عبر خطوات تدريجية بطيئة أو استثمارات هامشية، بل تتطلب قفزة نوعية وشاملة في حجم الاستثمارات الموجهة للقطاعات الإنتاجية والبنية التحتية.

تستند هذه النظرية إلى مجموعة من المرتكزات يمكن صياغتها على النحو التالي²:

¹ - إسماعيل شعباني، (1997): مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، ط 2 ، الجزائر، ص 66.

² - حمزة علي، مرجع سابق، ص ص 40-41.

- ✓ يعد التصنيع الرافعة الأساسية والمسار الحتمي لتحقيق النهضة التنموية في الدول النامية، وذلك لكونه يمثل القناة الاستيعابية الأنجع لفائض العمالة غير المستغلة في القطاع الزراعي وتحويلها إلى طاقة إنتاجية فاعلة؛
- ✓ تنطلق العملية التصنيعية من خلال إحداث طفرة استثمارية كبرى موجهة لإرساء دعائم الهياكل الارتكازية ورأس المال الاجتماعي بما يشمل طرق ومواصلات ووسائل النقل وتدريب القوى العاملة؛
- ✓ تؤدي الاستثمارات الضخمة إلى خلق وفرات اقتصادية خارجية ملموسة، حيث تساهم في خفض التكاليف التشغيلية للمشروعات الصناعية الناشئة، وتوفر لها خدمات أساسية بأسعار تنافسية، وهو ما يحفز القطاع الإنتاجي؛

وفي هذا السياق يذهب **Rodan** إلى التأكيد على المحورية المطلقة لدور الدولة في عمليات التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ المشاريع التصنيعية الكبرى، حيث يرى أن ضيق نطاق الأسواق المحلية ومحدوديتها لا يشكل حافزا كافيا للمستثمرين في القطاع الخاص للإقدام على الاستثمار في مشروعات صناعية حديثة تتطلب تكنولوجيا متطورة وطاقت إنتاجية ضخمة، مما يستوجب تدخلا سياديا لتجاوز هذه العقبات الهيكلية.

الفرع 02: نظرية التنمية المتوازنة

استكمالا للمنطلقات الفكرية التي أرساها **Rodan** حول الدفعة الدفعة القوية، قدم "**Nurkse**" مقاربة أكثر حداثة وعمقا لمفهوم التنمية المتوازنة، حيث ركزت هذه النظرية بصفة أساسية على تفكيك معضلة حلقة الفقر المفرغة، وقد حلل **Nurkse** هذه المشكلة من خلال رصد التفاعل السلبي بين تدني مستويات الدخل وضعف القدرة على الادخار، مما يؤدي بالضرورة إلى انكماش حجم الاستثمارات. ويؤكد "**نوركس**" أن تكسير الحلقة المفرغة للفقر تتطلب إستراتيجية استثمارية متزامنة في مختلف القطاعات، وذلك للتغلب على عائق ضيق الأسواق، كما شدد على أن الخروج من مأزق الفقر يقتضي الانفتاح على الخبرات التكنولوجية في العالم المتقدم كآلية ضرورية لنقل المعرفة وتطوير الإنتاجية المحلية. وتتطلب نظرية النمو المتوازن إحداث توازن هيكلي بين مختلف الأنشطة التصنيعية (الاستهلاكية والرأسمالية)، وبالتوازي مع تحقيق التكامل بين القطاعين المحلي والخارجي، وبناءا على هذه المقاربة فإنها تهدف إلى المواءمة بين العرض والطلب وتؤكد أن ضخ استثمارات كبيرة يتيح تحقيق تكامل أفقي وعمودي بين الصناعات مما يسمح بتقسيم أكثر كفاءة للعمل واستغلال امثل للبنى التحتية والاقتصادية والاجتماعية المتاحة¹.

¹ - جميلة معلم، مرجع سابق، ص 40.

يستند أنصار هذه النظرية على أهمية الإستراتيجية رأس المال الاجتماعي وضرورة مراعاة عدم قابليته للتجزئة في الاستثمارات الكبرى، إلى جانب تكامل الطلب وأهمية السياسة الادخارية، وتأتي هذه المرتكزات كآليات لتجاوز الفخ السكاني وضيق السوق ومشكلات التجارة الخارجية، وهي جميعها مفاهيم تصب في جوهر فكرة الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن¹.

الفرع 03: نظرية التنمية غير المتوازنة

خلافًا للمنطلقات التي قامت عليها إستراتيجية التوازن تقرر نظرية التنمية غير المتوازنة إن إحداث حالة عدم التوازن هو المحرك الرئيسي والدافع الجوهرى للتغيير الاقتصادي، فمن أجل إطلاق القوى الإنتاجية في الدول النامية يستلزم ضرورة تركيز الاستثمارات في قطاعات إستراتيجية لتشكيل قاطرة تقود بقية القطاعات نحو النمو، وبالتالي يتطور الاقتصاد من خلال الانتقال من حالة "لا توازن" إلى أخرى في مسار ارتقائي يؤدي في كل مرحلة إلى بلوغ مستويات أعلى من الإنتاج والدخل ما يعرف "باللاتوازنات الخلاقة".

تبلورت معالم هذه النظرية كاستجابة نقدية لمحدودية الموارد في الدول النامية، حيث اقترنت بأسماء بارزة في الفكر الاقتصادي يتقدمهم "ألبرت هيرشمان" **Albert Hirshman** ، الذي استلهم جورها من أطروحات الاقتصادي "فرنسوا بيرو" **F.Perrou** تحت تسمية نظرية مراكز أو أقطاب النمو **Growth Poles theory** و من انتقاد الاقتصادي سنجر (**Singer**) ، وتنطلق هذه المقاربة من فرضية واقعية مفادها أن ندرة رؤوس الأموال وصعوبة اتخاذ القرارات الاستثمارية المتزامنة تجعل من التوازن هدفا بعيد المنال في مراحل التحول الأولى، لذا يرى "هيرشمان" أن المسار الأنجع يكمن في تعمد إحداث اختلالات قطاعية مدروسة عبر تركيز الاستثمار في صناعات رائدة تمتلك قدرة عالية على توليد روابط تشابكية، هذا التوجه لا يهدف لترك الركود في القطاعات الأخرى بل يسعى لتحفيزها عبر ضغوط الطلب والعرض، مما يخلق سلسلة من التفاعلات الدينامكية التي تدفع بالبنية الاقتصادية نحو التطور الذاتي والمستمر².

¹ - مدحت القريشي، (2007): التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص 90.

² - نفيسة ناصري، مرجع سابق، ص 48-49.

المطلب الرابع: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية

الفرع 01: نظرية مراحل النمو لروستو "Rostow"

استند الاقتصادي الأمريكي "Rostow" في بناء كتابه "The Stage Of Growth" الذي صدر في سنة 1960 إلى مقارنة تاريخية تحليلية لمسارات التنمية في تجارب دولية متنوعة لاسيما التجربة البريطانية، حيث خلص إلى أن التنمية تمثل ظاهرة حتمية تمر عبرها المجتمعات ، وقد صنف هذه الرحلة التنموية في خمس مراحل جوهرية وهي:¹

❖ **مرحلة المجتمع التقليدي:** يمثل هذا الطور الحالة الابتدائية للبناء السوسيو اقتصادي حيث يركز الهيكل الإنتاجي للمجتمع على وظائف إنتاجية محدودة النطاق، والتي تعتمد على تقنيات تقليدية وأدوات تتسم بضعف الكفاءة، حيث يؤدي هذه المحدودية إلى غياب التوظيف الممنهج للمعطيات العلمية والتقنية الحديثة، إذ يترتب على ذلك انخفاض حاد في مستوى إنتاجية الفرد بما يجعل النشاط الاقتصادي يدور في حلقة مفرغة من الزراعة المعيشية والحرف اليدوية الأولية.

❖ **مرحلة التهيؤ للانطلاق (الإقلاع):** تعد مرحلة انتقالية تظهر فيها بوادر التغيير الهيكلي من خلال توظيف الاختراعات العلمية في الزراعة والصناعة، ويرافق ذلك توسيع في الأسواق مع تنامي دور المؤسسات المالية في تعبئة رؤوس الأموال، مع زيادة في الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية وقطاع النقل. فخلال هذه المرحلة يتحول القطاع الزراعي إلى مصدر حيوي لتمويل التنمية وتوفير المواد الأولية.

❖ **مرحلة الانطلاق:** تعتبر هذه مرحلة المنعطف التاريخي والحتمي في مسار التنمية، حيث تخرج القوى العاملة من نطاق القطاع الواحد لتتوزع على قطاعات اقتصادية متنوعة، حيث تميزت هذه الفترة ب بروز قوى اقتصادية فاعلة تقود قاطرة التقدم في كافة مرافق الحياة. ليصبح النمو والتنمية ظاهرتين متلازمتين في المجتمع، ومن ابرز سمات هذه المرحلة:

*التحول الهيكلي: إذ تظهر التجارب التاريخية دور التكنولوجيا والثورة السياسية كمحركين أساسيين لتطوير الاقتصاد الوطني؛

¹ - محمد عبد العزيز، وآخرون، (2008): التنمية الاقتصادية "المفاهيم والخصائص-النظريات والاستراتيجيات- المشكلات"، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، مصر، ص 156.

* تضاعف الاستثمار: ترتفع نسبة الاستثمار الفعال والادخار من 5% إلى 10% من الدخل الوطني مما يسمح بالتغلب على الضغوط السكانية؛

* تحديث الإنتاج: يسود اعتماد الأساليب الإنتاجية الحديثة خاصة في القطاع الزراعي كشرط أساسي لضمان نجاح عملية الانطلاق.

❖ **مرحلة الاندفاع نحو النضج:** تمثل مرحلة الاكتمال الاقتصادي حيث تمتد التنمية لتشمل كافة القطاعات

من خلال التنوع الإنتاجي والتغير الهيكلي المستمر، كما تتميز هذه المرحلة ب¹:

✓ الاستمرارية لفترة زمنية طويلة نسبياً؛

✓ بقاء القطاع الزراعي منتجا وناجحا بصفة دائمة ؛

✓ ارتفاع نسبة الاستثمار لتتراوح بين 10% و 20% من الدخل الوطني؛

✓ ظهور تخصص دولي في الإنتاج وتنامي الصناعات الجديدة مع بروز قيم اجتماعية تدفع نحو الإصلاح العميق.

❖ **مرحلة الاستهلاك الوفير:** هي الطور النهائي الذي تتوجه فيه القدرات الإنتاجية نحو السلع المعمرة

والخدمات بكميات كبيرة ومنه يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الكبير، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان من المجتمعات التي حققت النضج الاقتصادي في القرن العشرين بفضل ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد وتغيير هيكل القوى العاملة .

والجدير بالذكر هنا، أن " روستو Rostow " في عام 1971 م أضاف مرحلة سادسة إلى المراحل السابقة وهي مرحلة " البحث عن الجودة "، لتعكس التحسين المستمر في نوعية السلع والخدمات المقدمة².

الفرع 02: نظرية التنمية الدائرية المتراكمة

وضعت هذه النظرية من طرف الاقتصادي السويدي **جونر ميردال**، تقوم فكرتها على التنمية عملية

تراكمية غير متوازنة بطبيعتها، تؤدي إلى تعميق الفوارق بين المناطق، وتتلخص آلية هذه النظرية فيما يلي³:

¹ - حبيب الله جعيجع، (2023): تقييم أداء سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة بنكية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص 49.

² - وحيد نمديل، (2019): أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية حالة- الجزائر وتونس ومصر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 129.

³ - علا عزام إبراهيم جبارة، (2017): التنمية الريفية المستدامة في الأغوار الوسطى الغربية، جامعة النجاح الوطني نابلس، سوريا، ص 34

- توطن الصناعة: يبدأ التطور الاقتصادي بتمركز صناعات قائمة في منطقة جغرافية محددة نتيجة لخصائصها الطبيعية أو التاريخية، مما يوفر تسهيلات مالية وبنية تحتية متطورة؛
- خلق فرص: يساهم هذا التوسع إلى خلق فرص عمل جديدة مما يرفع مستويات الدخل الفردي ويؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات معينة؛
- التراكم الدائري: يؤدي التوسع في السوق لمزيد من الأرباح مما دفع لفتح فروع جديدة وتوسيع النشاط، وهكذا تعيد الدورة نفسها بشكل متزايد مما يعزز الفوارق بين المراكز المتطورة والأطراف المهمشة.

الفرع 03: نظرية الحاجات الأساسية (نظريات العالم الثالث)

تركز نظرية الحاجات الأساسية Basic Needs المنبثقة من نظريات العالم الثالث على أن الجوهر الحقيقي للتنمية يكمن في الارتقاء بقدرة الفئات الفقيرة على كسب الدخل وتعزيز نصيبهم من الخدمات العامة، أقيم مذهب الاحتياجات الأساسية على يد مجموعة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية للتمويل والتنمية، ثم تبناه عدد متزايد من مفكرين واقتصاديين من دول العالم الثالث. وتقوم هذه النظرية على ضرورة تحقيق أربعة متركزات جوهرية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها، وهي¹:

✓ تنمية القدرات الإنتاجية: من خلال تمكين الفقراء من فرص العمل ورفع قدرتهم على تحصيل الدخل لضمان استقلالهم المادي؛

✓ العدالة في الخدمات العامة وتأمين الضروريات: ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، مع الحرص على وصول الخدمات الضرورية للفئات المحرومة وبشكل خاص مياه الشرب النقية وأنظمة الصرف الصحي ووسائل النقل العام؛

✓ الديمقراطية التنموية (المشاركة): إشراك الفئات الفقيرة في عملية اتخاذ القرار وتحديد الآليات الأنسب لإشباع احتياجاتهم الأساسية.

تجد هذه النظرية تأييدا واسعا لأنها تربط السياسات الاقتصادية بأهداف إنسانية ملموسة، وتجعل من تلبية الاحتياجات مدخلا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة.

¹ - عيسى بن لخضر، (2019): سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الجليلي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص 162.

الفرع 04: نظرية اللحاق بالركب: نظرية ثالوث النمو (نظرية Lim)

على الرغم من الطفرة الاقتصادية والتقدم الهائل الذي يشهده العالم المعاصر، إلا أن الواقع الدولي ما يزال يشهد فجوات وانقسامات جوهرية بين تكتل الدول الغنية الدول الفقيرة، هذا التباين المستمر يضع الاقتصاديين أمام تساؤلات وإشكالية معقدة حول مسببات ديمومة التخلف العالمين ومدى فعالية السياسات التنموية المطبقة في ردم هذه الهوة.

ولعل من ابرز التساؤلات المحورية في هذا السياق هي محاولة فهم الأسباب التي تحول دون اختفاء ظاهرة الفقر في العديد من بقاع العالم حتى يومنا هذا، وفي المقابل تبرز تجارب دولية ناجحة استطاعت بفعالية كسر دائرة الفقر المفرغة عبر تحقيق معدلات نمو استثنائية مكنتها من اللحاق بمصاف الدول المتقدمة. غير أن المشهد التنموي يظل متباينا، حيث أخفقت بلدان أخرى في بلوغ نفس الهدف، بل شهدت تراجعاً في مؤشرات الاقتصادية وتعثرت في مسارها التنموي، كما تبرز إشكالية أخرى تتعلق بالدول المتقدمة نفسها إذ لوحظ ميل معدلات نموها نحو التباطؤ والركود بمجرد وصولها إلى مستويات عالية من النضج الاقتصادي.

في الآونة الأخيرة، لقيت نظرية ثالوث النمو Lim Growth Trinity لـ Lim اهتمام واسع لدى الباحثين نظراً لقدرتها التحليلية على وصف العملية التنموية، وتفسير إمكانية حدوث اللحاق بالركب الاقتصادي من عدمه، تتكون هذه النظرية من ثلاثة أجزاء متكاملة (نظرية منحني S، نظرية EGOIN، ونظرية C الثلاثية)، إذ تهدف هذه المكونات مجتمعة إلى تقديم تفسير شامل للظواهر التالية:¹

- 1- أسباب تباين مستويات الدخل بين الدول؛
- 2- تفسير اختلاف معدلات النمو من دولة إلى أخرى؛
- 3- لتحليل الفوارق التنموية ومعدلات النمو بين الأقاليم والمدن داخل الدولة الواحدة؛
- 4- فهم ديناميكية التغير في معدلات النمو ومستويات الدخل داخل الكيان الاقتصادي الواحد عبر الزمن.

¹ - صارة بورجة، وآخرون، (2019): نظرية ثالوث النمو وإستراتيجية اللحاق بالركب: كوريا الجنوبية مقابل الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد 2، ص 111.

❖ نظرية منحنى S

تعتمد نظرية "منحنى S" "Curve S" على تصنيف الاقتصاد العالمي إلى ثلاث مجموعات رئيسية بناء على العلاقة بين الدخل والنمو:

🇳🇵 اقتصاديات "السلحفاة" Turtle " تمثل الدول التي تتسم بمستويات دخل منخفضة جدا يصاحبها نمو اقتصادي بطيء، مما يجعلها عالقة في بدايات المنحنى.

🇳🇵 اقتصاديات "الحصان" Horse " وهي الدول التي تمر بمرحلة انتقالية سريعة، تتميز بدخل متوسط ولكنها تحقق معدلات نمو مرتفعة جدا ومتسارعة.

🇳🇵 اقتصاديات "الفيل" Elephante " تمثل الدول المتقدمة التي حققت مستويات دخل مرتفعة جدا، ولكنها تعاني من نمو منخفض أو متباطئ نظرا لوصولها إلى مرحلة التشبع والنضج.

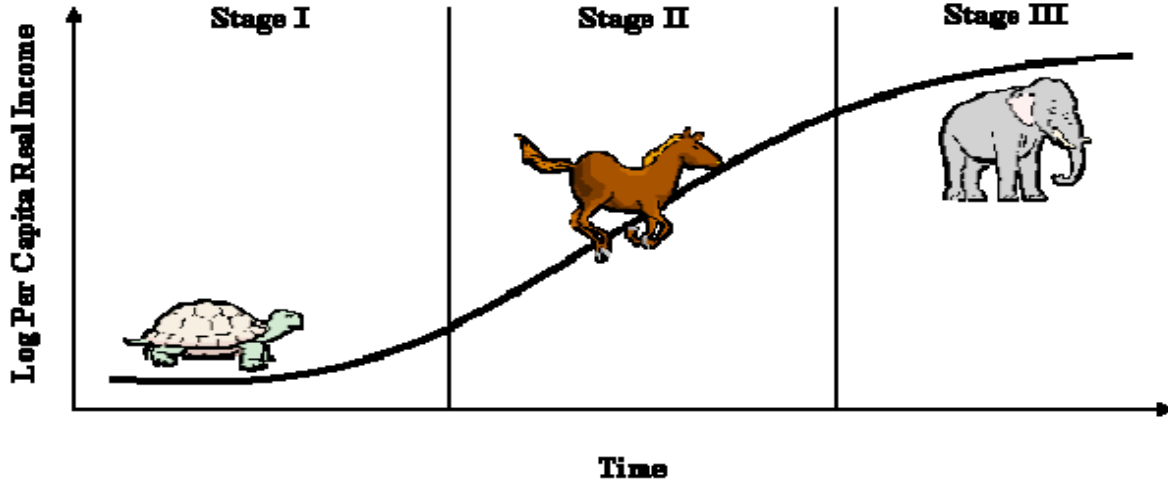
الجدول رقم (1-7): خصائص اقتصاديات منحنى S للتنمية الاقتصادية

الخصائص	اقتصاديات "السلحفاة"	اقتصاديات "الحصان"	اقتصاديات "الفيل"
معدلات النمو	منخفضة	عاليًا جدًا	منخفضة ومتباطئة النمو
النمط الاستهلاكي	مجتمع استهلاكي بمعدل منخفض	مجتمع استهلاكي بمعدل متوسط	مجتمع استهلاكي بمعدل مرتفع جدا
النمو السكاني	معدلات نمو سكاني مرتفعة	نمو سكاني انتقالي	انخفاض في معدل النمو السكاني
المستوى التقني	انخفاض مستوى التقدم المعرفي	مستوى تكنولوجيا	اعتماد على مستوى عال ومتطور من التكنولوجيا

Source : Lim,C.(2012):The Trinity Growth Theory: A Theory of Wealth and Poverty, Nanyang Technological University, EGC Report No: 2012/03,p14.

ويتم رسم منحنى S استنادا إلى بيانات إحصائية دقيقة تعتمد على لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل في محور الترتيب والزمن على المحور الأفقي، مما يسمح بتتبع المسار التنموي للدولة وانتقالها بين هذه المجموعات. وبالتالي يمكن الحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل بدلالة منحنى S.

الشكل رقم (1-12): منحنى S للتنمية الاقتصادية



Source : Lim,C.(2012),The Trinity GrowthTheory: A Theory of Wealth and Poverty, p14.3Nanyang TechnologicalUniversity. EGC Report No: 2012/0

تقدم نظرية Lim رؤية تحليلية متباعدة لمعدلات النمو الاقتصادي، حيث تشير التقديرات إلى أن "اقتصاديات الفيل" (الدول المتقدمة) تنمو بوتيرة هادئة تقل عن 3-4 % سنوياً، وفي المقابل نجد أن "اقتصاديات السلحفاة" تحقق معدلات نمو متواضعة تشابه معدلات "اقتصاديات الفيل"، بينما تنفرد "اقتصاديات الحصان" بتحقيق أعلى وتيرة نمو ممكنة تتجاوز 4 % سنوياً في أفضل حالاتها.

اقتصاديات السلحفاة: تحاكي هذه الدول خصائص السلحفاة في بطئها الشديد وميلها للانكفاء داخل قوقعتها الاقتصادية، إذ تعاني من ضعف في الادخار والاستثمار وذات بنية تحتية متهاكلة، كما أنها اقتصاديات تفتقر إلى الكفاءة في الموارد البشرية وتواجه تحديات مرتبطة بسوء الإدارة الحكومية، تقع هذه الدول في فخ اقتصادي حيث تلتهم الزيادة السكانية المرتفعة أي محاولة لرفع نصيب الفرد من الدخل، وهو ما يؤدي إلى تباطؤ نموها وبالتالي تباعد مستوياتها المعيشية عن بقية دول العالم¹.

لكن مع ذلك، تستطيع بعض اقتصاديات السلحفاة كسر الحلقة المفرغة من الفقر لتتحول إلى اقتصاديات الحصان "النامية والسريعة".

اقتصاديات الحصان: تمثل هذه الفئة قصص النجاح في كسر حلقة الفقر المفرغة والتحول نحو مستر تنموي متسارع، إذ تتميز بمعدلات عالية من الادخار المحلي وذات استثمارات ضخمة في القطاعين العام والخاص،

¹ - صارة بورجة، وآخرون، مرجع سابق، ص 112.

بما في ذلك جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تتبنى سياسات تصنيعية موجهة للتصدير مدعومة بمناخ استثماري جاذب واستقرار حكومي داعم للتنمية، ويمكن إرجاع الفضل في سرعتها الاستثنائية إلى تراكم رأس المال المادي والبشري بالإضافة إلى حدوث قفزة نوعية في نقل المعرفة وتطوير المهارات التنظيمية كذلك الانفتاح على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال الدولية.

✚ اقتصاديات الفيل: تمثل الدول التي بلغت مراحل متقدمة من النضج الاقتصادي، حيث تستهلك كميات هائلة من الموارد والسلع وتتميز حركتها التنموية بالبطء الشديد، حيث أدى الارتفاع الكبير في مستويات الدخل الحقيقي في هذه الدول إلى تراجع القيمة النسبية للمكاسب المالية الإضافية لدى الأفراد، مما ولد ميلا متزايدا نحو تفضيل أوقات الراحة على العمل والإنتاج، فأصبح سكان هذه المجتمعات يميل إلى زيادة معدلات الاستهلاك وتخفيض نسب الادخار وهو ما يقلل من حجم رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار الجديد، كما ان هذه الدول تواجه خللا في تركيبها الديموغرافية يتمثل في ارتفاع نسبة كبار السن مما يفرض ضغوطا اجتماعية واقتصادية تؤثر سلبا على حيوية السوق.

❖ نظرية EGOIN

ترتبط نظرية EGOIN ارتباطا وثيقا بفرضية منحنى S التي اقراها Lim ، حيث تعتبر بمثابة الدالة الإنتاجية التي تفسر مستوى التنمية الاقتصادية لأي بلد بناء على خمس محددات لتي ترى أن مستوى التنمية الاقتصادية¹:

روح المبادرة أو المقاولة Entrepreneur ship

الحكومة Goverment

العمالة العادية Ordinary Labor

الاستثمار Investment

والموارد الطبيعية Naturel Résous

وعليه، تعد محددات EGOIN المحرك الأساسي لمظاهر النمو الاقتصادي، فكلما كان محددات EGOIN مرتفعا، كلما كان الاقتصاد متقدما على طول منحنى S، وبالتالي فالاقتصاديات التي تعمل على تحسين محددات EGOIN بسرعة وباستمرار ستحقق بمعدلات نمو سريعة وبالتالي ستنتهي إلى قائمة اقتصاديات "الحصان". من

¹ - حفيظة عزازن، (2019): التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، ماليزيا، والجزائر -دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، ص 37

الفصل الأول: التأصيل النظري للتنمية

جانب آخر، تتميز اقتصاديات "السلمة" ببقاء محددات EGOIN عند مستويات منخفضة وراكدة مما يعيق انطلاقها الاقتصادي. رغم بلوغ اقتصاديات "الفيل" مستويات مرتفعة جداً من هذه المحددات تاريخياً إلا أن فاعليتها وتأثيرها على النمو يتباطأ بمرور الزمن¹.

فعلى سبيل المثال، نقول عن الاقتصاديات التي شهدت قفزة نوعية أنها عملت على تحسين EGOIN الخاصة بها عبر التحول من اقتصاد مركزي التخطيط إلى اقتصاد موجه نحو السوق، أو تبني استثمارات وسياسات تجارية مواتية للتنمية، شهدت قفزة نوعية في معدلات نموها الاقتصادي.

تبنى هذه المقاربة الفلسفية رؤية جوهرية تضع العنصر البشري في صدارة المستهدفات التنموية، حيث تصنف ليس كغاية نهائية، بل كأداة ديناميكية فعالة لتحفيز النمو، وبموجب هذا المنظور تركز الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للدول على مدى قدرتها على الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري وتراكم الخبرات بالتوازي مع الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والتقنية المتاحة.

تولي هذه النظرية أهمية قصوى لمتغيرات غير مادية كجوانب حاسمة في معادلة النهضة، مثل كفاءة الأداء الحكومي، والمواقف المجتمعية تجاه العمل ونزاهة المنظومة البيروقراطية، ويبرز مصطلح EGO في الأدبيات التنموية الصينية كمرادف لمفهوم "الإنسان"، فكما يظهر الشكل التالي يمثل G الرأس الثابت، E و O تمثل الأجزاء الأساسية القابلة للحركة. تعتبر هذه العناصر الثلاثة جد حيوية في خلق الثروة؛ فحجم المهارة المتاحة وكيفية توجيه هذه العوامل الثلاثة هي التي تحدد مستوى وسرعة نمو الاقتصاد.

الشكل رقم (1-13): EGO والإنسان.



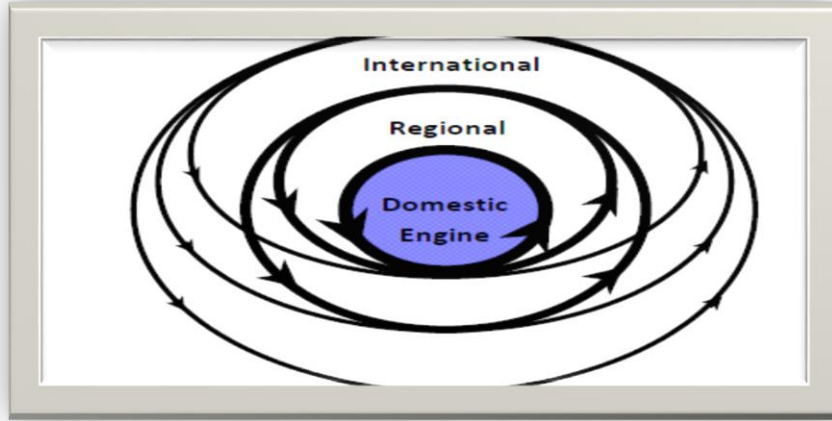
Source : Lim,C.(2012) :The Trinity Growth Theory: A Theory of Wealth and Poverty, Nanyang Technological University, EGC Report No: 2012/03,p03.

¹ - المرجع نفسه، ص 38.

❖ نظرية C الثلاثية

تفترض نظرية "C" الترابط الثلاثي "Connectivity Triple" أن النمو الاقتصادي مدفوع بثلاث محركات أساسية: المحرك المحلي والذي يتغذى من خلال محددات EGOIN في الاقتصاد الوطني، بينما المحرك الإقليمي فإنه يتغذى على الانفتاح التجاري والاستثماري على المستوى الإقليمي، والمحرك الدولي يتغذى على الاندماج في التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار العالمي¹.
تخلص النظرية إلى أنه كلما كان عامل الترابط (أو عامل C) عاليا، انعكس ذلك طرديا على مستوى النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

الشكل رقم (1-14): نظرية الترابط الثلاثي



المصدر: صارة بورجة، وآخرون، (2019): نظرية ثالوث النمو وإستراتيجية اللحاق بالركب: كوريا الجنوبية مقابل الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد 2، ص 113.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، تصدرت قضايا التنمية الاقتصادية المشهد العالمي كأولوية سياسية واجتماعية، فقد أضحى تمويل التنمية الاقتصادية محورا جوهريا في الفكر الاقتصادي المعاصر، نظرا لارتباط نجاح البرامج التنموية في الدول النامية بمدى توفر التدفقات المالية اللازمة، وتبرز متطلبات الاستثمار الضرورية لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، مما يؤدي إلى ظهور ما يعرف ب فجوة الموارد المحلية، هذا القصور يدفع صانعي

¹ - صارة بورجة، وآخرون، مرجع سابق، ص 113.

القرار للبحث عن مصادر تمويل خارجية كأداة لسد العجز وتحقيق التوازن بين الاستثمار الفعلي والطموحات التنموية.

حيث أعتبر التمويل لمدة عقدين من الزمن أنه وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي. ولكن يعتبر الكثير من المختصين والاقتصاديين الدوليين بأن رأس المال ليس وحده الضروري للتنمية وحسب حيث أنه ومن المهم كذلك أن تتوفر الكفاءات والتنظيمات لإدارتها، وإنما تبقى الحقيقة الأكيدة واضحة للعيان هي أن التمويل لا يمكن الاستغناء عنه ويبقى حجر الزاوية في خضم كل الجهود باتجاه التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: دور وأهمية تمويل التنمية الاقتصادية

يمثل التمويل العمود الفقري لأي مشروع تنموي، إذ لا يمكن تصور قيام نهضة اقتصادية أو اجتماعية بمعزل عن توفر الموارد المالية اللازمة لتشييد البنى التحتية والمشاريع الإنتاجية والخدمية. ويعد التدفق المستمر لرؤوس الأموال شرطاً لتسريع وتيرة النمو، بينما يظل عجز التمويل أحد المعوقات البنيوية التي تواجهها الدول النامية، خاصة في ظل تنامي الاحتياجات وتعدد متطلبات التنمية المستدامة.

الفرع 01: تعريف التمويل

يتعدد مفهوم التمويل بتعدد المدارس الاقتصادية، ولقد اختلف علماء الاقتصاد على تعريف مصطلح التمويل حيث عرف عدة تعريفات تسند جميعها إلى المدارس التي ينتمون إليها ونذكر منها:

التمويل لغة: عملية الإمداد بالسيولة النقدية وتوفير الوسائل اللازمة للدفع

التمويل اصطلاحاً: يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

❖ يعرف التمويل بأنه "توفير المصادر المالية لتسديد النفقات سواء كانت جارية أو رأسمالية، وذلك وفق لشروط محددة تتعلق بالسعر والأجل، وأصبح هذا المفهوم أكثر تداولاً منذ العقود الأولى من القرن العشرين"¹.

❖ كما يمكن تعريفه على أنه "عملية إمداد الأنشطة بالأموال في التوقيت التي تبرز الحاجة إليها، وذلك بغرض تأسيس أو تطوير مشاريع عامة أو خاصة."².

1 - جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، (2010): **اقتصاديات النقود والتمويل الدولي**، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص 30.

2 - طارق الحاج، (2002): **مبادئ التمويل**، دار صفا للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ص 21.

❖ كما يعرف أيضا بأنه " يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت الإنتاج والاستهلاك"¹.

❖ وهو أيضا " : كافة الإمكانيات والموارد المالية المتوفرة والتي يمكن تسخيرها من مصادر متنوعة لخدمة تمويل التنمية"².

❖ وأيضاً يعرف " أنه تامين السيولة اللازمة الضرورية لإطلاق مشروع استثماري جديد أو تحديث منشأة قائمة، غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد"³.

ومما سبق يمكن تعريف للتمويل والذي يعتبر على أنه القوة التي تمد المشروع بالطاقة وتمكنه من توفير مبالغ مالية بهدف تطويره أو توسيعه.

ومنه فالتعريف الإجرائي لتمويل التنمية يعني تلك التدفقات المالية اللازمة سواء محلية أو أجنبية لإنجاز برامج والمشروعات التنموية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

الفرع 02: أهمية التمويل

لا تتوقف الأبعاد الجوهرية للتمويل عند حدود توفير التدفقات المالية المادية فحسب، بل تمتد لتشمل استثمار الطاقات البشرية وتطوير الكفاءات اللازمة لتأسيس وتوسيع المشاريع الاستثمارية.

تبنى الدول سياسات اقتصادية وتنموية تهدف في مقامها الأول إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفرادها، وهي عملية تركز بشكل أساسي على تخطيط دقيق للمشاريع الاستثمارية بما يتوافق مع الاحتياجات الفعلية والقدرات المتاحة للبلاد، ونضرا لتنوع المشاريع وتعدد غاياتها فان حاجتها للتمويل تضل قائمة لضمان ديمومتها، مما يمنح التمويل دورا فعالا ومحوريا في تحقيق الرؤى التنموية للدولة. ويمكن إجمال هذه الأهمية في النقاط الإستراتيجية التالية⁴:

1 - هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، (2002): التمويل الدولي، دار الكندي ، الأردن، ص 23.

2 - عبد المطلب عبد الحميد، (2001): التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 22 .

3 أحمد بوراس، (2008): تمويل المؤسسات الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، ص 24 .

4 - هارون العشي، (2015): النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2011، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لخضر، باتنة، ص 34.

- ✓ تأمين الأموال و السيولة النقدية اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية؛
- ✓ سد الفجوات المالية والعجز الذي قد يواجه المستثمرين وأصحاب المشاريع؛
- ✓ تحفيز العملية الإنتاجية من خلال التوظيف والاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة؛
- ✓ المساهمة في خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة؛
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد؛
- ✓ تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم.

الفرع 03: فجوة الموارد التمويلية

لقد تباينت وجهات نظر الباحثين حول العوائق التمويلية التي تواجه المسار التنموي، حيث ذهب فريق يضم بروتين، لويس، كريفين إلى اعتبار فجوة التمويل المحلي العقبة الأساسية التي تعترض نمو البلدان النامية. وفي المقابل ركزت أطروحات أخرى لعلماء مثل ستوارت، ميردال رؤول بريش، كندل بيركر على أن قيد فجوة التمويل الخارجي هو التحدي الأبرز في هذه المجتمعات.

وبشكل عام تعود جذور هذه المعضلة التمويلية بمختلف أبعادها المحلية والخارجية إلى التزايد المستمر في طلب الدولة لرؤوس الأموال، وقد انتقدت بعض التحليلات أدبيات التنمية الغربية التي ساهمت في تعزيز فكرة وهم التنمية عبر تهميش دور المدخرات الوطنية، مما أدى في نهاية المطاف إلى إضعاف أهمية تعبئة الموارد المحلية وترسيخ تبعية اقتصاديات هذه الدول للمنظومات المتقدمة.

يستعرض نموذج الفجوتين في الاقتصاديات الناشئة وجود نوعين رئيسيين من العجز، تتمثل الأولى في فجوة الموارد المحلية أو فجوة الادخار وهي الناتجة عن عدم كفاية الموارد الحقيقية والنقدية المتاحة لتغطية المتطلبات الاستثمارية الضرورية للنمو الاقتصادي، أما الثانية فهي فجوة التجارة الخارجية التي تظهر نتيجة العجز في الموارد الأجنبية اللازمة لتأمين الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الوطني، وفي حالة تساوي العجز في كلا الجانبين يبرز هنا دور التمويل الخارجي كأداة أساسية لسد هذا القصور التمويلي. بالإضافة إلى ذلك يشير النموذج إلى فجوة الطاقة الاستيعابية كفجوة ناتجة عن ضعف التمويل المحلي، وهي تعبر عن قدرة الاقتصاد على استغلال الموارد المتاحة بكفاءة لضمان تحقيق عوائد اقتصادية إضافية تساهم في رفع معدلات النمو¹.

¹ - جون أولر، (1982)، القدرة الاستيعابية: المفهوم والمحددات، مجلة النفط والتنمية، العدد 1، ص 22

بناءً على ذلك يؤكد الاقتصاديون عبر نموذج الفجوة المزدوجة على وجود ارتباط وثيق بين حجم المدخرات الوطنية وتدفقات رأس المال الخارجية، فكلما تقلص حجم الادخار المحلي عن مستوى الاستثمار المطلوب لتحقيق النمو المستهدف تعاضمت الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجي والعكس صحيح.¹

وعادة ما تأخذ هذه الفجوة اتجاهين:

1- فجوة التمويل المحلي: تعبر فجوة التمويل المحلي عن الفرق الجوهرية بين إجمالي المدخرات الوطنية المتاحة وحجم الاستثمارات الكلية المطلوبة داخل الاقتصاد²، أو هي عبارة أخرى العجز الناتج عن عدم مواكبة معدلات الادخار المحلي لمعدل الاستثمار اللازم لبلوغ أهداف النمو الاقتصادي المسطرة، ولتجاوز هذه المعضلة تبرز ثلاثة احتمالية أساسية تتمثل في:

➤ **الاحتمال الأول:** القبول بمعدلات نمو منخفضة تتماشى مع حدود الموارد المحلية المتاحة، وهو خيار غير مرغوب فيه نظراً لعدم قدرته على الصمود أمام ضغوط النمو السكاني المتسارع، مما يؤدي لتعطيل المار التنموي.

➤ **الاحتمال الثاني:** فيتركز على استقطاب الفائض الاقتصادي من الفئات الاجتماعية الغنية لرفع كفاءة الادخار المحلي، إلا أن هذا المسار يواجه صعوبات في التطبيق العملي كونه يتطلب تغييرات هيكلية جذرية في الأوضاع السائدة.

➤ **الاحتمال الثالث:** كحل عملي يتمثل في الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي سواء عبر الإقراض الدولي، أو جذب الاستثمارات الأجنبية، أو الحصول على المساعدات الدولية المختلفة لسد العجز التمويلي القائم.

2- فجوة التمويل الخارجي: أي الفرق بين الصادرات والواردات نتيجة عجز حصيلة الصادرات عن توفير التمويل اللازم، مما يتطلب تدفقات رأسمالية نحو الداخل على شكل قروض خارجية، استثمارات أجنبية أو مساعدات.

¹ - نفيسة ناصري ، مرجع سابق، ص 70.

² - عدنان حسين يونس، (2011)، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي- تجارب عربية-، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ص 34.

المطلب الثاني: المصادر الداخلية والخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

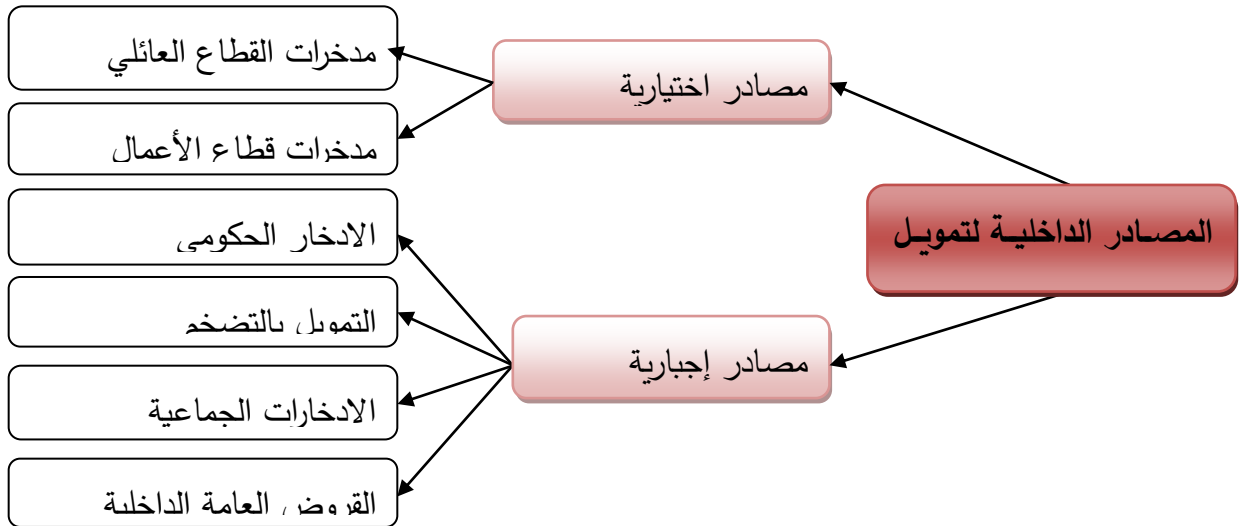
الفرع 01: المصادر الداخلية

تعتبر المصادر الداخلية الركيزة الأساسية التي ينبغي للدول الاعتماد عليها في العمليات التمويلية، ويرجع تفضيل التمويل الداخلي على التدفقات الخارجية إلى عدم استقرار الأخيرة وخضوعها لاعتبارات سياسية واقتصادية تجعل من الصعب التحكم فيها، بينما يشمل التمويل المحلي كافة الموارد الاقتصادية المتاحة داخل الدولة سواء كانت مستغلة بالفعل أو لا تزال معطلة.

وتؤكد الدراسات والأبحاث الاقتصادية أن الأفراد يميلون بطبعهم إلى الاحتفاظ بجزء من دخولهم بعيدا عن الاستهلاك في شكل ادخار، وهو ما يمثل الفرق بين إجمالي الدخل والإنفاق الجاري، أي ذلك الجزء المتبقي من الدخل الذي لا ينفق على السلع والخدمات ولا يوجه للاكتناز، بل يحتف ضبه في صورة نقدية سائلة أو أصول تمتاز بدرجة عالية من السيولة.

وبناء على ذلك، تنقسم مصادر التمويل المحلي بصفة أساسية إلى شقين رئيسيين هما: الادخار الاختياري والادخار الإجباري، والشكل التالي يوضح أهم مصادر التمويل الداخلية:

الشكل رقم (1-15): المصادر الداخلية لتمويل التنمية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عبد اللطيف مصيطفى، (2008)، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية-دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 80.

أولاً: الادخار الاختياري

يمثل الادخار ركيزة أساسية في المنظومة الاقتصادية، شريطة أن يظل ضمن معدلاته المنطقية، إن أي انحراف بالزيادة أو النقصان المفرط قد يؤدي إلى تداعيات سلبية، فالادخار هو ذلك السلوك المالي الذي تنتهجه الأفراد والمؤسسات بمحض إرادتهم وحريرتهم الكاملة دون أي ضغوط أو املاءات خارجية، حيث يتشكل من مجموع مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال.

مدخرات القطاع العائلي: ويشتمل هذا القطاع كافة الأسر والمؤسسات الخاصة، حيث يقاس حجم ادخار هذا القطاع من خلال استخراج الفرق بين الدخل المتاح (الدخل المتبقي بعد سداد الضرائب) وبين الإنفاق الاستهلاكي الخاص، حيث:

مدخرات القطاع العائلي = الدخل المتاح - الاستهلاك

وتجدر الإشارة إلى أن مدخرات العائلات تعد من ابرز مصادر الادخار في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، تشكل هذه المدخرات حوالي 50 % من اجمالي حجم المدخرات الوطنية المدخرات. وتتخذ مدخرات القطاع العائلي صوراً متعددة منها:¹

- ✓ المدخرات التعاقدية مثل اقساط التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية؛
- ✓ الأصول السائلة التي تشمل الأرصدة النقدية أو الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار؛
- ✓ الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمساكن والآلات والمعدات؛
- ✓ سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

شهدت معدلات الادخار في الجزائر نمواً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة بين عامي 1963 و1970، حيث سجلت زيادة بنسبة بلغت 50% ، وهو ما ساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل جديدة، وبالرغم من هذا الارتفاع في الدخول إلا أن مساهمة الادخار العائلي ضلت محدودة خلال تلك الحقبة، وذلك بسبب التصاعد المستمر في الميل الحدي للاستهلاك، ومن الناحية الرقمية سجلت المداخل النقدية قفزة كبيرة حيث تضاعف بنحو ست (6) مرات في الفترة ما بين 1970 و1982 ، إلا أن هذه الزيادة رافقها ارتفاع مواز في الاستهلاك النهائي

¹ - عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بن سانية، ص 216.

إلى تضاعف بسبع مرات (7)، وقد بلغت الحصة الاجمالية للادخار في نهاية هذه المرحلة (سنة 1982) ما قيمته 24.600 مليون دينار جزائري.

1-2 مدخرات قطاع الأعمال

يشير مفهوم مدخرات قطاع الأعمال إلى كافة المؤسسات والمشاريع التي تهدف في نشاطها إلى تحقيق الربح، حيث تمثل هذه الأرباح رافدا أساسيا ومنبعا للمدخرات، إذ ترتبط القدرة الادخارية لهذا القطاع بعلاقة طردية وثيقة مع مستوى النشاط الاقتصادي، فكلما انتعش النشاط الاقتصادي وتعاظمت الأهمية الاقتصادية للمؤسسات زادت قدرتها على تكوين المدخرات والعكس صحيح.

وتقتضي المنهجية العلمية عند دراسة هذا النوع من المدخرات التمييز بين مدخرات القطاع العام والقطاع الخاص:

❖ **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** تقتصر المدخرات على الأرباح المحتجزة غير الموزعة لدى الشركات المساهمة، فتعد من الركائز التمويلية الهامة في الدول المتقدمة اقتصاديا.

❖ **مدخرات القطاع العام:** فتشمل جميع الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة والتي تقوم بإنتاج وبيع السلع والخدمات بقصد الربح، غير أن حجم مدخراتها القطاع يتأثر بعدة عوامل تتمثل في¹:

1- السياسة السعرية للمنتجات النهائية التي قد لا تخضع لمنطق السوق والتكلفة بقدر خضوعها لاعتبارات سياسية واجتماعية؛

2- السياسة السعرية لمدخلات الإنتاج التي تخضع هي الأخرى لنفس المعايير والاعتبارات البعيدة عن آليات السوق؛

3- تخضع سياسة التوظيف والأجور لاعتبارات اجتماعية غالبا ما تنفصل عن معايير الكفاءة الإنتاجية،

4- انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية ومستوى الأداء في مشروعات القطاع العام بسبب انخفاض الدافع،

5- ولا شك بأن مستوى النشاط الاقتصادي العام وإمكانات التوسع والسياسة الضريبية بما فيها من إعفاءات ومميزات، أثرا كبيرا في تحديد حجم مدخرات قطاع الأعمال.

¹ - حبيب الله جعجع، مرجع سابق، ص 58.

ثانياً: الادخار الإجباري

بالرغم من أهمية البالغة للادخار الاختياري إلا أنه يضل غير كاف لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مما يستوجب اللجوء إلى الادخار الإجباري كأداة تمويلية ، إذ يتميز هذا النوع من الادخار بصفته الإلزامية، حيث يتم استقطاع جزء من دخول الأفراد بصورة إجبارية وعم طريق قوة خارجة عن إرادتهم، بهدف ضمان توجيهها نحو الأغراض التنموية.

2-1: الادخار الحكومي

يتجسد الادخار الحكومي في الفائض الذي تحققه الميزانية العامة للدولة، وهو الناتج عن زيادة الإيرادات العامة على النفقات الجارية بحيث يوجه هذا الفائض لتمويل المشاريع الاستثمارية أو لسداد اقساط الديون في حال وجود مديونية، أما في حالات العجز أي عندما تتجاوز النفقات الجارية حجم الإيرادات تلجأ الدولة لتعويضه عبر الاقتراض من قطاعات أخرى أو من خلال الإصدار النقدي الجديد، وهي من أبرز الوسائل المحلية التي تعتمد عليها حكومات الدول النامية لسد فجوة الموارد.

غالباً ما تزيد نفقات الدولة عن إيراداتها مما يدفعها للاستعانة بمدخرات قطاع الأعمال لتغطية العجز، علماً أن فائض الميزانية لعب دوراً تاريخياً محورياً في التنمية، كما حدث في المراحل الأولى لتطور اليابان.¹

2.2 التمويل بالتضخم

يعد التمويل بالتضخم أداة تلجأ إليها السلطات العامة كخيار إضافي للحصول على موارد عند عجز المصادر التقليدية عن تغطية الإنفاق العام، وتتمثل هذه الآلية في سد عجز الموازنة من خلال إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض المباشر من البنك المركزي والبنوك التجارية.²

يعرف التمويل بالتضخم إجرائياً بأنه وسيلة لتحويل الموارد من الاستهلاك الجاري إلى التكوين الرأسمالي، وذلك عبر خلق قوة شرائية جديدة (نقود أو ائتمان) تساهم في ردم الفجوة المالية التي تظهر في الميزانيات الرأسمالية للحكومة أثناء تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، وعادة ما يترتب على هذا النوع من التمويل زيادة في الدخل النقدية الحقيقية.³

1 مدحت القرشي، مرجع سابق ، ص 192

2 - عبد اللطيف مصيطفى، مرجع سابق، ص 84.

3 - المرجع نفسه، ص 84.

ويتم تنفيذ التمويل بالتضخم وفقا لظروف الدولة وسياساتها النقدية والمالية، سواء عن طريق الإصدار النقدي المباشر أو عبر التوسع في الإقراض وهو ما ينعكس في زيادة مستويات الطلب العام، وبالرغم من التداعيات السلبية التي قد تنتج عن ارتفاع الدخل النقدية بمعدلات تفوق الإنتاج الحقيقي، إلا أنه لا يمكن إنكار الأهمية الإستراتيجية لها النوع من التمويل في دفع عجلة التنمية في بعض الحالات، إذ يستند في جوهره إلى فكرة إن زيادة عرض النقد قد تؤدي في نهاية المطاف التي تخفيف وزيادة الاستثمار من خلال توفير السيولة اللازمة للمشاريع الكبرى، حيث يترتب عن هذه الآلية مجموعة من الانعكاسات الاقتصادية، تتمثل في ¹:

- ✓ تؤدي زيادة الأسعار في قطاعات معينة إلى رفع مستويات الأرباح مما يحفز النشاط الاقتصادي؛
- ✓ إن التوسع السريع في الائتمان المصرفي مع ثبات أسعار الفائدة الاسمية يتيح لبعض المستثمرين الحصول على قروض ذات فوائد حقيقية سالبة؛
- ✓ تعتبر التضخم أداة لتحرير الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار، إذ تحدث العملية التضخمية من خلال زيادة الطلب النقدي الكلي على العرض الحقيقي للسلع والخدمات بالأسعار السائدة، ومن الطبيعي أن ترجع زيادة المعروض النقدي في هذه الحالة إلى لجوء الحكومة لتمويل استثماراتها عبر الاقتراض من البنك المركزي أو الاعتماد على الجهاز المصرفي في خلق الائتمان.

2-3: الإدخارات الجماعية

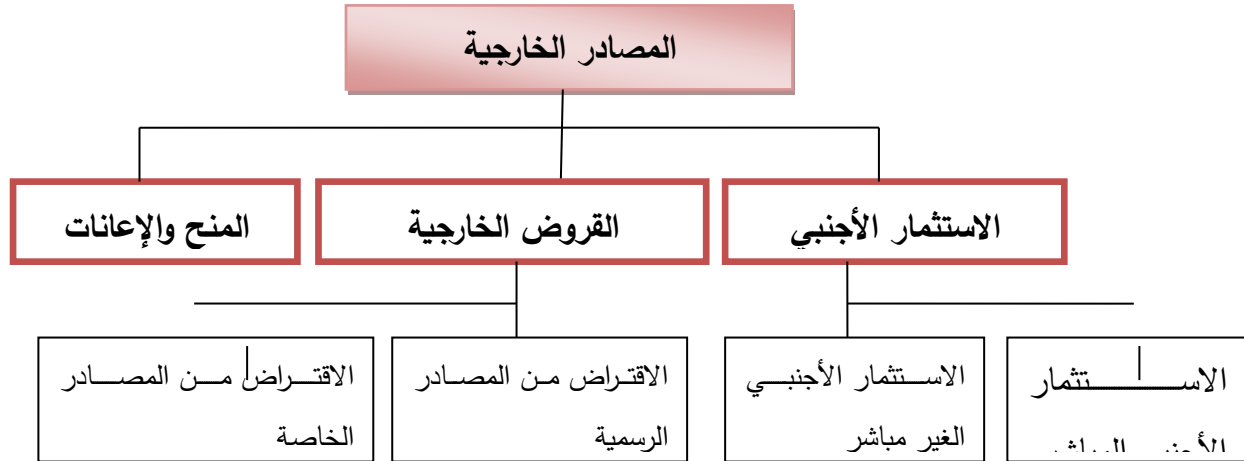
تتمثل الادخارات الجماعية في تلك الموارد المالية التي يتم اقتطاعها من دخول بعض الفئات الاجتماعية بصفة إجبارية استنادا إلى النصوص التشريعية والقانونية المعمول بها، ويتجسد هذا النوع من الادخار بشكل رئيسي في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية المتنوعة، والمخصصة للعاملين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها، وتعد هذه الأموال المجموعة رافدا تمويليا هاما، حيث تقدم للهيئات والمؤسسات التي تحتاج إليها في شكل استثمارات متنوعة، وهذا النمط الادخاري هو ارتباطه المباشر بالمصلحة الاجتماعية للمساهمين فيه إذ يضمن لهم الحصول على مزايا وخدمات مباشرة مثل الرعاية الصحية، التعويضات المالية والمعاشات التقاعدية.

¹ - ناجية صالح، (2019): دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 94.

الفرع 02: مصادر التمويل الخارجية

تعددت الآراء ووجهات النظر حول مشكلة تمويل التنمية في البلدان النامية، فيرى بعض الاقتصاديين أن هذه المشكلة نشأت منذ فترة الاستعمار بسبب استنزاف فوائضها، وتعذر اعتماد هذه البلدان على نفسها في التمويل، فظهرت الحاجة لمصادر التمويل الخارجية بعد عدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري والإجباري عن توفير التمويل الكافي لتسديد فاتورة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى ما تعانيه هذه البلدان من تشوه في بنيتها الاقتصادية والإنتاجية، والذي أدى إلى سوء وضعف استغلالها للمواد المتاحة وانخفاض إنتاجية العمل وتراجع مدخرات الأفراد وارتفاع التضخم، ومن ثم اتساع فجوة الاستثمار ونشوء الحاجة إلى التمويل الخارجي، ويأخذ تدفق رؤوس الأموال الخارجية الأشكال التالية:

الشكل رقم (1-16): المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: جمعون نوال، (2006): دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 32.

أولاً: الاستثمار الأجنبي

يمثل الاستثمار الأجنبي عملية توظيف الموارد ورؤوس الأموال الخارجية في المشاريع التنموية داخل الدولة النامية، بهدف استقطاب التكنولوجيا والخبرات المصاحبة لها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

حيث يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه كل انتقال لرأس المال خارج حدوده الوطنية بحثاً عن بيئة استثمارية في دولة مضيفة، سعياً لتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية، المالية والسياسية، سواء كان ذلك لفترة زمنية محددة أو لأجل طويل.¹

¹ - فريد النجار، (2000): الاستثمار والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 23.

وتأخذ الاستثمارات الأجنبية هما:

1- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو ذلك النمط من الاستثمار الذي تضطلع به جهات غير مقيمة داخل منشآت اقتصادية تقع في الدولة المضيفة، حيث تمنح صفة المباشر لهذا الاستثمار الحق للمستثمر الأجنبي في ممارسة الرقابة والسيطرة على إدارة المنشأة سواء كانت هذه السيطرة كاملة أو جزئية. يتميز هذا النوع من الاستثمارات بخضوعه لإدارة المستثمرين الأجانب نتيجة ملكيتهم الكاملة أو شبه الكاملة للمشروعات، مما يمنحهم حق الإدارة والسيطرة الفعلية، وغالبا ما تتخذ هذه الاستثمارات شكل مصانع، مزارع، مناجم وغيرها من الأنشطة التجارية.¹

2- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمارات المحفظة):** ويتمثل في التدفقات النقدية قصيرة الأجل كالاستثمار في الأسهم والسندات والودائع المصرفية من قبل مستثمرين أجانب ممن يبحثون عن الربح السريع في الاقتصادات المضيفة.

ولعل أبرز ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر أنه استثمار مؤقت يمكن أن يعود إلى بلده الأصلي أو ينتقل إلى اقتصاد آخر في أي وقت بعد أن يضمن تحقيقه للأهداف المالية، أو عند ظهور أدنى اضطرابات مالية أو سياسية في البلد المضيف التي من شأنها أن تعيق تحقيق أهدافه.

3- الاستثمار الأجنبي كقناة لتمويل التنمية الاقتصادية

- سد الفجوة الادخارية بمعنى تعويض نقص التمويل الداخلي اللازم للتنموي الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الأهداف التنموية؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر غير مكلف مقارنة بالاقتراض الخارجي، وبالتالي تجنب دفع أعباء ثابتة كخدمة للمديونية الخارجية؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة نقل تكنولوجيا وقدرات إدارية تنظيمية، وهي العناصر التي تعاني منها الاقتصادات النامية؛
- تقليص حدة البطالة بتوفير فرص للعمل؛
- الرفع من الطاقات الإنتاجية وكذلك التوسع في الاستثمارات؛

¹ - نفيسة ناصري، مرجع سابق، ص 113.

المساهمة في تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد الحلية وذلك لوجود قدر واسع من الموارد والطاقات الإنتاجية غير المستخدمة.

استنادا إلى ما سبق يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر مصدر من مصادر تمويل التنمية ويمثل وسيلة فعالة لجذب رأس المال الأجنبي مما يساهم في التعجيل بسير عملية التنمية من خلال سد فجوة الادخار-الاستثمار، وتسهيل انتقال التكنولوجيا الحديثة.

ثانيا: القروض الخارجية

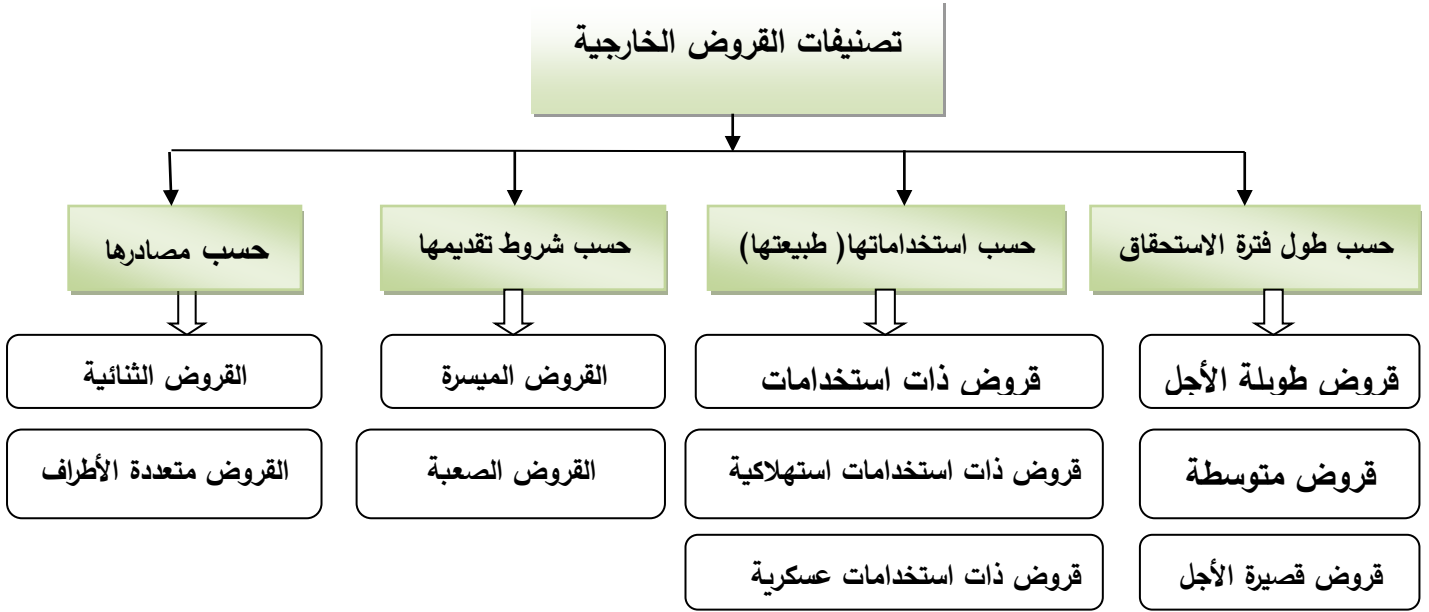
تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات النقدية الأجنبية الموجهة للبلدان النامية من أجل سد الفجوة التمويلية لديها والمتمثلة في عدم كفاية إيرادات هذه الدول لمقابلة التزاماتها وسد العجز في ميزان مدفوعاتها وتمويل التنمية الاقتصادية لديها، فتجد الدول النامية الوسيلة الرئيسية لسد هذه الفجوة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

مما لا شك فيه أن تأييد هذه القروض يقوم على أساس كفاءة وفعالية استخدامها وهذا لا يكون إلا إذا تم توجيه هذه القروض نحو الأغراض الاستثمارية ذات الطبيعة الإنتاجية التي من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى إقامة علاقة إيجابية بين القروض الخارجية من جهة وبين الاستثمار من جهة أخرى، ومن هنا يمكن القول أن نجاح السياسة المالية في إدارة القروض الخارجية تترجم في حجم الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين من إجمالي الصادرات

وبالرغم من مساهمة القروض الخارجية في تمويل خطط التنمية الاقتصادية إلا أنها إذا وجهت لمشروعات غير إنتاجية (قروض استهلاكية، قروض عسكرية...) أو سيطرت عليها الاتجاهات السياسية فحتما ستلحق أضرار باقتصاديات الدول المقترضة، مما يؤدي إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية التي تهدد استقلالية هذه الدول، مما يضعف توجهها التنموي وتدني الأوضاع المعيشية والفقراً¹.

¹ - عبد اللطيف مصيطفى، مرجع سابق، ص 94.

الشكل رقم (1-17): تصنيفات القروض الخارجية



المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على ما سبق

ثالثاً: المساعدات والمنح

➤ **المساعدات الإنمائية الرسمية:** تلعب المنح والهبات الدولية الرسمية دوراً هاماً في برامج التنمية، حيث تعد من أهم آليات التمويل المتاحة بالنسبة للدول النامية المدرجة ضمن قائمة الدول التي لها الحق في الاستفادة من ذلك، فتساعد الهبات والمنح على تعبئة الموارد المحلية واستخدامها وفقاً لقواعد محددة وشفافية مطلقة، فاستخدام هذه المنح والهبات في برامج التنمية يؤدي لتحسين رأس المال البشري والطاقات الإنتاجية والتصديرية، ويمكن أن نعرف المنح والمساعدات كالتالي:

- تمثل المنح والمساعدات الرسمية كافة التحويلات المالية والعينية التي تمنحها هيئات حكومية إلى هيئات حكومية أخرى، بالإضافة إلى تلك التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، صناديق التنمية الإقليمية في دول "أوبيك" والاتحاد الأوروبي وبعض وكالات الأمم المتحدة.¹

¹ - هارون العشّي، مرجع سابق، ص 150.

- كما تعرف المساعدات الإنمائية الرسمية (oda) official developement assistane: على أنها المساعدة الحكومية من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية والفقيرة لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية للبلدان المستقبلية، حيث يستثنى منها المساعدات العسكرية.¹
 - كما تعرف على أنها تدفقات من رؤوس الأموال تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية وخاصة غير النفطية منها، والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظرا للمشاكل العديدة التي وجدها.²
 - كما أنها عبارة عن نقل الموارد التنموية من الدول المانحة إلى الدول النامية، وتتخذ هذه التدفقات طابعا متنوعا لضمان مرونة الاستخدام، وتكون على شكل نقدي متمثلة في عملات قابلة للتحويل، أو على شكل عيني تتمثل في خبرات فنية، أو سلع وخدمات استهلاكية أو استثمارية، ولا تتحمل الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد مستقبلا.³
- توجد العديد من المبررات للمنح والمعونات والمساعدات الرسمية منها ما يلي⁴:
- تحقيق الكفاءة: حيث أن تدفق هذه المساعدات إلى الدول النامية يساهم في كفاءة تخصيص الموارد على نطاق العالم، لذا فإن تزويد الدول النامية بالموارد المالية وبشروط ميسرة يمكن أن يولد دخلا في المستقبل
 - تحقيق العدالة: جاء التمويل الرسمي من أجل أن يساهم في تحقيق عدالة أكثر عن طريق المساعدات التي تعتبر المصدر الرئيسي لتدفق التمويل الدولي إلى الدول منخفضة الدخل.
- يمكن أن تتخذ المنح والمعونات العديد من الأشكال:
- ❖ **المساعدات الإنمائية الرسمية:** وتتمثل في القروض المقدمة بشروط ميسرة بهدف تحقيق أو تشجيع التنمية الاقتصادية،

¹ - احمد زيطوط، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، أطروحة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 43.

² - عبد اللطيف مصيطفى، مرجع سابق، ص 94.

³ - هيثم صاحب عجام، وآخرون، (2006): فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ص 67.

⁴ - هارون العشي، مرجع سابق، ص 150.

- ❖ **المنح:** تمثل مجموعة الموارد المالية أو العينية التي تقدمها للدول النامية بصفة "هبة خالصة" وتمتاز بكونها موارد لا ترد ولا تندرج ضمن نطاق المديونية الخارجية، إذ لا يترتب على استلامها أي التزام مالي حالي أو مستقبلي من قبل البلد الممنوح له، ومن المنظور الاقتصادي تعد المنح عبارة عن تحويلات مالية دون مقابل؛
- ❖ **القروض الميسرة:** وهي نوع من القروض الدولية التي تمنح للدول النامية بشروط تفضيلية وأكثر ملائمة من حيث فترات السداد وأسعار الفائدة، مقارنة بالشروط السائدة في السوق الائتماني العادي.

المطلب الثالث: التمويل البنكي والتمويل عن طريق الأسواق المالية

الفرع 01: التمويل البنكي

تعد البنوك من أهم المؤسسات المالية المنوط بها تزويد قطاعات الأعمال بمختلف احتياجاتها التمويلية، وذلك نظراً لعدم كفاية الموارد الذاتية لتلك المؤسسات لتغطية أنشطتها الاستثمارية المتوسعة، ويتم سد هذه الاحتياجات التمويلية عبر مسارين رئيسيين هما سوق المال وسوق النقد.

تغطي الاحتياجات التمويلية طويلة ومتوسطة الأجل التي تسعى إليها المؤسسات والشركات والأفراد من خلال سوق المال عبر إصدار السندات والاذونات وعقود القروض طويلة الأجل، أما الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل فتتم عبر سوق النقد حيث تقوم البنوك التجارية بالدور المحوري في هذا الجانب من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بمختلف أشكالها. وتجدر الإشارة إلى أن تخصص البنوك التجارية في التمويلات قصيرة الأجل لا يمنعها من المساهمة في عمليات تقديم القروض متوسطة الأجل، مما يعزز من دورها التمويلي الشامل في الاقتصاد.

أولاً: الآراء الاقتصادية حول علاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل البنكي

أكدت الدراسات الاقتصادية أن التطور في الوسائط المالية يساهم بشكل فعال في تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر وتسهيل المعاملات، مما يسرع من معدل التراكم الرأسمالي ويعزز فرص النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق برزت العديد من الآراء المؤيدة التي تفسر ذلك أهمها:

1- آراء مؤيدة لأهمية دور القطاع البنكي في التنمية الاقتصادية

يعود الاهتمام النظري بالعلاقة بين القطاع البنكي والنمو الاقتصادي إلى كتابات (Bagehot, 1873)، (Schmbeter, 1912) الذين شددوا على دور البنوك في توفير التمويل الضروري لتحفيز النمو، وقد تجاوز هذا الطرح الفكر الكلاسيكي الذي استبعد فكرة الاكتناز، لتظهر بوضوح أهمية الجهاز البنكي كأحد أهم المؤسسات التي تعمل على حشد المدخرات، وهو الرأي الذي أيده كينز بتأكيد على الدور الحيوي للقطاع

البنكي في توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، كما "شومبتر" أن الخدمات المصرفية بما تشمله من حشد للمدخرات وتقييم للمشروعات وإدارة للمخاطر، تعد ضرورية لأي نمو اقتصادي، إذ تخرج أفراد المجتمع من حالة ضعف الإنتاجية والحوافز نحو تكوين شخصية المنظم القادر على تحسين الظروف المعيشية.¹

تعد دراسة كل من (Mckinnon,1973) ، (Shaw,1973) من الأبحاث الرائدة التي أكدت على الأهمية المحورية لدور القطاع البنكي في النمو الاقتصادي، حيث خلصت هذه الدراسات إلى أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي تعيق كمية وإنتاجية الاستثمارات، وبالتالي تقيد النمو الاقتصادي وتؤدي إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار، وفي حين اعتبر (Shaw,1973) النقود وسيلة للدفع ومدخلا وسيطا في كافة القطاعات غير النقدية، ذهب (Mckinnon,1973) إلى اعتبارها أصلا إنتاجيا أصيلا وبديلا كاملا لرأس المال، وتتفق النتيجتان على أن السياسات التحريرية المتعلقة بالقطاع المصرفي تحفز النمو من خلال تحسين نوعية وكمية الاستثمار، وذلك عبر إلغاء القيود على السقف الأعلى لأسعار الفائدة والاحتياطات القانونية العالية تسهل من عملية التنمية الاقتصادية.²

استخدم Gupta عام 1984 المنهجية السببية لجرانر، لتحديد العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية تتكون من أربع عشرة دولة (14)، ووجدت نتائج دراسته دلالات قوية تؤيد فرضية الغرض القائد والتي تشير إلى أن التطور في القطاع المصرفي هو الذي يقود النمو الاقتصادي في الغالبية العظمى من تلك الدول.³

2- الآراء المؤيدة لأهمية تحقيق نمو اقتصادي في تطور القطاع البنكي

يرى فريق آخر من الاقتصاديين ومنهم (Robinson,1966) ، أن النمو الاقتصادي هو المحرك الأساسي الذي يؤدي إلى تطور القطاع البنكي، وفي هذا السياق، أكد كل (Gurley and Shaw,1955,1960) أن التطور المالي يمثل دالة موجبة في الثروة الحقيقية، حيث

1- عيسى محمد الغزالي. (2009): دور القطاع التمويلي في التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، جسر التنمية، ص 24.

2 - فؤاد وشاش، نسبة سماعيني، (2020): القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، المجلد 04، العدد (02). ص 93.

12. p, Guray, (2007), **Financial development and economic growth: evidence from Northern Cyprus** - 3

تؤدي عملية التنمية إلى نمو متوسط دخل الفرد بمعدلات تفوق نمو الأصول المالية، مما يعني أن اتجاه السببية ينتقل بوضوح من الناتج القومي إلى الأصول المالية. وتعزز دراسة (Goldsmith, 1969) هذا الطرح وهي من أهم المساهمات التطبيقية التي دعمت الأساس النظري لدراسات Gurley and Shaw ، حيث لفتت من خلال فحص 35 دولة نامية ومتقدمة أن المؤشرات المالية تتجه للزيادة طرديا مع نمو الدخل والثروة، بينما فرق (Patrick, 1966) بين نمطين من التطورات المالية : 'العرض القائد والطلب التابع ' حيث يمثل النمط الأخير استجابة الطلب على الخدمات المالية من قبل المستثمرين والمدخرين مما يجعل التطور البنكي جزءا أصيلا من العملية التنموية الشاملة، كما تجدر الإشارة إلى أن التحليل الكينزي يفترض وجود سوق منظم وكفء للنقود، بينما يميل شومبيتر إلى اعتبار التوازن المالي دورا جوهريا للوصول إلى التوازن العام في الاقتصاد¹.

3- الآراء المؤيد لوجود علاقة سببية بين تمويل القطاع البنكي و التنمية الاقتصادية

نظرا للأهمية البالغة للعلاقة السببية بين القطاع البنكي والناتج المحلي سعت العديد من الدراسات التطبيقية لحسم الجدل النظري القائم حول هذا الموضوع، حيث Patrick يعد من أوائل من أشاروا إلى احتمال وجود علاقة سببية بين اتجاهين، موضحا في الوقت ذاته صعوبة التحديد القاطع لاتجاه السببية بينهما. وفي هذا السياق يرى (Mackinnon, 1988) أن معدل التطور المالي يرتبط ارتباطا إيجابيا وثيقا مع معدل النمو الاقتصادي ، ومع ذلك يضل التساؤل الذي طرحه (Patrick) حول أيهما يسبق الآخر قائما ولم يحسم بشكل نهائي بعد، وتبرز دراسة (Gupta, 1984) كأول محاولة تطبيقية استخدمت منهجية لجرائح لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي².

يرى Patrick أن العلاقة السببية تتجه من القطاع البنكي إلى الناتج المحلي خلال المراحل الأولى من التنمية، بينما ينعكس اتجاه هذه السببية ليصبح من الناتج المحلي إلى القطاع البنكي في المراحل المتأخرة، وفي مقابل ذلك يشكك بعض الاقتصاديين مثل (Lucas, 1988) في مدى قدرة القطاع البنكي على التأثير الفعلي في حجم الناتج المحلي.

كما ساهمت دراسة (Arestis and Demetraides, 1996) في هذا النقاش عبر استخدام نسبة الائتمان ونسبة M2 إلى الناتج المحلي كمقاييس للتطور البنكي مع اعتماد متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو.

¹ - حسن خلف فليح، (2006): التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، ص 117.

² - فؤاد وشاش، نسبية سماعيني، مرجع سابق، ص ص 95-96.

الفرع 02: السوق المالي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية

تؤدي الأسواق المالية دورا بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي، بناء على ما تقدمه من خدمات التي أصبحت من أهم دعائم وركائز تعزيز نمو الاقتصاديات وتساهم في تطويرها، من خلال قدرتها على تعبئة الادخارات وتوجيهها على شكل فرص استثمارية أكثر إنتاجية.

فتعرف الأسواق المالية على أنها "الآلية التي بموجبها تحويل الأموال من الوحدات الاقتصادية المدخرة إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في الموارد المالية"¹.

تنقسم الأسواق المالية إلى:

➤ أسواق النقد: وهو عبارة عن مجموعة من المؤسسات والوكالات والأفراد الذين يتعاملون في النقد إقراضا واقتراضا لأغراض قصيرة الأجل.

➤ أسواق رأس المال: وهي أسواق يتم التعامل فيها بالأدوات المالية متوسطة وطويلة الأجل، والتي تستحق في فترة زمنية أطول من سنة كالأسهم والسندات.

استنادا إلى ما سبق فإن للأسواق المالية أهمية بالغة ودور فعال في تمويل خطط التنمية الاقتصادية من خلال²:

❖ توفير التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية من خلال تداول الأسهم والسندات أو أدوات استثمارية تساهم في تمويل الاستثمارات المتوسطة وطويلة الأجل،

❖ تعبئة المدخرات وتوفير السيولة: حيث تلعب الأسواق المالية دورا كبيرا في خلق السيولة والتأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق تمكين المستثمرين من الحصول على السيولة النقدية من خلال بيع الأوراق المالية التي بحوزتهم بسرعة ويسر، وبالتالي يصبح الاستثمار أقل مخاطرة وأكثر ربحية؛

❖ استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية: حيث تسعى الأسواق المالية إلى جلب استثمارات الأجنبية وبالتالي العمل على رفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يخلق مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات تمويل مشاريعها.

¹ - نور الدين، كروش ليلي أولاد إبراهيم، (2019): طرق واليات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ملتقى الوطني بعنوان ' النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، أيام 05/04 فيفري، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 6

² - عبد الوهاب شمام ، عمار زودة ، (2016): الدور التنموي لأسواق الأوراق المالية ومقومات تفعيل بورصة الجزائر لتحقيق هذا الدور، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 04، ص ص 8-9.

المطلب الرابع: التمويل الإسلامي كمصدر تمويل التنمية الاقتصادية

جاء في اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية المحددة لعمل ونشاط هذه المؤسسات قدمتها على أنها: " تلك المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطا"¹.

يعتبر التمويل الإسلامي نظام تمويل مستقر وقادرا على تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل طويلة الأجل، حيث إنه يستبعد الفائدة، المضاربات السعرية، الاكتناز، ويمنع الغرر (عدم التيقن المبالغ فيه)، وغالبا ما يعني توسع التمويل الإسلامي أن المزيد من النشاطات في القطاعات الحقيقية تجد منافذ للتمويل بدلا من الأنشطة المالية كالمضاربات والتوريق وغيرها، وهذا في الحقيقة أحد أسباب المتانة النسبية التي تتمتع بها البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. وتسهم الصيرفة الإسلامية بأدوار مهمة وأساسية، ولكل دور من هذه الأدوار تأثير مباشر أو غير مباشر على النمو الاقتصادي، تشمل هذه الأدوار²:

❖ تشجيع تمويل الأفراد الذين ليس لديهم أصول: عادة ما تقوم البنوك التقليدية بالإقراض بناء على

مدى توفر الضمانات (أصول)، في حين تتيح الكثير من أشكال التمويل الإسلامي خاصية تقاسم المخاطر بين أطراف العقد كما هو الحال في عقدي المشاركة والمضاربة، ففيهما يقتسم طرفا العقد (البنك الممول والعميل المتحصل على التمويل) أخطار الاستثمار (وفق شروط كعدم التعدي أو التقصير) كما يقتسمان الأرباح، وهذه العقود لا تحتاج في العادة إلى تقديم ضمانات مادية من طرف العميل. يفترض أن يشجع هذا المزيد من الاستثمار وبالتالي النمو - لاسيما من قبل الأفراد الذين لم يتمكنوا من الحصول على تمويل بسبب نقص الأصول التي يمكن أن تكون بمثابة ضمان، هذا ولا يزال هذان النوعان من التمويل (المشاركة والمضاربة) بمستوى محدود لدى غالبية المصارف الإسلامية.

❖ تحفيز الادخار، فبعض الأفراد يجمعون عن ادخار أموالهم لدى البنوك التقليدية، ما يعني أن تلك الأموال

في حكم الاكتناز وخارج دائرة الاقتصاد الرسمي، وبالتالي عدم استخدامها بكفاءة، ويمكن للبنوك

1 - عمر بن دادة، (2020): فعالية البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تجارب دولية رائدة وسبل استفادة الجزائر منها، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، ص 3.

2 - صندوق النقد العربي، (أكتوبر 2022): نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية، ص ص 2-3.

الإسلامية أن توفر ملاذاً بديلاً لادخار تلك الأموال وإعادتها للاقتصاد الرسمي، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة الوساطة المالية.

❖ **تعزيز الاستقرار المالي**. كشفت معظم دورات الازدهار والكساد التي شهدتها جميع أنحاء العالم في العقود الأخيرة عن العديد من عوامل الهشاشة الأساسية التي تنطوي عليها المصرفية التقليدية، وهي: الرافعة المالية العالية، وتمويل الجملة، واستخدام الأدوات المالية المعقدة، كما أن مبادئ التمويل الإسلامي لا تسمح بالأدوات المالية التي تنطوي على مخاطرة شديدة كالمشتقات المالية، ويتيح مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر إيجاد نظام أكثر متانة وأقل عرضة للأزمات المالية.

❖ **تمويل المشاريع المقبولة أخلاقياً**: تقوم الصيرفة الإسلامية على نظام أخلاقي يستمد أسسه من الشريعة الإسلامية، والذي يسمح فقط بتمويل الأصول غير الضارة بالمجتمع.

2 - صيغ التمويل الإسلامي

شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورات لافتة على المستوى العالمي، إذ حققت نمواً سنوياً يزيد على 10 % بحسب تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2021، لتبلغ المالية الإسلامية نحو 2.7 تريليون دولار خلال العام 2020، مقابل 2.44 تريليون دولار في عام 2019.

جدول رقم (1-8): التوزيع الجغرافي للبنوك الإسلامية العربية بحسب البلد (المتوفرة ببيانها) الربع الثالث 2021.

عدد المصارف	إجمالي الموجودات (مليون دولار)	
4	255.91	السعودية
6	157.60	الإمارات العربية
5	133.37	الكويت
5	131.11	قطر
8	64.35	البحرين
3	18.81	مصر
3	12.98	الأردن
10	11.57	السودان
24	7.60	العراق
2	5.84	سلطنة عمان

الفصل الأول: التأسيس النظري للتنمية

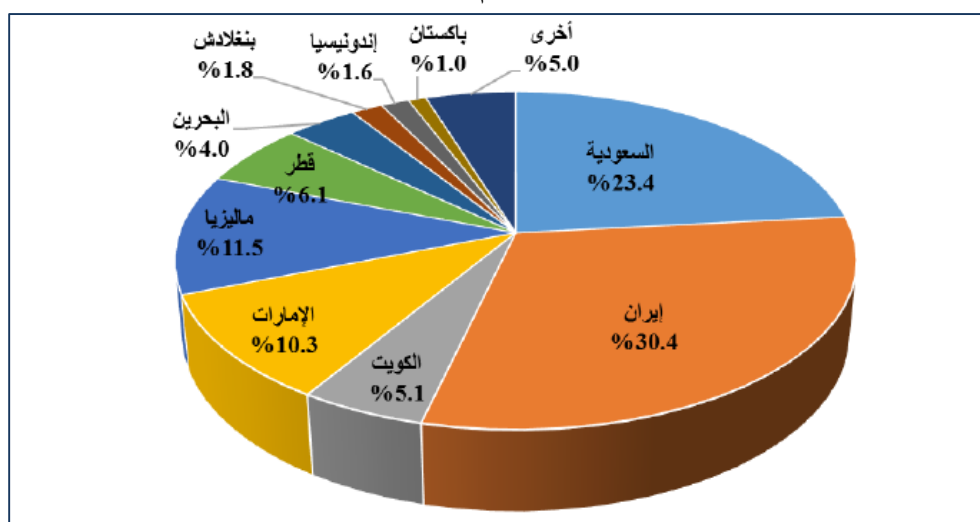
الجزائر	2	3.61
اليمن	4	3.28
فلسطين	2	3.25
تونس	1	1.74
سوريا	2	1.25
المجموع	81	812.18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مجلة اتحاد المصارف العربية، مارس 2022، ص 8

بالاستناد إلى البيانات المالية المتوفرة للبنوك الإسلامية العربية، تشير التقديرات إلى أن مجموع الموجودات للبنوك الإسلامية العربية التي تتوفر البيانات المالية لها، والتي يبلغ عددها 81 بنكاً، قد وصلت إلى نحو 812 مليار دولار بنهاية الفصل الثالث من العام 2021، وأن مجموع الودائع لها قد بلغ نحو 589 مليار دولار، ومجموع القروض لهذه البنوك نحو 537 مليار دولار والقاعدة الرأسمالية لها نحو 101 مليار دولار. أما بالنسبة لصافي الأرباح المجمعة لهذه البنوك فمن المقدّر أنها وصلت إلى نحو 10 مليارات دولار خلال الأشهر التسعة (09) الأولى من العام 2021.

وبالنسبة لتوزيع البنوك الإسلامية (81) بين الدول العربية، احتلت العراق المركز الأول بالنسبة لعدد البنوك بـ 24 بنكاً، تلتها السودان بـ 10 بنوك، فالبحرين 8 بنوك، بعدها الإمارات بـ 8 بنوك، أما بالنسبة لكل من قطر والكويت 5 بنوك، أما السعودية واليمن 4 بنوك، فكل من مصر والأردن بـ 3 بنوك، وفي الأخير نجد كل من سلطنة عمان والجزائر وسوريا وفلسطين (مصرفين لكل منها)، ومصرف واحد في تونس.

الشكل رقم (1-18): حصة أكبر 10 دول لديها أصول مصرفية إسلامية من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم (%)



المصدر: اتحاد المصارف العربية، (2017): **تطورات الصيرفة الإسلامية في العالم**، الأمانة العامة، إدارة الدراسات والبحوث، ص 2.

في ظل الصعوبات التي تواجه البنوك التقليدية في عدم قدرتها على جذب العملاء بالنظر إلى التعاملات الربوية التي تشوب خدماتها المصرفية فقد أصبح من الضروري الاهتمام بأدوات التمويل الإسلامي كبديل مهم لجذب رؤوس الأموال وتقديم الخدمات المالية وفق الشريعة الإسلامية وبديل أهم في تمويل التنمية الاقتصادية وبالتالي نجد أن أدوات التمويل الإسلامي تختلف عن بعضها البعض من حيث طبيعة المساهمة إن كانت عينية أو نقدية حيث تصنف عادة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أولاً: الصيغ القائمة على الائتمان التجاري: وهي عبارة عن مجموعة من البيوع التي تستمد مشروعيتها من تعاليم الشريعة الإسلامية تتمثل في المراجعة، بيع السلم، الاستصناع والإجارة:

❖ **المراجعة:** وهي أن يتقدم الراغب في شراء سلعة إلى البنك لأنه لا يملك المال الكافي لسداد ثمنها نقداً وكذلك البائع للبيع لأجل، فيقوم البنك بشراء تلك السلعة بثمن نقدي ويبيعها لعميله بثمن مؤجل أعلى حيث يتم على مرحلتين: مرحلة المواعدة على المراجعة ثم مرحلة إبرام المراجعة¹. يتخذ بيع المراجعة أحد الشكلين²:

1- **المراجعة البسيطة (العادية):** حيث تكون بين طرفين أحدهما لديه سلعة يرغب في بيعها لطرف آخر بثمن أجل أكثر من الثمن العاجل. وهذه الطريقة قليلة التطبيق لأنها تفترض أن البنك بحوزته السلعة أو العقار قبل طلب العميل له.

2- **المراجعة المركبة (المراجعة المصرفية/ المراجعة لأمر بالشراء):** تقوم هذه الطريقة على أساس شراء البنك للسلعة حسب المواصفات التي يطلبها العميل الأمر بالشراء، ثم يبعه له مراجعة أي بثمن الأول مع التكلفة المعتبرة شرعاً، بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه سلفاً بين الطرفين.

❖ **بيع السلم:** اتفاق تعاقد يبرم بين شخصين أو مؤسستين يلتزم بموجبه أحدهما بدفع مبلغ مالي عاجل كثمن لسلعة موصوفة في الذمة، على أن يتم استلام هذه السلعة في وقت لاحق معلوم، فهو عقد على

¹ - عبد الكريم زردالي، مرجع سابق، ص 95.

² - بوعبد الله بظاهر، (2023): نماذج تحول البنوك التقليدية للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المؤسسة البنكية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 49.

موصوف في الذمة مؤجل يتم قبض ثمنه نقدا في مجلس العقد¹. وتتمثل أركانها العقد في ثلاثة عناصر أساسية لضمان صحته: العاقدان، الصيغة التي تشتمل على الإيجاب والقبول، والمعقود عليه الذي يشمل كلا من الثمن (رأس المال السلم) والسلعة (المسلم فيه).

تبرز الأهمية الاقتصادية لصيغة بيع السلم في كونها من أنجع الوسائل المرتبطة بتمويل رأس المال العامل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تتيح لها هذه الصيغة الحصول على تمويل عاجل يضمن استمرارية العملية الإنتاجية مقابل تعهدا بتسليم منتجاتها مستقبلا، فقد ارتبطت هذه الصيغة أكثر بتمويل المزارعين، الحرفين والصناعات الصغيرة، وذلك مقابل الحصول البنك على منتجات هذه الأخيرة ليقوم بتسويقها².

❖ **التمويل عن طريق الاستصناع:** وهو عقد بين طرفين يقوم أحدهما وهو الصانع بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الصفات للطرف الآخر وهو المستصنع، على أن تكون المواد اللازمة من عند الصانع مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع له إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا³.

❖ **تتمثل صيغة الاستصناع في البنوك الإسلامية بقيام البنك بتمويل مشروع معين تمويلا كاملا عن طريق التعاقد مع المستصنع (طالب الصيغة) على تسليمه المشروع كاملا بمبلغ ومواصفات محددة وبتاريخ معين، ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع، حيث يمثل الفرق بين ما يدفعه البنك للمقاول وبين ما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول للبنك⁴.**

❖ **التمويل بالإجارة:** هي صيغة شائعة في الشريعة الإسلامية بضوابط معينة مغايرة لدى الاقتصاد التقليدي، حيث تتمثل في قيام جهة ما بتقديم أصول إنتاجية يمكن أن يستفاد بها جهة أخرى تحتاج إليها أكثر على سبيل الإجارة، ويزداد العنصر التمويلي بمرور كلما كانت الأجرة مؤجلة وكلما امتد زمن الإجارة.

¹ - محمود حسين الوادي، حسين محمد حسان، (2012): **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، ط4، دار الميسرة، الأردن، ص 246.

² - رحيم حسين، سلطاني محمد رشدي، (2006): **نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - المضاربة، السلم والاستصناع**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول لنامية، يوم 22/21 نوفمبر، جامعة بسكرة، الجزائر، ص

³ - عبد الكريم زردالي، مرجع سابق، ص 94.

⁴ - بو عبد الله بطاهر، مرجع سابق، ص 64.

ثانيا: الصيغ القائمة على المشاركة

❖ **المشاركة:** هي اشتراك شخصين (طرفين) أو أكثر في القيام بمشروع معين، من خلال مساهمة كل منهم برأس المال أو العمل وتقاسم ما تنتج عن نشاطه من ربح أو خسارة، وللشراكة شخصية اعتبارية مستقلة قانونا ولها ذمة مالية مستقلة عن ذمة المشاركين فيها.¹

وهي أنواع²:

❖ **المشاركة الثابتة:** وفيها يساهم الشركاء بحصة دائمة ومستقرة في رأس المال المشروع، وقد تتخذ طابعا مستمرا أو تنتهي بجدول زمني محدد.

❖ **المشاركة المستمرة:** وهي نمط لا يرتبط بمدة زمنية معينة عند التأسيس، بل تظل القائمة حتى بلوغ مرحلة التصفية النهائية للمشروع محل المشاركة.

❖ **المشاركة الثابتة المنتهية:** تعكس نوعا من الملكية الثابتة في أصول المشروع، لكنها تقتضي اتفاقا مسبقا بين الأطراف على تاريخ محدد لانقضاء عقد الشراكة وفض الالتزامات.

❖ **المشاركة على أساس الصفقة المعينة:** فهي تخص صفقة معينة وتنتهي المشاركة بانتهائها.

❖ **المشاركة المنتهية بالتمليك:** حيث يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل شركائه في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات.

❖ **المضاربة:** توصف المضاربة بأنها عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين (رب العمل، والمضارب)، حيث يقوم صاحب العمل بالمساهمة برأس المال في مؤسسة أو نشاط يديره بصفته مضاربا، فيتم توزيع الأرباح التي يتم تحقيقها وقت شروط عقد المضاربة، فتنفذ المضاربة إما على أساس مقيد أو مطلق³.

❖ **المزارة والصيغ الشبيهة لها:** تعد المزارة والمساقاة من الصيغ التمويلية الإسلامية الشبيهة بالمضاربة، حيث تقوم المزارة على أساس الشراكة في الناتج الزراعي مقابل تقديم عنصر الأرض من طرف وعنصر

¹ - فليح حسن خلف، (2006): البنوك الإسلامية، ط1، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، ص 261. (طالم زين الدين، (2023): آفاق الصكوك الإسلامية كأدوات تمويلية بديلة في السوق المالية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 14.

² - ناصر سليمان، عواطف محسن، (2011): تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي - الواقع ورهانات المستقبل، بتاريخ 23-24 فيفري، جامعة احمد درارية، غرداية، الجزائر،

³ - إبراهيم الكراسنة، (2013): البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص ص 9-10.

العمل من طرف آخر، مع الاتفاق المسبق على نسبة شائعة لكل منهما من المحصول النهائي¹، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بدور الممول من خلال توفير المدخلات الضرورية مثل الآلات، المعدات، البذور والأسمدة، فضلا عن المساهمة في تكاليف تحضير الأرض وعمليات الحصاد، ويتم تحديد الربح الصافي في هذه الصيغة بعد خصم كافة التكاليف والمصاريف التي تكبدها الشريكان من إجمالي قيمة الناتج، ليوزع المتبقي بينهما وفقا للنسبة المتفق عليها في عقد المشاركة².

ثالثا: الصيغ القائمة على البر والإحسان

من منطلق التكافل والإحسان بين أفراد المجتمع شرع الإسلام بعض الأساليب والآليات التي تعمل في مجال التآزر بين أعضاء المجتمع، ومن بين هذه الصيغ نجد:

❖ **القرض الحسن:** وهو القرض الذي يرد إلى المقرض (البنك) عند نهاية المدة المتفق عليها دون أن يتم دفع فوائد وأن يكون للمقرض الحق في المشاركة في الأرباح أو الخسائر، وعادة ما يتم تخصيص هذا النوع لتمويل الأعمال الصغيرة، حيث تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية (مؤسسات الزكاة، مؤسسات الأوقاف والبنوك الإسلامية) مصدر هذا النوع من التمويل، حيث أن بعض المدخرين يكون لديهم فائض من الأموال والتي لا يحتاجونها في الوقت الحالي فيودعها لدى البنوك في صورة حسابات جارية دون عائد، وبالتالي يمكن للبنوك تقديمها في شكل قرض حسنا لأصحاب المشروعات الصغيرة كأحد مصادر التمويل ومنه التشجيع على الاستثمارية وتنمية القطاعات³.

❖ **الوقف:** يعبر الوقف عن الصيغة الإسلامية في مجال استثمار المال وفق مقتضيات الشريعة، والوقف عبارة عن مؤسسة مالية يتم التوجه إلى جميع المسلمين لإنشاء أوقاف جديدة بإنشاء صندوق وقف مفتوح وذلك من خلال طرح أسهم أو صكوك بقيمة اسمية بسيطة للاكتتاب العام، كل حسب طاقته⁴.

¹ - عمر بن دادة، مرجع سابق، ص 11.

² - عشير جيلالي، (2022): تفعيل صيغ التمويل الإسلامي المتعددة في تنمية المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، مجلة حوليات، المجلد 36، العدد 03، جامعة الجزائر 01، الجزائر، ص 437.

³ - الحاج حسن، (2005): أدوات المصرف الإسلامي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 48، الكويت، ص 12.

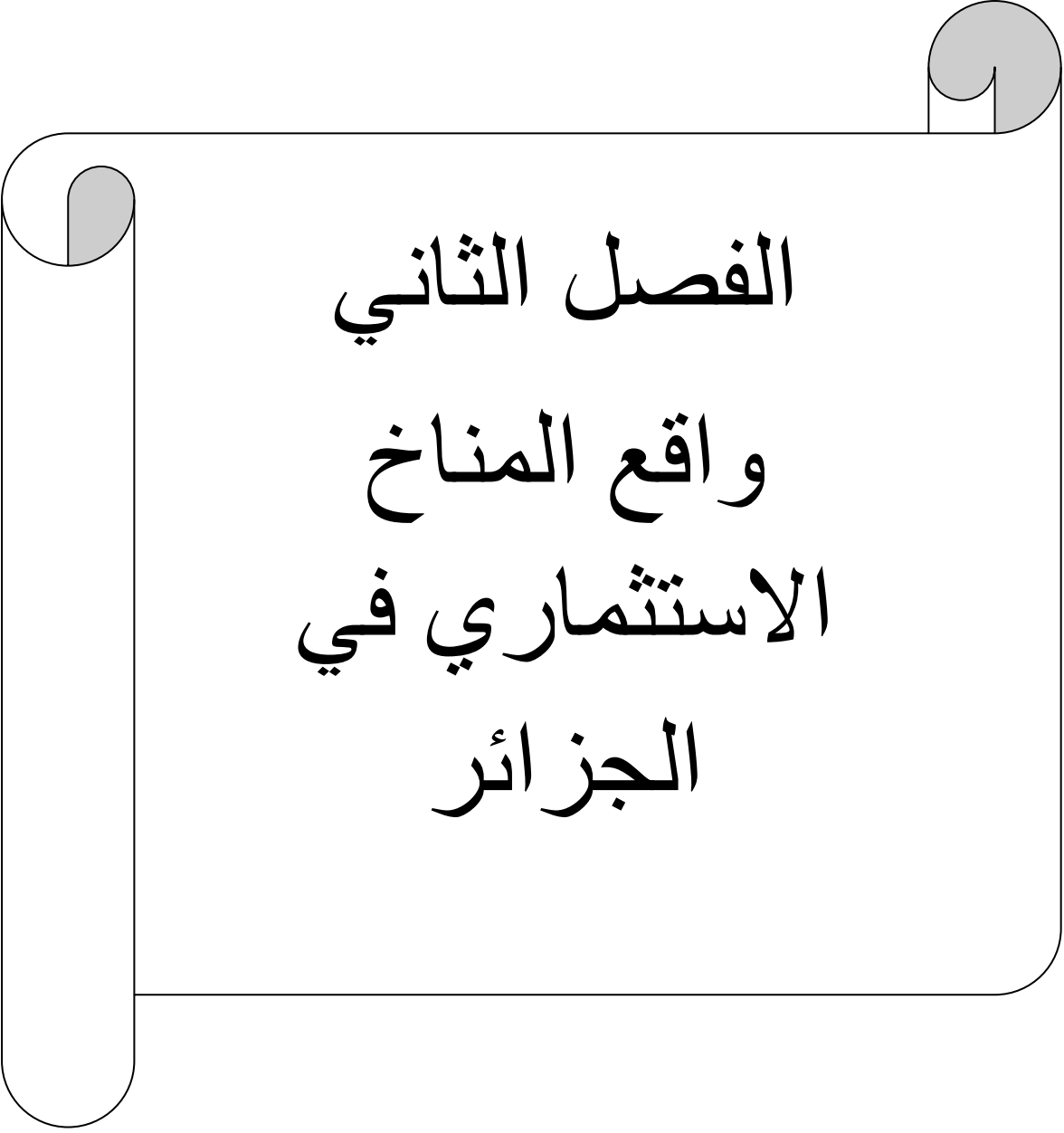
⁴ - عمر بن دادة، مرجع سابق، ص 12.

خلاصة الفصل

لقد استحوذت قضية التنمية على اهتمام كثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما يبرره الجهود العديدة لتحقيقها، والتي تم تعريفها على أنها عملية الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي إلى حالة التقدم، حيث شهد مفهوم التنمية العديد من التطورات وفي العديد من المجالات (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية،...). لتشهد بعض الدول تجارب تنموية ناجحة على غرار التجربة الماليزية والصينية التي تعتبر مثال يحتذى بيه من شأنه تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

تعددت النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية مع مرور الزمن واختلاف المدارس الاقتصادية، فقد سعى المفكرين من خلالها تقديم توضيحات مختلفة للكيفية التي يمكن من خلالها الخروج من حالة التخلف وتحقيق التقدم.

ولإحداث عملية التنمية لابد من توفير موارد مالية ضخمة لتمويل مختلف المشاريع التنموية، واستنادا إلى ما تم التطرق إليه فإن هناك مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية، إضافة إلى التمويل البنكي والتمويل الإسلامي.



الفصل الثاني

واقع المناخ

الاستثماري في

الجزائر

تمهيد

يكتسي موضوع الاستثمار أهمية قصوى إذ يعتبر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو، فتزايد أهميته يوما بعد يوم إذ يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، فيعتبر الاستثمار عنصر ديناميكي مرتبط بالزمن لما له علاقة مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى كالادخار والدخل.

تسابق دول العالم باختلاف أنظمتها ودرجات تطورها لاستقطاب أكبر قدر ممكن من التدفقات الاستثمارية، باعتبارها القاطرة الرئيسية لتحديث الهياكل الاقتصادية، إن تفعيل دور الاستثمار الحقيقي في التنمية يتطلب بالضرورة توفير بيئة جاذبة تتجاوز العوائق التقليدية، وهو ما دفع الجزائر إلى تبني استراتيجيات لتحسين المناخ الاستثماري، عبر تطوير الأطر التشريعية، تسهيل الإجراءات الإدارية وتقليص الفجوات السياسية والاجتماعية التي تعرقل مسار المشروعات، وتهدف هذه الجهود في مجملها إلى خلق بنية تحتية قانونية وتنظيمية تتسم بالمرونة والجاذبية لكل من الرأسمال المحلي والأجنبي على حد سواء .

ومنه لا بد من تحديد مفهوم الاستثمار وتناول بعض الجوانب الهامة له، من خلال ما يلي:

المبحث الأول: الأسس النظرية والمفاهيمية للاستثمار

المبحث الثاني: أساسيات البيئة المناخية الاستثمار في الجزائر

المبحث الثالث: حصيلة الاستثمار في الجزائر

المبحث الأول: الأسس النظرية والمفاهيمية للاستثمار

يعتبر الاستثمار محور اهتمام رجال الأعمال والمال والحكومات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما للاستثمار من أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية، اذ يمكن اعتبار الاستثمار أهم مصدر من مصادر تمويل الاقتصاد مقارنة بالمصادر الأخرى.

المطلب الأول: الاستثمار في النظريات الاقتصادية

يعد الاستثمار من المفاهيم الضاربة في التقدم والتي تطورت دلالاتها مع تطور الفكر الاقتصادي، حيث أولى الاقتصاديون اهتماما بالغا بهذا القطاع نظرا لدوره الجوهرى في رفع معدلات النمو وتخفيض حدة البطالة، وتحقيق التنمية الشاملة، ونتيجة لهذا الدور الحيوي برزت مدارس فكرية متعددة سعت لتفسير سلوك الاستثمار وتحديد العوامل المؤثرة فيه، وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى.

الفرع 01: الفكر الكلاسيكي المفسر للاستثمار

استكمالا لما جاء في أطروحات المدرسة الكلاسيكية وتحديدًا في أعمال رواها مثل ادم سميث ودافيد ريكادو، فقد تأكدت الفرضية القائلة بأن النمو الاقتصادي يستند بالأساس إلى وجود نشاط يولد فائضا يوجه للادخار، وقد سعى النموذج النظري الكلاسيكي إلى تحليل وتحديد مفهوم الاستثمار من خلال إبراز العلاقة العضوية التي تربطه بالادخار، حيث خلصت هذه النظرية إلى أن عملية الاستثمار تخضع في جوهرها لآلية تحكم دقيقة توازن بين تكلفة رأس المال وبين العوائد والأرباح المتوقعة في المستقبل.

يبرز معدل الفائدة كمتغير محوري حيث يرى الكلاسيك دان انخفاض معدل الفائدة يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع وتيرة الاستثمار بنفس القيمة التي انخفض بها، وهو ما يضمن بقاء الناتج الكلي دوما عند مستوى ثابت ومستقر¹.

¹ - محمد بخاري، (2014): الاقتصاد الكلي، ج1، دار هومة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 53-56.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

والنقاط التالية تبين مفهوم الاستثمار عند الكلاسيك:

- ❖ الاستثمار كأداة للتراكم الرأسمالي: ينظر إلى عملية الاستثمار على أنها النشاط الذي يترتب عليه بناء طاقات إنتاجية جديدة أو إحداث تراكم حقيقي في رأس المال. وقد شددوا رواد هذه المدرسة على أن الادخار هو المصدر الوحيد والأساسي لتمويل الاستثمار، ومن ثم فإن تراكم رأس المال يعد شرطاً بنىويا لتحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقاً من أن مبدأ ثروة الأمم تركز في جوهرها على ثنائية الادخار والعمل.
- ❖ علاقة الاستثمار بالطلب الكلي والاستهلاك: يرى الكلاسيك أنه في حالة ثبات مستوى الدخل الكلي فإن أي ارتفاع في حجم الاستثمار يرتبط بضرورة ارتفاع مماثل في حجم الادخار، ويترتب على ذلك منطقياً انخفاض في الطلب الكلي على الاستهلاك، فكلما زاد الطلب الكلي على الاستهلاك كان ذلك على حساب الفائض المدخر، مما يؤدي بالتبعية إلى انخفاض الطلب الكلي الموجه نحو الاستثمار¹.

الفرع 02: الاستثمار في الفكر الماركسي

توصلت المدرسة الكلاسيكية إلى مجموعة من النتائج والمفاهيم التي لقيت انتقادات واسعة من طرف المدرسة الماركسية رغم وجود بعض التشابه في التحليل، حيث انتقد كارل ماركس الكلاسيكيين بشدة ورأى بأن النظام الرأسمالي لا يمكنه البقاء لأنه قائم على فكرة الاستغلال الرأسمالي للعمل، إلا أنه تبني نظرية القيمة وفائض القيمة عن المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية والتي تحدد قيمة أي سلعة بالوقت المستغرق (عدد ساعات العمل) في صنعها، وبالتالي فإن كل المواد التي يتم إنتاجها هي نتيجة تراكم عمل الأفراد².

حيث يتمحور تحليل كارل ماركس حول عملية تكوين رأس المال من خلال عدة ركائز جوهرية تفسر البيعة الاستغلالية من وجهة نظره للنشاط الاستثماري في النقاط التالية:

¹ - حميد باشوش، (2016): الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 06.

² - كارل ماركس (1947)، رأس المال نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة رشيد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، ج1، ص ص 124-127

❖ قوة العمل كمصدر لرأس المال: يرى ماركس أن أساس تكوين رأس المال يكمن في قيام الرأسمالي بشراء قوة عمل العامل حيث يتم توظيف هذه القوة لعدد ساعات يتجاوز القيمة الفعلية للأجر المدفوع، وها الفرق الزمني يولد فائض القيمة¹.

❖ فائض القيمة كوقود للاستثمار: يعد فائض القيمة المصدر الأساسي لتراكم رأس المال، حيث يسعى الرأسمالي بصفة مستمرة إلى التوسع عبر المفاضلة بين زيادة ساعات العمل اليومية أو خفضها عن طريق التقدم الفني، مما يقلل الاعتماد على الموارد البشرية ويزيد من تكثيف رأس المال².

❖ يقر كارل ماركس بأن فائض القيمة ينشأ من الأجور دون رأس المال الثابت (الآلات، المعدات،....)، وهو ما أكدته من خلال تعريف معدل فائض القيمة (درجة استغلال العمال) بأنها نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير، كما عرف معدل الربح على أنه "نسبة فائض القيمة إلى رأس المال بنوعيه المتغير والثابت"³.

❖ حسب كارل ماركس إن استحواذ أصحاب رؤوس الأموال للفائض القيمة وتكديسهم للأموال يجعلهم يقومون باستثمارها في شراء رأس المال، وبالتالي يعرف الاستثمار على أنه "عملية تشغيل لرأس المال باعتباره متغير مستقل حيث يؤدي تطوره إلى تطور جزء من رأس المال كمتغير تابع"⁴.

يخلص التحليل الماركسي إلى أن عملية تراكم رأس المال هي نتاج استخلاص فائض القيمة من قوة العمل، حيث ينظر إلى الادخار في هذا السياق على أنه المصدر الأساسي لهذا التراكم. ومن منظور ماركس لا يعد الاستثمار مجرد إضافة أصول بل هو أداة محورية تهدف إلى إعادة توسيع الإنتاج وخلق موارد إنتاجية جديدة للمجتمع، مما يجعل من تطور رأس المال متغيرا تابعا لحركة الاستثمار والادخار الناتجة عن فائض القيمة من خلال تحليل كارل ماركس يمكن استخلاص أن رأس المال المتغير هو مصدر فائض القيمة⁵.

¹ - الوليد قسوم ميساوي، (2018): اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 06.

² - عبد الرحمان يسرى احمد، (2003): تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 365.

³ - عبد الله الطاهر، وآخرون، (2002): مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، ص 195.

⁴ - حميد بابوش، مرجع سابق، ص 9.

⁵ - عبد القادر بابا، (2004): سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع: التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 09.

الفرع 03: الاستثمار في الفكر الكينزي

ارتبط بزوغ الفكر الكينزي بتفاقم حدة الأزمة الاقتصادية العالمية والمعروفة بـ أزمة الكساد العظيم سنة 1929، حيث أدى تقلص الطلب الكلي وانتشار البطالة الواسعة إلى كشف عجز الآليات الكلاسيكية وقوى السوق عن استعادة التوازن الاقتصادي العام، وفي ظل هذه الظروف مثل صدور مؤلف "جون مينارد كينز" سنة 1936، نقطة الانطلاق الحقيقية لهذا الفكر حيث قدم تفسيراً معمقاً للظواهر التي أدت إلى تدهور النظام الرأسمالي، مقترحة حلولاً جذرية للخروج من الأزمة وقد تركزت دعوة كينز على ضرورة تخلي الحكومات عن مبدأ قانون ساي للأسواق.

يقوم الاستثمار حسب المنظور الكينزي على مبدأ على السلع الاستثمارية والتي تشمل الآلات والمعدات والمواد الأولية وغيرها من السلع التي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية، وبناء على ذلك استبعد كينز الاستثمار المالي من تعريف الاستثمار الحقيقي كونه لا يمثل شراء فعلياً للسلع الرأسمالية التي تزيد من الطاقة الإنتاجية للمجتمع¹.

وفيما يتعلق بمحددات القرار الاستثماري، يرى كينز أن الطلب على الاستثمار يتحدد من خلال التفاعل بين عاملين أساسيين هما: سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال (العائد المتوقع)، حيث إذا ارتفعت هذه الأخيرة عن سعر الفائدة فإن المنتجين يتوجهون للطلب على الأموال من أجل الاستثمار والعكس صحيح².

الفرع 04: مكانة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

يولي نظام الاقتصاد الإسلامي أهمية بالغة لعملية التراكم الرأسمالي (الاستثمار)، معتبراً إياها اللبنة الأولى لزيادة الإنتاج وتنمية الموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك من خلال دمجها بفعالية في الدورة الإنتاجية.

أولاً: الإنتاج والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي (المشاركة): يؤكد الإسلام على إن نجاح عملية الإنتاجية لا يتركز على رأس المال فحسب، بل يتطلب تضافره مع عنصر العمل لذا حث السلام عبر صيغ المشاركة ووضع ضوابط شرعية لتوزيع الدخل المتولد بما يحقق الكفاية للفرد ويمنع تكديس الثروة.

يتطلب تراكم رأس المال فقط وإنما زيادة في الكمية المطلوبة من عنصر العمل، فقد حث الإسلام على الاستثمار من خلال تعاليمه المختلفة والخاصة بمجال المال والإنفاق، فقد وضع أسساً ومبادئاً للتصرف في الدخل المتولد

¹ - مدحت القريشي، (2011): *تطور الفكر الاقتصادي*، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، ص 248.

² - مديحة بن عميروش، (2022): *اشكالية تمويل الاستثمار في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 190-2019*، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر ص 16.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

وكيفية تقسيمه على مختلف أوجه الإنفاق، إذ عمل على ترشيد الإنفاق الاستهلاكي، بما يحقق الكفاية للفرد، كما نهى عن التكاليف السلبية في عملية الإنتاج، كتحريم الاكتمار تعطيل الموارد¹.

ويعرف الاستثمار في المنظور الإسلامي بأنه " تنمية الأصول المالية مع الالتزام التام بالضوابط والشرائع الدينية عند التنفيذ، فهو يمثل طلبا حيويا لنماء المال وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مختلف القطاعات (تجارة، صناعة وغيرها) وهو مرتبط عضويا بكل من رأس المال وعنصر العمل².

ثانيا: استراتيجيات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي: تقوم الإستراتيجية الاستثمارية في الإسلام على أربعة محاور جوهرية هي: المخاطرة كبديل للمقامرة، المشاركة بدلا من الرباء، استقرار قيمة النقود بدلا من التضخم والمنافسة التعاونية التي يسودها العدل وحرية التسعير بعيدا عن الغرر والاحتكار.

ولكي تحقق العملية الاستثمارية أهدافها الأساسية وضع النظام الاقتصادي الإسلامي موجهاً للعملية الاستثمارية وهي:

- الحث على الادخار وتكوين الفوائض: يركز هذا التوجه على تشجيع الادخار الهادف لتكوين فوائض اقتصادية مع ضرورة المحافظة على السلع الإنتاجية وحمايتها كافة أشكال التبيد والضياع.
- تكيف نمط الاستثمار مع احتياجات المجتمع: يجب أن يتوافق النمط الاستثماري في المجتمع بما يضمن تناسب الهيكل السلي للعرض مع هيكل الطلب الفعلي، وهو ما يحقق كفاءة وحسن الانتفاع بالموارد الاقتصادية المتاحة.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية للاستثمار

يعد موضوع الاستثمار من أكثر المواضيع التي حظيت بدراسات مستفيضة من قبل الباحثين، وذلك نظرا لثقله الكبير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تعدد أهدافه والأشكال التنظيمية التي يتخذها.

¹ - رفيق غدار، (2017): نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، ص 29.

² - احمد الصغير قراوي، (2003): محددات وتوجهات الاستثمار من المنظور الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر.

الفرع 01: تعريف الاستثمار

يعد مصطلح الاستثمار من المفاهيم الاقتصادية الشائعة التي ترتبط بنيويا بثلاث ركائز أساسية هي: التضحية، الحرمان والانتظار¹.

وبالرغم من تعدد المقاربات التي حاولت صياغة تعريف جامع لها المفهوم، إلا أنها تشترك جميعا في خصائص ومضامين جوهرية، ويمكن إبراز ذلك من خلال الأتي:

حيث يعرف لغة بأنه "الفعل استثمار من الناحية اللغوية مشتق من الفعل ثمر، والذي يدور معناه حول النتيجة المرجوة والغاية المنتظرة، فيقال ثمر الشجر أي ظهر ثمره، وثمر الشيء أي نضج وكمل، وأثمر ماله أي كثر"².

➤ يعرف الاستثمار بأنه: "عملية ضرورية تتطلب تدخل فعال وتنشيط لأحد المتعاملين الاقتصاديين من أجل خلق رأس المال بمعنى ثروة المستثمر"³.

➤ يعرف بأنه "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع مستقبلي"⁴.

➤ كما يعرف أيضا بأنه "ذلك الجزء من الناتج المحلي للدولة الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري لسنة معينة وإنما تم استخدامه في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات"⁵.

➤ كما يعرف أيضا: "توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تعويض الرأسمال القديم"⁶.

➤ يقصد بالاستثمار "عادة التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية ويرتبط هذا التعريف ببعدين أساسيين وهما الزمن والخطر فالتضحية تأخذ مكانها في الحاضر وهي مؤكدة أما العائد فيأتي في المستقبل

¹ - الزين منصوري، (2006): آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 21.

² - نزيه حماد، (2007): معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا، ص 50.

³ - كمال عليوش قريوع، (1999): قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 02.

⁴ - حريوش حسني، رشيد عبد المعطى، (1996): الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ص 09.

⁵ - علي لطفي، (2009): الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، ط1، ص 03.

⁶ - قاسم نايف علوام، (2012): إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، ص 29.

ويتطلب عنصر الزمن في بعض الأوراق المالية (مثل السندات الحكومية) في حين يتغلب عنصر الخطأ في أوراق أخرى (مثل تيارات الأسهم العادية)¹.

من خلال ما سبق يمكن تقديم تعريف إجرائي للاستثمار على أنه التخلي عن الأموال متاحة حالياً من أجل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة.

الفرع 02: مفهوم الاستثمار

تتعدد المفاهيم المرتبطة بالاستثمار تبعاً للزاوية التي ينظر من خلالها إلى هذا النشاط.

أولاً: المفهوم الاقتصادي للاستثمار: يعرف الاستثمار من منظور اقتصادي بأنه عملية تخصيص رأس المال بهدف الحصول على وسائل إنتاجية جديدة، أو تطوير الوسائل القائمة لرفع كفاءة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وبنا عليه يمثل الاستثمار تلك الموجودات مالية ملموسة تساهم بفعالية في العملية الإنتاجية، أو إضافة منفعة وقيمة جديدة للسلع والخدمات مما جعله جزءاً من الثروة الوطنية، كونه يعبر عن الإضافات الصافية إلى رأس المال الحقيقي للدولة².

ومنه فإن الاستثمار يتمحور حول: مدة حياة الاستثمار، المردودية وفعالية العملية الاستثمارية والخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار.

ثانياً: المفهوم المحاسبي للاستثمار: يعرف الاستثمار محاسبياً بأنه عملية حيازة أصول أو خدمات لا تستهلك خلال سنة مالية واحدة، ويشمل ذلك السلع المادية الملموسة كالمباني، الأراضي، المعدات، والآلات بالإضافة إلى السلع غير المادية (المعنوية) التي برزت أهميتها حديثاً مثل حقوق الملكية الفكرية والأدبية، براءات الاختراع وحقوق التأليف³، كما ينظر إلى الاستثمار محاسبياً على أنه الأملاك والقيم الدائمة التي تتحصل عليها المؤسسة سواء عن طريق الشراء المباشر أو الإنشاء الذاتي، شريطة أن تستغل هذه الأصول لإغراض التشغيل لا لغرض إعادة البيع⁴.

¹ - رفيعة يخلف، (2015): طبيعة وماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الدولي العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، الأردن، ص 3.

² - عبد المنعم السيد علي، (1984): اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأفكار النامية - مع إشارة خاصة للعراق، الجامعة المستنصرية، ج1، بغداد، العراق، ص 280.

³ - هناء عبد الغفار، (2002): الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً، منشورات بيت الحكمة، بغداد، العراق، ص 13.

⁴ - صفية موهون، (1991): الاستثمار في الجزائر ودور البنوك التجارية في ترقية الاستثمارات الخاصة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص 11.

ثالثا: مفهوم الاستثمار في المحاسبة الوطنية: يستخدم ها المفهوم للدلالة على حجم الإضافات الجديدة إلى الأصول الرأسمالية للدولة، ويطلق عليه التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، وتتمثل أهميته في كونه يعكس نسبة مقتطعة من الناتج المحلي الإجمالي تخصص حصرا لتعزيز القدرات الإنتاجية وتطوير الأصول¹.

وتصنف القطاعات الاقتصادية التي تقوم بعملية الاستثمار إلى أربعة أصناف: المؤسسات والمنشآت الإنتاجية، القطاع العائلي والمؤسسات الفردية، القطاع الحكومي والإدارات العامة، والمؤسسات المالية، ويلاحظ أن الإنفاق الاستثماري للمؤسسات الإنتاجية غالبا ما يشكل الحصة الأكبر من الاستثمار الإجمالي مساهما بشكل مباشر في زيادة ثروة البلاد، مما يحتم على صناع القرار أهمية خاصة لهذا النوع من التراكم².

رابعا: المفهوم المالي: يعرف الاستثمار من منظور مالي بأنه عملية شراء وحيازة الأصول المالية مثل الأسهم أو السندات، بهدف تحقيق عوائد أو أرباح مالية ناتجة عن المضاربة في الأسواق المالية³، وبناء على هذا المفهوم فإن الاستثمار يقوم بالدرجة الأولى على أساس توظيف السيولة النقدية وانتظار العوائد المتولدة عنها دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى إضافة حقيقية للطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

فمن وجهة نظر التحليل الاقتصادي الكلي لا يعد هذا النوع من النشاط استثمارا حقيقيا، كونه لا يساهم في خلق سلع رأسمالية جديدة بل ينحصر أثره في مجرد انتقال ملكية الأصول المالية من طرف إلى آخر.

خامسا: المفهوم القانوني: لم يهتم رجال القانون بتعريف الاستثمار ولكنهم حاولو فهم معنى هذا المصطلح حيث: " يفهم من عبارة استثمار أنها عمل أو تصرف لمدة زمنية معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي، سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير المادية أو في شكل قروض"⁴.

الفرع 02: تصنيف الاستثمار

تعدد المعايير المعتمدة في تصنيف الاستثمارات بناء على الغرض منها، الجهة القائمة عليها وطبيعة ملكيتها، وفيما يلي أبرز التصنيفات:

¹ – Bernard Bernier ; Yves Simon ;(2001) : **Initiation a la Macroeconomie** ; 8^{eme} edition ; Paris ;p138

² – عبد الكريم البشير،(2007): تقدير دالة الاستثمار الكلية-حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد01، ص 119.

³ – رفيق غدار، مرجع سابق، ص 21.

⁴ – المرجع نفسه، ص 21.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

أولاً: التصنيف وفقاً للملكية والتبعية المؤسساتية: يتم تصنيفها تبعاً لملكيتها من الأعوان الاقتصاديين العموميين أو الخواص أو المشاركة بينهما، وتصنف كما يلي¹:

❖ الاستثمارات العمومية (الحكومية): تمثل كافة المشروعات التنموية التي تتبناها الدول عبر مؤسساتها وهيئاتها الرسمية، وترتكز هذه الاستثمارات بشكل أساسي على تطوير البنية التحتية والهياكل القاعدية الكبرى، بهدف تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة الأفراد.

❖ الاستثمارات الخاصة: وهي المشاريع التي تطلقها الأفراد أو الشركات غير الحكومية بتمويل ذاتي، وتتميز هذه الاستثمارات بطابعها التنافسي وتنوع مجالاتها، حيث يكون الدافع الرئيسي لها هو تحقيق الربحية وتعظيم العائد المالي للمستثمر.

❖ الاستثمارات المختلطة: تعتمد هذه الصيغة على الشراكة الإستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يتم التعاون في تمويل وإدارة مشاريع معينة لضمان كفاءة التنفيذ وتوزيع المخاطر، مع الاستفادة من التسهيلات الإدارية والمالية التي تقدمها الدولة.

ثانياً: حسب المدة الزمنية: ويصنف إلى:

❖ استثمارات ذات المدى القصير: يقصد بها تلك العمليات التمويلية التي لا تتجاوز مدتها الزمنية السنتين، وغالباً ما تظهر نتائجها المادية في ختام الدورة الاستغلالية الحالية للمؤسسة..

❖ استثمار طويل الأجل: ينظر إلى ها النوع كحزمة متكاملة من الأصول الرأسمالية (المادية منها والمعنوية) التي تعمل المؤسسة على بنائها أو اقتنائها بهدف الاستفادة من طاقاتها الانتاجية لفترات زمنية مديدة.

❖ استثمار متوسط الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن خمسة (05) سنوات وتزيد عن السنتين (02)، بأهداف إستراتيجية تحددتها المؤسسة.

ثالثاً: التصنيف النوعي: تصنيف الاستثمارات حسب نوع الأصل محل الاستثمار إلى:²

¹ - عمر قريد، (2015): تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 37-38.

² - محمد مرابط، (2019): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية -دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 7.

- ❖ الاستثمار الحقيقي (العيني): يركز هذا النمط على التوسع في القاعدة الإنتاجية من خلال إنشاء أصول مادية ملموسة، أو اقتناء أصول رأسمالية قائمة مثل الأراضي والمصانع، وتكمن القيمة الاقتصادية لهذا النوع في كونه يضيف قيمة حقيقية للناتج المحلي الإجمالي، مما يساهم في دفع عجلة التنمية الوطنية.
- ❖ الاستثمار المالي: يتمثل في توظيف السيولة النقدية في الأوراق المالية المتداولة (الأسهم والسندات) لفترات زمنية محددة، والهدف الرئيسي هنا هو تحقيق مكاسب رأسمالية ناتجة عن تقلبات الأسعار أو الحصول على عوائد دورية إضافية، وتصدر الإشارة إلى أن هذا النوع رغم فعاليته المالية لا يترتب عليه بالضرورة زيادة في القدرة الإنتاجية المادية أو نمو مباشر في الناتج المحلي الإجمالي.

رابعا: الاستثمار حسب الموطن: تصنف الاستثمارات حسب الموطن إلى¹:

- ❖ الاستثمار المحلي: هو ذلك النشاط الاستثماري الذي يتم تنفيذه داخل الحدود السياسية والجغرافية للدولة، وعادة ما يتم تمويله من خلال تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو خلق وتكوين رأس مال حقيقي يخدم الاقتصاد القومي، وبالرغم من أن المدخرات الوطنية هي المصدر الأساسي إلا أن هذا النوع من الاستثمار قد يتخذ طابعا ماليا أو حقيقيا، وتتمثل أبرز أشكاله فيما يلي²:
- ✓ الاستثمار في تكوين رأس مال الثابت (الحقيقي): ويتمثل في الإنفاق الموجه نحو اقتناء الأصول الإنتاجية المادية كالآلات والمعدات التي تزيد من الطاقة الإنتاجية للدولة؛
- ✓ الاستثمار في تكوين المخزون السلعي (الحقيقي): ويشمل الزيادة في مخزون المواد الأولية، والسلع نصف المصنعة، والسلع تامة الصنع بهدف ضمان استمرارية العملية الإنتاجية؛
- ✓ الاستثمار في فائض التصدير (الحقيقي): ويعكس هذا الشكل قدرة الاقتصاد المحلي على تحقيق فوائض تجارية يتم توظيفها لتعزيز المركز المالي للدولة تجاه العالم الخارجي؛

¹ - خيرة سرار، (2020): سياسات الاستثمار ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (2000-2017)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص22.

² - مديحة بن عميروش، مرجع سابق، ص24.

✓ الاستثمار في الأوراق المالية (ظاهري): ويتمثل في حيازة الأسهم والسندات داخل السوق المالي المحلي، حيث يعد استثماراً من جهة نظر الفرد ولكنه لا يمثل إضافة حقيقية لأصول الدولة بل مجرد انتقال للملكية المالية.

❖ الاستثمار الأجنبي: يعرف بأنه النشاط الذي ينشأ نتيجة انتقال الموارد الرأسمالية والخبرات الإنتاجية عبر الحدود الوطنية، بهدف إقامة مشاريع مشتركة أو مستقلة في دول أخرى، بهدف الحصول على الأرباح وتعظيم المنافع من جراء تلك الاستثمارات، وينقسم بدوره إلى الاستثمار أجنبي مباشر واستثمار أجنبي غير المباشر.

الفرع 03: أدوات الاستثمار

تشير أداة الاستثمار إلى الوعاء المادي أو القانوني الذي يختاره المستثمر لوضع أمواله فيه مقابل الحصول على عائد مستقبلي، وتعدد هذه الأدوات وفقاً لطبيعة السوق والأهداف المالية، ومن أبرزها¹:

❖ **الأوراق المالية:** تعتبر من أهم وأبرز أدوات الاستثمار لما تتوفر عليه من امتيازات للمستثمر، فمنها ما هو في شكل أدوات ملكية، مثل الأسهم بمختلف أنواعها العادية والممتازة، ومنها ما هو في شكل أدوات دين مثل السندات، والأوراق التجارية وغيرها من الأوراق المالية الأخرى.

❖ **العقارات:** تبرز العقارات كأحد أهم الأصول الحقيقية التي يمكن توظيف الأموال فيها، يكون إما بشكل مباشر ك شراء عقار (مباني أو أراضي)، وإما بشكل غير المباشر وذلك بشراء سند عقاري صادر عن بنك استثماري في مجال العقارات ، أو من خلال المشاركة في محفظة مالية لا حدة الصناديق العقارية.

❖ **العملات الأجنبية:** تعتبر العملات الأجنبية من أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية، حيث تحتل جزءاً من عمليات البورصة.

❖ **المعادن النفيسة:** باتت المعادن النفيسة (الذهب والفضة والبلاتين) أداة الاستثمار الحقيقي، حيث تتم التعامل بها عن طريق البيع والشراء المباشر، وإيداع الذهب في البنوك مقابل أرباح، أم يتم التعامل بها من خلال المبادلة أو المقايضة.

¹ - جميل محمد خالد، (2014): أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 311-312.

❖ **صناديق الاستثمار:** وهي أداة مالية تكونها مؤسسات مالية متخصصة كالبنوك أو شركة استثمار لها خبرة في مجال الاستثمارات، وذلك بهدف تجميع مدخرات الأفراد من أجل استخدامها في المجالات المختلفة للاستثمار، تحقق هذه الأداة للمستثمرين إيرادات مرتفعة ودرجة مخاطرة مقبولة، وبالتالي فإن صناديق الاستثمار أداة استثمار مركبة بحكم تنوع الأصول فيها، حيث يتم فيها المتاجرة بالأوراق المالية بيعا وشراء، أو المتاجرة بالعقارات والسلع كذلك باقي الأدوات الأخرى.

الفرع 04: الغايات الإستراتيجية للاستثمار وأدواره التنموية

يسعى الاستثمار لتحقيق حزمة متكاملة من المستهدفات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والتكنولوجية تتمثل فيما يلي¹:

أولاً: الأهداف ذات الأبعاد الاقتصادية: تتمثل في:

- ✓ تعظيم القيمة المضافة للموارد: العمل على الاستغلال الأمثل للإمكانيات الاقتصادية المتاحة داخل الدولة وتحويلها إلى أصول منتجة؛
- ✓ تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية وتحسين التوازن الخارجي: يهدف الاستثمار إلى الرفع من كفاءة الجهاز الإنتاجي المحلي، مما يضمن تدفق السلع والخدمات لتلبية احتياجات السوق الداخلي، مع فتح آفاق واسعة للتصدير مما يعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات الوطني؛
- ✓ توطين الخدمات المساندة: العمل على تعميق مساهمة القطاعات الخدمية المحلية في الدورة الاقتصادية.

ثانياً: الأهداف ذات الأبعاد الاجتماعية

- ✓ العدالة التنموية: يسعى النشاط الاستثماري إلى تحقيق توازن بين مختلف الأقاليم والمناطق الجغرافية للدولة، عبر توجيه المشاريع نحو المناطق الأقل نمواً لتسريع وتيرة نهضتها؛
- ✓ الاستقرار السلمي والاجتماعي: يلعب الاستثمار دوراً حيوياً في خفض حدة التوترات والقلق الاجتماعي، من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع وخلق بيئة معيشية مستقرة؛
- ✓ مكافحة الظواهر السلبية: يلعب النشاط الإنتاجي دوراً حاسماً في محاربة معضلات البطالة، وما يترتب عليها من آفات اجتماعية أو مظاهر الفساد من خلال خلق فرص عمل مستدامة.

¹ - سرار خيرة، مرجع سابق، ص ص 20-21.

ثالثا: الأهداف ذات الأبعاد السياسية

- ✓ ترسيخ الاستقلال الاستراتيجي: يهدف الاستثمار إلى بناء قاعدة اقتصادية متينة وصلبة تكون بمثابة الركيزة الأساسية لدعم الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة وحماية سيادتها في اتخاذ القرار؛
- ✓ زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا.

يمكن حصر دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية¹:

- ✓ تحفيز النشاط الاقتصادي وتراكم رأس المال: يعتبر الاستثمار محرك للنشاط الاقتصادي وذلك لارتباطه المباشر بتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني في الإنتاج والتجديد، ومنه رفع مستوى الرفاهية وهو ما تسعى الدول إلى تحقيقه؛
- ✓ تطوير البنية الإنتاجية وتوسيع سوق العمل: توسيع الهيكل الإنتاجي في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة، الصناعة والخدمات مما يؤدي بالضرورة إلى خلق فرص عمل جديدة ورفع معدلات التشغيل وزيادة الحجم الإجمالي للإنتاج الوطني؛
- ✓ مواكبة التطور التكنولوجي: إن زيادة حجم الاستثمار وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة التكنولوجيا المستخدمة، لها اثر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛
- ✓ تعزيز التنافسية الدولية: يفتح الاستثمار آفاقا واسعة أمام المنتجات والخدمات الوطنية لولوج الأسواق العالمية والمنافسة فيها، مما يدعم المركز الاقتصادي للدولة في الساحة الدولية.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار ومخاطره

الفرع 01: دوافع الاستثمار ومحدداته

أولا: دوافع الاستثمار

تتمثل دوافع الاستثمار في المبررات والخوافز التي تدفع المستثمر لتوجيه أمواله نحو مشاريع معينة، سواء داخل حدود الدولة أو خارجها، كما تشمل التدابير التي تتخذها الدولة لتشجيع وتوطين هذه الاستثمارات.

¹ - محمد غردي، (2012): القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 53.

دوافع الاستثمار لدى المستثمرين: تتمثل في¹:

- ✓ البحث عن المزايا النسبية والتنافسية: يسعى المستثمر المحلي من خلال نشاطه إلى الاستفادة من المميزات التنافسية المتوفرة في بيئته الوطنية لتحقيق الأرباح، وفي حال غياب هذه المزايا قد يضطر المستثمر إلى البحث عن بيئات خارجية توفر له مردودا أفضل وضمانات أوسع لنمو استثماراته؛
 - ✓ النفاذ إلى الأسواق الجديدة: يسعى المستثمر الأجنبي غالبا إلى استكشاف أسواق جديدة يتوفر فيها طلب مرتفع على منتجاته خاصة في الدول التي تفتقر للمنافسة المحلية القوية، مما يتيح له فرصة الهيمنة وتلبية احتياجات تلك الأسواق وتحقيق أهدافه التوسيعية؛
 - ✓ خفض التكاليف الإنتاجية: يعد السعي نحو تحقيق أقل تكلفة إنتاجية ممكنا دافعا أساسيا، حيث يستفيد المستثمر من التقنيات التكنولوجية المتطورة لتقليل النفقات، مما يرفع من كفاءة العملية الإنتاجية ويضمن تحقيق أقصى معدلات الربح؛
 - ❖ الاستفادة من الحوافز والتشجيعات القانونية: يهدف المستثمر بشكل مباشر إلى تعظيم مكاسبه عبر استغلال المزايا الضريبية، الضمانات والتسهيلات القانونية التي تنص عليها قوانين الاستثمار في الدول المضيفة والتي تعمل كعامل جذب قوي لرؤوس الأموال.
- دوافع الاستثمار بالنسبة للدولة:

تتمثل دوافع الدول في تشجيعها للاستثمارات بكل أنواعها محلية وأجنبية في²:

- ✓ الحصول على موارد رأسمالية: تتمثل قدرة رأس المال أحد عقبات التنمية خاصة في الدول النامية، في المقابل يعتبر الاستثمار وسيلة حيوية لسد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات، حيث لا يكفي الاستثمار بتمويل نفسه بل يساهم في سد العجز المالي عن طريق حصيلة الضرائب المتولدة من النشاط الاقتصادي، فيؤدي الاستثمار دورا جوهريا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال إقامة المشروعات التي تعتمد على كثافة رأس المال وهو ما يعطي دفعة قوية لمعدلات النمو الاقتصادي، فتهدف الدول من خلال جذب الاستثمارات إلى رفع مستويات التكوين الرأسمالي الإجمالي، وهو أمر بالغ الأهمية خاصة في ظل انخفاض دخل الفرد وتدني معدلات الادخار المحلي مما يساهم في كسر حلقة الفقر المفرغة؛

¹ - المرجع نفسه، ص 61-62.

² - عادل المهدي، (2003): عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار اللبنانية، لبنان، ص 60.

✓ زيادة الصادرات والتنافسية: تزيد الاستثمارات من انفتاح الدولة اقتصاديا وتوجيه الشركات الاستثمارية نشاطها نحو تصدير إنتاجها، مما يسمح بزيادة حصيلة الدولة من الصادرات، ومنه ارتفاع نصيبها من العملات الأجنبية كما يعتبر فتح المجال للاستثمارات الأجنبية سببا في زيادة تنافسية الاستثمارات المحلية من خلال محاولة المستثمرين والشركات المحلية البحث من التكنولوجيا أفضل؛

✓ خلق فرص عمالة جديدة: أن من أهم المشاكل الاجتماعية التي تواجه الدول وخاصة النامية ظاهرة البطالة لذا فإن الاستثمار الفعال من شأنه أن يخلق مناصب عمل جديدة تساهم في التقليل من هذا المشكل؛

✓ زيادة المعارف التكنولوجية والفنية: يعمل قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية على خلق منتجات جديدة أو إدخال تحسينات على المنتج، وذلك من خلال استخدام رأس مال بشري ورأس المال المادي اللذان يعتبران العمود الفقري للتفوق التكنولوجي، بالإضافة إلى استخدام المهارات الفنية والإدارية .

ثانيا: محددات الاستثمار

هناك العديد من العوامل التي يجب توفها لكي يكون الاستثمار ناجحا، ويحقق الأهداف المسطرة، يمكن وصف محددات الاستثمار في النقاط التالية:¹

✓ سعر الفائدة: يتحقق جزء كبير من الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض لذلك فإن سعر الفائدة له تأثير على الاستثمار، كلما ارتفع معدل الفائدة انخفض في المقابل قيمة الاستثمار الذي يعتمد على الاقتراض، وبالتالي هناك علاقة عكسية بينهما؛

✓ توقعات الاستثمار: إن القرار الاستثماري مبني على توقعات وتنبؤات مستقبلية، وبالتالي فإن المستثمر كلما كان توقع الربح في هذا الاستثمار كلما زاد قيمة الاستثمار.

✓ معدل التغيير في الدخل: حسب نظرية المعجل فإن الاستثمار لا يتأثر بمستوى الدخل الوطني بقدر ما يتأثر بمعدل تغيره ومن ثم ارتفاع قيمة.

الفرع 02: مخاطر الاستثمار

¹ - بلال لوعيل، (2014): دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص ص 6-7.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

ترتبط مخاطر الاستثمار بحالة عدم التأكد المرافقة للتدفقات النقدية الداخلية، ويتمثل الهدف الأساسي من تحليل المخاطر إلى معرفة الخطر وقياسه من أجل التأكد من أن متخذي قرار الاستثمار سيتحصل على التعويض المناسب لمقدار ما تحمله من مخاطر، ويسمى هذا التعويض بعلاوة الخطر.

تعتبر مخاطر الاستثمار عن درجة الانحراف في التدفق النقدي الداخلي عن القيمة المتوقعة له¹.

كما تعرف المخاطرة على أنها: تباين للحوادث التي يمكن فيها وضع احتمالات لإحداث مستقبلية أي للعوائد والنفقات المتوقعة، والمفاضلة بين البدائل تكون على أساس القيمة المتوقعة لكل بديل².

إن مخاطر الاستثمار تنقسم إلى³:

1- **المخاطر النظامية:** ويقصد بها تلك المخاطر المتعلقة بالنظام ذاته، وهي تلك المخاطر التي تتأثر لعدة

عوامل من بينها نظام السوق كالحروب أو بعض الأحداث الداخلية المفاجئة، العوامل الطبيعية والسياسية، فهي مخاطر لا تتحدد بنوع معين وإنما قادرة على أن تمس كل مجالات وقطاعات الاستثمار.

2- **مخاطر غير النظامية:** وهي مخاطر ناتجة عن عوامل تتعلق بقطاع معين أي أنها تمس مجالات معينة من

الاستثمار وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، يمكن للمستثمر حماية نفسه من هذا النوع من المخاطر وذلك من خلال تنويع استثمارته في قطاعات مختلفة⁴.

يمكن أن نعدد مخاطر الاستثمار في⁵:

✓ **مخاطر العمل:** وهي المخاطر المرتبطة مباشرة بطبيعة النشاط أو الأدوات المستخدمة في مجال عمل معين؛

✓ **مخاطر السوق:** وتنتج عن التغيرات العكسية في أسعار أدوات الاستثمار أو الضمانات المرتبطة بها نتيجة

تقلبات أوضاع السوق العام؛

1 - الزين منصوري، مرجع سابق، ص 44.

2 - رحيم حسين، (2011): أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية، مكتبة اقرأ، قسنطينة، الجزائر، ص 34.

3 - امين السيد احمد لطفي، (2006): التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، ص 17.

4 - جمال الدين برقوق، وآخرون، (2016)، إدارة الاستثمار، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 46.

5 - طاهر حيدر حردان، (2009): أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ص 17.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

- ✓ مخاطر السعر: وتتمثل في الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، حيث يتأثر الاستثمار سلبا في حال ارتفاع الفائدة بعد فترة وجيزة من تنفيذه، خاصة إذا كان الاستثمار قد تم بأسعار فائدة منخفضة؛
- ✓ مخاطر القوة الشرائية للنقود: تنشأ نتيجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم)، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الفعلية للنقود المعبر عنها بالقوة الشرائية؛
- ✓ المخاطر المالية: تلك المخاطر الناتجة عن تعثر المستثمر أو عدم قدرته على سداد الأموال المقرضة والمخصصة لأغراض الاستثمار؛
- ✓ المخاطر الاجتماعية: و تنتج عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمية والقانونية التي يكون لها تأثير على مجالات الاستثمار وأدواته.

المبحث الثاني: أساسيات البيئة المناخية للاستثمار في الجزائر

يعتبر قانون الاستثمار المرآة العاكسة للسياسة الاستثمارية المعتمدة، والجزائر على غرار باقي الدول تحاول جاهدة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات وهذا ما عكسته قوانين الاستثمار التي تعرضت لعدة مراجعات لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمناخ الاستثماري

تهدف مختلف الدول إلى ترقية وتطوير الاستثمار من خلال العمل على تحسين البيئة المناخية له، ليكون مشجعا للمستثمر المحلي وجاذبا للأجنبي.

الفرع 01: مفهوم المناخ الاستثماري

لا يمكن فصل النشاط الاستثماري عن الوسط الذي ينمو فيه، ومن هنا برز مصطلح "المناخ الاستثماري" ليعبر عن تلك الشبكة المعقدة والمتداخلة من العوامل والظروف المحيطة بالعملية الاستثمارية، ويقصد به تحديدا تلك التوليفة المركبة من الأبعاد الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والقانونية التي تشكل في مجملها البيئة التي يعمل فيها المستثمر وتؤثر بشكل مباشر سواء بالسلب أو الإيجاب على قراراته وتوقعاته بشأن نجاح مشروعه، فقد وردت العديد من التعاريف منها:

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

➤ يعرفه البنك الدولي على أنه " مزيجاً من العوامل والظروف المحلية المرتبطة بالموقع، والتي تشكل مجموعها الحوافز والفرص المتاحة للمؤسسات والشركات للقيام بأنشطة إنتاجية، حيث يساهم هذا المناخ في توليد فرص العمل وتحفيز التوسع الاقتصادي.¹

➤ أما المؤسسة العربية لضمان الائتمان وائتمان الصادرات فتعرف المناخ الاستثماري على أنه: " تلك الحالة الناشئة عن تآزر مختلف الظروف والأوضاع المحيطة بالعملية الاستثمارية، حيث تشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، السياسية والقانونية والتي تؤثر مباشرة على احتمالات نجاح أو فشل المشاريع الاستثمارية.²

➤ يقصد بالمناخ الاستثماري " مجمل الأوضاع الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهه حركات رؤوس الأموال"³.

➤ يعرف أيضاً على أنه: "الظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية، الاقتصادية، كفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون مناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية"⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المناخ الاستثماري على أنه مفهوم مركب ، وذلك باعتباره توليفة من مختلف الجوانب، ومفهوم ديناميكي باعتباره دائم التطور بناءً على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحاصلة في بلد ما.

¹ - بشير هارون، (2022)، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر، ص 49.

² - كمال فايدي، ياسين قاسي، (2015): مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 02، العدد 02، أم البواقي، الجزائر، ص 62.

³ - شعيب بونوة، عراب فاطمة الزهراء: انعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار على واقع الاستثمار (المحلي والأجنبي) في الجزائر، مجلة LA REIID ، العدد 03، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، ص 135.

⁴ - سهيلة شيخاوي، (2019): السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة مابين (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 158.

الفرع 02: العناصر المشكلة لبيئة الاستثمار

يتكون المناخ الاستثماري من مجموعة من الركائز الأساسية التي تتدخل في صياغة قرارات المستثمرين، ولا سيما الأجانب منهم، وتتمثل أبرز هذه المكونات في:

❖ **البيئة السياسية والأمنية:** يعد الاستقرار العام للدولة أحد أهم العوامل الموجهة للتدفقات الرأسمالية، وتتأثر هذه البيئة بجملة من المتغيرات أهمها¹:

- ✓ طبيعة النظام السياسي القائم: سواء كان نظام ديمقراطيا يتيح المشاركة أو أنمطا أخرى من الحكم؛
- ✓ مستوى الوعي السياسي: ويقصد به مدى تقبل الدولة والمجتمع لفكرة الشراكة مع الاستثمارات الأجنبية في المشاريع؛

✓ دور المؤسسة العسكرية ودرجة الوعي السياسي لديها.

❖ **البيئة الثقافية والاجتماعية:** تتداخل العوامل الاجتماعية والثقافية لتشكّل محفزا أو عائقا أمام النشاط الاستثماري، من خلال²:

- ✓ الوعي المالي والاقتصادي؛
 - ✓ كفاءة المنظومة التعليمية والتدريبية المعتمدة؛
 - ✓ مستوى الرعاية والضمانات الاجتماعية؛
 - ✓ دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين اليد العاملة .
- ❖ **البيئة الاقتصادية:** يمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي في³:

- ✓ سلامة وجودة البنية التحتية؛
- ✓ درجة التنافسية السوقية: وتقاس بمستوى حرية المنافسة المتاحة محليا وقدرة الاقتصاد على الصمود أمام الضغوط والمنافسات الدولية؛
- ✓ مرونة السياسات المالية والنقدية: وتعكس مدى كفاءة القوانين الضريبية والمالية وما تتضمنه من حوافز تدعم تدفق رؤوس الأموال؛

¹ - نفيسة ناصري، مرجع سابق، ص 14.

² - سهيلة شيخاوي، مرجع سابق، ص 160.

³ - المرجع نفسه، ص 160.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

- ✓ مدى قدرة البنوك وكفاءتها على توفير التمويل والمعلومات للمستثمر؛
- ✓ تطور السوق المالي: ويعتمد على مستوى نضج وكفاءة أسواق المال داخل الدولة كقنوات لتعبئة المدخرات؛
- ✓ مستوى الحماية القانونية للحقوق: ومدى التزام الدولة بضمان حقوق المستثمرين في تحويل ارباحهم ورؤوس أموالهم للخارج بحرية وأمان.
- ❖ **المناخ القانوني:** يترجم المناخ القانوني السياسات الاقتصادية في شكل قواعد وإجراءات بحيث يجب أن تتسم القوانين بالوضوح، وتستهدف حماية الملكية والعقود، وحتى تكون قوانين الاستثمار محفزة يجب توفرها على ما يلي¹ :
- ✓ ضمان تمتع المستثمر بحقوقه المكتسبة؛
- ✓ توفر القوانين على الضمانات الكافية للاستثمار؛
- ✓ تميز القوانين المحفزة للاستثمار بالوضوح وعدم التضارب فيما بينها ؛
- ✓ تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من القيود وتسهيل إدارة تلك المناطق وتوفير المناخ المناسب وربطها بالأسواق العالمية مما يساعد على جذب الاستثمار.

الفرع 03: أهمية مناخ الاستثمار

- تعود أهمية المناخ الاستثماري إلى تحقيق الثقة للمستثمرين، والرفع من عامل الأمان والتقليل من المخاطر، وبالتالي يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكمن الأهمية في توفير وهيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوفر العناصر التالية:
- ✓ العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة تواكب التغيرات المستمرة في الأسواق، مع التسهيل الحصول عليها لكل المستثمرين،
 - ✓ قطاع مالي يتميز بالقدرة على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية؛
 - ✓ توفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية بغرض جذب المدخرات المحلية؛
 - ✓ الدور الرقابي للدولة وأهميته في جذب الاستثمار، مع العمل على تحقيق الاستقرار؛

¹ - جمال بلخياط،(2015): جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 58.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

✓ توفير البنية التحتية الأساسية اللازمة للاستثمارات.

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي والتشريعي للاستثمار في الجزائر

انتهجت الجزائر إستراتيجية تهدف إلى تعظيم الاستفادة من التدفقات الاستثمارية من خلال صياغة بيئة قانونية وتنظيمية جاذبة تتماشى مع طموحات تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وفي ها السياق سعت الدولة إلى سن مجموعة من التشريعات والقوانين التي تمنح امتيازات وتسهيلات متنوعة سعيا لاستقطاب أكبر قدر ممكن من المشاريع الاستثمارية المنتجة.

الفرع 01: الإطار التنظيمي للاستثمار في الجزائر

تكتسي البيئة المؤسسية والتنظيمية أهمية إستراتيجية بالغة لدى المتعاملين الاقتصاديين، نظرا لتأثيرها المباشر على خفض مستويات المخاطرة وتقليل درجة عدم اليقين المحيطة بالعملية الاستثمارية، فكلما اتسم النظام الإداري بالكفاءة والوضوح ساهم ذلك في تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتعزيز انسيابية العمليات الاستثمارية. ولتحقيق هذه الغاية قامت الجزائر بوضع ترسانة قانونية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية، تدعيمها بإنشاء أجهزة ومصالح متخصصة لمراقبة المستثمرين وتوجيههم، وتنوع هذه الأجهزة والآليات التنظيمية لتشمل مجالات متعددة، منها ما يلي

❖ **المجلس الوطني للاستثمار (CNI):** وهو الهيئة السيادية العليا والذراع الاستراتيجي للحكومة في هذا

القطاع ، حيث يتزأسه رئيس الحكومة مباشرة، يتولى المجلس مهامها محورية تشمل رسم الاستراتيجيات الوطنية الكبرى للاستثمار واعتماد سياسات الدعم والموافقة فضلا عن البت في الاتفاقيات الخاصة التي تمنح مزايا استثنائية للمشاريع الكبرى، شريطة أن تكتسي صبغة الأهمية الإستراتيجية للاقتصاد الوطني¹.

❖ **الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI):** تم إنشاء هذه الوكالة نتيجة الإصلاحات الأولى التي تم

مباشرتها في الجزائر خلال فترة التسعينات والمكلفة بالاستثمار، كما شهدت عدة تغيرات للتكيف مع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فقد أوكلت لها مهمة تسهيل وترقية مرافقة الاستثمار، ومن مهامها:

✓ **الإعلام:** من خلال ضمان خدمة الاستقلال والإعلام وتسهيل الحصول على التشريعات والتنظيمات

المتعلقة بالاستثمار؛

¹ - زبير عياش، وآخرون، (2020): تقييم مساهمة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني-دراسة حالة بنكي البركة والسلام، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص 169.

✓ التسهيل: بإنشاء الشباك الوحيد غير المركزي لحصر العراقيل التي من شأنها ان تعيق انجاز الاستثمارات؛
✓ ترقية الاستثمار: من خلال التعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وخارجها، كذلك العمل على تنظيم تظاهرات وملتقيات من شأنها تحسين وترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر محليا وتعزيز سمعتها خارجيا؛

✓ المساعدة: تنظيم مصلحة لاستقبال المستثمرين وتوجيههم؛
✓ تسيير الامتيازات: تحديد المشاريع التي تهم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
✓ المتابعة: من خلال تطوير خدمة الرصد والإصغاء والمتابعة لما بعد انجاز الاستثمار؛
✓ المساعدة في تسيير العقار الاقتصادي.

❖ **إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي:** يمثل هذا الشباك منصة إدارية موحدة تجمع كافة الهيئات والإدارات ذات الصلة المباشرة بالعملية الاستثمارية، ويتمتع هذا الكيان بكافة الصلاحيات القانونية اللازمة لضمان الاستجابة الآنية والفعالة لمطالب المستثمرين ومعالجة انشغالاتهم في وقت قياسي.¹

❖ **صندوق دعم الاستثمار:** استحدث هذا الصندوق كآلية مالية تهدف إلى تحسين البنية التحتية المحيطة بالمشاريع الاستثمارية، حيث يتولى تمويل العمليات الخاصة بتهيئة المناطق الصناعية، ويشمل ذلك توفير كافة الشروط الضرورية لانطلاق المشاريع، وعلى رأسها ربط المواقع الاستثمارية بالشبكات الحيوية مثل الكهرباء والغاز والمياه.²

إضافة إلى ذلك تبرز هاتان المؤسستان اللتان أنشأتها الجزائر كأدوات محورية ضمن خطة شاملة لتطوير وتحديث قطاع الاستثمار الوطني، هما:³

❖ **الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري (ANIREF):** تم إنشاء هذه الوكالة استنادا إلى المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 2007/04/23، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري

1 - مفتاح صالح، بن سميحة دلال، (2008): واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 43-44، ص 117.

2 - المرجع نفسه، ص 117.

3 - محمد غردي، مرجع سابق، ص 86.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما تخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار.

❖ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة في ترقية الاستثمار (MDPPI) تتمثل مهامها فيما يلي:

✓ تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة؛

✓ اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار؛

قد ألغيت هذه الوزارة في الحكومات الأخيرة.

الفرع 02: الإطار التشريعي للاستثمار في الجزائر

يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة، فإن تهيئة البيئة القانونية للاستثمار يعد مطلباً مهماً، فبقدر ما تنجح الدولة بإصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تحقق نجاح في الحصول على المزيد من الاستثمارات، انتهجت الجزائر منذ التسعينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية للانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، وتبعت من أجل ذلك جملة من الإصلاحات السياسية والتشريعية لتوفير إطار مناسب للتوجهات الاقتصادية المنتهجة في هذا المجال، فحرصت على توفير مناخ يسمح بدعم الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال توفير إطار تشريعي ضمن هذا السياق فقد تم إصدار عدة قوانين وتشريعات هدفت لتحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي.

أولاً: قوانين مرحلة الستينيات

حيث أعطى هذا القانون للمستثمرين الأجانب الضمانات اللازمة، فبعض الضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب، وبعضها خاص بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية، غير أن هذا القانون لم يكن يطبق على أرض الواقع وذلك راجع إلى:¹

✓ كانت الجزائر في تلك الفترة تقوم بالتأميمات؛

✓ التوجه الاشتراكي للدولة؛

¹ - كريمة فريحي، (2013): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 272.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

- ✓ بينت الجزائر نية عدم تطبيقه وذلك بعدم دراسة ملفات الاستثمار لديها؛
 - ✓ الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة لم تكن تشجع على الاستثمار (الأمية غياب الإطارات المؤهلة، عدم كفاية البنية الأساسية)؛
 - ✓ حادثة الاستقلال السياسي وما يصاحبه من انعدام الثقة في المستثمر الأجنبي في تلك الفترة.
- كان لهذا القانون أثرا ضئيلا من حيث تعبئة رؤوس الأموال لعدة اعتبارات لعل أبرزها حادثة الاستقلال مما يعني نقص الاستقرار السياسي والأمني.
- ومن المفارقات أن قانون رقم 63-273 قدم شروط تنظيمية لممارسة الاستثمار الأجنبي في الجزائر دون التطرق إلى الاستثمار الخاص.¹

2- قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15/06/1966

- صدر هذا القانون بموجب الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 18/09/1966 نتيجة للنقص الواضح في القانون رقم 63-277 ، وجاء هذا القانون من أجل سد الثغرات التي ظهرت في القانون 63-277، وبالمقارنة بينهما يعتبر قانون سنة 1966 أكثر شرحا ووضوحا من حيث تدخل المستثمر الأجنبي والضمانات والحوافز الممنوحة له.
- ✓ فقد عرف قانون 66-284 بالمبادئ التي يقوم عليها تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي سواء كان أجنبيا أو وطنيا.
 - ✓ وأهم ما يميز هذا القانون عن سابقه احتكار الدولة والمؤسسات التابعة لها لانجاز مشاريع الاستثمار في القطاعات الحيوية للاقتصاد مع إمكانية أن تقرر الدولة دعوة رأس المال الخاص الوطني والأجنبي لانجاز هذه المشاريع.²
 - ✓ أين تبنت الجزائر موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي، حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العمومي.
- وقد عرفت حصيلة المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص المحلي تحسن بعد صدور هذا القانون، حيث وصلت قيمتها إلى 880 مليون دج(1967-1974)، حيث ساهمت هذه المشاريع في خلق ما يقارب

¹Mouloud Abdenour, (2012), De l'économie administrée a l'économie de marché politique en faveur de l'investissement privé en Algérie a la veille du cinquantenaire de son indépendance, quelques repères historiques, le magherb et l'indépendance de l'Algérie, le CRASC d'ORAN,p65.

² - أمر رقم 66-284 المؤرخ في 15/06/1966، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، ص ص 1202-1204.

27300 منصب عمل، إما عن الاستثمار الأجنبي فلم تنحز أي شركة أجنبية مشروعا مستقلا لها في الجزائر نتيجة تخوفها من هذا القانون، فقد اكتفت بإقامة مشاريع مختلطة مع مستثمرين جزائريين إذ تم إنشاء 5 شركات مختلطة في (1967-1969) و سبعة (1970-1973) وثمانية خلال الفترة (1974-1977).¹

تم التخلي عن هذا القانون بسبب:

- بعد التأكد من انه لم يتجاوب مع خطط التنمية المرسومة من طرف الدولة؛
- لم ينص هذا القانون على تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب ولم يضع مدة محددة للتأمين؛
- إبقاء رأس المال الوطني الخاص والأجنبي مهمشا وذلك بسبب استمرارية سيطرة القطاع العام.

ثانيا: قوانين مرحلة الثمانينات

تبنت الجزائر خلال هذه المرحلة ثلاث قوانين للاستثمار وهي:

1- **قانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21**: اتجهت الجزائر لأول مرة لتبني شكل الاستثمار الأجنبي المتمثل في الشركات المختلطة.

ومن أهم ما يميز هذا القانون هو تحديده لنسبة المشاركة الأجنبية بأقصى حد هو 49% من رأس مال المؤسسة المختلطة، و 51% الباقية نسبة المشاركة المحلية.

يتعلق هذا القانون بالاستثمار الخاص، فحسب المادة الأولى منه تهدف إلى تحديد الأهداف الموكلة للاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، وكذلك تحديد إطار ممارسة الأنشطة الناجمة عنها ومجالاتها، فقد هدف هذا القانون إلى المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، وتحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال مساهمة في أنشطة اقتصادية.

✓ إن تطبيق هذا القانون على ارض الواقع وجد صعوبات وعراقيل كبيرة تمثلت أساسا في البيروقراطية المتفشية في الإدارة الجزائرية والذهنية ذات التوجه الاشتراكي، ما جعل القانون لا يعطي النتائج المرجوة.

2- **قانون 1986**: بسبب الأزمة البترولية سنة 1985 وبداية سنة 1986، والتي كانت لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، وبعد إدراك السلطات الجزائرية إن قانون 1982 لم يحقق النتائج المرجوة قامت بوضع قانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل والمتمم.

¹ - الوليد قصوم ميساوي، مرجع سابق، ص 81.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

فجاء هذا القانون بغية تحفيز وجذب المستثمرين الأجانب من خلال مجموعة من الضمانات للطرف الأجنبي تتمثل في:

- ✓ ضمان حق المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرار، خاصة في مجال تغيير رأس المال؛
 - ✓ تحويل العائد الناتج عن عمليات التنازل عن الأسهم في حالة بيع الشركة؛
 - ✓ ضمان تحويل أجور العمال الأجانب؛
 - ✓ تحويل حصة الأرباح التي لم يجدد استثمارها.
- ✓ لم يعطي هذا القانون النتائج المحددة، وذلك بفعل أزمة الديون الخارجية التي بدأت تعصف بالجزائر وما رافقها من تدهور في الأوضاع الاجتماعية، وبالتالي يبقى القانون مجرد حبر على ورق، فعلى سبيل المثال مشروع "فاتيا" شراكة بين إيطاليا- شركة فيات Fait والجزائر.¹

ثالثا: مرحلة ما بعد إصلاحات 90: بدستور 1989 دخلت الجزائر عهدا جديدا بتاريخها ، فجاء هذا الدستور في إطار جيوسياسي تمثل في بداية انهيار قطب الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، ومنه تخلت الجزائر عن الاشتراكية وتوجهت نحو اقتصاد السوق

1- قانون النقد والقرض 1990: يعتبر قانون رقم 90-10 الصادر بـ 14/04/1990، اللبنة الأولى للنظام القانوني للاستثمار ونقطة التحول في سياسة الدول تجاه الاستثمار، فقد اثر على حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، يضمن المبادئ التالية:

- ✓ اعتماد مفاهيم الاستثمارات المقيمة وغير المقيمة بدلا من الوطنية وغير الوطنية؛
- ✓ أصبح ترخيص الاستثمارات من صلاحيات مجلس النقد والقرض للبنك المركزي بدلا من اللجنة الوطنية للاستثمارات، وذلك في إطار تبسيط عملية قبول الاستثمار بخضوع ذلك إلى ما يسمى برأي المطابقة؛
- ✓ الإعلان عن انفتاح الجزائر على الاستثمار وتوجيه دعوة للمستثمر المقيم من أجل أن يستثمر في جميع القطاعات الاقتصادية غير المتخصصة للدولة وفروعها؛
- ✓ تشجيع الشراكة مع رأس المال الأجنبي من دون تقييدها بقواعد الشركات المختلطة المنصوص عليها في القانون رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة.

¹ - خيرة سرار ، مرجع سابق، ص 113.

✓ لكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 بـ 344 مشروع أي بمعدل 6.20% ، وذلك بسبب الأوضاع السياسية الغير مستقرة في تلك الفترة.¹

2- قانون سنة 1993: لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 1993/10/05 في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية، وكثرة الديون الخارجية مما اضطرت الحكومة للجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فجاءت سياسة التعديل الهيكلي بقانون 1993 الذي أقر بمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار في القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ماعدا القطاعات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، كما استحدث قانون 1993 نظاما جديدا يقوم على وجود عدة مؤسسات أهمها وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)².

رابعا: القوانين الصادرة سنة 2000 المتعلقة بالاستثمار

تبنت الجزائر العديد من قوانين الاستثمار منذ الاستقلال وعليه يمكن إدراج أهم القوانين:

1- الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001: جاء هذا الأمر ليعمل على تعميق الإصلاحات

الاقتصادية وخلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، تتمثل أهم مبادئه في:³

- ✓ حرية الاستثمار ورفع القيود الإدارية المفروضة؛
- ✓ ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته؛
- ✓ المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وإلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص؛
- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لتعويض لوكالة ترقية الاستثمار (APSI).

وفي هذا الإطار توجد مزايا كالتالي⁴:

أ- **النظام العام :** زيادة عن الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات في هذا النظام من المزايا التالية:

1 - لخضر بن عيسى، مرجع سابق، ص 52.

2 - مديحة بن عميروش، مرجع سابق، ص 33.

3- الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001 ص 94.

4 - الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، المادة 09، و2 القانون رقم 16 - و القانون رقم 01 - 12 و القانون رقم 01 - 11 و الأمر رقم 08 - 10 و الأمر رقم 03 - 09 معدلة من الأمر 06

✚ خلال مرحلة الإنجاز

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري.

✚ خلال مرحلة الاستغلال : لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات التي توفر 100 منصب شغل

وبعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ؛
 - ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) ؛
- وتتد هذه المدة إلى خمس (5) سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي توفر 101 منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط، و/أو الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحددها المجلس الوطني للاستثمار قائمتها

ب- النظام الاستثنائي : تستفيد من مزايا هذا النظام الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، والتي يحددها المجلس الوطني للاستثمار .

✚ مرحلة الإنجاز لمدة ثلاث (03) سنوات :

- ✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- ✓ تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛ تتحمل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من كافة الرسوم المذكورة سابقا في النظام العام .

✚ مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:

- ✓ إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛ و الرسم على النشاط المهني .
- ✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

ت- الاستثمارات المنجزة في الجنوب

- ✓ دفع دينار واحد للمتر المربع (1) مبلغا إتاوة أملاك الدولة لمدة عشر سنوات (10)، وتخفيض بنسبة 50% بعد هذه المدة، بالنسبة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية؛
- ✓ دفع دينار واحد للهكتار لفترة تمتد من 10 إلى 15 سنة، و بعد هذه الفترة، تخفيض بنسبة 50% بعنوان مبلغ إتاوة أملاك الدولة على المستثمرات الفلاحية الجديدة؛ تخفيض قدره 4,5 % من نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة للاستثمارات في المشاريع السياحية؛
- ✓ تخفيض قدره 4,5 % من نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة لتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

ث- الاستثمارات التي تنجز في الهضاب العليا

- ✓ دفع دينار واحد (1) للمتر المربع (1) مبلغا إتاوة أملاك الدولة لمدة عشرة (10) سنوات، وتخفيض بنسبة 50% بعد هذه المدة، للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية؛
 - ✓ دفع دينار واحد (1) للهكتار لفترة تمتد من 10 إلى 15 سنة وبعدها هذه الفترة، تخفيض بنسبة 50 % فيما يخص مبلغ إتاوة أملاك الدولة على المستثمرات الفلاحية الجديدة .
- 2- الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 :** جاء هذا الأمر ليعدل الأمر 01-03 المؤرخ 20 أوت 2001 ويتضمن ما يلي:
- ✓ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمر الغير مقيم؛
 - ✓ أنشئ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار ووضع تحت سلطة ورئاسة الحكومة ويكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وسياسة دعمها.
 - ✓ تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار .

قانون 16-09 المؤرخ في 03/ 08/ 2016 : جاء صدور القانون رقم 16-09 كخطوة تشريعية تهدف إلى ضبط النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وقد تضمن المحاور الأساسية التالية:

- ✓ تكريس الضمانات السابقة: كرس الأمر رقم 01-03 السابق ضمانات أكبر لجلب الاستثمار الأجنبي وتطوير تحضير الاستثمار، وقد عرض تعديلات بموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

والعديد من القوانين المالية التكميلية للسنوات 2009 / 2010 / 2011 / 2012 / 2014 و سنة

2015 العديد من القوانين التي تحد من حرية حماية الاقتصاد الوطني

ينص القانون 09-16 إلى أن النظام الوطني لتشجيع الاستثمارات يجب أن يعاد بناؤه بطريقة تعدل الامتيازات حسب السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل البلاد , يتمثل أهم ما جاء في هذا القانون في ¹ :

- ✓ -الإعفاء من الحقوق الجمركية: بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: ويشمل السلع و الخدمات المستوردة او المقتناة محلياو التي تدخل مباشرة في انجاز الأشغال؛
- ✓ تحفييزات التسجيل العقاري: من الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المدنية و غير المدنية الموثقة لانجاز المشاريع الاستثمارية
- ✓ الإعفاءات الضريبية التشغيلية: الإعفاء من الضريبة على إرباح الشركات ؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- ✓ تخفيضات الإتاوة التجارية: تخصيص نسبة 50 % من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة ؛
- ✓ تضيق من قاعدة 49-51 وهذا بعد الانتقادات التي تعرضت لها هذه القاعدة ليتم التدارك في قانون المالية 2020 ويتم حصرها فقط في الاستثمارات ذات الطابع الاستراتيجي بالنسبة للاقتصاد الوطني وتمثل هذه القطاعات في المناجم ، الطاقة، الصناعات العسكرية، خطوط السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، الصناعات الصيدلانية .
- ✓ الثبات التشريعي: أي التجميد الزمني للقانون بالنسبة لعقود الدولة و تعهدها بعدم إصدار تشريعات جديدة تسرى على العقد المبرم و هذا ما تؤكدته المادة 09 من القانون 18/21 والتي تنص على أن تضمن الدولة حماية حقوق الملكية الفكرية طبقا للتشريع المعمول به
- ✓ ضمان تحويل رأسمال المستقر إلى الخارج،

¹ - الأمر 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار , المادة 127، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46 الصادرة ب 03 أوت 2016، ص ص 18-19.

✓ تسلط أقصى العقوبات على كل من يعرقل عمليات الاستثمار مهما كان مركزه و هذا ما نص عليه المادة 37 من القانون رقم 21 / 18¹.

3- قانون 22-18 المؤرخ في 24/07/2022: يعد صدور لقانون رقم 22-18 استجابة إستراتيجية من الدولة الجزائرية لمواجهة جملة من التحديات العالمية المتسارعة التي ميزت السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها الأزمة الصحية العالمية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وهي أحداث أثرت سلبا على حركة الاستثمار دوليا ومحليا، يهدف هذا القانون إلى إحداث تغيير جذري في فلسفة الاستثمار للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، كما جاء ها النص ليلغي العمل بالقانون رقم 16-09، مستندا إلى مبادئ جديدة تكرر الشفافية والمرونة في التعامل مع الفعل الاستثماري.

يؤكد القانون الجديد على المزايا الجيوسياسية والاقتصادية التي تمتلكها الجزائر، والتي جعلتها تستقطب استثمارات بقيمة مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة مقابل 54.01 مليار لمصر و 24.41 مليار دولار للمغرب وهذه الأرقام لوحدها تشير إلى ضعف جاذبية الجزائر للاستثمار الخارجي².

في خطوة وصفت بأنها إشارة قوية للمجتمع الاستثماري الدولي عالج القانون 22-18 أحد أكبر عوائق تدفق رؤوس الأموال، حيث قام المشرع بإلغاء قاعدة 49/51 التي كانت تفرض شريكا جزائريا بنسبة الأغلبية في أي عملية استثمار أجنبي، إذ يرى المختصون إن هذا الإلغاء يمثل بداية حقيقية لرفع القيود الجدلية التي كانت تصنف كأهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إن القراءة المعمقة لمحتوى قانون الاستثمار تؤكد أن السلطات الجزائرية سعت قدر الإمكان للاستجابة لكل ما اعتبرته الأطراف الأجنبية كمعوق للاستثمار أو كجو ضبابي لمناخ الأعمال في الجزائر وتبقى النصوص التطبيقية التي من المنتظر أن تمنح مزيداً من الضمانات لكل راغب في الاستثمار في بلد يجمع الكل على قدراته الاقتصادية الهائلة.

¹ - محمد العشاش، (2015): المبادئ والضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 21-18 من التكوين إلى التعزيز، مجلة دراسات رابحات المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 15، العدد 03، ص 183.

² - قانون الاستثمار الجديد في الجزائر-مزيد من الضمانات ورغبة في تحسين مناخ الأعمال، مجلة الاقتصاد والأعمال، 2022، متوفرة على الموقع <https://www.iktissadonline.com/node/7679>، تاريخ الاطلاع: 2024/10/18 على الساعة 16:30.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون:¹

✓ **مبدأ حرية الاستثمار:** سعى المشرع في كل تعديل دستوري إلى التوسيع من مجال مبدأ حرية الاستثمار والتجارة، ليستقر على الشكل الجديد وهو المقابلة، وهذا لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وتطبيق المبادئ العالمية التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية

✓ **مبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات:** حسب المادة 03 من القانون 18/22 والتي نصت على مبدأ جديد وهو مبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات، وهذا بعد ما كان ضمانا في القانون الملغى أصبح عمودا أساسيا تعتمد عليه العملية الاستثمارية، حيث تجسيد هذا المبدأ يتم عن طريق المنصة الرقمية المنصوص عليها في المادة 23 من نفس القانون.

المطلب الثالث: تقييم موقع مناخ الاستثمار في الجزائر في بعض المؤشرات الدولية

الفرع 01: ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال (doing Business)

تم إنشاء هذا المؤشر ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، حيث يقيس اللوائح التنظيمية في 191 اقتصادا، عبر 12 مجالا لتنظيم أنشطة الأعمال بغرض تقييم بيئة الأعمال، يرتب هذا المؤشر البلدان من 1 إلى 191 دولة، فالمرتبة الأولى تمثل البلد الذي به أفضل بيئة أعمال.

الجدول رقم (1-2): مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر (2018-2020)

السنة	بداً النشاط	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار	الترتيب العالمي
2018	145	146	120	163	177	170	157	181	103	71	166
2020	152	121	102	165	181	179	158	172	113	81	157

¹ - بوفاتح محمد بلقاسم، (2023): الآليات الجديدة للاستثمار في ظل قانون رقم 18/22، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الثامن، العدد الأول، ص 291.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على: تقرير ممارسة الأعمال العالمي لسنة 2018-2020

<https://.doingbusiness.org/ar/data/doing-business-score>

يتضح من خلال الجدول:

تصنف الجزائر ضمن التقرير السنوي لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2018 في المرتبة 166 من ضمن 190 دولة، أما في سنة 2020 فقد احتلت الجزائر المرتبة 157 وبأداء انخفض في 48.6 نقطة من أصل 100 نقطة، متجاوزة بذلك 9 مراتب نحو الأفضل، الأمر الذي يشير إلى تحسن مناخ الأعمال بسبب الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وإصدار قانون الاستثمار 2020)، والذي ساعد على تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما يوضح الجدول أعلاه تحسن ملحوظ في مجال استخراج تراخيص البناء، حيث قفزت من المرتبة 146 سنة 2018 إلى المرتبة 121 في سنة 2020 متقدمة بـ 25 مرتبة، كذلك هناك تحسن في مجال التجارة عبر الحدود لتحتل المرتبة 172 سنة 2020 بعدما كانت في المرتبة 181 سنة 2018، وذلك ما يفسر سعي الجزائر إلى الانفتاح الاقتصادي والتجاري والعمل على تحسين البيئة المساعدة على الاستثمار الذي بدوره يساعد على تحقيق الرفاهية للمجتمع.

الفرع 02: مؤشر الحرية الاقتصادية index of economic freedom

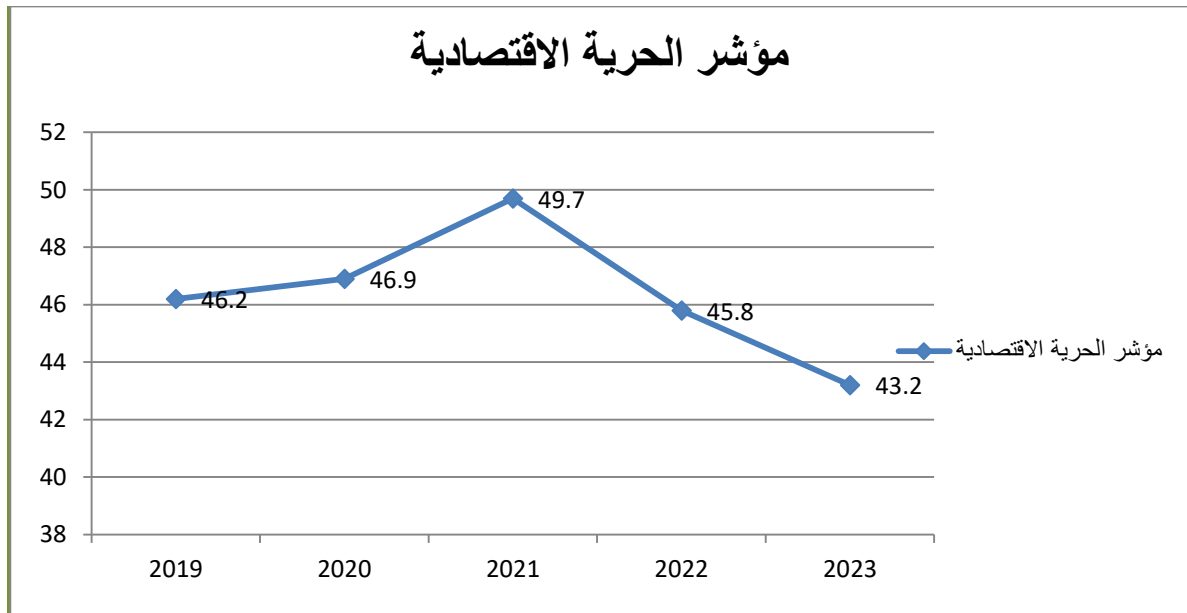
يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية (index of economic freedom) من طرف مؤسسة Heritage Foundation الأمريكية بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ عام 1995، حيث يستند هذا المؤشر على نظريات آدم سميث عن الحرية والرخاء من خلال 10 معايير لقياسه وتتمثل في: حرية الأعمال، حرية التجارة، الحرية المالية، إنفاق الحكومة، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، حقوق الملكية، الحرية من الفساد، حرية العمل والحرية الجبائية، يغطي هذا المؤشر 176 دولة.¹

¹ – Anthory Bkim, **Index of Economic Freedom 2024**, The Heritage Foundation 30th Edition, 2024, p01.

يتراوح هذا المؤشر وفق مقياس رقمي محصور بين (0 و100) بحيث تدل كل فئة على:¹

- ❖ الفئة الأولى من (0-49.9) تدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا.
- ❖ الفئة الثانية من (50-59.9) تدل على حرية اقتصادية ضعيفة.
- ❖ الفئة الثالثة من (60-69.9) تدل على حرية اقتصادية معتدلة.
- ❖ الفئة الرابعة من (70-79.9) تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- ❖ الفئة الخامسة من (80-100) تدل على حرية اقتصادية كاملة.

الشكل رقم(2-1): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر (2019-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على: تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2024، متوفر على الموقع

<https://www.heritage.org/index> تاريخ الاطلاع: 2024/01/04 على الساعة 15:00

تبلغ درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر بـ 43.9 سنة 2024 مما جعل اقتصادها في المرتبة 164، فقد ارتفعت درجة المؤشر بمقدار 0.7 مقارنة مع سنة 2023 والذي كان عند 43.2، حين سجلت سنة 2021 أعلى درجة لمؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر بـ 49.7 درجة

¹ - زهية خياري،(2019): مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقيييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي، تيسيمسليت، الجزائر، ص 293.

كما تحتل الجزائر المرتبة 13 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحسب هذا المؤشر فإن اقتصاد في الجزائر يعتبر اقتصادا مكبوت.

الفرع 03: مؤشر مدركات الفساد

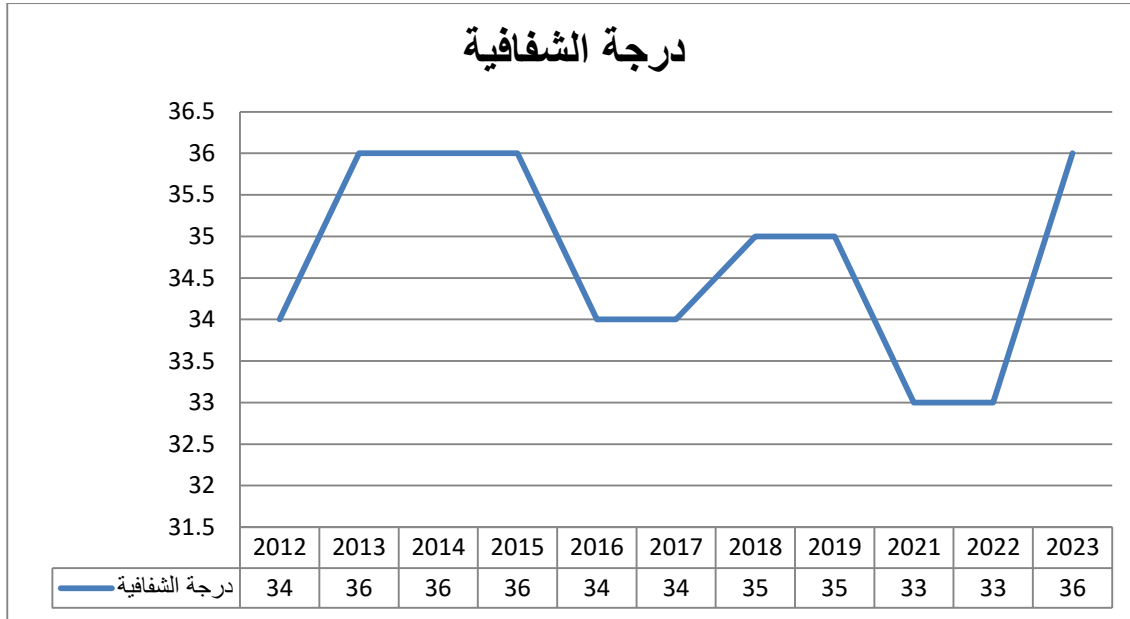
يعد مؤشر مدركات الفساد التصنيف الأكثر استعمالا للفساد على مستوى العالم، فهو يقيس النسب المدركة للفساد سائد في القطاع العام لكل دولة للخبراء وأوساط الأعمال حيث يقيس: الرشوة، تحويل الأموال العامة إلى غير مقاصدها الأصلية، استعمال المسؤولين للمنصب العام لتحقيق المكاسب الخاصة دون مواجهة العقاب، قدرة الحكومة على احتواء الفساد في القطاع العام، البيروقراطية المفرطة التي قد تزيد من فرص حدوث الفساد، استعمال الوساطة في التعيينات في الخدمة المدنية، وجود القوانين التي تضمن قيام المسؤولين العاميين بالإفصاح عن أموالهم واحتمال وجود تنازع في المصالح، الحماية القانونية للأشخاص الذين يبلغون عن حالات الفساد والرشوة¹.

يتراوح هذا المؤشر وفق مقياس رقمي محصور بين (0-100) بحيث تدل كل فئة على:

- ✓ درجة الصفر (0): يعني درجة فساد عالية جدا.
- ✓ محصور بين الصفر (0) و مئة (100): مستويات متدرجة من النزاهة .
- ✓ الدرجة المئة (100): يعني بلد شديد النزاهة.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير السنوي لعام 2023، ص 27.

الشكل رقم (2-2): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على <https://www.transparency.org/ar/press/cpi2023-corruption-perceptions-index-weakening-justice-systems-leave-corruption-unchecked>

تاريخ الاطلاع: 2024/01/05 على الساعة: 14:00

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن الجزائر تعاني من درجات متفاوتة من الفساد حيث تقدر درجة الفساد ب 36 درجة من أصل 100 درجة (والتي تعني درجة عالية من النزاهة)، في حين أن ترتيب الجزائر كان في المرتبة 104 من أصل 180 دولة ضمن هذا المؤشر.

من خلال دراسة مختلف المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر يتوضح أن بيئة الاستثمار لا تزال بعيدة عن مكانتها، لذا تسعى الجزائر جاهدة لتحسين مناخها الاستثماري وخلق بيئة أعمال مناسبة من خلال العمل على تدارك نقاط الضعف التي من شأنها أن تكون عائق أمام المستثمر المحلي أو الأجنبي وبالتالي تعطي دفعة قوية للاقتصاد ومنه تحقيق تنمية واللاحاق بركب الدول المتقدمة.

المبحث الثالث: تحليل حصيلة الاستثمار في الجزائر

انتهجت الجزائر منذ فجر الاستقلال إستراتيجية وطنية تركز على النهوض بحجم الاستثمارات وتطوير كفاءتها، وقد تجسد هذا التوجه من خلال صياغة منظومة تشريعية وقانونية متكاملة، تهدف إلى دفع عجلة التنمية المستدامة والارتقاء بقطاع الاستثمار بصفة شاملة

عرفت حصيلة الاستثمار في الجزائر تطورات معتبرة خلال الفترة الممتدة من 2000-2022، كما شهد اهتماما واسعا من قبل الدولة، إذا عملت على تهيئة المناخ للمستثمرين من خلال ضمانات وتحفيزات جبائية تهدف إلى تطوير الاستثمارات (الأجنبية، العمومية والخاصة)، كفيلة بالتشجيع على تكوين جهاز إنتاجي قادر على تلبية الحاجات من مختلف السلع والخدمات، لكن تطورات حجم الاستثمار لا تعكس الجهود المبذولة للدولة.

المطلب الأول: حجم الاستثمار المحلي في الجزائر (2000-2022)

يعتبر الاستثمار المحلي المحرك الأساسي للاقتصاد، حيث تطرقت العديد من الباحثين تأثيرات الاستثمار من خلال الزيادة في الطاقة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، وتحقيق أرباح للمشاريع الإنتاجية. وفي هذا الاتجاه سعت الجزائر إلى تشجيع الاستثمار العمومي من خلال عدة برامج تنموية من جهة، والنهوض بالاستثمار المحلي من خلال هيئات إشراف والمتابعة من جهة أخرى.

الفرع 01: الاستثمار العمومي في الجزائر

يمثل الاستثمار العمومي نسبة كبيرة من الاستثمار المحلي في الجزائر، فقد ساهمت الرؤية السياسية بعد الاستقلال في جعل الاقتصاد الوطني خاضع لمركزية القرار، فأصبحت السياسة التنموية المنتهجة تعتمد بشكل كبير على الخطط التي تسطرها الدولة.

فقد حافظت الاستثمارات العمومية على ريادتها في الثمانينيات والتسعينيات بسبب الاعتماد الكلي على عائدات النفط من جهة وضعف القطاع الخاص من جهة أخرى.

كانت السياسة التنموية في الجزائر منذ مطلع الستينيات تعتمد على الخطط التي تسطرها الدولة وهو ما جعل الاقتصاد خاضعا لمركزية القرار، حيث احتلت الاستثمارات العمومية نسبة كبيرة من حجم الاستثمارات الإجمالية، كما حافظت الاستثمارات العمومية على ريادتها في الثمانينيات والتسعينيات بسبب مواصلة الاعتماد على

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

العائدات النفطية هذا من جهة وبسبب ضعف القطاع الخاص من جهة أخرى، حيث مر الاستثمار العمومي بالجزائر بالمراحل التالية:

أولاً: من 1990-2009:

من نتائج المخططات خلال الفترة السابقة لسنة 1990 فشل الاعتماد على القطاع الصناعي في دفع عجلة التنمية، على الرغم من الاستثمارات الضخمة التي رصدت لها ولباقي القطاعات، مما اضطر بالدولة الجزائرية اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل استثماراتها، مع أزمة 1986 أصبحت الجزائر راضخة للهيئات الدولية، من شأن النهوض بالاقتصاد وتخطي هذه المرحلة تمنح مبالغ مالية من أجل الاستثمارات العمومية التي هدفها الخروج من الفقر وتحقيق التنمية.

الجدول رقم (2-2): حجم الاستثمارات العمومية للفترة من 1990-2009 الوحدة: مليار دج

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاستثمار العمومي	41,21	51,52	70,15	104,4	123,82	14,91	171,62	193,69	229,56	241,56
نسبة الاستثمار العمومي من الناتج المحلي	7,43	5,97	6,52	8,77	8,32	7,02	6,68	6,96	8,11	7,7
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار العمومي	290,2	368,7	448,3	441	434,4	972,5	794,5	1177,6	1440,8	1425,5
نسبة الاستثمار العمومي من الناتج المحلي الاجمالي (%)	7,03	8,72	9,91	7,17	7,06	8,89	9,34	12,59	13,04	14,25

المصدر: ر بلقاسم حالي، سمير بوعافية، (2018): اثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05.

من خلال الجدول السابق يتضح أن ميل الاستثمار العمومي في زيادة على طول الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2009، مع تذبذب في نسبته إلى الناتج الداخلي الخام، حيث ارتفع حجم الاستثمار العمومي من 41.21 مليار دج سنة 1990 إلى 123.82 مليار دج سنة 1994 أي نسبة نمو تقدر بـ 32.15%، ومع بداية سنة 1995 مع دخول برنامج التعديل الهيكلي حيز التنفيذ سجل الاستثمار العمومي ما يقدر بـ

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

140.91 مليار دج في حين سجلت حصته من إجمالي الناتج الخام تراجع أين قدرت بـ 7.02% و 6.68% سنة 1996، ويرجع هذا التراجع بسبب شروط برنامج التعديل الهيكلي والتي تنص على ترشيد النفقات العامة، كذلك شهدت تلك السنوات ارتفاع لمعدل التضخم.

شهد الاقتصاد الجزائري مع بداية الألفية الثالثة (سنة 2000) تحولا جذريا مدفوعا بالتحسن الملحوظ في أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تحقيق وفرة مالية كبيرة، وقد سعت الدولة لاستغلال هذه الموارد لتعزيز الاستقرار الاجتماعي ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تبني سياسة اقتصادية توسعية تعتمد على مجموعة من البرامج التنموية، فانعكس ذلك على تنامي حجم الاستثمارات العمومية 290.2 مليار دج، حيث قدرت مساهمتها بنحو 7.03% من الناتج المحلي الإجمالي.

خلال مرحلة برنامج التكميلي لدعم النمو الممتدة من 2005 إلى 2009 شهدت استمرار التوسع في الاستثمار العمومي وبصورة مضاعفة أين ارتفعت من 672.5 مليار دج سنة 2005 إلى ما يقارب 1425.5 مليار دج سنة 2009، مع تحسن وارتفاع حصته من الناتج الإجمالي الخام أين قدرت سنة 2009 بـ 14.25%.

ثانيا: الفترة من 2010-2016

ومع بداية البرنامج الخماسي سنة 2010 استمرت الاستثمارات العمومية في التوسع طيلة الفترة الممتدة إلى غاية 2016 أين توسع حجمها من 1508.6 مليار دج إلى 1527.3 مليار دج ولكن بوتيرة أقل مقارنة بالسنوات السابقة، إذ قدر معدل نمو بـ 5.83%، ويمكن إرجاع هذا التباطؤ إلى انخفاض أسعار البترول سنة 2014 بعد تحقيقها قيمة سياسية سنة 2012 قدرت بـ 109.07 دولار للبرميل.

الجدول رقم (2-3): حجم الاستثمارات العمومية (2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاستثمار العمومي	1508,6	1544,6	1761,9	1632,8	1697,2	1587,4	1527,3
نسبة الاستثمار العمومي من الناتج المحلي الإجمالي (%)	12,58	10,58	10,87	9,81	9,85	9,49	8,77

المصدر: رحالي بلقاسم، بوعافية سمير، (2018): اثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05.

الفرع 02: الاستثمار الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة جوهرية في هيكل الاستثمار الخاص في الجزائر، وقد شهد هذا القطاع وتيرة نمو مرتفعة ومستمرة منذ صدور القانون التوجيهي لترقية هذه المؤسسات، ويعكس هذا التطور الاهتمام البالغ الذي توليه الدولة لهذا القطاع، باعتباره المحرك الأساسي والحيوي للاقتصاد الوطني والقادر على تحقيق التنوع الإنتاجي. للإشارة يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: وهي المؤسسات أو الوحدات الإنتاجية المملوكة بالكامل للقطاع

الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أشخاص طبيعيين أو مؤسسات حرفية.

❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: وهي تمثل الوحدات المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية التابعة كليا

للدولة. وقد ورثت الجزائر غداة استقلالها بعض الصناعات الصغرى التي كانت تابعة للقطاع الخاص، لتشريع الدولة بعد ذلك في تأسيس قاعدة للقطاع العام الذي شهد توسعا تدريجيا عبر الخطط التنموية المتعاقبة. و

الجدول الموالي يوضح العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 2021.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

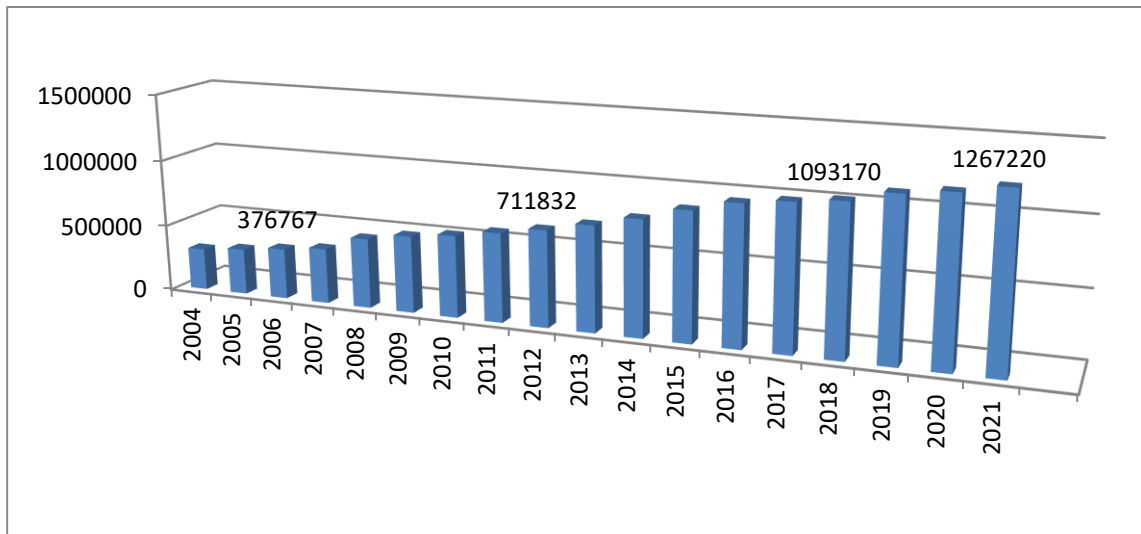
الجدول (2-4): العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2021

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		
شخص معنوي	709571	55.99%
شخص طبيعي (مهن حرة)	259236	20.46%
شخص طبيعي (نشاطات حرفية)	298188	23.53%
مجموع المؤسسات الخاصة	1266995	99.98%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية		
شخص معنوي	552	0.02%
مجموع المؤسسات العمومية	255	0.02%
المجموع الكلي	1267220	100.00%

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, 2021, P 07.

تظهر بيانات الجدول السابق ان العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بلغ 1267220 مؤسسة، مع هيمنة المطلقة للقطاع الخاص بنسبة مئوية يقدر بـ 99.98 % ، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فبلغ عددها 255 مؤسسة أي 0.02% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ بداية الألفية نوا كبيرا،

الشكل رقم (2-3): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2004 – 2021)



الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: نشرات وزارة الصناعة

من خلال الشكل رقم (2-3) يتضح أن هناك نمو مستمر على منحنى تصاعدي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقل من 312959 مؤسسة سنة 2004 إلى 1267220 مؤسسة مع نهاية 2021، ويمكن إرجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة تهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، والتي جاءت لتعدل وتكمل مختلف الإجراءات التي تم تبنيها منذ إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، وهذا بهدف تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها، من خلال إنشاء هياكل خاصة بها ووضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى دعمها، وكانت البداية مع صدور القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001.

أولا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد الاتساع المستمر لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤشرا جوهريا على تنامي الاهتمام بهذا القطاع كفاعل اقتصادي واجتماعي أساسي، ويوضح الشكل التالي تصنيف هذه المؤسسات بناء على عدد العمالة المشغلة.

الجدول (2-5): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

النسبة %	العدد	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
97	1136787	مؤسسة مصغرة (توظف اقل من 10 عمال)
2.6	30471	مؤسسة صغيرة (توظف بين 10-49 عامل)
0.4	4688	مؤسسة متوسطة (توظف بين 50-249 عامل)
100	1171945	المجموع

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, N° 35, Novembre 2019, P 08.

من خلال القراءة التحليلية لبيانات الجدول رقم (2-5) يمكن استخلاص ما يلي:

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

هيمنة المؤسسات المصغرة: تكتسح المؤسسات التي توظف اقل من 10 عمال المشهد الاقتصادي بنسبة ساحقة تصل 97%؛

محدودية المؤسسات المتوسطة: يلاحظ انخفاض حاد في نسبة المؤسسات المتوسطة (التي تشغل ما بين 50 و249 عامل)، حيث لا تتعدى نسبتها 0.4% من إجمالي النسيج المقاوإاتي؛
يعكس هذا التوزيع تركيز النشاط الاقتصادي في الوحدات الإنتاجية والخدمية الصغيرة، مما يستوجب سياسات مرافقة خاصة لدعم نوها وانتقالها إلى فئة المؤسسات الأكبر حجما.

ثانيا: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط: يركز هذا التحليل على توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية (**personnes morales**) التابعة للقطاع الخاص بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام. حيث أن أغلبها يتركز في قطاع الخدمات¹، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-6): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**personnes morales**) حسب قطاع النشاط لسنة

2021

قطاع النشاط	م ص م الخاصة	م ص م العمومية	المجموع	النسبة %
الزراعة	7827	82	7909	1.11
الطاقة والمناجم	3197	2	3199	0.45
البناء والأشغال العمومية	197925	12	197937	27.89
الصناعة	108689	73	108762	15.32
الخدمات	391933	56	391989	55.23
المجموع	659573	244	659817	100.00

Source: Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Novembre 2021, P 09.

¹– Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, 2021, P 07

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

من الجدول أعلاه يتم ملاحظة التباين الموجود في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط:

-هيمنة قطاع الخدمات: يستحوذ قطاع الخدمات على الحصة الأكبر من النسيج المقاولاتي بنسبة تزيد عن نصف المؤسسات (55.23%) حيث أن أكثر من نصف المؤسسات ينشط في قطاع الخدمات بنسبة 55.23% هذا يدل على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة إلى انخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال.

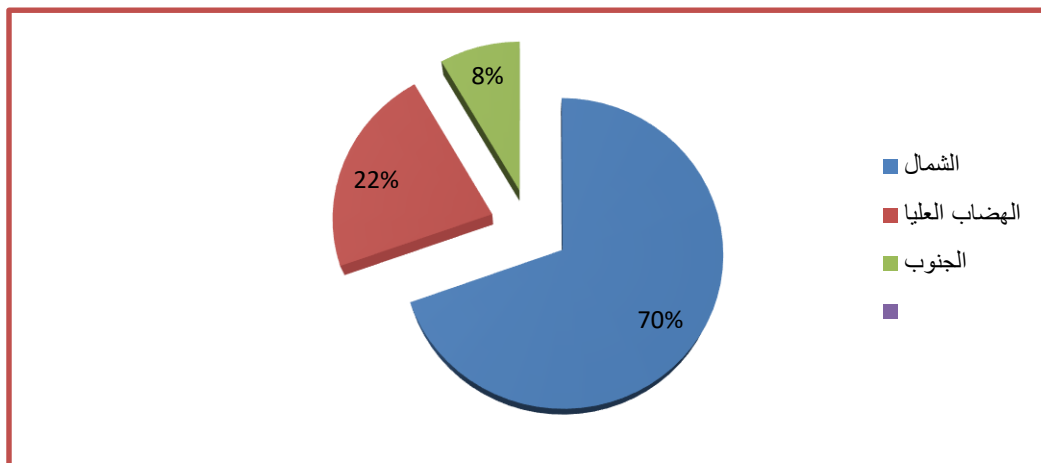
-قطاع البناء والتشييد: يحل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة تقارب الثلث (27.89%) أي ما يعادل نحو 197925 مؤسسة، مما يعكس الحركية العمرانية وهذا راجع إلى سياسة الدولة التي تهدف إلى تدارك التأخر في المشاريع المتعلقة بهذا القطاع لاسيما في مجالي البني التحتية والسكن.

-القطاع الصناعي: يساهم قطاع الصناعة بنسبة 15.32 %، وهو قطاع تعول عليه الدولة في استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

-ضعف الاستثمار في الزراعة وقطاع الطاقة والمناجم: يظهر قطاع الزراعة اقل القطاعات استقطابا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تقدر بـ 1.11 %، وتتذيل قطاع الطاقة والمناجم بنسبة 0.45%.

التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، حيث نجد التمرکز الشديد للمؤسسات في الجهة الشمالية حيث يقدر عددها بـ 493691 مقارنة بجنوب البلاد والذي يقدر عدد المؤسسات بـ 59673، في حين يقدر عدد المؤسسات في منطقة الهضاب العليا بـ 156207، ولتوضيح ذلك أكثر ندرج الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-4): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتابعة للقطاع الخاص لسنة 2021



الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

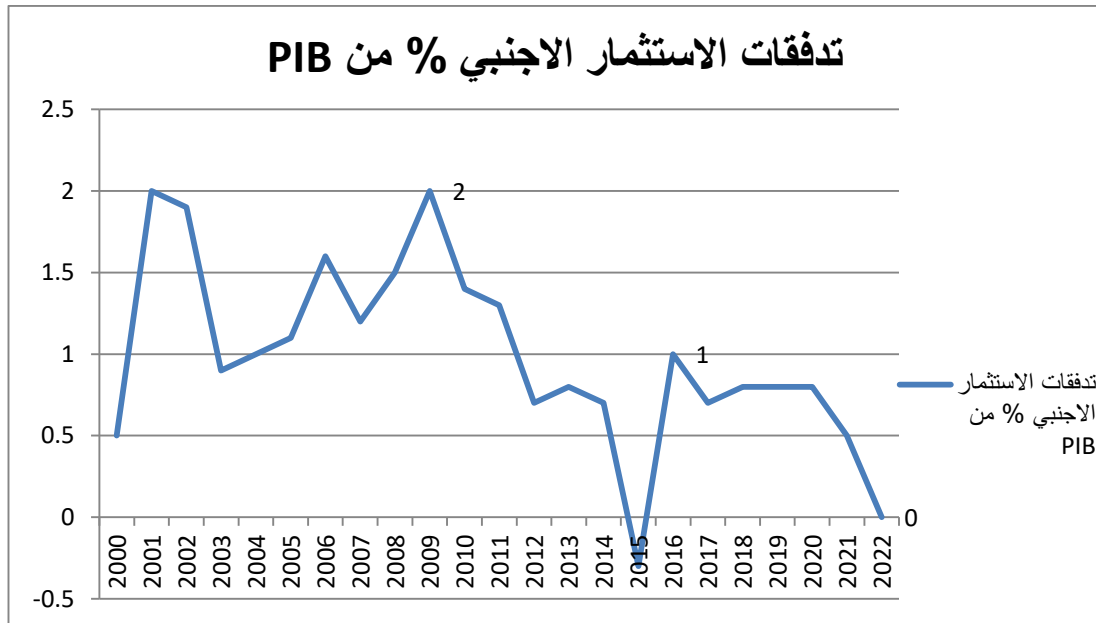
-Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, 2021 ,p11.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر للفترة (2000-2022)

بفضل الثروات الطبيعية والإمكانيات السياحية التي تملكها الجزائر، حيث تشكل منطقة جلب للاستثمار الأجنبي، غير أن السياسات الاقتصادية لم تكن كافية للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة، هذا ما أدى بها إلى فتح مجال أمام الاستثمار الأجنبي

اتبعت الجزائر العديد من الحوافز والامتيازات المالية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة للجزائر عدة تطورات يمكن ترجمتها في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-5): تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 06.

من خلال الشكل السابق يمكن تقسيم مراحل تطور حجم الاستثمار الأجنبي إلى:

أولاً: المرحلة الممتدة من 2000-2009: عند بداية هذه الفترة أي سنة 2000 كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بـ 280 مليون دولار أي ما نسبته 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بسبب انعكاس

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

التدهور الأمني والاجتماعي للفترة التي سبقتها خلال التسعينات، لتعرف سنة 2001 تحقيق تدفقات فاقت عتبة المليار قدرت بـ 1113.1 مليون دولار أي ما نسبته 2% من إجمالي الناتج المحلي، وتزامن ذلك مع صدور قانون 03-01 وما تضمنه من حوافز وضمانات مقدمة للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى التدفقات المحققة من خصخصة مركب الحجر لصالح شركة ESPT الهندية، وبيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية.

لتنخفض التدفقات في سنة 2002 ليلبلغ حوالي 1065 مليون دولار، لتواصل الانخفاض في سنة 2023 في حدود 637.88 مليون دولار وذلك بسبب ركود مشاريع الأجنبية في قطاع المحروقات. وفي سنة 2004 أي مع سنة نهاية البرنامج التنموي المسطر من الحكومة (2000-2004) بدأت التدفقات في الارتفاع وتحقق تدفق يقارب 881.85 مليون دولار، لتشهد بعدها الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 ارتفاعا قدر بـ 66%، مع تواصل في النفس الاتجاه التصاعدي لتحقيق القيمة القصوى سنة 2009 بـ 2746.93 مليون دولار أي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بسبب مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الدولة والتي مست مختلف القطاعات الاقتصادية.

❖ إن هذا التحسن في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) راجع إلى التحسن في الأوضاع السياسية والأمنية، كذلك التأثير الإيجابي لبرامج دعم الإنعاش (2000-2004)، والنمو الاقتصادي (2005-2009)، بالإضافة إلى الدعم الذي قدمته قوانين الاستثمار الصادرة (قانون 03-01) وما تحمله من ضمانات وحوافز.

❖ عرفت الفترة الممتدة من 2010-2022 عدة تقلبات، فقد بلغ سنة 2010 حوالي 2300.36 مليون دولار أي بانخفاض قدر بـ 17% عن السنة السابقة، ليرتفع سنة 2011 إلى حوالي 2571.23 مليون دولار وذلك بسبب توجه استثمار الأجنبي إلى الجزائر بعد ما عرف في تلك الفترة بما يسمى بالربيع العربي في البلدان العربية، وبالتالي كانت الجزائر أكثر البلدان استقرارا في الجانب السياسي والاقتصادي. لتشهد بقية السنوات من 2012 إلى 2014 تذبذب بين ارتفاع وانخفاض، ليستمر الانخفاض ويصبح التدفق سلبا سنة 2015 حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي 537.79- مليون دولار، ليعاود الارتفاع سنة 2016 إلى حوالي 1638.26 مليون دولار ليشهد تذبذب خلال الفترة 2017 أين بلغ 1200.96 ليصل سنة 2020 إلى 1143 مليون دولار لينخفض إلى 89 مليون دولار سنة 2022 وذلك بسبب تداعيات الأزمة الصحية أين كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي 0.05%.

❖ إن هذا التذبذب والتراجع في حجم الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2010-2022) راجع إلى:

- 1- فرض الإجمالي لتطبيق القاعدة 51/49 التي تحد من مساهمة الشركاء والأجانب
- 2- الانكماش الحاصل في قطاع المحروقات والأزمة النفطية في السوق الدولية وما نتج عنه من انخفاض في قيمة النفط والتي وصلت إلى حدود 40 دولار للبرميل سنة 2015
- 3- غياب البدائل خارج المحروقات جعل الاستثمارات الأجنبية تعزف عن الاستثمار في الجزائر
- 4- التحسن خلال الفترة 2016-2019 كان بسبب التحسن في أسعار النفط وراجع جزئيا إلى السياسات الاستثمارية من خلال تطبيق البرنامج (2016-2019)، إضافة إلى قانون الاستثمار 09/16 وما جاء به من ضمانات للاستثمار الأجنبي.
- 5- أما التراجع في السنوات الأخيرة كان بسبب الأزمة الصحية العالمية **كوفيد 19** وما صاحبها من حالة ركود عالمية التي أدت إلى غلق العديد من المؤسسات وتسريح عدد كبير من العمال.

المطلب الثالث: معوقات وأفاق الاستثمار في الجزائر

يعتبر قرار الاستثمار من بين العمليات المعقدة التي تخضع لدراسات معمقة وتفصيلية، حيث لا يمكن للمستثمر المجازفة برأس ماله دون إجراء دراسة جدوى شاملة تغطي كافة جوانب السوق المستهدف وتحلل المخاطر المحتملة، فالاستثمار ليس نشاطا عفويا بل هو عملية تخضع لمجموعة من المحددات والقواعد القانونية والاقتصادية التي تؤثر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر.

الفرع 01: معوقات المناخ الاستثماري

يعاني المناخ الاستثمار في الجزائر من عدة صعوبات التي تحول دون رفع الحصيلة الاستثمارية أو تحفيز المستثمرين سواء أجانب أو المحليين، لذلك تعتبر خطوة الكشف عن الأسباب التي تحد من الاستثمار خطوة بناءة ضمن إستراتيجية تهيئة مناخ الاستثمار من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

تمتلك الجزائر قدرات هائلة على المستويات البشرية والمادية والموقع الجغرافي، إلا أن الفعالية الاستثمارية لا تزال دون الأهداف المنشودة عند قياسها بالموارد المتوفرة والجهود المبذولة، فعند إجراء مقارنة بسيطة يتضح أن مردودية الاستثمار في الجزائر لا تزال تتطلب إصلاحات أعمق لتواكب المعايير المطلوبة في جب رؤوس الأموال، حيث أن إجمالي الاستثمارات قياسا للنتائج الداخلي الخام تصل في الجزائر إلى 44.9 % الذي يؤدي إلى زيادة في معدل نمو سنوي بـ 2 %، في حين أن الصين بينما تخصص 44.6 % للاستثمار من ناتجها الداخلي ليحقق

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

معدل نمو يفوق 7.2 % ونفس التحليل ينطبق عندما نقارن مع المجاور المباشر للجزائر و مدى فعالية الاستثمار فيه كمصر مثلا والتي تخصص 15.8 % للاستثمار من أجل معدل أكبر من المعدل الجزائري أي 3,2 % ونفس الوضع ينطبق على المغرب والذي يصل حجم الاستثمار فيها قياساً للناتج الداخلي الخام إلى 32.2 % من أجل معدل نمو يقدر بـ 3.4 %¹.

تشكل الأرقام المسجلة حول الأداء الاقتصادي في الجزائر مؤشرا يستوجب وقفة تحليلية جادة للوقوف على أسباب تدني الفعالية الاستثمارية، والعمل على تعزيز المردودية الاقتصادية والمالية لكل (دينار/دولار) يتم استثماره في المشاريع الوطنية، ويمكن تحليل واقع الاستثمار في الجزائر من خلال محورين أساسيين:

❖ تؤكد القراءة المتأنية لواقع الاستثمار في الجزائر على وجود إرادة سياسية عليها تهدف إلى ترقية الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء، وقد تجلّى ذلك بوضوح في المسار التشريعي لقانون الاستثمار الأخير، حيث خضع متن القانون لمراجعات دقيقة وأعيدت صياغتها لأكثر من ثلاث مرات، وجاءت هذه المراجعات المتكررة بناء على طلب مباشر من رئاسة الجمهورية بهدف وضع حلول جذرية وشاملة لكافة المعوقات التي كانت تعترض الفعل الاستثماري في البلاد.

❖ المتتبع للمسار الاقتصادي الجزائري يدرك أن المستثمر الراغب في ولوج السوق الجزائرية يواجه مستويات من العوائق الكبرى التي تهدد نجاح المشاريع واستدامتها، وقد تجلّى هناك الإدراك السياسي في التعديلات الجوهرية التي أقرها رئيس الجمهورية أثناء صياغة قانون الاستثمار في نسخته الحالية. من الناحية العملية يمكن حصر معوقات الاستثمار في الجزائر في أمرين أساسيين:²

✓ التسلط البيروقراطي وهيمنة الإدارة: يعد تسلط الإدارة بكل فروعها على الفعل الاقتصادي من أخطر المعوقات العملية، فمنطق الإدارة التقليدي غالبا ما يختلف في جوهره عن منطق الاقتصاد والاستثمار، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الفعالية الاستثمارية، كما تعتبر هيمنة الإدارة في الجزائر صفة أساسية تعود جذورها إلى إرث تاريخي مرتبط بفترة النموذج الاشتراكي الذي كان سائدا سابقا، وبالرغم من السياسات والإجراءات المتلاحقة لم تتمكن السلطات بعد من تحييد الإدارة تماما عن الفعل الاقتصادي.

¹ - فارس مارسيلي، الاستثمار في الجزائر مشكلة قوانين أم مشكلة إدارة، مقال متوفر على الموقع: <https://www.iktissadonline.com/node/7925>، تاريخ الاطلاع: 2024/07/21، على الساعة 8:30.

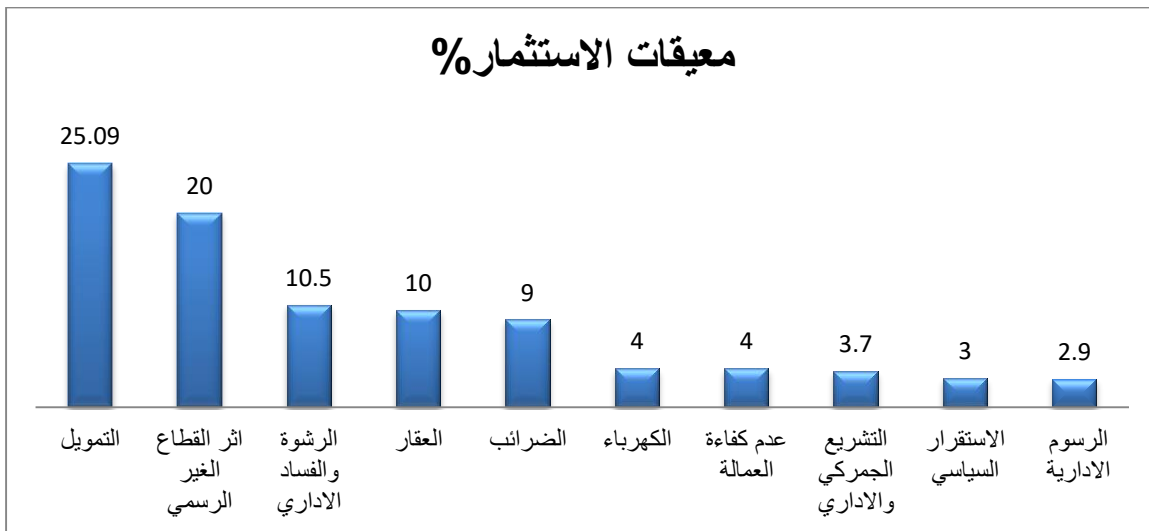
² - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

ولعل هنا يفهم إلحاح السلطات الجزائرية جاهدة لحصر تدخل الجهات الإدارية (سواء محليا أو مركزيا) في المسائل الإجرائية فقط، ومنع تغلغلها في التفاصيل الفنية لمشاريع الاستثمار. يبرز هذا التوجه من خلال إعادة صياغة ادوار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار، لضمان عدم بقاء الفعل الاستثماري رهينة للقرارات الإدارية البيروقراطية.

✓ تعدد وضعية الجهاز المصرفي في الجزائر والذي يهيمن عليه القطاع العام بشكل واسع، احد ابرز العوائق الهيكلية أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية. إذ يعاني العمل المصرفي من طابع إداري يطغى على ممارساته مما يجعله بعيدا عن المنطق البنكي العالمي القائم على إدارة المخاطر والموازنة الدقيقة بين الربح والخسارة. تدخل منطق الإدارة في توجيه عمل البنوك بصورة عامة يجعل العملية الاستثمارية في الجزائر رهن منطق الإدارة لا منطق الاقتصاد خاصة في مسألة التمويل والقروض وتحويل الأرباح المحققة. ترى السلطات أن نجاح أي إصلاح استثماري مرهون بالقدرة على إخراج العملية الاستثمارية من دائرة الوصاية الإدارية والبيروقراطية، فالإدارة بصورتها التقليدية تجعل العمل الاقتصادي رهينا لمنطق الخاص، وهو ما يعطل جوهر الاستثمار القائم على السرعة والمخاطرة المدروسة.

الشكل رقم (2-6): معوقات الاستثمار في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بشير هارون، (2022): اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر، ص 148.

من خلال الشكل السابق يظهر أن أنواع وحجم العوائق التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والتي من شأنها على جعل البيئة المناخية غير مشجعة للاستثمار ما يلي:

❖ عائق التمويل: يمثل عائق التمويل 25.09% من العوامل التي تعيق عملية الاستثمار، وهذا راجع

بالدرجة الأولى إلى عدم وجود منظومة مصرفية ومالية متطورة من شأنها مسايرة التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي، غياب تام للسوق المالية الجزائرية مع سيطرة البنوك العمومية الجزائرية على منح القروض والتي تكون أغلبها موجهة للقطاع العام الغير المنتج مع تهميش للقطاع الخاص.

تضل البنوك متحفظة لمصاحبة المشاريع الاستثمارية لاسيما في مجال قروض الاستغلال، مما يعرض المشاريع الاستثمارية لهاجس الاختناق المالي والموت البطيء، فبين فائض السيولة النقدية غير المستغلة المودعة لدى البنوك وتقديراتها المرتبطة بتقدير مخاطر الإقراض، تبقى المؤسسات والمشاريع معلقة. حيث تتمثل مساوئ الأداء البنكي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين فيما يلي:

- ✓ أن البنوك غالبا ما تبالغ في طلب الضمانات التي تفوق مرتين إلى ثلاث مرات المبلغ المقترض؛
- ✓ أن طول مدة الإجابة على طلب القرض تطول حيث تصل في بعض الحالات إلى سنة كاملة بدل المدة المتفق عليها ألا وهي 35 يوما؛

✓ أن البنوك لا تلعب دورها الاقتصادي في تمويل المشاريع، بل تحولت إلى مجرد شبائيك فقط.

❖ القطاع الغير رسمي (القطاع الموازي): يشكل هذا العائق نسبة 20%، حيث يحتوي هذا القطاع على ما

يقارب 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية¹، وهو ما يظهر حجم الضرر الذي يلحقه بالقطاع الرسمي، مما يؤثر على المستثمرين.

❖ تعتبر ظاهرة الرشوة والفساد من بين العوامل السلبية التي تؤثر على المناخ الاستثماري، فحسب تقرير

التنمية العالمية حول الاستثمار نجد أن الجزائر في سنة 2022 ذات درجة 36 درجة فساد من أصل 100 درجة وهو ما يوضح درجة الفساد في الجزائر.

❖ الوعاء العقاري: يشكل العقار احد أهم الصعوبات لإنشاء وتطوير القطاع الخاص الوطني والأجنبي وجعله

أكثر ديناميكية في الجزائر، فالوصول إلى العقار الصناعي جد معقد بسبب ندرة الأراضي المخصصة، مما

¹ - هارون بشير، مرجع سابق، ص 149.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

عقد الأمور أكثر هو اشتراط البنوك للرهن المضمون، وهو ما جعل مشكل العقار الصناعي احد أهم معوقات الاستثمار في الجزائر على الرغم من المساحة الشاسعة للبلد.

❖ **عدم وضوح النصوص القانونية والإدارية الخاصة بالاستثمار** وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية، كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى¹، فالبرغم من جودة التشريعات الجزائرية في مجال الاستثمار وإمامها بشتى العناصر القانونية التي تهم المستثمر لحماية أمواله وتحويلها، إلا أن هذه التشريعات وكغيرها تفتقر إلى التجسيد، حيث مستوى التطبيق لا يصل إلى مستوى التشريع النظري.

❖ **سأهم ضعف وتدهور المنظومة التعليمية** في العقود الأخيرة على تزويد السوق بمخرجات غير مؤهلة، كما أن المؤسسات الإنتاجية لا توفر التكوين والتدريب اللازم والمناسب لليد العاملة نتيجة عدم توفرها على الموارد المالية لتغطية هذه العملية وهو ما سألهم في عدم الاستثمار الجيد للموارد البشرية.

❖ **ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري** وهو ما تظهره المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات المختصة ما يعطي صورة غير جيدة على الاقتصاد الوطني عموماً.

الفرع 02: أفاق المناخ الاستثماري في الجزائر

رغم تحديات والمعوقات الهيكلية القائمة تضل الجزائر تمتلك مقومات إستراتيجية، تؤهلها لتكون مركزاً إقليمياً لاستقطاب الاستثمارات، شريطة تفعيل حزمة من الإصلاحات الجوهرية التي تركز على المحاور التالية²:

- ✓ **إصلاح المنظومة البنكية**: ضرورة تحديث القواعد المنظمة للعمل المصرفي خاصة ما يتعلق بإجراءات تحويل العملة الصعبة لضمان مرونة أكبر للمستثمرين؛
- ✓ **تطوير السوق المالي**: تشجيع المؤسسات الوطنية والأجنبية على ولوج البورصة وفتح رأس مالها، مما يسألهم في تنويع مصادر التمويل وتعميق السوق المالية؛

¹ - حدة طعابة، عيسى لحاق، (2015): معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01، ص 153.

² - رقية حساني، خير الدين بلعز، (2016): واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، العدد 03، ص 292.

الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

- ✓ تحسين آليات الحكومة والشفافية: من خلال تعزيز مبدأ الشفافية في المعاملات الاقتصادية، لاسيما المتعلقة بمنح رخص الاستثمار وتخصيص العقار الصناعي؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات في مجال الخدمات؛
- ✓ تفعيل الضمانات القانونية الدولية: العمل على توقيع المزيد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لترقية وحماية الاستثمارات، ومنع الازدواج الضريبي؛
- ✓ الارتقاء برأس المال البشري: ربط مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني بمتطلبات سوق الشغل، لتوفير يد عاملة مؤهلة قادرة على قيادة المشاريع الاستثمارية الحديثة؛
- ✓ تعزيز الشراكة المالية: بتشجيع إنشاء بنوك مختلطة بين المؤسسات المالية الوطنية والأجنبية تقوم بمهمة توفير التمويل والمشاركة في تحمل مخاطر الاستثمار.

خلاصة الفصل

بعد التطرق لمختلف النظريات المفسرة للاستثمار عبر العصور المتتالية، تزداد أهميته يوما بعد يوم، فهو يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره أحد المغيرات الاقتصادية وحجر أساس في عملية التنمية الاقتصادية وذلك لارتباطه بالدخل الوطني.

تعتبر قوانين الاستثمار من بين الدعائم الأساسية لترقيته وتدعيمه، ومن خلال التعرف على واقع المناخ الاستثماري في الجزائر نجد أنها سعت إلى تنجي العديد من القوانين والتشريعات التي تحفز وتشجع على جذب الاستثمار سواء المحلية أو الأجنبية، إلا أنه من خلال بعض المؤشرات الدولية فأنها تعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر غير تنافسي، وذلك لوجود العديد من العراقيل التي تمس بيئة الأعمال.

وبالحديث عن حجم الاستثمار في الجزائر فإنه هناك بالرغم من تطبيق البرامج التنموية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة إلا إن حجم الاستثمار لم يرقى إلى المستوى المرغوب منه، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر أين كانت تتدفقاته من إجمالي الناتج المحلي جد ضئيلة، ويعود ذلك للعديد من الأسباب.

الفصل الثالث

تحليل مساهمة سياسات البنوك في
تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر
(1990-2024)

تمهيد

في ظل الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية، تسعى برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر إلى تحويل نمط الاقتصاد نحو التنوع الاقتصادي، وتدارك الوضع قبل نزوب هذه الموارد، بإتباع سياسة اقتصادية تمثل فيها البنوك دعامة أساسية في ظل غياب السوق المالي، تضمن التمويل اللازم للمؤسسات. فكل الإصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصاد الوطني للتوجه به نحو اقتصاد السوق وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، كان إصلاح الجهاز البنكي أحد أهم أولوياتها وآلياتها، ولتحقيق هذا المطلب وتعزيز قوة الاقتصاد من خلال تبني سياسة الإقراض لتمويل الاقتصاد سواء تلك القروض الموجهة مباشرة للقطاع العام الرامية إلى خلق المناخ الملائم، أو تلك الموجهة للقطاع الخاص من أجل تسهيل نشاطه. وتزامنا مع الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية سنة 2024 تعتبر القروض البنكية أحد أهم مصادر التمويل التي لجأت إليها الجزائر في تمويل الاقتصاد. من خلال هذا سيتم التطرق إلى مختلف البرامج التنموية تحليل دور القروض البنكية الموجهة للاقتصاد وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع النظام المصرفي في الجزائر على بين الإصلاحات والتحديث.

المبحث الثالث: القروض البنكية الموجهة للاقتصاد كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2024).

المبحث الأول: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر

نتيجة لتطور الفكر التنموي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والذي يقر بضرورة تنمية الجانب الاجتماعي مع الجانب الاقتصادي، فسعت الجزائر بدورها إلى تطوير هذا الفكر من خلال رسم سياسة تنموية تعتمد على مجموعة من البرامج والخطط يتواءم فيها النمو الاقتصادي وتحسين الظروف الاجتماعية.

المطلب الأول: الجهود التنموية في الجزائر

لجأت الجزائر في بداية التسعينات، إلى انتهاج استراتيجيات تنموية مركزة على سياسيات التصنيع، وتوجيه القطاع العمومي لتحقيق الأهداف الاجتماعية وذلك بفضل أسعار البترول، كما أصبح هناك تفكير جاد للخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بعد فشل محاولات الإصلاح وتجربة المنهج الاشتراكي.

الفرع 01: من الاستقلال إلى 1980

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال للنهوض بالتنمية الاقتصادية، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية كأداة لتنفيذ برامجها.

علب على المشهد الاقتصادي الجزائري آنذاك تركز الأنشطة الصناعية الأساسية والتحويلية في يد المعمرين، مما أدى إلى التبعية أغلب المؤسسات الحيوية للسيطرة الأجنبية، واستجابة لهذه التحديات اختارت السلطة السياسية التوجه نحو النظام الاشتراكي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية، والمبنى على التخطيط المركزي ومبدأ التدخل المباشر للدولة في الاستثمارات الإنتاجية، حيث تميزت مرحلة الانتظار بقيام الدولة بخطة تنموية طموحة تمتد للفترة (1966-1980)، تخللها كل من المخطط الثلاثي (1967-1969) المعتمد بشكل كبير على الأنشطة المرتبطة بالخروقات، حيث تم تخصيص له مبلغ 5.40 مليار، أما المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والذي كان هدفه إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد، بميزانية 36.70 مليار دج، في حين كانت ميزانية المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) يقارب 121,23 مليار دج بهدف استكمال الاستقلال الوطني.

ورغم إن هذه المخططات أدت إلى تحويلات عميقة في الاقتصاد الجزائري إلا أنها لم تكن في مستوى الاستثمارات الكبيرة¹.

¹ - ورده عويسي، (2014): البطالة واتجاهات النمو والاستثمار العمومي وأسعار النفط دراسة حالة الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، مجلد 20، العدد 03، ص 20.

الفرع 02: فترة المخططات الخماسية 1980-1989

في بداية الثمانينات قامت الجزائر بتبني إستراتيجية تنموية جديدة وذلك بإدخال جملة من الإصلاحات عن طريق مخططين خماسيين¹:

❖ **المخطط الخماسي الأول (1980-1980):** عرفت بداية هذا المخطط ارتفاع ملحوظ في أسعار المحروقات وصل أكثر من 35 دولار للبرميل بعد هذا إن كان أقل من 18 دولار للبرميل سنة 1979، وهذا ما شجع السلطات على رفع الاستثمارات إلى أكثر من 156 مليار دج، وهو ما سمح بخلق ما يقارب 140 ألف منصب عمل سنويا .

❖ **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** تأثر هذا المخطط بفعل الأزمة النفطية سنة 1986 وذلك لانخفاض أسعار البترول إلى أقل من 13 دولار للبرميل، هذا ما تسبب في توقيف سلسلة الاستثمارات مع تأزم الوضع الاقتصادي وبداية الأزمة الاجتماعية.

الفرع 03: الفترة 1990-2000:

مع الدخول في أزمة اقتصادية واجتماعية ثقل عبئ المديونية الخارجية التي بدورها أثقلت كاهل الدولة. مما استلزم الخروج من هذا الوضع وهو ما جر بالجزائر إلى دخول فترة الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي والتوجه نحو اقتصاد السوق.

فيقصد بسياسة التعديل الهيكلي أنها " منظومة متكاملة من الضوابط والإجراءات التصحيحية التي تتبناها الدولة لمواجهة الاختلالات العميقة التي تضرب توازنها الاقتصادي على الصعيد الداخلي أو خارجي، هذه التعديلات تكون تحت إشراف الهيئات الدولية المالية².

يعتبر الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أبرز المؤسسات المالية الراعية لبرامج التعديل (التكثيف) الهيكلي ، حيث لجأت الجزائر إلى تبني هذه البرامج بعد أزمة 1986:

¹ - المرجع نفسه، ص 20.

² - عبد المطلب عبد الحميد، (2003): السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، مصر، ص

❖ برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989 /05/31 إلى 1990/05/30:

أمام الوضعية الخانقة التي عرفت الجزائر خلال فترة الثمانيات وجدت نفسها مضطرة للتوجه إلى صندوق النقد الدولي، حيث اشترطت هذه الهيئة المالية عدة شروط لاستفادة من مساعداتها وأبرزها ما يلي¹:

✓ سياسة التحرير والمواكبة السعريّة: تشمل تحرير الأسعار المحلية، تجميد مستويات الأجور مع تفعيل آليات ضبط أسعار الفائدة؛

✓ الرقابة النقدية الصارمة: تهدف إلى التحكم في تدفق السيولة النقدية ومراقبة وتيرة توسع الكتلة النقدية للحد من الضغوط التضخمية؛

✓ الانضباط المالي: يركز على تقليص النفقات العامة بهدف خفض حجم الموازنة العامة للدولة؛

✓ التعديل النقدي: اللجوء إلى خفض القيمة العملة الوطنية كأداة للتحكم في التضخم وتعزيز التنافسية.

كانت مدة هذا البرنامج عام واحد فقط وهي فترة قصيرة لإحداث تغييرات عميقة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، مما استدعى برنامج تعديل ثاني.

❖ برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني 1991/03/06 إلى 1992/03/30:

من خلال تطبيق هذا البرنامج سجلت الجزائر بعض المؤشرات المشجعة نوعاً ما، حيث انخفض الدين الخارجي من 26256 مليار دولار سنة 1991 إلى 25762 مليار دولار عام 1992 و 25102 مليار دولار 1993، مع تسجيل فائض في ميزان التجاري سنة 1991 و 1992².

في حين سجلت بعض المؤشرات السلبية كارتفاع معدل التضخم من 25,88% سنة 1991 ليصل إلى 31.67 % سنة 1992، كذلك ارتفاع معدل البطالة إلى 24.8% سنة 1992، وهو ما دفع باستمرار في سياسة الإصلاح الاقتصادي على أمل التخلص من تلك المشاكل الهيكلية وهو ما تجسد في برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث .

❖ برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث: أفريل 1994 – مارس 1995

¹ - ماجدة ممدوح، عتيقة وصاف، (2005): أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 09/08 مارس، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 299.

² - بشير هارون، مرجع سابق، ص 125.

بعد الإخفاق في إعادة التوازن نتيجة عدم النجاح في الاتفاقيتين السابقتين، اتجهت الجزائر مجدد الصندوق النقد الدولي من أجل الحصول على بعض المساعدات المالية التي تمكنها من إعادة التوازن الاقتصادي والأمني، نجم عن هذا اللجوء ما يلي¹:

✓ ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛

✓ تحقيق نسبة نمو سالبة في الناتج المحلي الحقيقي قدرها (0.4- %)

ومع عدم تحقيق الأهداف المنشودة وبقاء المشاكل والاختلالات لم يكن أمام الجزائر سوى مواصلة التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

❖ برنامج التعديل الهيكلي: 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998

في محاولة من الجزائر لعلاج جميع الاختلالات والمشاكل الهيكلية وإعادة التوازنات الكلية اتفقت مع صندوق النقد الدولي مرة أخرى لبرنامج تعديل الهيكلي تحت إشرافه والذي سعت من خلاله إلى:

✓ تحقيق نمو اقتصادي قدره 5%؛

✓ تخفيض معدل التضخم إلى 10؛

✓ البدء في خوصصة وإعداد النصوص التشريعية والقانونية.

حيث حقق البرنامج نتائج متباينة مع تذبذب المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهو ما يجعل من تحقيق استقرار نمو اقتصاد مستدام أمر صعب، مادام لم يتم إيجاد علاج جذري لمشكلة الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.

الفرع 04: برامج التنمية الألفية الجديدة (2001-2030)

برزت الحاجة إلى تبني مقاربات تنموية جديدة لمواجهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن البرامج السابق، والتي أفرزت تحديات حادة شملت تفاقم معدلات البطالة وأزمات السكن وتراجع مؤشرات الرفاه، ومع مطلع الألفية الثالثة شهدت الجزائر تحولات محورية ساهمت في رسم معالم مرحلة جديدة.

¹ - مدني بن شهرة، (2007): سياسات التعديل الهيكلي والشغل التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، ص ص 116-117.

❖ مخطط الثلاثي الأول (2001-2004) برنامج الإنعاش الاقتصادي PSRE

في بدايته تم تخصيص له ما يقارب 525 مليار دينار، ليصل بعد ذلك إلى مبلغ 1216 مليار دينار حيث هدف إلى¹:

- ✓ تفعيل سوق العمل: من خلال الحد من البطالة وخلق مناصب عمل؛
 - ✓ الارتقاء بالمستوى المعيشي: تحسين المستوى المعيشي والحد من الفقر؛
 - ✓ التنمية الريفية والتوازن الجهوي: من خلال إعادة تنشيط الفضاءات الريفية وعدم التوازن الجهوي؛
- يتضمن هذا البرنامج أربع قطاعات رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-1) : التوزيع القطاعي لبرنامج لإنعاش اقتصادي 2001-2004 الوحدة: مليار دج

النسب المتوية %	المجموع	204	2003	2002	2001	القطاعات
40,1	210,50	2	37,6	70,2	100,7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38,8	204,20	6,5	53,1	72,8	71,8	تنمية محلية وبشرية
12,4	65,40	12	22,5	20,3	10,6	الزراعة والصيد البحري
8,6	45,00	/	/	15	30	دعم الإصلاحات
100	525,00	20,5	113,2	178,3	213,1	المجموع

المصدر: سعيد محمول، (2014): دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2012، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، ص 109.

¹ - سعيد محمول، (2014): دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2012، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، ص 109.

يتضح من خلال القراءة التحليلية الجدول رقم (3-1) أن قطاع الأشغال الكبرى حاز على الحصة الأكبر من الميزانية بنسبة بلغت 40,1% مما يعكس توجه الدولة نحو بناء بنية تحتية صلب كمحرك لنمو، تلاه في الأهمية قطاع تنمية محلية والبشرية والتي قدرت مخصصا له حوالي 204,2 مليار دج أي ما نسبته 38,8%، بينما قطاع الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات فقد تحصلا على اعتمادات مالية نسبتها 12,45% و 8,57% على التوالي.

ما يظهره هذا البرنامج أن الدولة عازمت على تدارك العجز والتأخر الحاصل في قطاع الأشغال والهياكل القاعدية، وتشديد البنية التحتية وتطويرها وهذا لدورها الكبير في تحريك النشاط الاقتصادي، كذلك قطاع التنمية المحلية والبشرية بتوفير الخدمات العامة (الصحة، السكن، التعليم، والإدارات العمومية) والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين نوعية الحياة وجودتها للفرد الذي يعتبر أساس ومحور التنمية والمساهمة فيها في نفس الوقت، أهم ما حققه هذا البرنامج¹:

- ✓ المؤشرات الاقتصادية الكلية: تحقيق متوسط نمو اقتصاد قدره 3,8% خلال فترة البرنامج؛
 - ✓ تطوير البنية التحتية والمنشآت: من خلال انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وتسليم الآلاف من السكنات الجاهزة؛
 - ✓ محاربة البطالة: أين تراجعت نسبة البطالة من 27,3% سنة 2010 إلى 17,65% سنة 2004.
- ❖ **المخطط الخماسي الأول 2005-2009 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC** : بناءا على المؤشرات الايجابية التي تم رصدها في مرحلة برنامج PSRE، واستجابة للوفرة المالية الناتجة عن تعافي اسعار المحروقات عالميا، توجهت السلطات الجزائرية نحو تعميق المسار التنموي عبر إطلاق برنامج التكميلي لدعم النمو (PSRE) حيث بلغت مخصصاته 4203 مليار دج أي حوالي 55 مليار دولار وأضيفت له بعد إقراره برنامجين أحدهما يتعلق بمناطق الجنوب قيمة 432 مليار دينار جزائري والأخر مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج.

¹ - جميلة معلم، مرجع سابق، ص 151.

الجدول (2-3): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

القطاعات	المبالغ	النسب المئوية %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1,1
المجموع	4202,7	100

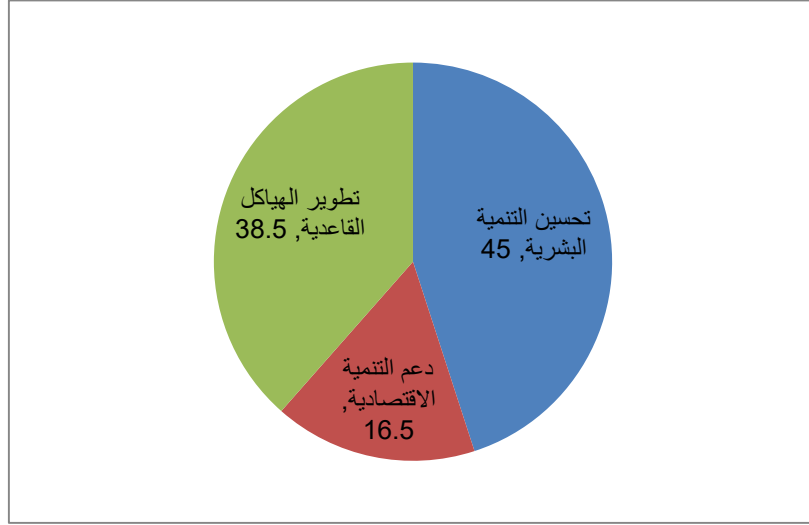
المصدر: جميلة معلم، مرجع سابق، ص 151.

يتضح من خلال الجدول رقم (2-3) أن قطاع تحسين الظروف معيشة السكان حصل على أكبر حصة من البرنامج وذلك بتخصيص مبلغ 1908,5 مليار دج أي ما نسبته 45,5 % لأجل الموصلة القضاء على أزمة السكن وتحسين ظروف التمدن للتلاميذ والطلبة، في حين كان لتطوير المنشآت الأساسية مبلغ قيمته 1703.1 مليار دج لتشييد البنية التحتية والمنشآت القاعدية، أما بالنسبة لدعم التنمية الاقتصادية كان قد خصص لها ما نسبة 8% من إجمالي مخصصات البرنامج بغلاف مالي قدره 337,2 مليار دج ومبلغ 203,9 مليار دج لعصرنة وتطوير قطاع الخدمات العمومية، و 1.1% من مخصصات البرنامج ذهب إلى قطاع تطوير التكنولوجيا والاتصال.

❖ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE : يعتبر هذا البرنامج أكبر برنامج تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال، والذي خصص له غلاف مالي قدر بـ 21.214 مليار دج (أي حوالي 28 مليار دولار)¹، حيث يندرج ضمن إطار استكمال جهود البرنامج السابقة والرامية إلى تحسين وتطوير الاقتصاد، وخلق حركة في التنمية يمكن لها أن تساهم في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

¹ - شراف عقون، وآخرون، (2018): التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، عدد خاص، افريل، ص 204.

شكل رقم (3-1): نسبة توزيع المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي 2010-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: نبيل بوفليح، (2013): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، ص 48.

من خلال الشكل رقم (3-1) يتبين أن القطاعات التي تشملها البرنامج لا تختلف عن بقية البرامج السابقة فقط الاختلاف في الغلاف المالي المخصص.

✓ فكان النصيب الأكبر لقطاع تحسين التنمية البشرية نسبة 45,4% أي ما يقارب 9903 مليار دج مقسمة بين السكن، التربية، الصحة العمومية وتحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومي.

✓ أما الحصة الثانية فكان لتطوير الهياكل القاعدية بمبلغ قدر بـ 8400 مليار دج أي ما نسبته 38.5 % وهو ما يبرز استمرار سياسة الدولة القائمة على تطوير البنى التحتية والمنشآت الأساسية التي يتركز عليها النشاط الاقتصادي.

✓ ليخصص مبلغ قدره 3500 مليار دج لدعم التنمية الاقتصادية من خلال الارتكاز على دعم قطاع الفلاحة، وإنعاش وتحديث المؤسسات الصناعية العمومية، كذلك دعم المؤسسات الصغيرة والتشغيل بالإضافة إلى تطوير قطاع الصيد البحري.

❖ المخطط الخماسي 2015-2019

أهم ما ميز هذه الفترة هو الأزمة البترولية التي ضربت السوق النفطية العالمي وانخفاض سعر البترول إلى 55 دولار للبرميل مع نهاية 2014، وهو ما كشف ضعف وهشاشة الاقتصادي الجزائري الذي لا يزال يرتبط بشكل وطيد بقطاع المحروقات.

فجاء هذا البرنامج المسجل تحت عنوان "صندوق الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو الاقتصادي 2015.2019"، والذي خصص له حساب تحت رقم 143-302 في كتابات الخزينة العمومية¹.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من أهداف أهمها:

- ✓ تحقيق متوسط معدل نمو قدره 7% بحلول 2015؛
- ✓ مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار الخالق للثروة ومناصب عمل؛
- ✓ المواصلة في تحسين الظروف المعيشية ودعم الطبقات الهشة؛
- ✓ إعطاء الأولوية للتنوع الاقتصادي مع محاولة لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ تنمية المورد البشرية من خلال تكوين وتدريب الأطر والأيدي العاملة

❖ رؤية الجزائر 2030

في إطار السعي نحو تنوع مصادر الدخل القومي ركزت الدولة على تأهيل المورد البشري كركيزة أساسية، وذلك من خلال برامج مكثفة للتكوين الأكاديمي والمهني.

ومع حلول منتصف عام 2016 تبنت الجزائر خارطة طريق طموحة تهدف إلى صياغة نموذج جديد للنمو الاقتصادي، يندرج ضمن إستراتيجية الجزائر 2030، ويرتكز ها التوجه الاستراتيجي على ثلاثة محاور جوهرية ومراحل زمنية متكاملة وهي كالآتي²:

❖ مرحلة الإقلاع والنمو التدريجي 2016-2019: ارتكزت هذه المرحلة على تحفيز القيمة المضافة في

مختلف الشعب والقطاعات الاقتصادية، بهدف تسجيل وتيرة نمو تصاعدية تكسر حاجز الركود في المجالات غير النفطية؛

❖ المرحلة الانتقالية وتدارك الفجوات 2020-2025: خصصت هذه الفترة لتصحيح المسارات

الاقتصادية وتدارك الاختلالات الهيكلية، بما يضمن مواءمة القاعدة الاقتصادية الوطنية مع متطلبات التنافسية العالمية؛

¹- بشير هارون، مرجع سابق، ص 133.

²- ناصر بوعزوز، منصف بن خديجة، (2017): النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 92.

❖ مرحلة الاستقرار والتوازن القطاعي 2026-2030: تستهدف هذه المرحلة النهائية تحقيق حالة من التوازن المتكامل بين مختلف القطاعات الإنتاجية، والوصول إلى نموذج اقتصادي مستدام وناضج بحلول آفاق 2030..

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية في الجزائر

إن فكرة التنمية تطرح ضرورة القياس سواء من أجل صياغة السياسات أو من أجل تقييم النتائج، فتعتبر مؤشرات التنمية ذات أهمية كبيرة للحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما.

فالمؤشر هو عبارة عن أحد المعطيات التي تم اختيارها من بين مجموعة من البيانات أو المعلومات الإحصائية المهمة من أجل خصوصيتها وأهمية ما تمثله قيمتها¹.

كما يعرف على أنه أداة تصف بصورة كمية لوضع أو حالة معينة، وهو مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة ما، فالمؤشر يكون دقيق يمكن التنبؤ به وتوقعه².

ولقول أن متغير اقتصادي أو اجتماعي هو مؤشر للتنمية يجب أن يكون يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا أو الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها.

وعادة ما يتم اللجوء لمؤشرات التنمية الاقتصادية بهدف مقارنة بين مدى تقدم اقتصاد دولة أو مجموعة من الدول مقارنة باقتصاد دول أخرى.

الفرع 01: الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المقاييس المستعملة لقياس النمو الاقتصادي، والذي يعتبر عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، وهذه الزيادة هي في الواقع تظهر في الناتج المحلي الإجمالي³.

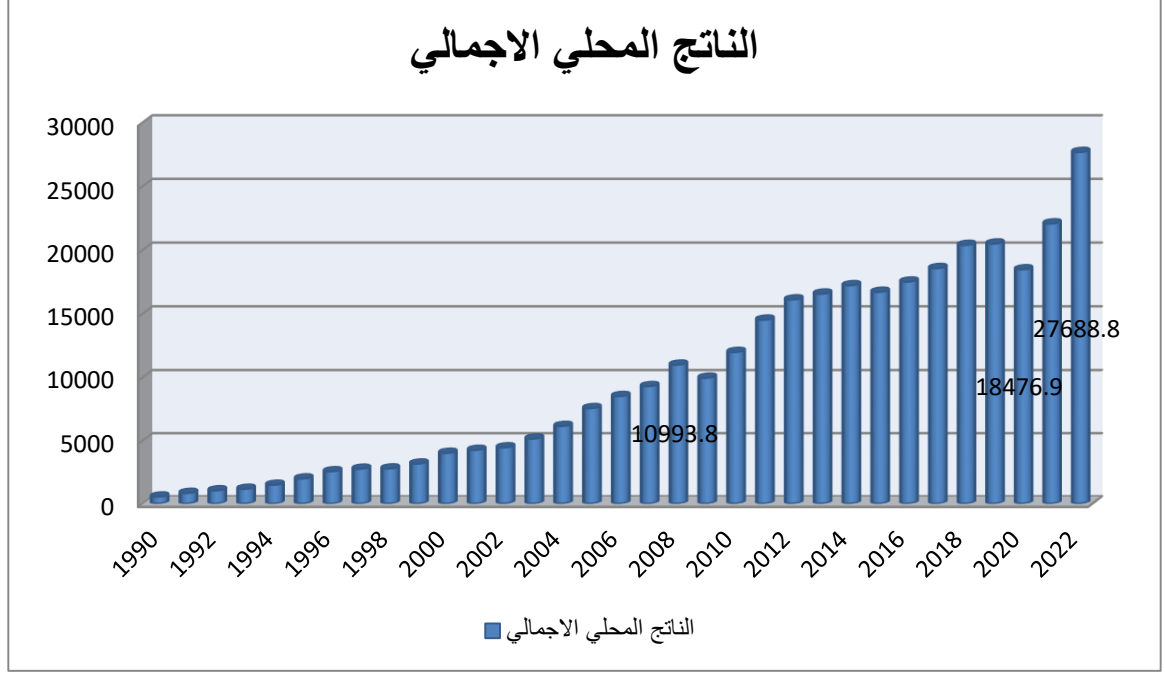
¹ - ماجدة أحمد ابوزنت، عثمان محمد غنيم، (2006): التنمية المستدامة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 10.

² - على لزعر، عبد الحليم جدي، (2013): تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، ص 64.

³ - وحيد نمديل، مرجع سابق، ص 140.

حيث كلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان دلالة على التنمية الاقتصادية، أي أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (2-3): الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي، بنك الجزائر

من خلال النظر إلى شكل حجم الناتج المحلي الإجمالي فإنه يلاحظ التطور المستمر والارتفاع المتزايد طيلة فترة الدراسة الممتدة من 1990-2023.

- 1990-1998: خلال هذه الفترة تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5 أضعاف، إذ انتقل من 556 مليار دينار سنة 1990 إلى ما يقارب 2780 مليار دج سنة 1998، حيث حاولت الجزائر خلال هذه الفترة بذل جهود من أجل تعزيز الأوضاع الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، فكان اللجوء الأول للجزائر للهيئات المالية الدولية متمثلة في صندوق النقد الدولي، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي خلال هذه الفترة هو الارتفاع الكبير في معدلات التضخم والذي كان بسبب سياسة تحرير الأسعار ورفع الدعم الأمر الذي إلى الارتفاع في جل السلع الأساسية.

- 1999-2019: يتسم حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة بالارتفاع المستمر ليحقق حوالي 20500.2 مليار دينار سنة 2019.

فعلي الرغم من مختلف الإصلاحات التي تبنتها الجزائر بمساعدة الهيئات المالية الدولية، والتي مكنتها من تحقيق بعض التوازنات، إلا أنها لم تؤدي إلى تحسين القدرة على التنافسية العالمية وذلك لضعف الإنتاجية وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وهو ما أدى بالحكومة إلى إعداد خطط واستراتيجيات تنموية وبرامج للإنعاش الاقتصادي:

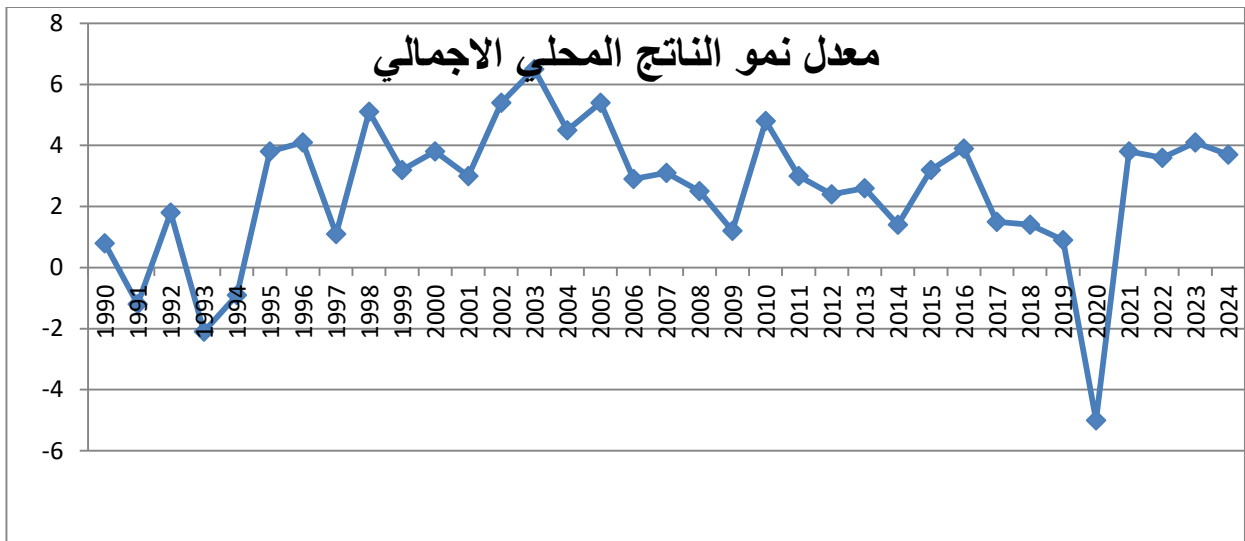
حيث مع نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) سجل حجم الناتج المحلي الإجمالي قيمة تقدر بـ 6150.4 مليار دينار؛

إثر تبني برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 9968 مليار دينار سنة 2009؛

وبمواصلة الجهود التنموية من أجل دفع عجلة التنمية يتواصل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي أين حقق سنة 2019 ما يقارب 20500.2 مليار دينار

- 2020-2024: بداية من أواخر سنة 2019 انتشر فيروس كورونا كوفيد-19 محدثا أزمة صحية عالمية كانت تداعيات جد سلبية على الناتج المحلي الإجمالي أين انخفض ليصل إلى 18476.9 مليار دينار سنة 2020، ومع نهاية سنة 2021 وبداية ظهور علامات التعافي للوضع الاقتصادي ليتحسن معه الوضع الاقتصادي، ليعاود الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع ليحقق ما يقارب 27688.88 مليار دينار سنة 2023 .

الشكل رقم (3-3): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الوحدة %



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الدولي، بنك الجزائر

من خلال الشكل السابق يتبين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعرف تذبذب بين ارتفاع تارة وانخفاض تارة أخرى متأثراً بمختلف الأزمات خاصة تلك المتعلقة بقطاع المحروقات. حيث يعكس هذا المؤشر الوضع الحقيقي للاقتصاد الجزائري.

- خلال الفترة الممتدة من 1990-1994 تميز معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سالب إذ سجل معدل قدر بـ 0.8% سنة 1990، ليسجل قيمة سالبة سنة 1994 قدرت بـ 0.9%- . حيث يمكن إرجاع ذلك إلى الاختلالات في الاقتصاد نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي، ومواصلة انخفاض أسعار البترول بداية من سنة 1991.

- من أجل تصحيح الاختلالات السابقة تم وضع برنامج والاتفاق ثالث مع صندوق النقد الدولي (1995-1998)، أين أثمر هذا البرنامج بتحقيق تحسن في معدلات النمو والتي وصلت إلى 5.1% مع استقرار أسعار البترول تلك الفترة وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- أما خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009 عرف فيها معدل نمو الناتج المحلي الاجتماعي استقرار بمعدلات موجبة أين سجل أعلى معدل في تلك الفترة سنة 2003 بمعدل قدر بـ 6.5% ، أين تزامن هذه الفترة مع البرامج التنموية المطبقة من طرف الدولة، حيث يرجع دائما الاستقرار في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي مرتبطا بأسعار المحروقات، حيث بحلول الأزمة العالمية سنة 2008 انعكس ذلك على معدل النمو لينخفض إلى حدود 1.2% سنة 2009.

- لتشهد الفترة (2010-2024) تذبذب بين الارتفاع تارة والانخفاض مرة أخرى والسبب دائما أسعار البترول (انخفاض سعر البترول سنة 2015) أين أدى إلى انخفاض معدل النمو إلى 0.9% ، منه عجز في ميزان المدفوعات ما دفع بالدولة الجزائرية إلى تطبيق سياسة ترشيد النفقات العامة. لتأتي أزمة أخرى صحية تمثلت في انتشار فيروس كوفيد-19، أين تأثر معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي سلبا وينخفض إلى حدود 5%- سنة 2020 وهي أقل قيمة مسجلة في معدل النمو طيلة فترة الدراسة. ليحقق في السنوات الموالية تحسن ملحوظ أين قدر سنة 2022 بـ 3.6% و 3.7% سنة 2024.

الفرع 02: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

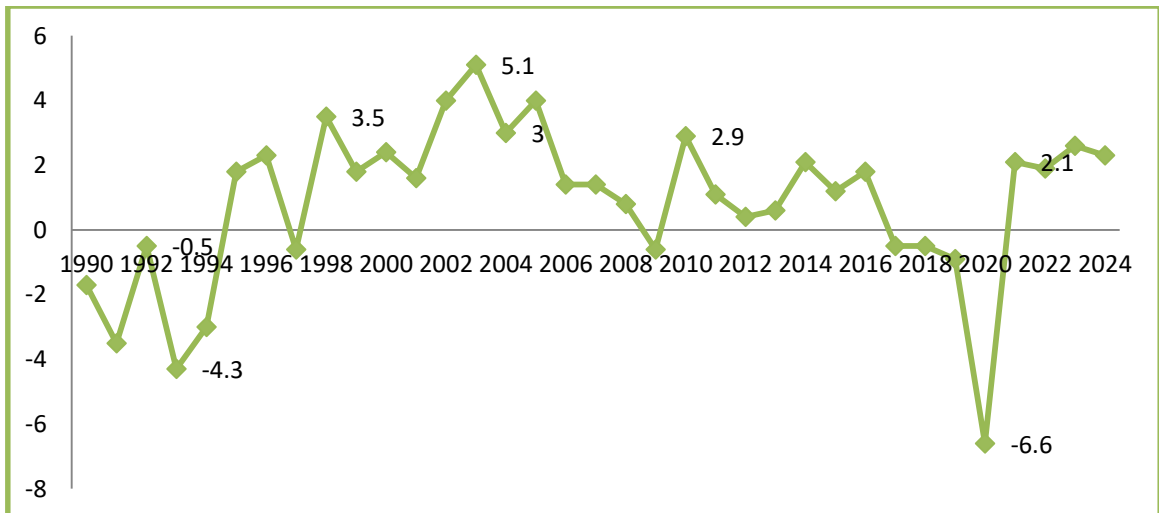
يعتبر مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو متغير يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال قسمة الناتج المحلي

الإجمالي على عدد السكان، لذلك فهو يقيس القيمة الحقيقية لإنتاج الأفراد، ويستعمل لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة.

إن منحني نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يسلك نفس سلوك منحني الناتج المحلي الإجمالي حيث:

- 1990-1994: تميزت هذه الفترة كما تم التطرق إليه سابقا بالاتفاق الأول والثاني مع صندوق النقد الدولي، أين تم تسجيل انخفاض مستمر في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، حيث انخفض من 3550.04 دولار سنة 1990 إلى 3164.9 مليار دج سنة 1994، ويمكن إرجاع سبب هذا التراجع إلى انخفاض أسعار المحروقات عالميا، وذلك نتيجة الاعتماد الكلي على المحروقات كدخل أساسي في الاقتصاد الجزائري، وباعتبار المحروقات ركيزة الاقتصاد الوطني، هناك أيضا عدم فعالية ونجاعة البرامج الإصلاحية المعتمد عليها في الاتفاقيات.
- (1995-2017): شهد خلال هذه الفترة ارتفاع مستمر إذ ارتفع من 3223.56 دولار سنة 1995 ليصل إلى 4825.18 دولار سنة 2017، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع المستمر إلى التحسن في أسعار البترول مع الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة الجزائرية والمترجمة في مختلف البرامج التنموية والتي تهدف من خلالها إلى تحسين مستوى المعيشي للأفراد.
- (2018-2024): شهدت هذه المرحلة انخفاض في القدرة الشرائية للسكان مع ارتفاع البطالة وهو ما انعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلي، لتأتي الأزمة الصحية العالمية مع أواخر سنة 2019 لتزيد من حدة الانخفاض.

الشكل رقم(3-4): معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على: البنك الدولي

من خلال الشكل السابق يتضح أن معدل نمو نصيب الفرد قد حقق نتائج سالبة طيلة الفترة الممتدة من 1990-1994 أين حقق معدل نمو يقدر بـ -1.7% سنة 1990، ومعدل نمو قدر بـ -0.3% سنة 1994، إذ حقق أكبر قيمة سالبة خلال هذه الفترة سنة 1993 يقدر بـ -4.3% ، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض المستمر إلى الأزمة البترولية سنة 1991، وبعض الاختلالات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة من بينها مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

ليحقق بعد ذلك نتائج إيجابية طيلة السنوات الممتدة من 1995 إلى غاية 2016، باستثناء سنة 1997 أين حقق معدل نمو سالب قدر بـ -0.6% .

أما الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2024 فقد شهدت هذه الفترة نتائج سالبة ميزت معدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام وذلك بسبب:

✓ سنة 2017 شهدت انخفاض في القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع في عوامل منها أسعار الوقود، وكذلك انخفاض في قيمة العملة

✓ 2019-2024: شهدت أواخر 2019 أزمة صحية عالمية كوفيد-19، أين أدت تداعياتها إلى زيادة الانخفاض في معدل نمو نصيب الفرد، أين سجلت سنة 2020 أكبر قيمة سالبة منذ بداية الدراسة والتي قدرتها بـ -6.6% ، ليتعافى تدريجيا خلال السنوات الأخرى، ويعاود الارتفاع بقيم موجبة أين قدر بـ 1.9% سنة 2022 و 2.3% سنة 2024.

الفرع 03: معدل التضخم

يعتبر معدل التضخم من بين المؤشرات النقدية التي تعكس قوة الاقتصاد، حيث يعد حلقة تقييم للعملة المحلية بالعملة الأجنبية استنادا لسياسة الصرف التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتكيف الاقتصاد مع الصدمات الخارجية.

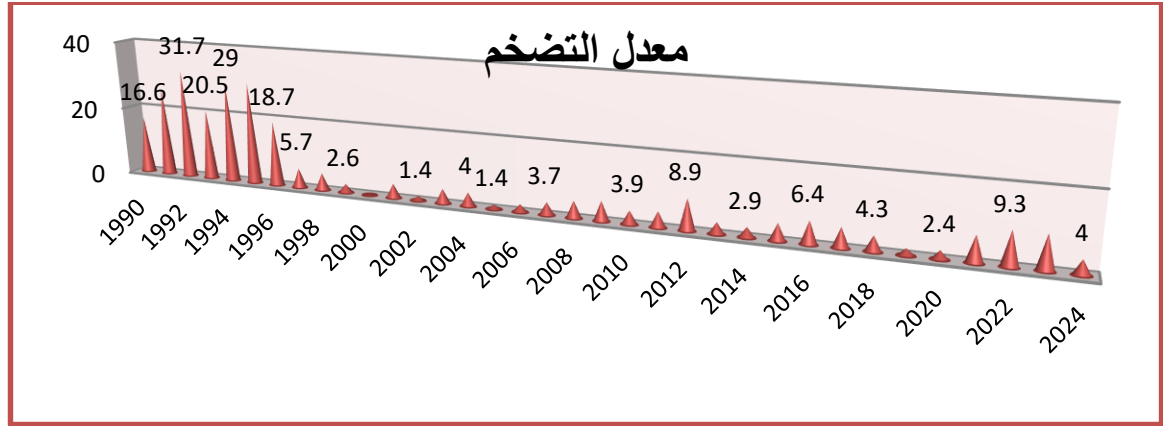
➤ يعرف التضخم على أنه "عبارة عن نفود كثيرة تطارد سلع قليلة"¹.

¹ - عبد اتباية، (2023): تأثير انهيار أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية استشرافية 1995-2018، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص نفود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 39.

➤ كما يعرفه أنصار النظرية الكمية بأنه "زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو ارتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت" ¹.

وبالتالي فإن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للوحدة النقدية.

الشكل رقم (3-5): معدل التضخم في الجزائر (1990-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي

من خلال الشكل السابق يتم ملاحظة أن معدل التضخم في الجزائر سلك منحني تصاعديا ابتداء من 1990 إلى غاية 1996 حيث سجلت أعلى قيمة له على طول فترة الدراسة قدرت بـ 31.7% سنة 1992.

لشهد الفترة التي بعدها (1997-2000) منحني تنازليا وهذا بفضل السياسة المالية الانكماشية المطبقة بعد اللجوء الثالث للصندوق النقد الدولي. أين حقق معدل التضخم ما يقارب 0.3% سنة 2000، ليعاود الارتفاع سنة 2001 أين حقق 4.2% وذلك راجع إلى نمو الكتلة النقدية من الناتج الداخلي الخام نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي.

أما بقية السنوات فقد شهدت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث سجل سنة 2012 قيمة قدرت بـ 8.9% ، لتتخفض سنة 2020 إلى 2.4% ، لترتفع مجددا مع بداية سنة 2021 متأثرا بتداعيات الأزمة الصحية إذ سجلت قيمة 9.3% سنة 2023، لتحقيق سنة 2024 ما يقارب 4% ويرجع هذا التحسن إلى السياسات النقدية للبنك المركزي، والنمو القوي للقطاعات غير النفطية، مع استقرار أسعار بعض المواد الغذائية

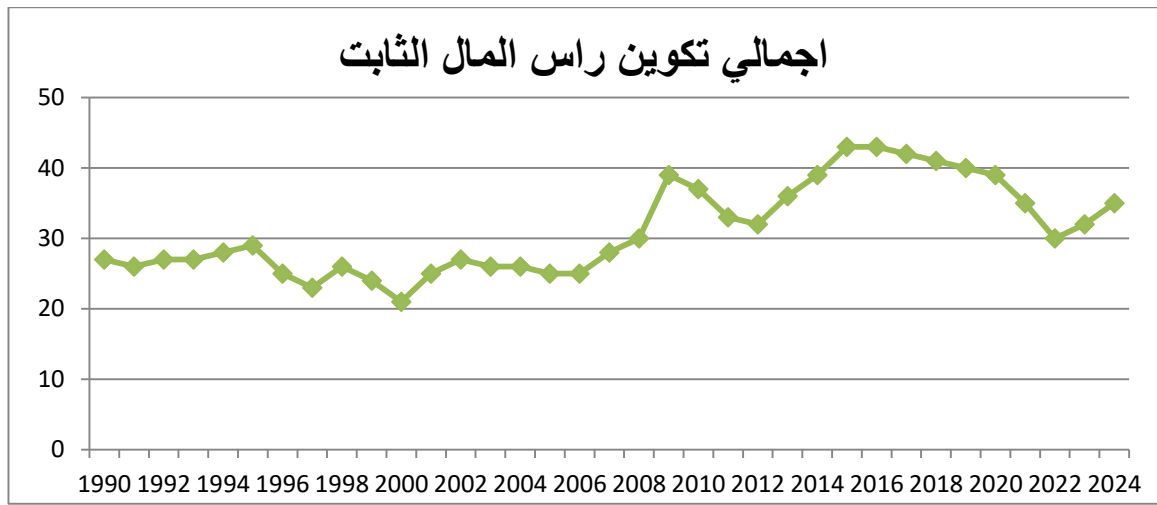
¹ - رشاد العصار، رياض الحلبي، (2000): النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 163.

وارتفاع في الإنتاج المحلي مما قلل الضغط على الأسعار رغم التحديات العالمية، وهو ما أتاح للدولة مجالا لتعزيز التنمية المستدامة.

الفرع 04: إجمالي تكوين رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي

يعكس إجمالي تكوين رأس المال الثابت مستوى الاستثمار في الجزائر، والشكل التالي يوضح أهم التغيرات التي طرأت عليه.

الشكل رقم (3-6): إجمالي تكوين رأس المال الثابت % من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي

يوضح الشكل رقم (3-6) إجمالي تكوين رأس المال الثابت والذي يعكس معدل الاستثمار والذي شهد تذبذب خلال الفترة المدروسة حيث:

- 1990-1999: شهدت بداية التسعينات تراجع في إجمالي تكوين رأس المال متأثرا بالأزمة الاقتصادية لسنة 1991 أين سجل مستوى الاستثمار قدر بـ 26%، كذلك بسبب تراجع أسعار النفط، والاضطرابات الأمنية في نهاية التسعينات، إضافة إلى الشروط المفروضة نتيجة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

- 2000-2016: مع بداية انتعاش أسعار النفط، سمح للسلطات الجزائرية تطبيق جملة من البرامج التنموية كثيفة الاستثمار، حيث حقق معدل إجمالي تكوين رأس المال الثابت ما نسبته 39% خلال سنة 2009، ومع البجوحة المالية سنة 2012 ارتفع هذا المؤشر ليحقق 43% سنة 2016.

- 2017-2022: مع انخفاض أسعار البترول وعجز في ميزان المدفوعات أدى بالسلطات إلى إتباع سياسة انكماشية وترشيد للإنفاق الحكومي، وهو ما انعكس على إجمالي تكوين رأس المال الثابت أين بدأ في الانخفاض إلى أن وصل إلى 30% سنة 2022.

الفرع 05: البطالة

يعد مؤشر البطالة أحد أهم المعايير الاقتصادية والاجتماعية المستخدمة لقياس مدى نجاح السياسات التنموية وفعالية سوق الشغل في استيعاب المورد البشري.

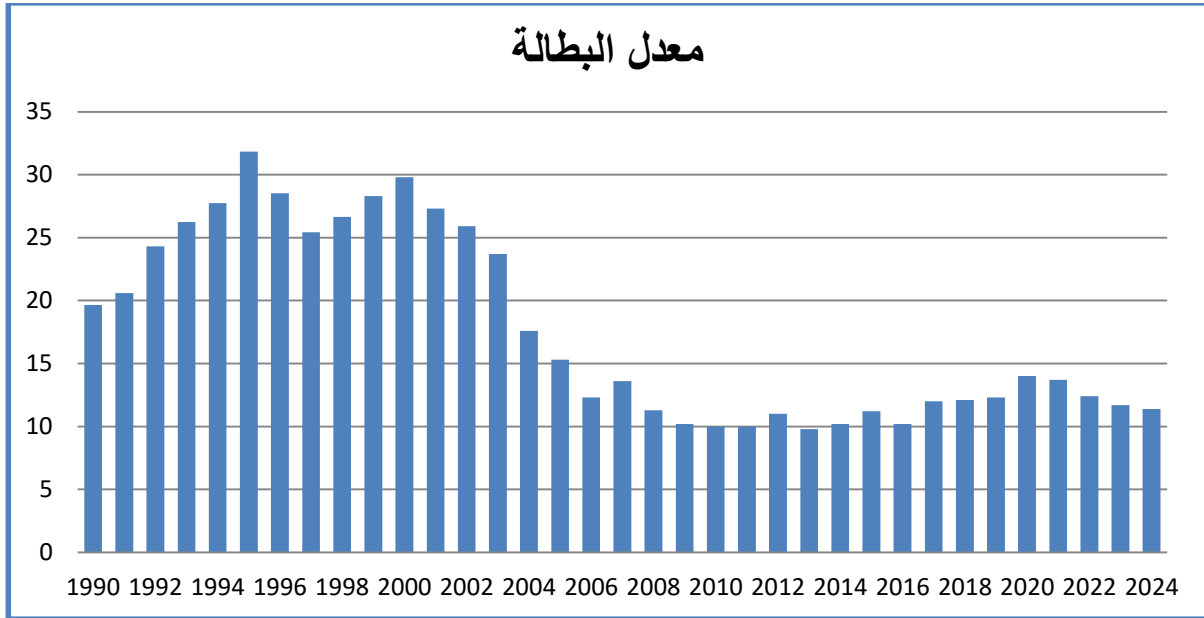
حيث تعرف البطالة على أنها "الحالة التي تشمل كل شخص بلغ سن القانونية المحددة للعمل، ولا يمارس نشاطا مهنيا، رغم كونه متاحا للعمل ومستعدا له، وي بذل جهدا فعليا ومنتظما في البحث عن فرصة وظيفية¹.

يقسم العلماء البطالة إلى:

- ❖ البطالة الظاهرة (المكشوفة): تتمثل في وجود فئة من الأفراد القادرين والراغبين في العمل والباحثين عنه بجدية، إلا أنهم يعجزون عن إيجاد فرص وظيفية تتوافق مع مؤهلاتهم العلمية، أو خبراتهم المهنية أو تخصصاتهم الأكاديمية.
 - ❖ البطالة المقنعة (المستترة): تتجلى هذه الظاهرة في توظيف عدد من الأفراد يتجاوز الحاجة الفعلية للعمل، بحيث يؤدي وجودهم في مناصبهم إلى انخفاض يشغلون وظائف لا تضيف قيمة إنتاجية حقيقية للمؤسسة، ويمكن الاستغناء عنهم دون تأثير وتيرة الإنتاج.
- والشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر.

¹ - عامر بيفوح، فريدة مرزوق، (2023): تحليل واستشراف مؤشرات التنمية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 01. ص 107.

الشكل رقم (3-7): معدل البطالة في الجزائر (1990-2024) الوحدة %



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي.

1990-2000: خلال هذه الفترة ارتفع مستوى البطالة بصفة حادة غير مسبوق، حيث ارتفع من 19.66% سنة 1990 إلى 29.8% مع تسجيل أعلى قيمة له طيلة فترة الدراسة قدرت بـ 31.84%، وكان ذلك نتيجة الدخول إلى اقتصاد السوق وإعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي، وما خلقه من آثار سلبية على مستوى المؤسسات ما أدى إلى تسريح العمال.

2001-2024: شهدت هذه السنوات تحسن ملحوظ في معدل البطالة نتيجة الانتعاش الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط التي انعكست على الاستثمار ومنه توفير مناصب عمل، وتطبيق البرامج التنموية التي هدفت إلى التخفيض من حدة البطالة، أين انخفض معدل البطالة من 27.3% إلى 11.40%، إلا أن هذا المؤشر يربط هو كذلك بارتفاع وانخفاض البترول.

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر

تعاني الجزائر من عدة معوقات التي من شأنها أن تحد من تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة والمسطرة لها، تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

❖ المعوقات الإدارية (أزمة الاختراق الإداري): يعاني الجهاز الإداري في الجزائر مما يصطلح عليه بـ أزمة الاختراق، وهي حالة تعكس عجز السلطة المركزية عن مد نفوذها بفعالية إلى مختلف القطاعات والمستويات المجتمعية، بالإضافة إلى ضعف القدرة التنظيمية على الوصول إلى كافة الأقاليم الجغرافية وتسييرها بكفاءة. تتلخص أهم العوائق التي يعاني منها الجهاز الإداري في الجزائر ما يسمى " أزمة الاختراق الإداري"، والتي تعبر عن ضعف قدرة السلطة للوصول إلى مختلف قطاعات ومستويات المجتمع والتغلغل في كافة أنحاء أقاليمها.

❖ المعوقات الأمنية والسياسية: ترجع جذور الأزمات الأمنية التي مرت بها الجزائر أساسا إلى تعثر مسار البناء السياسي وفشل النظام في تحقيق انتقال ديمقراطي سليم ومستقر، مما انعكس سلبا على الاستقرار اللازم لدفع عجلة التنمية.

❖ معوقات الفساد وتأثيرها التنموي: يمثل الفساد ظاهرة بنيوية عابرة للقطاعات، حيث يعمل كأداة تقويض لفاعلية وحجم الاستثمار، مما يؤدي بالضرورة إلى تباطؤ معدلات النمو، حيث تتجلى أبرز مظاهره في¹:

✓ الاعتداء على المال العام، كسحب قروض من البنوك العمومية بفوائد منخفضة؛

✓ الاستيلاء على الممتلكات العامة عن طريق تزوير أوراق رسمية؛

✓ تسريب معلومات وبيانات رسمية نظير الحصول على الرشوة؛

✓ استخدام المنصب العام لتحقيق منافع خاصة.

وقد سجلت الجزائر أعلى مؤشرات الفساد في قطاع البناء والأشغال العمومية، النقل، الصحة،....

❖ معوقات فشل السياسات الحكومية المتبعة: يؤثر هذا العامل بشكل كبير في تأخر عملية التنمية في الجزائر، وذلك من خلال عدم قدرة النظام على التوصل لاستراتيجيات جديدة تمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية، وهذا الأمر يعود بالدرجة الأولى إلى الخيارات الغير رشيدة التي تتخذها ابتداء من السياسة الاقتصادية المصنعة التي أظهرت عدم قدرة الاقتصاد الوطني على مواكبتها مما يساهم في تعثر التنمية².

❖ معوقات اقتصادية: وتتمثل في

¹ - محمد قويدري، وصاف سعيدي، (2008): واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، ص 39.

² - مليكة فريش، (2012): دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، ص 309.

✓ الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، وعدم تنويع الصادرات؛

✓ عدم جاهزية الجهاز الإنتاج وكفاءته؛

✓ هشاشة الاقتصاد الوطني.

❖ المعوقات البشرية: تفتقر العديد من مؤسسات الدولة إلى الخبرات العالية والمتراكمة في مجالات الإدارة الحديثة، مما أدى بالضرورة إلى اختلالات في التسيير الميداني للمشاريع، وهو ما انعكس سلبا على النتائج المرجوة من الخطط الاقتصادية.

المبحث الثاني: واقع النظام البنكي في الجزائر بين الإصلاحات والتحديث

لقد شهدت الساحة الاقتصادية العالمية العديد من التغيرات العميقة والمتلاحقة التي أثرت على مختلف الاقتصاديات بما فيها الاقتصاد الجزائري، الذي حاول مواكبة هذه التغيرات بإجراء جملة من الإصلاحات مست مختلف القطاعات وخاصة القطاع المصرفي .

سعت السلطات الجزائرية غداة الاستقلال مباشرة تأسيس نظام مصرفي في ظل الجزائر المستقلة، فقامت بإصلاحات عميقة وجذرية تتماشى مع التغيرات والتطورات المالية العالمية، وعملت على إيجاد وضع ملائم وسياسة فعالة وتنظيم محكم للجهاز المصرفي حتى يتسنى له القيام بالدور المنوط له، ويظهر ذلك جليا من جلال القوانين والتشريعات الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: النظام البنكي على ضوء الجيل الأول من الإصلاحات (1962-1990)

الفرع 01: قبل الاستقلال

ارتبطت بدايات النشاط المصرفي في الجزائر بالحقبة الاستعمارية، حيث شيد النظام البنكي آنذاك كامتداد للمنظومة المالية الفرنسية لخدمة المصالح الكولونيالية، فتجسدت أول المؤسسات المالية الرسمية في فرع لبنك فرنسا الذي أنشئ بموجب مرسوم قانوني صادر في 19 جويلية 1843، وقد دشنها البنك عمليات إصدار النقد فعليا مع مطلع 1848، إلا أن نشاطه لم يدم طويلا بسبب التغيرات السياسية في فرنسا (ثورة فبراير 1848) مما أدى لإلغاء المشروع في جويلية من نفس العام¹.

¹ - مريم ماطي، (2017): البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه علوم تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 168.

مثل المصرف الوطني للخصم ثاني مؤسسة مالية في الجزائر، واقتصرت مهامه الأساسية على منح الائتمان دون أن يمتلك حق إصدار العملة، وقد واجه هذا المصرف صعوبات تشغيلية حادة نتيجة نقص الودائع، مما أدى في نهاية المطاف إلى توقف نشاطه.

أما ثالث مؤسسة تمثلت في " بنك الجزائر " الذي أسس عام 1851 ككيان مالي محوري، لكنه عانى من أزمات مالية خانقة في الفترة ما بين 1880-1900 وذلك بسبب الإفراط في منح القروض الزراعية، مما دفع بنقل مقره إلى باريس و تغيير اسمه إلى "بنك الجزائر وتونس"، وفي 19 سبتمبر 1958 فقد هذا البنك حق الإصدار بالنسبة إلى تونس بعد تحقيقها للاستقلال السياسي لتصبح تسميته الأصلية " بنك الجزائر " وظل إلى غاية 31 ديسمبر 1962 أين حل محله البنك المركزي الجزائري¹.

الفرع 02: إستراتيجية بناء المنظومة المصرفية الوطنية غداة الاستقلال

واجهت الدولة الجزائرية عقب استرجاع سيادتها تركة ثقيلة من النظم المصرفية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، والتي كانت قائمة في جوهرها على آليات السوق الفرنسية والتوجه الليبرالي، ولم تكن هذه المنظومة تتوافق مع التطلعات التنموية الجديدة للجزائر المستقلة الساعية لبناء اقتصاد اجتماعي يحقق الرفاهية العامة، وفي هذا الصدد تبنت السلطات العمومية مسارا اصلاحيا شاملا عبر مجموعة من الإجراءات وعبر مراحل تتمثل في²:

1-1 مرحلة بناء وتكوين النظام المصرفي (1962-1970): تميزت هذه الحقبة بتوجه الدولة نحو بسط

سيادتها الكاملة على المؤسسات النقدية والمالية للاقتصاد الوطني، وذلك عبر مسارين متوازيين: استعادة سلطة إصدار النقد وتأميم القطاع المصرفي لإنشاء بنوك تجارية وطنية .

1-1مرحلة إضفاء السيادة (1962-1966): مباشرة عقب الاستقلال شرعت الجزائر في وضع النواة

الصلبة للنظام المصرفي الوطني عبر استبدال الهياكل الاستعمارية بمؤسسات سيادية، وكان ذلك من خلال:

¹ - المرجع نفسه، ص 168.

² - ليندة بخوش، (2022): أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، الجزائر، ص 144.

❖ تأسيس الخزينة العمومية الجزائرية: أنشئت في 08 أوت 1962 لتقوم بالأدوار التقليدية للخزائن العامة، بالإضافة إلى مهام استثمارية حيوية شملت منح القروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوفير التمويلات اللازمة لمشاريع التجهيز في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا¹.

❖ إنشاء البنك المركزي الجزائري: يمثل المنعطف الأبرز في تاريخ النقد الوطني، حيث أسس بموجب القانون رقم 62-144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، وقد انيطت بهذا الصرح المالي المهام الجوهرية التالية²:

* سلطة إصدار النقد: أصبح المسؤول الأول والحصري عن إصدار العملة الوطنية وإدارة السيولة.
* الرقابة والسياسة النقدية: تولى مهمة الإشراف على الجهاز المصرفي، توجيه الائتمان وتحديد معدلات إعادة الخصم؛
* بنك الحكومة: بصفته الوكيل المالي للدولة يتولى إدارة حسابات الحكومة وتقديم التسيقات الضرورية للخزينة العمومية وفق الأطر القانونية.

كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أفريل 1964 تحت اسم "الدينار الجزائري" وهو غير قابل للتحويل وقيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك، وقد وضعت هذه العملية حد لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج³.

❖ الصندوق الجزائري للتنمية CAD: تأسس بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في 07 ماي 1963، حل هذا الصندوق محل 5 بنوك فرنسية كانت تمارس النشاط المصرفي أثناء الوجود الاستعماري في الجزائر، وبعد التغيير الذي طرأ على النظام الأساسي لهذا الصندوق تم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية BAD في 1972، والذي وضع مباشرة تحت وصاية وزارة المالية⁴.

¹ - مفتاح صالح، (2005): أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 106.

² - نسيم جبال، (2023): النظام المصرفي الجزائري أمام توصيات لجنة بازل 3 الواقع والأفاق، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير فرع إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 04

³ - علي بطاهر، (2005): إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 29.

⁴ - مريم ماطي، مرجع سابق، ص 170.

كلف هذا الصندوق بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات، حيث كان القسم الأكبر من قروضه موجه لتمويل المشاريع الصناعية والسياحة المقررة في مخطط الثلاثي للتنمية (1967-1969)، ثم المخطط الرباعي (1970-1973)، ومنذ صدور قانون المالية لسنة 1971 اختص الصندوق بالقروض طويلة الأجل فقط¹.

❖ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP: أنشئ بناء على القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964، الذي حدد له نشاطه في جمع الادخارات من المواطنين واستغلالها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمويل البناء والجماعات المحلية².

شهدت المنظومة المصرفية في الجزائر غداة الاستقلال حالة من الازدواجية الهيكلية، حيث تعايش نمطان متناقضان: نظام مصرفي موروث يقوم على مبادئ الليبرالية، وتوجه سياسي وطني يتبنى الفلسفة الاشتراكية في التسيير، وقد افرز هذا التناقض عدة تحديات حالت دون فعالية السياسة النقدية، حيث عجز البنك المركزي على بسط سيطرته الكاملة على النشاط المصرفي وتوجيهه نحو الأهداف التنموية للدولة، كذلك تحفظ وإحجام المؤسسات المصرفية الوافدة عن تمويل الاستثمارات الوطنية الجديدة، واقتصار مساهماتها في القطاع الصناعي على مستويات دنيا شبه معدومة³.

1-2 مرحلة تأميم وإنشاء البنوك التجارية (1966-1967): وإمام هذه المعوقات، اتخذت السلطات الجزائرية قرارا استراتيجيا في عام 1966 يقضي بتأميم المصارف الأجنبية لإعادة صياغة هيكل النظام المالي الوطني، نتج عن قرار التأميم ظهور ثلاثة (03) بنوك وطنية مملوكة بالكامل للدولة، وشكلت حجر الزاوية في الجهاز المصرفي الجزائري الحديث، ويتعلق الأمر بـ:

❖ **البنك الوطني الجزائري BNA:** يعد البنك الوطني الجزائري أول لبنة في صرح البنوك التجارية الوطنية، حيث تأسس في 13 جوان 1966 بموجب الأمر رقم 66-178، ليكون الأداة المالية الرئيسية والركيزة

¹ - أحلام بوعبدلي، (2010): الإصلاحات البنكية وأثرها على سياسات إدارة البنوك التجارية العمومية في الجزائر-دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري 1987-2006، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص 156-157.

² - نسيم جبال، مرجع سابق، ص 04.

³ - ليندة بخوش، مرجع سابق، ص 145.

لدعم الفكر الاشتراكي للزراعة التي تبنته الدولة آنذاك، لم يأت تأسيس البنك الوطني من فراغ، بل قام على استيعاب وتجميع أصول ومقرات مجموعة من البنوك الأجنبية والفرنسية التي كانت ناشطة في الجزائر وهي:¹

* بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في جويلية 1966؛

* بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967؛

* بنك باريس الوطني في جانفي 1968؛

* بنك باريس والبلاد المنخفضة في جوان 1968.

يقوم هذا البنك أساسا بتعبئة المدخرات الوطنية، تمويل القطاعات الحيوية وذلك بمنح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية صناعية كانت أو زراعية بالإضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية.

❖ **القرض الشعبي الجزائري CPA:** تأسس في 29 ديسمبر 1966، ليكون المؤسسة المصرفية التجارية الثانية في البلاد، وقد أنشئ هذا البنك ليلبي احتياجات قطاعات اقتصادية محددة، وتجل دوره في استقطاب الودائع لتمويل النشاطات الحرفية والصناعات التقليدية، بالإضافة إلى دعم المهن الحرة، كما يقوم بتمويل الإدارات المحلية².

❖ **البنك الخارجي الجزائري BEA:** تأسس هذا البنك بموجب الأمر 97-204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967 عن طريق استرجاع أموال خمسة بنوك أجنبية وهي:³

✓ الشركة العام في سنة 1968

✓ بنك التسليف الشمال سنة 1968

✓ البنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط سنة 1968

✓ بنك باركليز الفرنسي سنة 1968.

وقد تخصص هذا البنك عند إنشائه في العمليات مع الخارج، كما أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية⁴.

¹- مريم ماضي، مرجع سابق، ص 170.

²- نسيم جبال، مرجع سابق، ص 04.

³- علي بطاهر، مرجع سابق، ص 36.

⁴- محمود حميدات، (2000): مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 132.

2- مرحلة الإصلاحات المصرفية للفترة (1970-1989)

2-1 إصلاح سنة 1971

انطلاقاً من سنة 1971 شهد القطاع المصرفي جملة من الإصلاحات والتعديلات تماشياً مع توجه السياسة الاقتصادية للدولة ذات الطابع الاشتراكي كنموذج للتنمية الاقتصادية المبنية على أساس المخططات التنموية. استناداً لذلك جاء الإصلاح المالي ليكرس منطق تخطيط عمليات التمويل، حيث تميز هذا الإصلاح بإعطاء دور بارز للوساطة المالية، وكذلك لوجود بعض النقائص في الفترة السابقة أهمها¹:

✓ تدخل الخزينة العمومية بصفة مباشرة في عمليات التمويل الخاصة بالاستثمار، وحصر نشاط البنوك في منح قروض الاستغلال فقط؛

✓ عدم ظهور أي قانون موحد ينظم الوساطة المالية؛

✓ وجود نزاعات على مستوى السلطات النقدية حيث كان هناك تتداخل وتناقض في المهتم والأوامر المتخذة من طرف كل من البنك المركزي ووزارة المالية، كذلك النزاع الواقع على مستوى البنوك حيث لم تحترم مبدأ التخصص.

تعدد نتائج الإصلاح المالي لسنة 1971 من الناحية العملية حيث أدى إلى الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارة المالية، وبالتالي انكمش دور البنك المركزي، كما تم التخلي عن التحديد المباشر للسياسة النقدية، حيث أن العرض النقدي كان مخطط على أن يتكيف مع احتياجات الاقتصاد².

ومع مطلع عام 1978 توقفت البنوك عن منح القروض البنكية متوسطة الأجل التي كانت موجهة لتمويل المؤسسات العمومية، وحلت الخزينة العمومية محلها كفاعل رئيسي في عملية التمويل، من خلال التوسع في تقديم القروض طويلة الأجل للمؤسسات الاقتصادية، فقد أدى هذا التحول إلى إضعاف وتهميش الدور التنموي للبنوك، حيث تحولت من مؤسسات وسيطة نشطة في تقييم الائتمان إلى مجرد قنوات لتنفيذ السياسات المالية للخزينة، مما انعكس سلباً على كفاءة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة³.

2-2 إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية

¹- مريم ماطي، مرجع سابق، ص 171.

²- أحلام بوعبدلي، مرجع سابق، ص 158.

³- آسيا قوراري، (2020): اثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية- الجزائر انموذجاً، النشر الجامعي الجديد، الجزائر ص ص 159-160.

شهدت المنظومة المصرفية مع بداية الثمانيات الإصلاحات تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، ففي سنة 1983 تم إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية ليصبح عددها 400 مؤسسة، مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا ليصبح نظام لا مركزي¹. كما تم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، فنتج عنهما:

✓ البنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: تأسس بموجب المرسوم رقم 82-106 بتاريخ 13 مارس

1982 وقد اخذ صلاحيات البنك الوطني الجزائري في تمويل القطاع الفلاحي الصناعي.

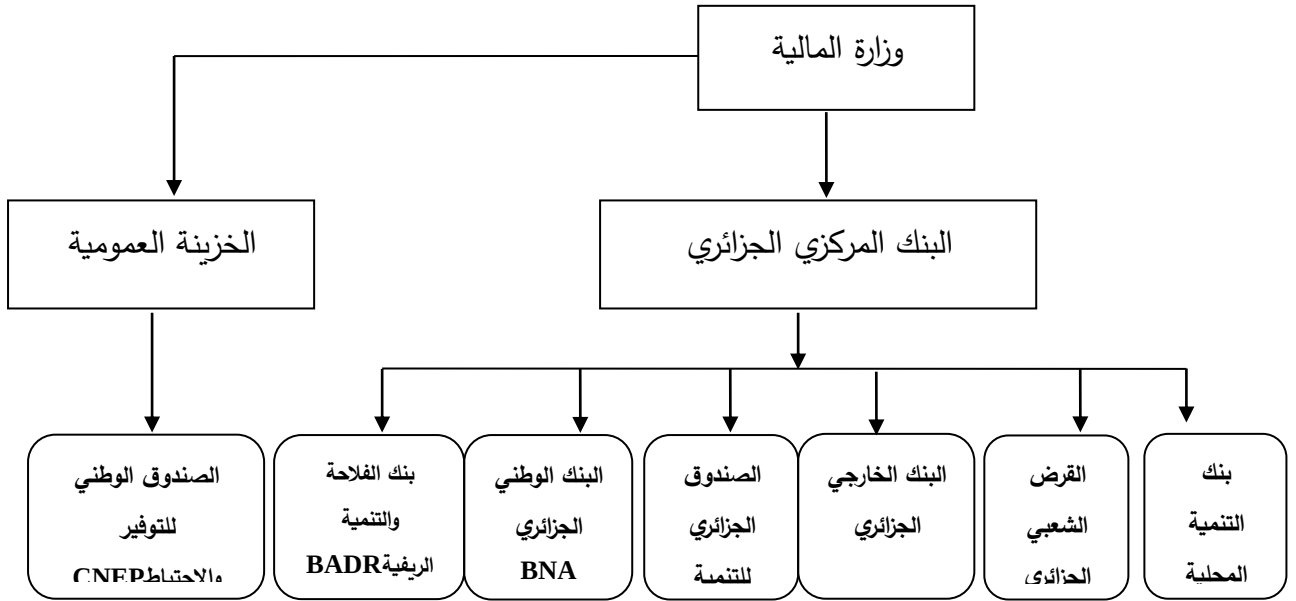
✓ بنك التنمية المحلية BDL: تأسس بموجب المرسوم 85-85 المؤرخ في 30 افريل 1985، ورث هذا

البنك قسما من أسهم صندوق الشعبي الجزائري، حيث يقوم بتجميع الودائع ومنح القروض لصالح

الجماعات والهيآت العامة المحلية، وهو بذلك آخر بنك تم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة

اقتصاد السوق².

الشكل (3-8): هيكل الجهاز المصرفي سنة 1985



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

¹ - بلعوز بن علي، كتوش عاشور، (2004): واقع المنظومة المصرفية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، ص 492.

² - نسيم جيدال، مرجع سابق، ص 06.

- نسيم جبال، (2023): النظام المصرفي الجزائري أمام توصيات لجنة بازل 3 الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير فرع إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 07.

2-3 إصلاحات مصرفية للفترة (1986-1989)

بسبب الأزمة البترولية سنة 1986 وما نتج عنها من اختلالات عميقة على مستوى مؤشرات الاقتصادية الكلية مما استدعى على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية، فأعتبرت هذه المرحلة تحضيرية للانتقال من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام اقتصاد السوق.

❖ قانون القرض والبنك سنة 1986

تحت ضغط أزمة النفط كان أول إجراء قامت به الحكومة ضمن سلسلة من الإجراءات هو إصدار قانون بنكي جديد هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة البنكية.

* فصدر قانون القرض والبنك وفقا للمرسوم رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، وقد تضمن النقاط التالية¹:

✓ تقليص دور الخزينة المهيمن على تمويل الاستثمارات وإشراك النظام المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية؛

✓ إلزام البنوك بمتابعة استخدام القروض التي تمنحها بموجب ترخيص معلن؛

✓ إنشاء هيئات رقابية على مستوى النظام البنكي، وترسيخ دور الهيئات الاستشارية في النظام المالي.

❖ المخطط الوطني للقرض Le Plan National du Crédit: أحد أهم الأدوات التنظيمية التي جاء بها قانون

12/86 المتعلق بالنقد والبنوك، والذي صمم ليكون بمثابة لوحة قيادة إستراتيجية تهدف إلى ضبط

المسارات المالية داخل الاقتصاد الوطني، وحسب قانون 86-12 يعد المخطط الوطني للقرض أداة ضرورية

لتحديد حجم الموارد المالية الواجب حشدتها، مع وضع أولويات دقيقة لتوزيع القروض الائتمانية على

مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتوافق مع الأهداف التنموية المسطرة. كما يعمل المخطط على تقليص

¹- نور الدين عابسية، (2011): فاعلية الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل دولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 118.

الاعتماد المفرط على الإصدار النقدي الجديد لتمويل الاقتصاد، من خلال التركيز على تعبئة الادخار الداخلي وتحديد سقف دقيق لحجم الأموال الواجب تجميعها¹.

❖ قانون استقلالية البنوك 1988:

أفرزت الممارسة الميدانية لقانون 1986 جملة من الثغرات التي كشفت عدم مواءمته للمستجدات الاقتصادية الوطنية، مما دفع المشرع الجزائري إلى تبني إصلاحات أكثر عمقا وجراً من خلال إصدار القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12/01/1988، وقد سعى هذا القانون إلى تكريس استقلالية المؤسسات المصرفية وفصلها عن الوصاية الإدارية المباشرة².

وتتمثل أبرز التحولات الهيكلية التي جاء بها هذا القانون في ما يلي³:

- ✓ تكريس الشخصية المعنوية والاستقلال المالي: أضحت البنوك بموجب هذا التوجه مؤسسات عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي الكامل، وهذا يعني خضوعها لقواعد القانون التجاري، وضرورة الالتزام بمعايير الربحية والتوازن المالي في كافة نشاطاتها الائتمانية؛
 - ✓ تعزيز السيادة النقدية للبنك المركزي: ساهم القانون في تقوية دور البنك المركزي في رسم وتسيير السياسة النقدية والائتمانية للبلاد، بعيداً عن ضغوط التمويل المباشر للعجز الميزانيتهزيز دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية؛
 - ✓ إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد؛
 - ✓ منح للمؤسسات المالية غير المصرفية إمكانية المساهمة أو القيام بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني وخارجه، بمعنى أنه بإمكان البنوك والهيئات المالية اللجوء إلى الائتمان طويل ومتوسط الأجل في السوق الداخلية والخارجية.
- يمكن القول أن النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 1989 كان مجرد حلقة وصل بين الخزينة والمؤسسات العمومية، وأن البنوك لم ترتقي إلى الدور المنوط بها بسبب القوانين المقيدة لأنشطتها، وأمام هذه الوضعية جعلت السلطات المعنية تتدخل لإصلاح جذري يتماشى واقتصاد السوق.

¹ - فريدة بن اشنهو، (2015): الإصلاحات البنكية في الجزائر تطور - واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 161.

² - ليندة بخوش، مرجع سابق، ص 151.

³ - فريدة بن اشنهو، مرجع سابق، ص 166.

المطلب الثاني: إصلاحات قانون النقد والقرض

بالرغم من التعديلات التي عرفها النظام المصرفي من خلال إصدار قانون 86-12 وقانون 88-06 المعدل والمتمم له، إلا أنها لم تكن كافية لتكييف المنظومة المصرفية مع الوضعية الجديدة للاقتصاد الجزائري الذي يسعى للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

الفرع 01: قانون النقد والقرض 90-10

جاء قانون النقد والقرض المؤرخ في 10 أفريل 1990 عقب الإصلاحات التي حدثت بعد 1986 والتي اتضح عدم ملائمتها للوضعية الاقتصادية، فجاء هذا القانون ليكمل الإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي. بالرغم من أنه أُصدر في ظروف صعبة نوعا ما إلا أن معظم الاهتمامات المبرمجة انصبّت على النظام النقدي بالدرجة الأولى، فقد جاء ليحرر البنوك التجارية من القيود المفروضة عليها، وفتح المجال لإنشاء الخاصة منها، حيث حدد قانون 90-10 مجموعة من المبادئ والأهداف.

01- مبادئ قانون النقد والقرض

- حمل قانون النقد والقرض في طياته أفكارا جديدة تتعلق بالنظام البنكي وأدائه، ومن أهمها ما يلي:
- ❖ **تكريس مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية:** يعد هذا المبدأ حجر الزاوية في الإصلاح الجديد، حيث أحدث قطيعة مع التسيير الإداري الكمي للسيولة، وانتقل بالمنظومة إلى مرحلة التخطيط النقدي المستقل، ويترتب على هذا الفصل تحقيق الأهداف التالية¹:
- ✓ **التطهير المالي إرساء الاستقرار:** السعي لتنقية القواعد المالية وضمان توازنها الداخلي بعيدا عن تقلبات القطاعات الإنتاجية؛
- ✓ **توحيد الوظيفة النقدية للدينار:** حصر مهام العملة الوطنية في الاستعمالات الاقتصادية القانونية والداخلية بشكل منظم؛
- ✓ **إعادة الاعتبار للبنك المركزي:** تعزيز مكانة البنك المركزي تحت مسمى 'بنك الجزائر'، ومنحه الصلاحيات الكاملة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية للبلاد؛
- ✓ **إزالة التمييز بين المؤسسات العمومية والخاصة في منح القروض.**

¹ - ليندة بخوش، مرجع سابق، ص 155.

❖ **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** عزز هذا الفصل بين الدائرتين من استقلالية البنك

المركزي، حيث لم تعد الخزينة العامة حرة في اللجوء إلى البنك المركزي للحصول على التمويل الذي تحتاجه، بل أصبحت تخضع لبعض القواعد وهي¹:

✓ استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة؛

✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد ديونها السابقة؛

✓ تهيئة الظروف الملائمة للسياسة النقدية كي تؤدي دورها بشكل فعال.

❖ **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:** سيطرت الخزينة في مرحلة سابقة على تمويل الاستثمارات

المخططة، واسترجعت البنوك وظيفتها التقليدية بمنح القروض من خلال هذا القانون بإبعاد الخزينة عن تمويل الاقتصاد، ويسمح فصل هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية²:

✓ تراجع دور الخزينة في تمويل النشاط الاقتصادي؛

✓ استرجاع البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛

✓ منح الائتمان لا يخضع لقواعد إدارية و إنما يركز على أساس مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

❖ **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** تمثلت هذه السلطة في مجلس النقد والقرض الذي جاء ليزيل كل

التشتت الذي عرفته السلطة النقدية سابقا بين وزارة المالية والخزينة التي كانت تمويل عجزها وقت ما شاءت من البنك المركزي.

❖ **وضع نظام مصرفي على مستويين:** لقد اعتمد قانون النقد و القرض على هذا المبدأ و ذلك من أجل التمييز

بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزع للقروض، وبموجب هذا القانون أصبح البنك المركزي يمثل " بنكا للبنوك " يراقب ويتابع نشاطاتها وعملياتها.

02- أهداف النقد و القرض

يطمح قانون النقد و القرض 90-10 إلى تحقيق جملة من الأهداف:

✓ إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد؛

✓ إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد لتحرير الخزينة من عبئ الائتمان؛

¹ - نسيمه جيدال، مرجع سابق، ص 12.

² - فريدة بن اشنهو، مرجع سابق، ص 176.

- ✓ تعزيز السيدة النقدية والمؤسساتية: إعادة الاعتبار للبنك المركزي كحارس وحيد وحصري لسلطة إصدار العملة الوطنية، مما مكنه من إدارة النقد والقرض للأجانب وللمؤسسات المحلية بفعالية واستقلالية ؛
- ✓ خلق بيئة استثمارية تنافسية: فتح الأفاق أمام الاستثمارات الأجنبية من خلال تشجيع تدفق رؤوس الأموال، وتهيئة المناخ القانوني الذي يسمح بتحويل الأرباح والفوائض المالية للخارج وفق المعايير الدولية،
- ✓ التطهير المالي للمؤسسات العمومية: يساهم نظام التمويل السابق من خلال المنح الآلي للقروض دون مراعاة الفعالية والخطر إلى ارتفاع مديونية مؤسسات القطاع العام مما تسبب في اختلالات نقدية عميقة على مستوى الاقتصاد الوطني، خاصة بعدما أصبحت هذه المؤسسات غير قادرة على الالتزام تسديد ديونها اتجاه البنوك، ليتبنى قانون 90-10 آليات جديدة لتطهير مديونية المؤسسات بمنح الخزينة دور أساسيا في شراء جزء من ديون المؤسسات بغية تطهير وضعها المالي.

الفرع 02: الإصلاح المالي ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1998)

رغم المجهودات والإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية بدافع الأزمة 1986 إلا أن الوضع ظل مزريا تميز بانحيار التام للتوازنات الاقتصادية النقدية والمالية، هذا الوضع دفع بالجزائر الدخول في مرحلة إصلاح اقتصادي شامل بالتعاون مع مؤسسات النقد الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) من خلال:

1- مرحلة التثبيت الهيكلي (1994-1995): حيث تميزت هذه المرحلة بـ:

- ✓ التخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات غير المباشرة وذلك بفرض احتياطي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية بقيمة 25% وذلك أواخر 1994؛
- ✓ تطبيق سياسة السوق المفتوحة سنة 1996؛
- ✓ تحرير أسعار الفائدة على الودائع؛
- ✓ إنشاء سوق الصرف الأجنبي ما بين البنوك سنة 1995، ثم تبعه مكاتب للصرف قصد التعامل بالنقد الأجنبي نهاية سنة 1996.

2- مرحلة برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) التمويل الموسع: تمثلت هذه المرحلة في إعادة

تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية نظرا لدورها الكبير في تعبئة المدخرات حيث تضمنت الإصلاحات ما يلي¹:

¹ - ليندة بخوش، مرجع سابق، ص 158.

- ✓ إدخال تعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية، وسن تشريعات تتوافق مع التوجهات الجديد للاقتصاد
- من خلال فتح المجال أمام مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي وتحرير النشاط المصرفي؛
- ✓ إعادة هيكلة البنوك العامة عن طريق توفير متطلبات الخصوصية لتوفير بيئة تنافسية في السوق المصرفية من شأنها أن ترتقي بالقطاع إلى مستوى النشاط المصرفي العالمي؛
- ✓ تطوير سوق الأوراق المالية وذلك بتوفير الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطوير النشاط المالي.

المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري خلال الألفية الجديدة

إن عملية إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري عملية متجددة وغير منتهية، فكلما كان المجال البنكي على المستوى العالمي يتطور باستمرار فلا بد على البنوك الجزائرية مواكبة ذلك التطور.

يعد قانون النقد والقرض من بين أهم الإصلاحات الأساسية في النظام المصرفي الجزائري، إلا أنه وبعد 10 سنوات من تطبيقه ظهرت عدة تجاوزات ناتجة عن مجموعة من الثغرات القانونية، تنظيمية ورقابية، وحتى يتم تداركها قامت السلطات الجزائرية بتعديل القانون ليتماشى ومختلف المتغيرات الاقتصادية السائدة.

الفرع 01: إصلاحات الفترة (2001-2009)

01- الأمر 01-01 لسنة 2001: يعتبر الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 أول تعديل لقانون النقد والقرض، وقد ركز هذا التعديل على الجوانب الإدارية والتنظيمية دون المساس بالفلسفة الأساسية للقانون، حيث تقرر ما يلي¹:

✓ إعادة صياغة هيكل التسيير: تم إلغاء مجلس الإدارة، ليحل محله نخط تسييري يقوده محافظ بنك الجزائر، مدعوما بثلاثة (03) نواب وعدد من الموظفين؛

✓ توسيع عضوية مجلس النقد والقرض: رفع عدد أعضاء المجلس من (07) أعضاء إلى (10) أعضاء، بالإضافة إلى مراقبين اثنين لضمان تمثيلية أوسع ودقة أكبر غي اتخاذ القرارات النقدية.

إن هذا التعديل لم يكن له أثر كبير ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر، فاضطرت السلطات إلى إحداث إصلاح آخر تمثل في الأمر 03-11.

¹ - أيمن بن عبد الرحمان، (2015): تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص 125.

02- الأمر 11-03: لم يكن تعديل 2001 كافيا لاحتواء كافة الاختلالات، خاصة بعد ظهور أزمات في بعض البنوك الخاصة (مثل أزمة بنك الخليفة)، فقد زعزع إفلاس البنوك الخاصة الجزائرية ثقة الأعوان الاقتصاديين في القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي بشكل عام، وبالتالي دفع لاستمرار هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي وتراجع المنافسة في الساحة المصرفية الجزائري¹، مما استوجب إصدار الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض في 26 أوت 2003²، وعليه جاء الأمر 11-03 لإخضاع النظام المصرفي إلى القواعد والمعايير المصرفية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات، فجاء ليكرس الأهداف التالية:

✓ دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته دون التدخل فيها؛

✓ دعم حماية البنوك وحماية ودائع الزبائن؛

✓ تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص المسائل المالية.

ومن خلال السعي لتحقيق هذه الأهداف يمكن اعتبار أن الأمر 11-03 يعتبر خطوة تصحيحية للثغرات التي تضمنها قانون النقد والقرض 10-90، وفي نفس الوقت محالة التماشي مع المعطيات الجديدة التي أفرزتها التطورات الاقتصادية والمصرفية في الجزائر³.

الفرع 02: إصلاحات الفترة 2010-2020

01- الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض

جاء هذا الإصلاح المصرفي لسنة 2010 بمجموعة من النقاط أهمها:

✓ تحديد صلاحيات ومهام بنك الجزائر وتكليفه بتنظيم الحركة النقدية ومراقبة توزيع القرض وتنظيم السيولة؛

✓ تعزيز الإطار القانوني للنشاط المصرفي، ولاسيما شروط الدخول في المهنة المصرفية خاصة بعد إفلاس البنوك مما أدى إلى سحب اعتمادها؛

¹- عمار زعرور، (2015): السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 249.

²- الجريدة الرسمية الجزائرية، (2003)، أمر رقم 11-03 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 26 غشت سنة 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض، العدد 52.

³- العباس بهناس، لخضر بن احمد، (2013): النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 04، العدد 02، ص 39.

✓ فتح مجال الاستثمار في مجال البنوك والمؤسسات المالية للقطاع الأجنبي والخاص الوطني على مستوى التراب الجزائري حسب القاعدة (51%-49%) حيث ألغيت هذه القاعدة في القانون المالية التكميلي لسنة 2020 من خلال المادة (51).

02- القانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017: واجه الاقتصاد الجزائري في منتصف عام 2014 صدمة خارجية حادة تمثلت في الانهيار المسارع لأسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث تراجعت الأسعار من مستويات قياسية بلغت 98 دولار للبرميل سنة 2014 لتصل إلى مستويات متدنية ناهزت 43 دولار للبرميل سنة 2016¹، ونتيجة لهذا التراجع الحاد وجدت الخزينة العمومية الجزائرية نفسها أمام تراجع مستمر في مداخيلها في ظل تزايد نفقات التشغيل والتجهيز، فتبنت ما يسمى سياسة التمويل غير التقليدي والذي تم إقراره في القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، والذي نص في مادته 45 مكرر أنه يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، وذلك من أجل المساهمة في²:

✓ تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

✓ تمويل الدين العمومي الداخلي؛

✓ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

الفرع 03: إصلاحات الجيل الثالث

بعد مضي أكثر من عقدين على صدور التشريع التاريخي للنقد والقرض، وبفعل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العميقة لاسيما التحديات الصحية التي فرضتها جائحة كوفيد-19، وما تبعها من آثار سلبية للأمر رقم 17-10، بادرت السلطات الجزائرية إلى مراجعة شاملة للمنظومة القانونية المنضمة للعمل المصرفي، وفد استهدفت هذه الخطوة معالجة التعثرات القائمة ومواكبة رغبة الدولة في تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وهو ما توج بصدور القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023، والذي يعد دستوراً نقدياً ومصرفياً جديداً يتألف من 167 مادة موزعة على تسعة (09) أبواب، ليحل محل الأمر السابق 03-11.

¹- سارة بريحومة، (2020): أثر السياسة الانفاقية على التضخم في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 160.

²- ليندة بخوش، مرجع سابق، ص 163.

أولاً: دوافع قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

تكمن أهم الدوافع فيما يلي¹:

✓ الدافع السياسي (التكريس المؤسسي): يندرج هذا القانون ضمن الالتزامات 54 التي تعهد بها رئيس الجمهورية، بهدف عصنة النظام المصرفي والمالي، وما يميزها المسار هو اعتماده على مقاربة تشاورية واسعة بين الطبقة السياسية والخبراء، حيث جاء نتيجة لنقاشات معمقة ومستفيضة داخل أروقة البرلمان، بخلاف القوانين السابقة كانت تصدر في الغالب بموجب أوامر رئاسية، كما عكس هذا التوجه انفتاحاً أكبر نحو ترسيخ وتطوير آليات الصيرفة الإسلامية؛

✓ الدافع الاقتصادي (تنويع الموارد): برزت الحاجة الملحة لهذا القانون من خلال سعي الجزائر الجاد نحو فك الارتباط بالاقتصاد الريعي وتوجيه النشاط المصرفي لدعم القطاعات المنتجة غير النفطية، بما يضمن استقراراً نقدياً يخدم الأهداف التنموية المستدامة؛

✓ الدافع القانوني والرقابي: لم يكن صدور هذا القانون مجرد إجراء شكلي، بل جاء كضرورة حتمية لمعالجة الاختلالات والثغرات التشغيلية التي اعترت القوانين السابقة المنضمة للنشاط المصرفي، ويهدف المشرع من خلال هذا التوجه إلى إيجاد إطار قانوني متكامل يضبط عمليات الصيرفة الإسلامية، مع مراجعة شاملة لكافة النصوص المتعلقة بالأزمات المصرفية وطرق تدبيرها، ويأتي هذا في سياق الحرص على صيانة سلامة النظام المصرفي والمالي باعتباره الركيزة الأساسية والمحرك الفاعل لكافة الأنشطة الاقتصادية الوطنية.

ثانياً: مضمون القانون 09-23

يمكن اعتبار قانون 09-23 محطة مفصلية في مسار الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر، حيث جاء كاستكمال وتطوير لعملية تحديث المنظومة المصرفية والنقدية التي انطلقت بوادرها منذ عام 1990، وقد حمل هذا القانون جملة من التحولات الجوهرية التي تهدف إلى عصنة القطاع المالي وتعزيز حوكمته، وتتجلى أبرز ملامحه في النقاط التالية²:

¹ - مختار رنان، (2023): الجيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 09-23، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 01، ص 287.

² - المرجع نفسه، ص ص 290-291.

- ✓ تحديث التسمية التشريعية: طرأ تغيير جوهري على مسمى التشريع المنضم للقطاع، حيث تم التخلي عن التسمية السابقة "قانون النقد والقرض" ليعاد صياغته تحت مسمى "القانون النقدي والمصرفي"، وهو ما يعكس رغبة المشرع في مواءمة المصطلحات مع المعايير الدولية المعاصرة؛
- ✓ تكريس استقلالية بنك الجزائر: عمل القانون على تقوية وتعزيز استقلالية مؤسسة بنك الجزائر، مع وضع اطر واضحة لحوكمتها بما يضمن كفاءة إدارتها للسياسة النقدية؛
- ✓ توسيع صلاحيات الرقابية والتشريعية: منحت صلاحيات أوسع لكل من المجلس النقدي والمصرفي واللجنة المصرفية، مما يتيح مرونة أكبر في إصدار التنظيمات ومراقبة النشاط المصرفي؛
- ✓ التقنين الرسمي للصيرفة الإسلامية: يعد تعزيز الصفة القانونية للصيرفة الإسلامية من أبرز الإضافات، حيث وضع القانون إطارا تشريعيا واضحا يحمي ويحفز هذا النوع من المنتجات المالية؛
- ✓ استحداث آليات الاستقرار والرقمنة: يضمن القانون آليات جديدة تمثلت في إنشاء لجنة الاستقرار المالي واللجنة الوطنية للدفع، بالإضافة إلى التوجه الصريح نحو رقمنة النشاط النقدي والمصرفي لمواكبة التحولات التكنولوجية العالمية.

الفرع 04: الهيكل الحالي للنظام المصرفي

لازالت المنظومة المصرفية الجزائرية تعرف تطورات وتغيرات متواصلة، ومع نهاية سنة 2022 ودخول بنك جديد حيز الخدمة وهو البنك الوطني للإسكان المعتمد في 29 ديسمبر 2022، بلغ عدد البنوك المعتمدة إلى ثمانية وعشرون (28)، عشرون (20) بنك وثمانية (08) مؤسسة مالية) مقرهم الاجتماعي كلهم بالجزائر العاصمة.

الشكل رقم (3-9): هيكل القطاع البنكي في الجزائر إلى غاية 2022/12/31



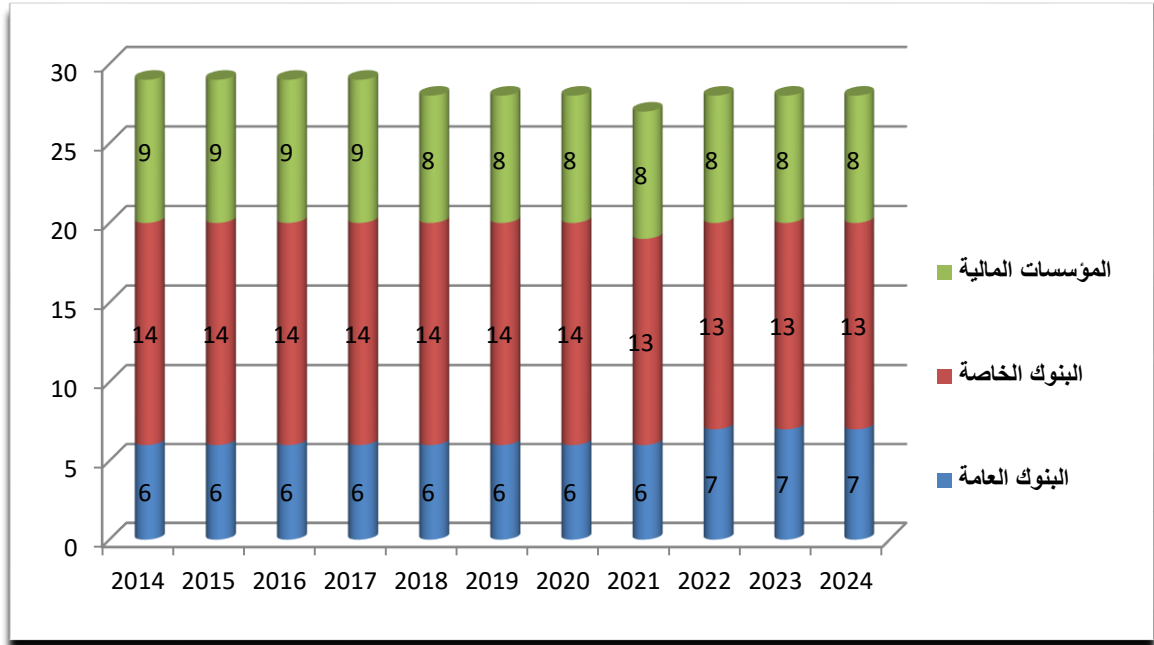
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الجمهورية الجزائرية، مقرر رقم 01 - 22 - مؤرخ في 2 جانفي سنة 2022، يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 04، 15 جانفي 2022، مادة وحيدة، ص. 29.
- الجمهورية الجزائرية، مقرر رقم 03 - 22 - مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2022، يتضمن اعتماد بنك، الجريدة الرسمية، العدد 90، 31 ديسمبر 2022، المادة الأولى، ص. 3.

وتجدر الإشارة إلى أن اثنتا عشر (12) من البنوك تقدم منتجات وخدمات تابعة للتمويل الإسلامي، موزعة على النحو التالي¹:

- 07 بنوك عمومية؛
- 13 بنك خاص برأس مال أجنبي، بما في ذلك بنك برأس مال مختلط؛
- ✓ 02 مؤسستان ماليتين عمومية؛
- ✓ خمسة (05) مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي، من بينها ثلاثة (03) عمومية؛
- ✓ تعاقدية (01) واحدة للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، والتي اتخذت في نهاية سنة 2009 صفة مؤسسة مالية.

الشكل (3-10): مكونات النظام البنكي الجزائري للفترة 2014-2024



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 01

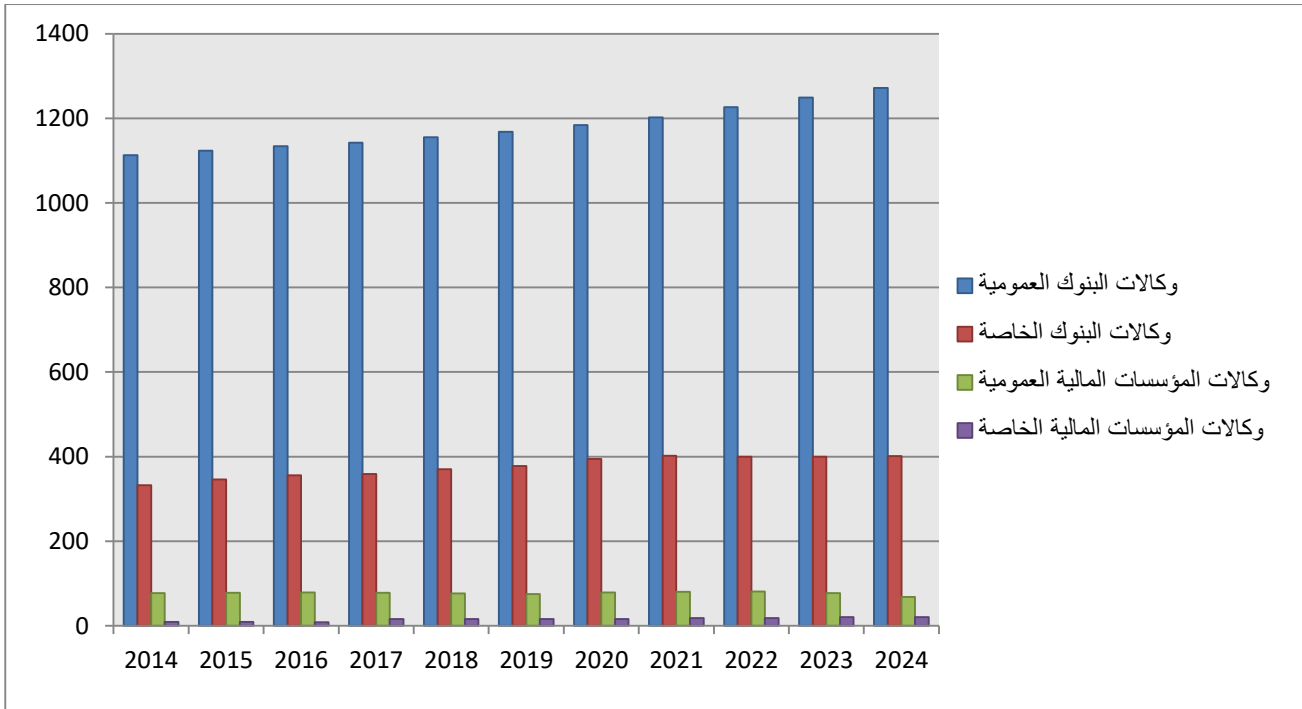
رغم فتح المجال أمام القطاع الخاص لكن مواصلة البنوك العمومية هيمنتها في القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، فلم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في هذه السنوات الأخيرة، وهذه الزيادات المستمرة تساهم في نشاط البنوك سواء تعلق الأمر بجمع الموارد أو على مستوى منح القروض ومختلف الخدمات المقدمة للزبائن.

¹ - بنك الجزائر، (2023)، تقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022، الجزائر، ص 53.

في نهاية 2024 لازالت شبكة البنوك العمومية مهيمنة بـ 1272 وكالة منها 23 وكالات مخصصة في الصيرفة الإسلامية، أما شبكة البنوك الخاصة فقد بلغت 401 وكالة منها 79 وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية أي ما نسبته 16.04 %، حيث أن البنوك الخاصة الموجودة في القطاع المصرفي الجزائري كلها عبارة عن بنوك خاصة أجنبية، ويرجع السبب الرئيسي في انعدام البنوك الخاصة الوطنية إلى فضيحة بنك الخليفة وتداعيات إفلاس البنك الصناعي والتجاري سنة 2003 الأمر الذي أدى إلى سحب الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين أرصدتهم من البنوك الخاصة وفقدان الثقة في القطاع المصرفي الخاص بشك لعام.

فيما يخص المؤسسات المالية، استقر عدد وكالاتها عند 88 وكالة . سجل إجمالي الوكالات لكامل النظام البنكي لسنة 2024، 1761 وكالة مقابل 1740 وكالة في 2023، أي وكالة واحدة لكل 26917 شخص في 2024، مقابل وكالة واحدة لـ 26839 شخص في 2023، والجدول التالي يبين العدد الإجمالي للوكالات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2014-2024.

الشكل (3-11): التطور العددي للوكالات في الجهاز المصرفي (2014-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الملحق رقم 01.

المبحث الثالث: القروض البنكية الموجهة للاقتصاد كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2024)

يعتبر النظام المصرفي وسيط مالي في الحياة الاقتصادية ومصدر الرئيسي للقروض، وذلك من خلال ما يجمعه من ودائع، وما يقدمه من قروض لتمويل عملية التنمية.

يشارك البنك المركزي (بنك الجزائر) والبنوك التجارية باختلافها في منح الائتمان المصرفي في الجزائر حيث تقدم هذه المؤسسات أشكالاً مختلفة من القروض لتمويل الاقتصاد الوطني ومنه تحقيق التنمية.

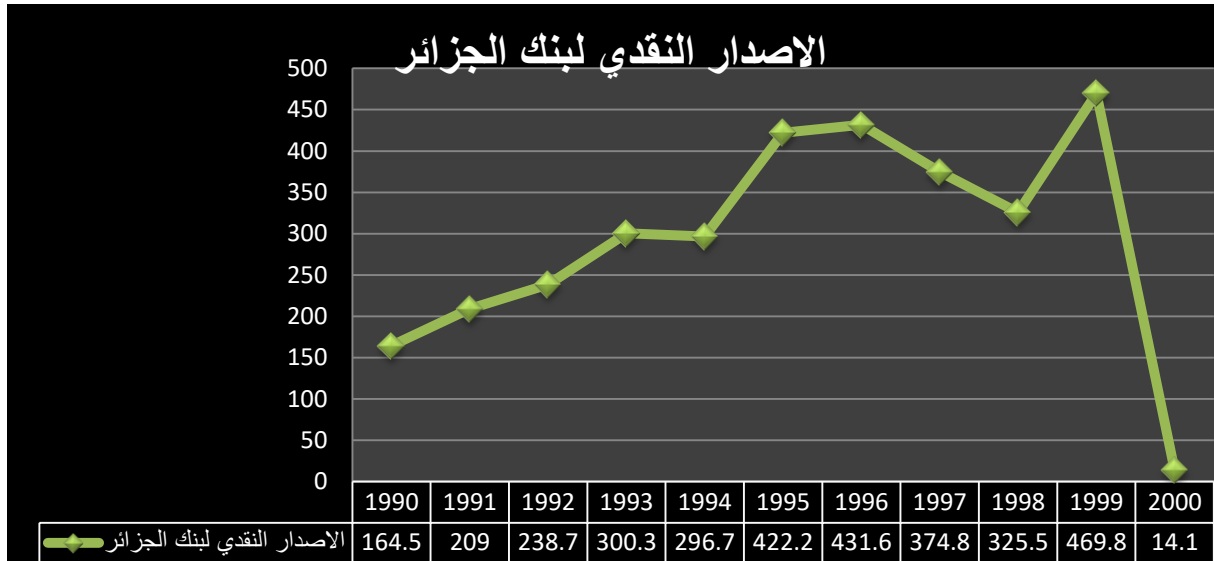
المطلب الأول: التمويل النقدي للاقتصاد في الجزائر من 1990-2024

يتحدد التمويل النقدي للاقتصاد من خلال ما يقدمه بنك الجزائر من قروض إلى الدولة، وما يقوم به من إعادة تمويل للبنوك التجارية التي تلجأ إليه لتمويل مختلف عملياتها الجارية ولاستثمارية نظراً لمحدودية السوق النقدية وضعف السوق المالية أو انعدامه.

الفرع 01: التمويل النقدي للفترة 1990-2000

أعطى قانون النقد والقرض 10/90 فكرة واضحة عن دور بنك الجزائر في تمويل الاقتصاد وكمركز لنظام التمويل بعد ما كانت الخزينة العمومية تحتكر هذا الدور.

الشكل رقم (3-12): الإصدار النقدي لتمويل الاقتصاد للفترة (1990-2000)

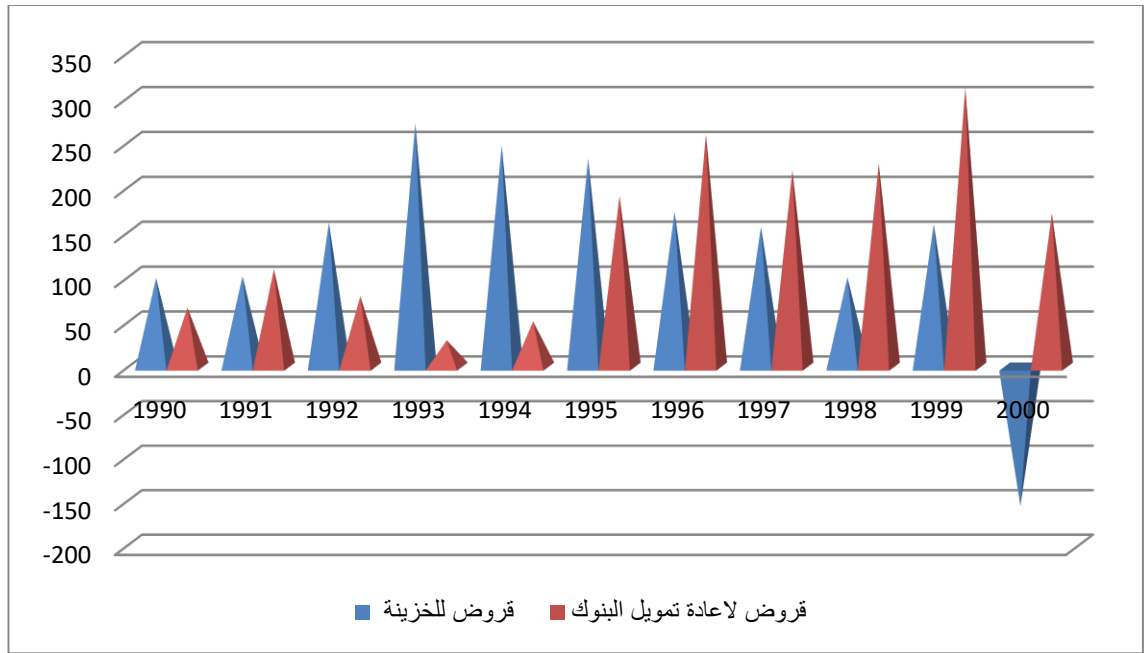


المصدر: من إعداد الطالبة: بالاعتماد على الملحق رقم 02

من خلال الشكل رقم (3-12) يتضح أن أكبر قيمة للقروض الممنوحة للاقتصاد من طرف بنك الجزائر سنة 1999 بمبلغ قدر بـ 469,8 مليار دينار وذلك بسبب الحجم الكبير للقروض الذي قدمها إلى بنوك التجارية والقدر بـ 310,8 مليار دينار مقابل 159 مليار دينار قروض للخرينة العمومية، في حين سجلت أقل قيمة لحجم القروض الممنوحة من طرف الجزائر في هذه المرحلة كانت سنة 2000 أين قدرت القروض الممنوحة للخرينة بـ (156.4-) مليار دينار في حين كانت القروض لإعادة تمويل البنوك بلغت 170.5 مليار دينار جزائري.

والشكل التالي يوضح التفصيل حجم الائتمان المقدم من طرف بنك الجزائر سواء على شكل قروض للخرينة العمومية أو لإعادة تمويل البنوك للفترة 1990-2000 .

الشكل رقم (3-13): حجم قروض بنك الجزائر للاقتصاد (1990-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 02.

ما يتم ملاحظته من خلال الشكل رقم (3-13):

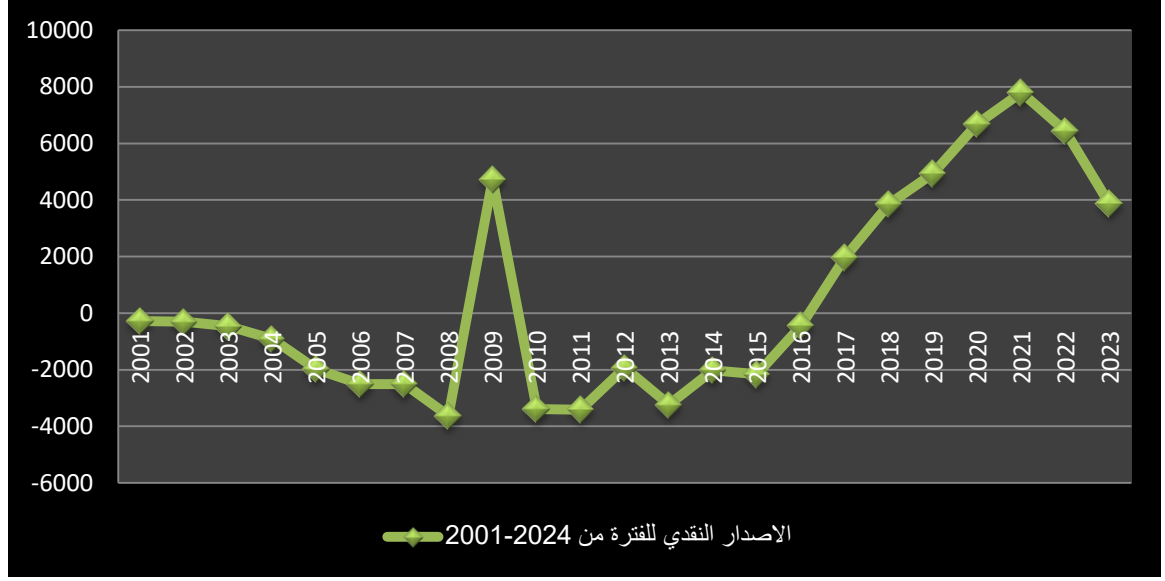
بعد إصدار قانون النقد والقروض وعكس ما كان ينظر من هذا التعديل فإن تدخل البنك المركزي لتمويل للاقتصاد لتحقيق التنمية عرف ارتفاعا محسوسا وأكثر ما كان عليه سابقا وهو ما يؤكد استمرار حالة الاقتصاد الجزائري كاققتصاد مديونية.

- بالنسبة للخزينة العمومية : من خلال الشكل السابق فإن تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية في ارتفاع مستمر طيلة الفترة الممتدة من 1990 إلى 1993، أين انتقلت قيمة القروض من 98,8 مليار دينار إلى 270,9 مليار دينار وهي أعلى قيمة لها، فظلت الخزينة تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى بنك الجزائر، حيث تميزت هذه الفترة بسياسة نقدية توسعية.
- بدأت قيمة تسبيقات الممنوحة للخزينة في الانخفاض حيث سجلت سنة 1994 قيمة 246,3 مليار دينار إلى غاية 1999 أين سجلت ما قيمته 159 مليار دينار، لتسجل سنة 2000 قيمة (4.156- مليار دينار أي أصبحت الخزينة عارضة الأموال للبنك المركزي.
- والمعلوم أن تمويل عجز الخزينة العمومية ليس له مقابل حقيقي من سلع وخدمات بل هو تمويل تضخيمي وهو ما يؤدي إلى زيادة من معدل التضخم.
- بالنسبة للبنوك التجارية حيث يتم عملية إعادة تمويلها من خلال عمليات إعادة خصم الأوراق التجارية التي بحوزتها من طرف البنك المركزي أو على شكل منحها قروض، فشهدت الفترة الممتدة من 1990 إلى 1994 تذبذب في قيمة القروض الممنوحة لإعادة تمويل البنوك حيث تسجل تارة ارتفاعا وسنة انخفاض حيث انتقلت قيمة قروض من 65,7 مليار دينار سنة 1990 إلى 29,4 مليار دينار سنة 1994، وبداية من سنة 1995 عرفت القروض الممنوحة للبنوك ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 1999 أين بلغت قيمة القروض 310,8 مليار دينار وهو يفسر اللجوء الدائم إلى إعادة التمويل لدي بنك الجزائر.

الفرع 02: التمويل النقدي للفترة 2001-2024

بعد برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي أصبح حجم التمويل النقدي للاقتصاد شبه معدوم وهذا بداية من عام 2001 أين توقفت الخزينة العمومية والبنوك عن التوجه لبنك الجزائر.

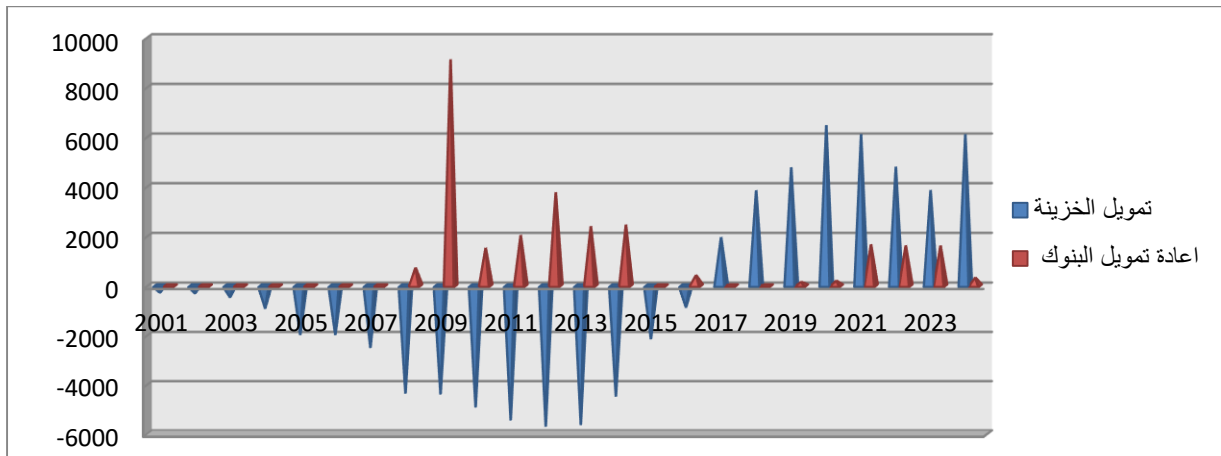
الشكل رقم (3-14): الإصدار النقدي من طرف بنك الجزائر للفترة 2001-2024 الوحدة : مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 02.

يوضح الشكل (3-14) أن التمويل النقدي للاقتصاد شهد انخفاضا مستمرا للفترة الممتد من 2001 إلى غاية 2008، حيث انتقل من (-276.3) مليار دينار وصولا إلى (-3627.3) مليار دينار، سبب هذا الانخفاض هو التحسن الملحوظ في الجباية البترولية أين أصبحت الخزينة عارضة للأموال اتجاه بنك الجزائر ولم تعد ملزمة باللجوء لتغطية احتياجاتها التمويلية، كذلك تحقيق فائض السيولة لدى البنوك التجارية، ليعود لارتفاع مرة أخرى تدريجيا من سنة 2016 إلى غاية 2024 أين سجلت أعلى قيمة له سنة 2021 وذلك بعد أزمة الصحية العالمية وحالة الركود سادت الاقتصاد وبالتالي أصبح هناك عجز في الخزينة العمومية.

الشكل رقم (3-15): توزيع الإصدار النقدي من طرف بنك الجزائر للفترة بين 2001-2024



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 02

- خلال الفترة 2001-2008: لم تسجل أي قروض لإعادة تمويل البنوك فقد بلغت مستوى الصفر (0)، فبعد التحسن في سعر البترول نجم عنه ارتفاع الودائع المؤسسات العمومية لدي البنوك أين أصبحت هذه البنوك تمتلك فوائض كبيرة من السيولة، في المقابل نجد أن الخزينة العمومية أصبحت عارضة للأموال بقيمة 4365,7 مليار دينار سنة 2008 ولم تعد بحاجة إلى اللجوء إلى البنك المركزي.
- الفترة 2009-2016: بعد الأزمة العالمية 2008 وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري وجدت البنوك نفسها مجبرة على التوجه لإعادة التمويل من طرف بنك الجزائر وذلك بعد انخفاض قيمة الودائع وبالتالي نقص سيولة وعدم قدرتهم ودفع نفقاتها وتمويل البرامج التنموية المقررة في تلك الفترة، حيث سجلت القروض الممنوحة لإعادة تمويلها أعلى قيمة لها قدرت ب 9131 مليار دينار وهي أعلى قيمة منذ سنة 1990 ليشهد بعد ذلك بتذبذب إلى غاية سنة 2016 لتشهد السنوات التي تليها تحسن في سيولة البنوك إلى غاية سنة 2021 أين توجهت مرة أخرى إلى بنك الجزائر لإعادة تمويلها وذلك بعد حالة الركود العالمي بسبب الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 وتداعياتها. في حين الخزينة العمومية بقيت محافظة على قدرتها على تمويل نفسها وبقائها عارضة للأموال خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2017، لتجد نفسها ملزمة على التوجه لبنك الجزائر لتمويل المشاريع الاستثمارية وتطبيق البرامج والتنموية المطبقة خلال تلك الفترة.

المطلب الثاني: تطور حجم القروض البنكية الممنوحة للتمويل الاقتصادي في الجزائر (1990-2024)

تعتبر البنوك الممول الرئيسي للاقتصاد في الجزائر، ذلك بالاعتماد على سياسات تجميع الودائع ومنح القروض المصرفية.

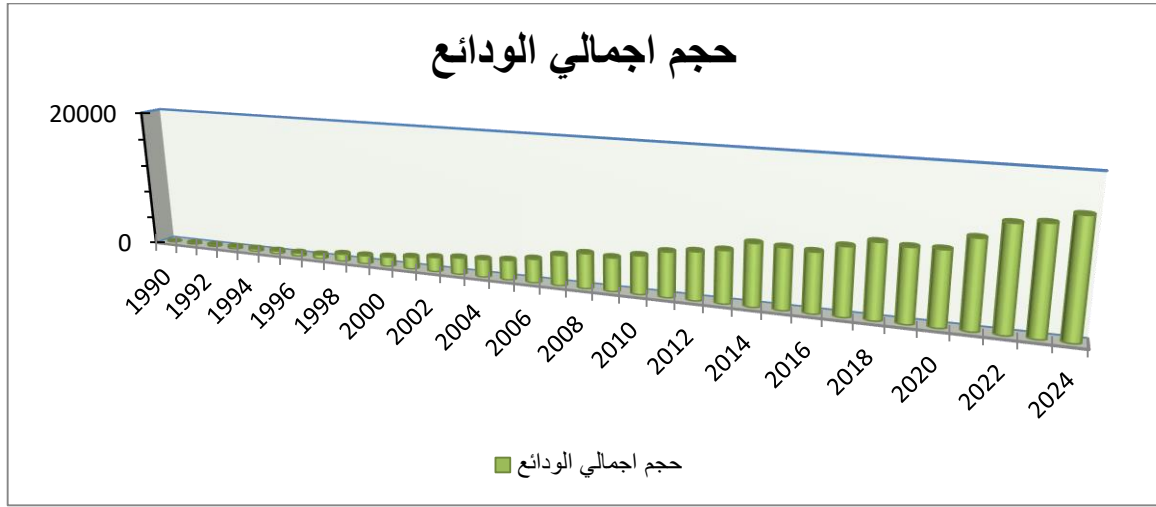
الفرع 01: تطور نشاط الإيداع

تمثل الودائع المصدر الأساسي الذي تستخدمه البنوك في نشاطها الاقراضي والاستثماري، ومعيار يعكس مدي تطور وتحسن الخدمات المقدمة من قبل البنوك، وكلما ارتفعت مقدرة البنوك على تعبئة الموارد المالية دل ذلك على فعالية المنظومة البنكية.

اولا: تطور الودائع في البنوك الجزائرية

فقد عرف النشاط جمع وحشد الموارد من طرف النظام البنكي تطورا ملحوظا مع مرور السنوات حيث سجل معدل النمو في الودائع المصرفية ارتفاعا كبيرا خلال الفترة التي عقت صدور قانون النقد والقرض، والشكل التالي يوضح تطور حجم الودائع خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2024

الشكل رقم(3-16): تطور حجم الودائع في البنوك الجزائرية للفترة (1990-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 03

من الشكل رقم (3-16) يلاحظ إن إجمالي الودائع في ارتفاع مستمر حيث ارتفع من مبلغ 105.5 مليار دج سنة 1990 إلى 16246.4 مليار دج 2024، وجاء هذا الارتفاع نتيجة مساهمة عدة عوامل: كالتغيرات التنظيمية والقانونية المنظمة للعمل البنكي والتوجه نحو الانتشار الجغرافي، عملية الإصلاح وتبني منهج اقتصاد السوق وبداية تطبيق قانون النقد والقرض 90-10، كذلك ارتفاع أسعار المحروقات. بمعدل نمو تقدر ب 18,2 عند نهاية فترة الدراسة، حيث كان معدل النمو السنوي للودائع يحقق نسب موجبة باستثناء سنوات 2009، 2015، 2016 و 2019 أين سجل المعدل قيم سالبة.

❖ **المرحلة الأولى: 1990-2010**: شهدت هذه المرحلة تذبذب ملحوظا في معدلات نمو الإجمالي للودائع، حيث سجل معدل نمو قدر 25,15% سنة 1990، ليرتفع خلال السنوات الموالية إلى غاية سنة 1993 أين حقق معدل نمو نحو يقدر ب 28,75 %، وكان ذلك عقب تحرير وانفتاح النظام المصرفي، ليسجل بعدها تراجع في حجم الودائع 444.2 مليار دج وبمعدل نمو 20,19% سنة 1994 ووصلت إلى حدود

10,81% سنة 1995 وذلك نظرا لتراجع موارد قطاع المحروقات وتسجيل معدلات فائدة سالبة¹، فيما حققت سنة 1998 أعلى نمو للودائع قدره 67,52% أين ارتفع حجم الودائع الإجمالية من 660,8 مليار دج سنة 1997 إلى 1113,7 مليار دينار جزائري سنة 1998.

ليتواصل التطور الملحوظ في حجم الودائع مع تذبذب مستمر في معدل نموها إلى غاية سنة 2009 أين سجل النمو معدل سالب قدر بـ (1,4%-)، مع انخفاض في حجم الإجمالي الودائع حيث حقق سنة 2008 ما يقارب 4937.9 مليار دج وفي سنة 2009 سجل تراجع في حجمها إلى 4731.8 مليار دج، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى التأثير السلبية الصدمة الخارجية اللازمة المالية العالمية 2008 على الجزائر، ليرتفع سنة 2010 إلى 5819,1 مليار دينار جزائري .

❖ **المرحلة الثانية 2011-2024:** عرفت سنة 2011 نمو ملحوظ قدره 16,47% مقارنة بالنمو المسجل سنة 2010 المقدر بـ 14.02% كما عرفت سنة 2012 و 2013 ارتفاعا متواضع قدر بـ 6,47% و 8,06% على التوالي، لتشهد بعدها سنة 2014 ارتفاعا ملحوظ في نمو إجمالي الودائع قدر بـ 17,83% حيث قدر حجم إجمالي الودائع لنفس السنة 8518.5 مليار دج لينخفض سنة 2015 حيث انتقل إلى 8335.1 مليار دج وبمعدل نمو سالب قدر بـ (2,32%-) سنة 2015 و (2,32%-) سنة 2016 لتسجل بعد ذلك معدلات نمو موجبة خلال سنتي 2017-2018 على التوالي 13,09% و 9,80% أين انتقلت فيها الودائع الإجمالية 9207.50 مليار دج إلى 10113,10 دج وهذا راجع إلى التمويل غير التقليدي الذي كان له تأثير إيجابي على تطور الودائع المصرفية، إلا أنه وفي سنة 2019 سجلت معدل نمو سلبي قدر بـ (2,28%-) ليسجل نمو بعد ذلك تحسن طفيف خلال السنوات 2020-2024 أين قدر معدل نمو إجمالي الودائع بـ 18.17%.

إن تطور حجم إجمالي الودائع جاء بعد صدور قانون النقد والقرض، وكان نتيجة لمساهمة عدة العوامل أهمها²:

- ✓ التحرير الجزئي للقطاع المصرفي والانفتاح على أدوات جديدة في العمل المصرفي والمالي؛
- ✓ تراجع النشاط الاقتصادي للدولة في العديد من القطاعات لصالح القطاع الخاص؛

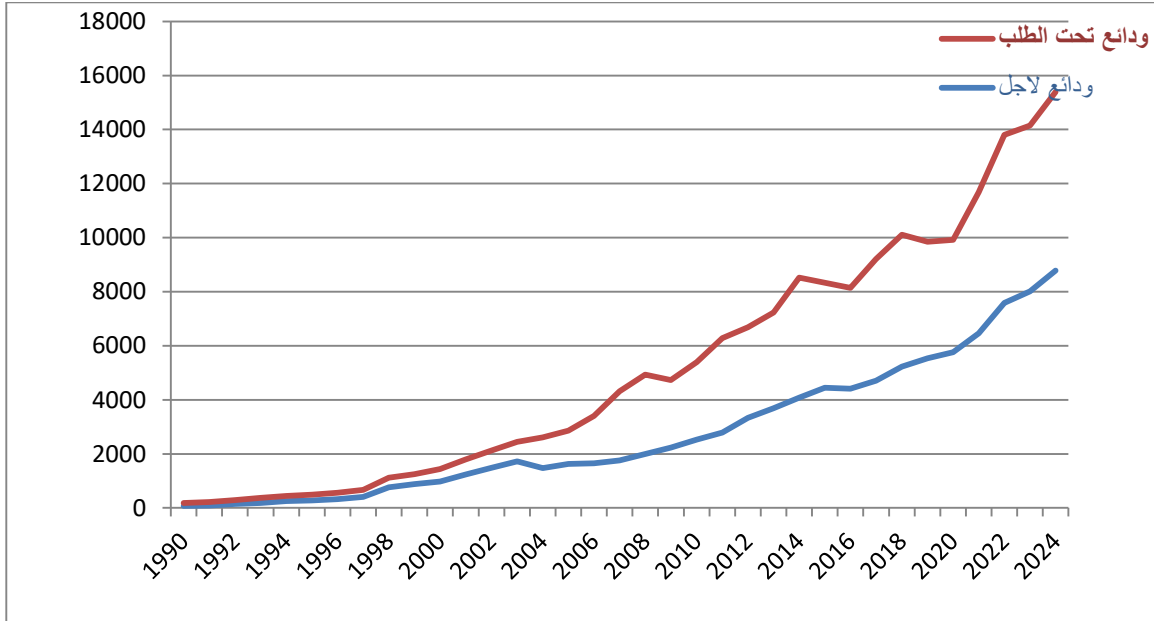
¹ - نسيمه جيدال، مرجع سابق، ص 188.

² - طارق خاطر، (2015): أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية قياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، ص ص 305-306.

- ✓ التحولات البنوية في هيكل الاقتصاد الجزائري مع التوجه نحو اقتصاد السوق؛
- ✓ الفوائض المالية الناتجة عن تحسين مداخيل الجزائر من المحروقات خصوصا سنة 2000 أين ساهم هذا التراكم بشكل واضح في رفع حجم إجمالي الودائع البنكية (التوسع في ودائع مؤسسات قطاع المحروقات).
- ✓ تحسين المؤشرات الكلية الاقتصادية الجزائرية وخصوصا معدلات التضخم وتراجع العجز الموازي.

لا بد من تحليل هيكل الودائع لمعرفة الأهمية التي تحتلها كل مكون ودوره في الاقتصاد والشكل التالي يوضح تطور حجم الودائع تحت الطلب والودائع للأجل خلال الفترة 1990 - 2024، فقد تميز حجم الودائع لأجل تزايد مستمر إذا حققت 72,9 مليار دج سنة 1990 في حين بلغت سنة 2023 ما يقارب 8787.3 مليار دج أي تضاعف بحوالي 104 مرة، في المقابل سجلت الودائع تحت الطلب ارتفاعا من 105,5 مليار دج سنة 1990 لتصل إلى 6602.6 سنة 2024 أي تضاعف حوالي 60 مرة .

الشكل رقم (3-17): تطور حجم الودائع البنكية حسب آجالها (1990-2024)

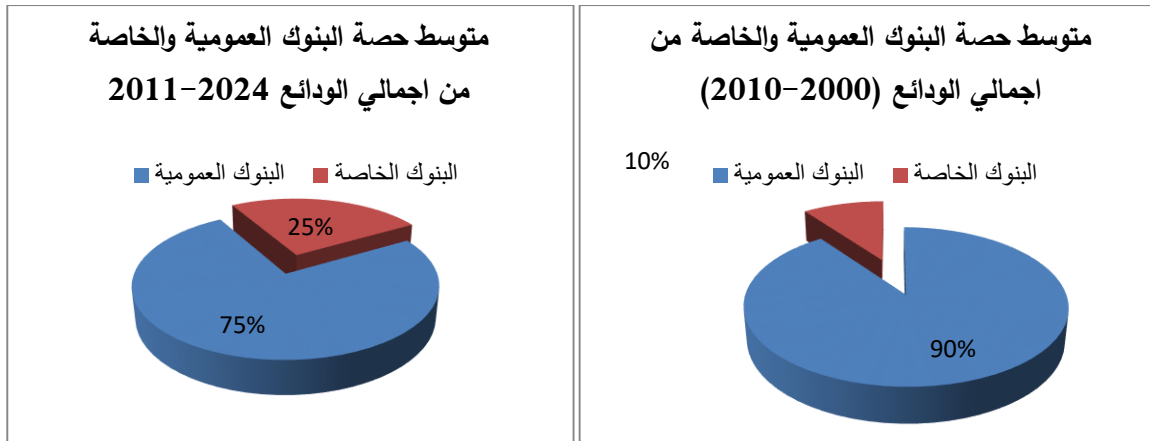


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 02

- يظهر الشكل رقم (3-17) تفاوت بين حجم الودائع تحت الطلب والودائع لأجل حيث تشكل الودائع لأجل الجزء الأهم والحصة الأكبر من إجمالي الودائع المصرفية وذلك انطلاقا من سنة 1994 إلى غاية سنة 2005 أين انتقلت من 247,7 مليار دج إلى 1632,9 مليار دج وذلك نتيجة تحرير النظام المصرفي وفتح المجال أمام البنوك الوطنية والأجنبية.

- في حيث أخذت الودائع تحت الطلب النصيب الأكبر من مجموعة الودائع خلال الفترة 2006-2014 أين سجلت 2006 إلى 1750,4 مليار دج ليصل إلى 4434,8 مليار دج باستثناء سنة 2013 أين حصلت الودائع لأجل الحصة الأكبر من إجمالي الودائع، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير للودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات الناجم عن ارتفاع أسعار النفط، إضافة لارتفاع ودائع العائلات نتيجة التحسن في القدرة الشرائية والرفع من الأجور.
- لتعاود تسجيل أهمية الودائع لأجل خلال الفترة 2015-2024 حيث سجلت سنة 2022 ما يقارب 7584,9 مليار دج والذي يعكس تحسن دور البنوك في جذب الودائع لأجل التي تستخدم في منح القروض المتوسطة والطويلة لتمويل الاستثمارات وبالتالي المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي الودائع .

الشكل رقم (3-18): حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع (2000-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 02

يبين الشكل السابق هيمنة البنوك العمومية بشكل كلي على حجم الودائع المصرفية خلال طول فترة الدراسة (2000-2024) بنسبة 90% خلال المرحلة الممتدة من (2000-2010)، ونسبة 75% للفترة (2011-2024).

- منذ صدور قانون 90-10 والذي فتح المجال أمام البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية إلا إن حصتها تبقى محتشمة، بمعدل متوسط قدر بـ 10% من إجمالي الودائع للفترة (2000-2010) حيث حققت البنوك الخاصة 12,52% سنة 2002 كنسبة قياسية من إجمالي الودائع لتعرف بعدها تدهور كبير ولفترة طويلة، وذلك كانعكاس لقضية إفلاس بنك الخليقة والبنك الصناعي والتجاري سنة 2003، لتشهد

بعدها تحسين طفيف خلال الفترة 2011-2024 أين قدر معدل حصة البنوك الخاصة من إجمالي 25%.

- يمكن إرجاع سبب سيطرة البنوك العمومية على إجمالي الودائع المصرفية وتراجع حصة البنوك الخاصة إلى¹:
 - ✓ ودائع قطاع المحروقات ممثلا بالعديد من المؤسسات العمومية؛
 - ✓ أزمة الثقة في البنوك الخاصة بعد فضيحة بنك الخليفة التي زعزعت ثقة الجمهور مما أدى إلى عزوفهم عن وضع ودائعهم لدى البنوك الخاصة.

الفرع 02: القروض البنكية الموجهة لتمويل الاقتصاد للفترة 1990-2024

أولا: مفهوم القروض البنكية

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما تمثل العائد الذي يتولد عليه الجزء الأكبر من الإيرادات، وهذا ما يدفع البنوك إلى توفير عناية خاصة لهذا النوع من الأصول.

إن سياسة الإقراض المتبعة من طرف البنوك الجزائرية تعتمد على تحقيق عنصرين مهمين²: الأول هو ضمان أمن ومردودية استخدامات البنوك ضمن الحدود التي تفرضها عليه مصادرة، والثاني يتمثل في ضرورة احترام قوانين تنظيم الدولة التي تتواجد فيها، والهدف من ذلك هو خدمة السياسة الاقتصادية المتبعة.

تعتبر القروض البنكية الموجهة للاقتصاد الوطني من بين أهم الأسباب الداعمة لتحقيق النمو الاقتصادي، لما لها تأثير على تحفيز النشاط الاقتصادي.

تشمل القروض الموجهة للاقتصاد كل أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الدولة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين وفي كل القطاعات.

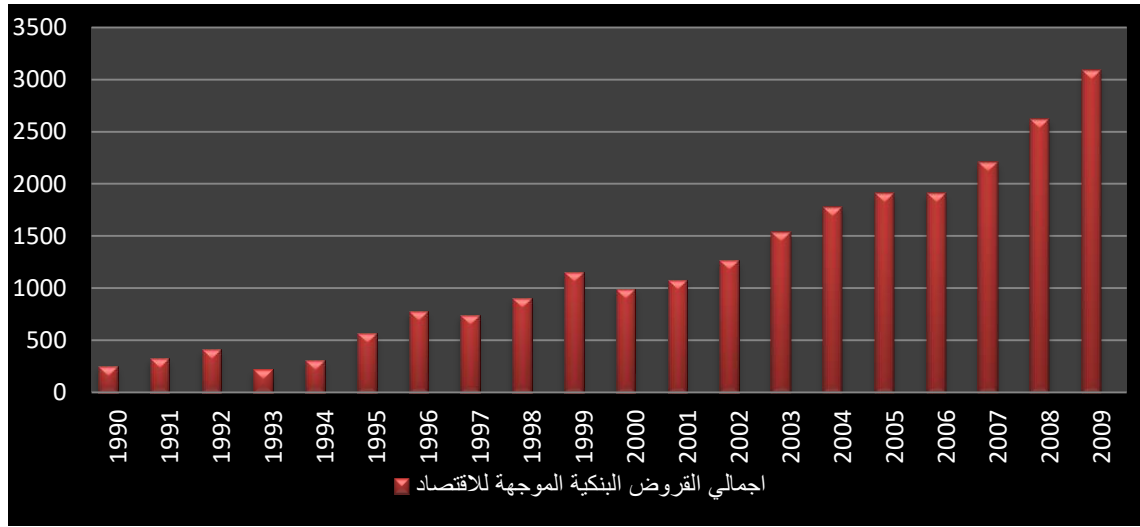
¹- عبد الرزاق حبار، (2013): تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 05، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص 55-56.

²- عبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 111.

ثانيا: حجم القروض البنكية الممنوحة لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2009)

شهدت القروض البنكية الموجهة لتمويل الاقتصاد تباين بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية سنة 2009، حيث انتقل حجم إجمالي القروض من 547 مليار دج سنة 1990 إلى 3086.5 مليار دج عند نهاية مدة الدراسة.

الشكل رقم(3-19): إجمالي القروض البنكية الموجهة لتمويل الاقتصاد ومعدل نموها خلال الفترة 1990-2009



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 03

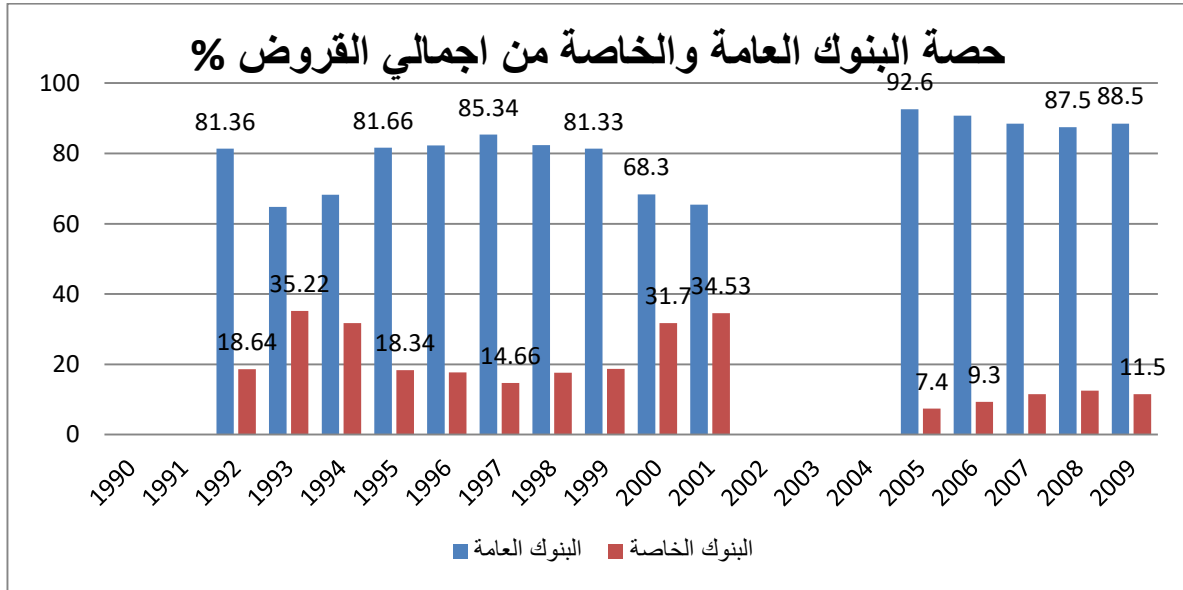
في سنة 1991 قدر إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد بـ 325.9 مليار دج بمعدل نمو 31.90% مقارنة بالسنة السابقة، ليرتفع حجمها سنة 1992 إلى 408.2 مليار دج من انخفاض في معدل نموها حيث بلغ 25.25%، أما خلال سنة 1993 فقد عرفت القروض الموجهة لتمويل التنمية انخفاض شديد حيث بلغت 219.2 مليار دج وبمعدل سالب قدر بـ (-46.30%) وهو أدنى معدل حققتها القروض طيلة مدة الدراسة (1990-2022)، وذلك انسجاما مع أهداف الإصلاح النقدي والتي أكدت على ضرورة تطبيق سياسة نقدية صارمة والتضييق الشديد في الائتمان المصرفي المقدم للاقتصاد¹. ليعرف حجم القروض انتعاشا في السنة الموالية حيث حققت معدل نمو 39.05% ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 1995 وبلغ 85.20% أي ارتفع

¹ - علي بطاهر، مرجع سابق، ص 262.

حجم إجمالي القروض إلى 564.5 مليار دج، مع الإشارة إلى أن هذا الارتفاع ما هو إلا زيادة ظاهرية ناتجة عن إعادة شراء وتحويل ديون المؤسسات العمومية تجاه البنوك التجارية على شكل سندات حكومية طويلة الأجل¹.

وفي سنة 1996 عرف حجم القروض الإجمالية الممنوحة للاقتصاد ارتفاعا، حيث بلغت 7768 مليار دج في المقابل كان هناك انخفاض لمعدل النمو ليصل إلى 37.6%، لينخفض مجددا بقيمة سالبة تقدر بـ (4.58%) سنة 1997. أما خلال السنوات 1998-1999 فقد شهد معدل النمو تحسن ملحوظ وبقيم موجبة قدرت بـ 22.24% و 26.98% على التوالي، لتعرف سنة 2000 انخفاضا في حجم إجمالي للقروض بـ 993.7 مليار دج بعد أن كان 1150.7 مليار دج في السنة السابقة، مع معدل نمو سالب مرة أخرى (-13.64%) وذلك راجع إلى الانكماش في حجم القروض الممنوحة للاقتصاد. لتشهد بقية السنوات ارتفاعا متواصلا في حجم إجمالي للقروض الموجهة للاقتصاد والذي قدر سنة 2009 بـ 3086.5 مليار سنة، وبمعدل متذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولكن بقيم موجبة.

الشكل رقم (3-20): نسبة القروض المقدمة للاقتصاد حسب طبيعة البنوك (1990-2009)

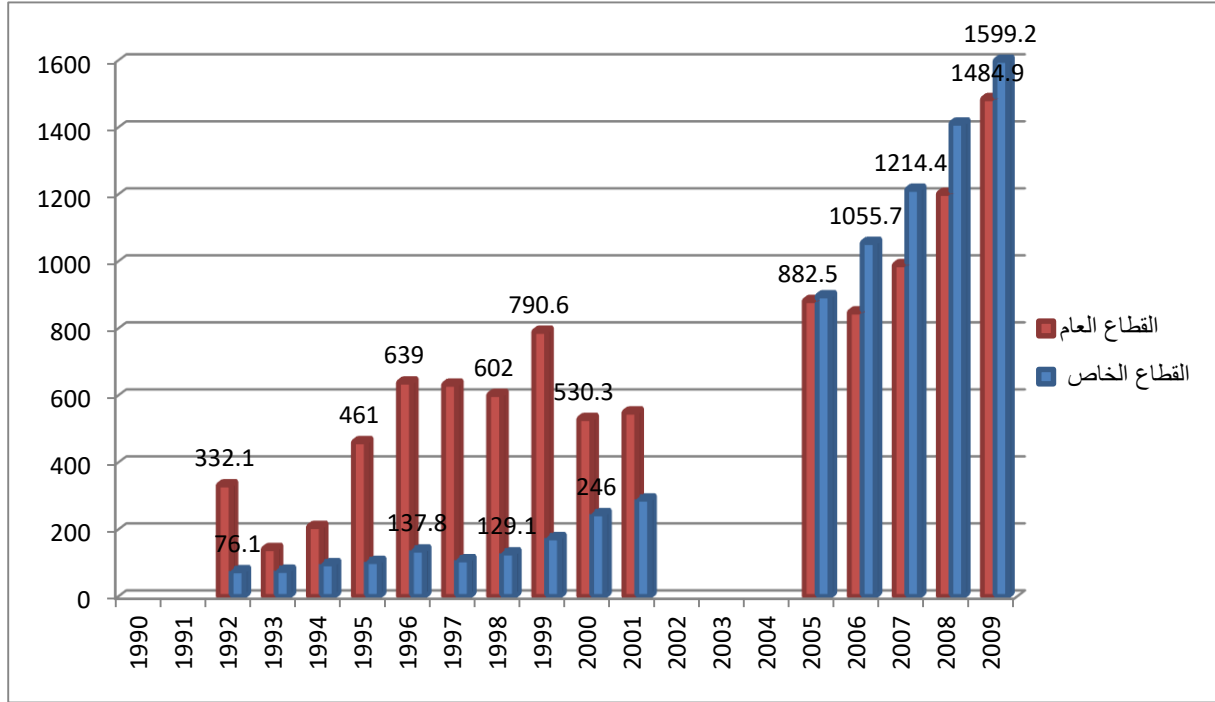


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 03.

¹ - المرجع نفسه، ص 263.

من خلال الشكل رقم (3-20) يتبين هيمنة واضحة للبنوك العمومية في منح القروض مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث قدر متوسط حصة القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية بـ 80% مقابل 20% للبنوك الخاصة.

الشكل رقم (3-21): توزيع القروض البنكية حسب القطاعات (1990-2009)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 03.

يوضح الشكل السابق أن اتجاه القروض الممنوحة للاقتصاد كانت لصالح القطاع العام مقارنة القطاع الخاص، حيث كانت هناك هيمنة للقطاع العام على القروض الممنوحة على طول الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية 2005، حيث استحوذ القطاع العام على أكبر حصة من القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 70% مقابل 30% للقطاع الخاص، وذلك راجع إلى الدور المتعاظم للقطاع العام في الاقتصاد، وتعذر تمويله من الجمهور والمؤسسات غير المصرفية فيجد القطاع البنكي الممول الوحيد له في ظل غياب السوق المالي.

من سنة 2006 إلى غاية 2009 أصبح القطاع الخاص يحض بحصة مساوية للقطاع العام وفي بعض السنوات فاقتها، وذلك بسبب التوجه نحو تشجيع الاستثمار الخاص من خلال مشاريع تشغيل الشباب والعمل على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ومنحها العديد من التسهيلات خصوصا تلك

المتعلقة بالحصول على القرض البنكي، انسجاما مع السياسات والتوجهات الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز دوره في توفير فرص العمل المنتج¹.

الجدول رقم (3-3): توزيع القروض البنكية الموجهة للاقتصاد للفترة حسب آجالها (1990-2009)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	القروض المصرفية (مليار دج)			نسبة القروض المصرفية %		
	قصيرة الاجل	متوسطة الاجل	طويلة الاجل	قصيرة الاجل	متوسطة الاجل	طويلة الاجل
1990	193,8	53,2		78,46%	21,54%	
1991	260,7	65,2		79,99%	20,01%	
1992	336,6	71,6		82,46%	17,54%	
1993	156,7	62,5		71,49%	28,51%	
1994	227,5	77,3		74,64%	25,36%	
1995	465,5	99		82,46%	17,54%	
1996	601,9	174,9		77,48%	22,52%	
1997	449,8	285,9	5,6	60,68%	38,57%	0,76%
1998	405,8	458,2	42,2	44,78%	50,56%	4,66%
1999	552,1	565	33,6	47,98%	49,10%	2,92%
2000	467	492,9	33,8	47,00%	49,60%	3,40%
2001	513,3	529,5	35,6	47,60%	49,10%	3,30%
2002	628	602,8	36	49,57%	47,58%	2,84%
2003	773,6	559,1	47,5	56,05%	40,51%	3,44%
2004	828,3	617,6	89,1	53,96%	40,23%	5,80%
2005	923,3	747,5	109	51,88%	42,00%	6,12%
2006	915,7	786,4	203,3	48,06%	41,27%	10,67%
2007	1026,1	828	351,1	46,53%	37,55%	15,92%
2008	1189,4	910	516,1	45,48%	34,79%	19,73%
2009	1320,5	904	862	42,78%	29,29%	27,93%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر.

من خلال متابعة توزيع القروض حسب آجالها يتوضح ما يلي:

¹ - كمال عايشي، (2006): أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 348.

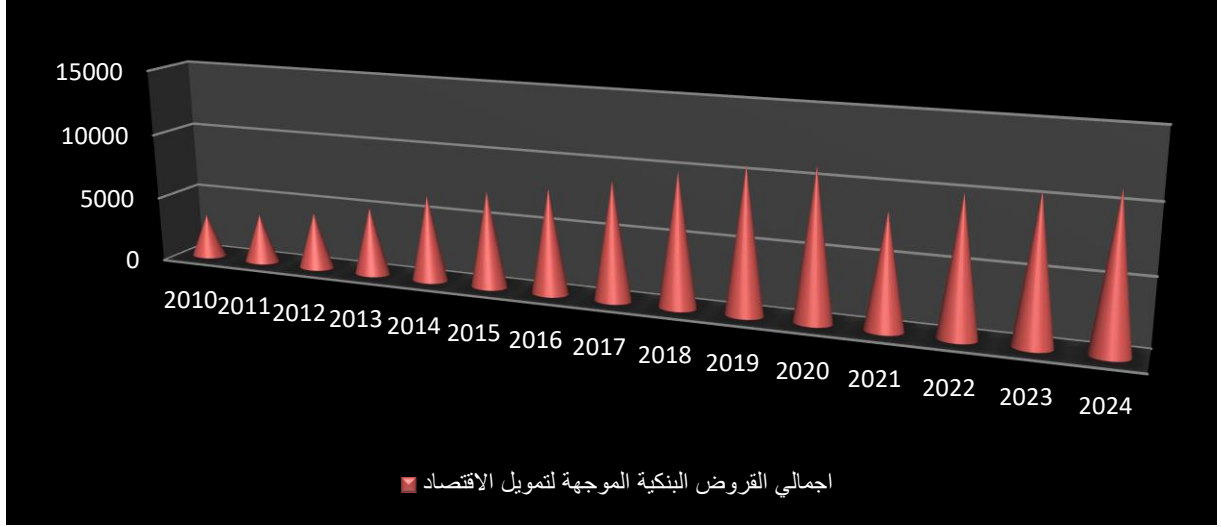
- بالنسبة للقروض قصيرة الأجل بلغ حجم القروض القصيرة الأجل 193.8 مليار دج أي ما يعادل 78.46% من إجمالي القروض لتشهد ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 2009 حيث انتقلت من 260.7 مليار دج إلى 1320.5 مليار دج ، مما يشير إلى توجه البنوك نحو تقديم القروض قصيرة الأجل انطلاقا من الودائع الموظفة في تلك الفترة والتي تأخذ شكل الودائع تحت الطلب.
- بالنسبة للقروض متوسطة وطويلة الأجل فقد بلغ حجم هذا النوع من القروض 53.2 مليار دج خلال سنة 1990 ليرتفع تدريجيا خلال السنوات الموالية إلى غاية 1996 أين بلغت 174.9 مليار دج أي ما نسبته 22.52% وهي ضئيلة مقارنة بحجم القروض قصيرة الأجل، وذلك بسبب مرحلة برنامج التعديل الهيكليين أما خلال سنة 1998 ارتفع حجم القروض متوسطة وطويلة الأجل حيث بلغت 456.2 مليار دج متجاوزة بذلك حجم القروض قصيرة الأجل لتشهد بقية السنوات ارتفاعا ملحوظ أين قدر معدل نمو القروض المتوسطة وطويلة الأجل 19.73% سنة 2009.

ثانيا: الفترة الممتدة 2010-2024

عرفت القروض البنكية الموجهة للاقتصاد تطورا ملحوظ خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2024 مع هيمنة البنوك العمومية على منح القروض بنسبة 86% خلال فترة الدراسة.

ففي سنة 2010 بلغ إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك لتمويل الاقتصاد 3268.1 مليار دج بمعدل 5.88% مقارنة مع سنة 2009، لينقل سنة 2011 إلى 3726.5 مليار دج وبمعدل نمو 14.03% مقارنة مع السنة السابقة، ليحقق خلال السنوات 2012، 2013 و 2014 تحسنا ملحوظا في معدل نمو إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد بـ 15.06%، 20.26%، 26.15% على التوالي لتحقق سنة 2014 أعلى معدل نمو للقروض خلال الفترة (2010-2024).

الشكل رقم (3-22): تطور إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد ومعدل نموها (2010-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 03.

خلال سنة 2015 بالرغم من التطورات الاقتصادية التي نتجت عن الصدمة البترولية واصلت القروض البنكية نموها بوتيرة ايجابية ولكن بمعدل نمو قدر 11.88% مقارنة ب 26.16% في السنة السابقة، ويمكن إرجاع هذا التباطؤ إلى تقلص السيولة بسبب تراجع ودائع قطاع المحروقات.

ليستمر انخفاض نمو القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد بمعدل 8.69% سنة 2016 ليتعافى قليلا في السنوات القادمة حيث قدر 12.53% سنة 2018 ، ليعاود الانخفاض سنة 2019 أين بلغ معدل نمو القروض 8.84%، ثم 2.99% سنة 2020 متأثر حجم القروض بالأزمة الصحية التي اجتاحت العالم وأصبح هناك ركود في النشاط الاقتصادي العالمي، لينخفض الحجم الإجمالي للقروض إلى 11256.5 مليار سنة 2024.

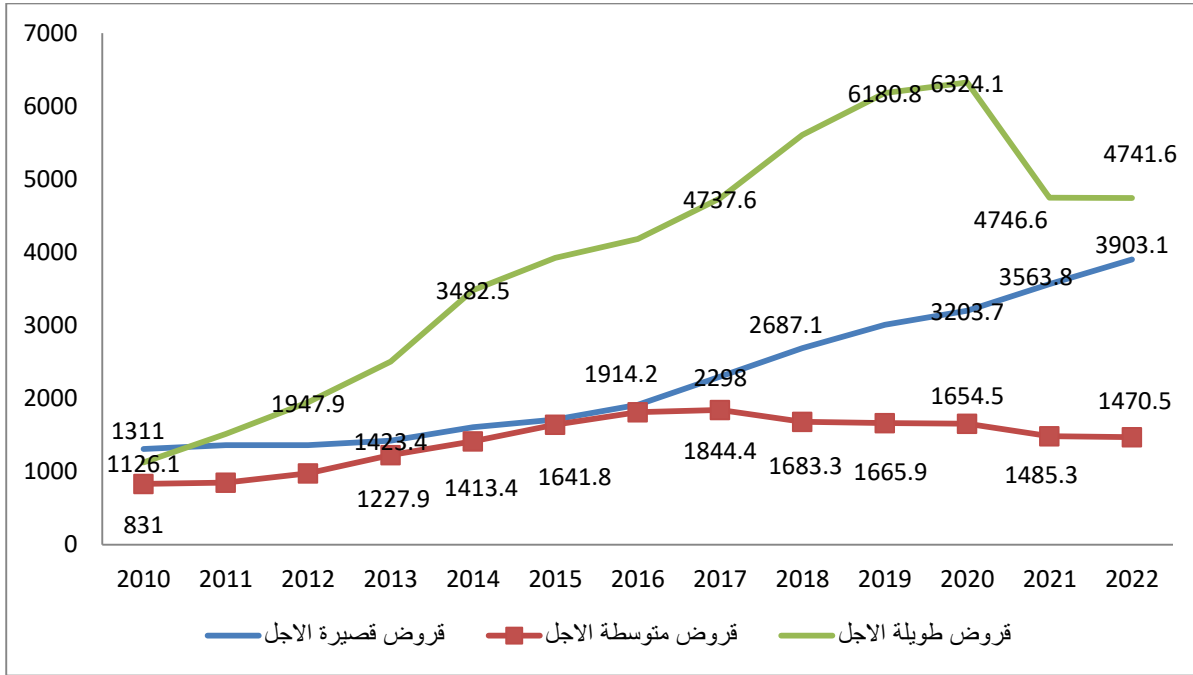
تبقى البنوك العمومية المهيمن الأكبر على حجم القروض الممنوحة للاقتصاد طيلة السنوات 2010 إلى غاية 2024، حيث تسيطر بمتوسط يعادل 85% مقابل 15% للبنوك الخاصة، ويرجع السبب إلى كون البنوك العمومية تضمن بصفة كاملة تمويل القطاع العمومي وتمويل مشاريع الدولة الاقتصادية والاجتماعية (خماسي التنمية 2010-2014 / وبرنامج توطيد النمو 2014-2019).

كذلك سيطرة البنوك العمومية في تمويل القطاع الخاص راجع إلى توجه الدولة إلى محاولة تطوير القطاع الخاص المنتج من أجل تحسين الإنتاج الوطني من خلال توفير التمويل المناسب لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كان القطاع العمومي والقطاع الخاص يتقاسمان تقريبا مناصفة نسبة القروض الموزعة من قبل البنوك التجارية حيث يقدر متوسط حصة القروض الممنوحة للقطاع العام بـ 45% مقابل 55% للقطاع الخاص، بالرغم من أن القروض الموجهة للقطاع العام في ليس لها تأثير كبيرا على النمو الاقتصادي مقارنة بالقروض الموجهة للقطاع الخاص، ولعل ذلك راجع إلى تمويلها للبرامج ذات الدوافع السياسية.

تشكل القروض المتوسطة وطويلة الأجل أكثر من 70% من مجموع القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية لتمويل الاقتصاد في الجزائر للفترة (2010-2024)، حيث يوضح الشكل الموالي توزيع القروض حسب أجالها.

الشكل رقم (3-23): هيكل القروض البنكية حسب اجالها (2010-2024)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم

شهد هيكل القروض المتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة للاقتصاد ارتفاعا حيث بلغت سنة 2010 ما يقارب 1957.1 مليار دج بنسبة 59.89% من إجمالي القروض الممنوحة، فيما انخفضت القروض قصيرة الأجل لتحقيق معدل نمو قدر بـ 40.12% لنفس السنة، ليستمر ارتفاع القروض المتوسطة والطويلة الأجل إلى غاية 2022 أين بلغ معدل نموها 61.43%، في حين شهدت القروض قصيرة الأجل تذبذب في معدل نموها

بين الارتفاع والانخفاض ليحقق مبلغ 3204 مليار دج سنة 2024 بعدما وصلت سنة 2023 ما يقارب 3564 مليار دج.

الفرع 03: فائض السيولة في البنوك

في ظل غياب سوق مالي نشيط فتمويل الاستثمارات في الجزائر يكون على عاتق النظام البنكي بمختلف مؤسساته، فرغم تذبذب السيولة داخل النظام البنكي خلال الفترة الأخيرة تبقى البنوك الممول الأساسي للاستثمارات.

فالسيولة البنكية نظريا تعني أن المعروض النقدي يلبي جميع طلبات التمويل ويسجل فائضا، وهذا ما لا ينطبق تماما مع الوضعية إذ يتعلق الأمر بسلوك سلبي للبنوك، يتمثل في تعطيل وتجميد للمواد المجمعة بدل السعي إلى توظيفها، وفي هذه الوضعية فإن التنمية هي أكبر المتضررين.

الجدول رقم(3-4): حجم السيولة البنكية في الجزائر(2012-2021)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
فائض السيولة	2876,2	2692,9	2730,9	1833	820,9	1380,6	1557,6	1100	632,3	551

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر

قبل أزمة اخبيار أسعار البترول في سنة 2014 سجل النظام البنكي فائض في السيولة يقدر بـ 2730.9 مليار دينار، وبالتالي عدم توجه البنوك للبنك المركزي من أجل إعادة التمويل، ومع الصدمة وتداعيات المستقبلية انخفض مستوى السيولة إلى حدود 820.9 مليار دينار سنة 2016، على إثر انخفاض عائدات البترول والتي تشكل جزء من ودائع البنوك،

- بعد دخول آلية التمويل التقليدي سنة 2017 انتعشت قليلا فائض السيولة أي قدر بـ 1380.6 مليار دينار 1557.6 مليار دينار خلال سنة 2017 و 2018 على التوالي.

- ليتأثر فائض السيولة مجددا نتيجة الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 وتداعياتها على النظام المالي، ما حث بنك الجزائر على تحرير جزء من سيولة البنوك من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم دور القروض البنكية الممنوحة للاقتصاد في تحقيق التنمية الاقتصادية (1990-2024)

بعد تحليل واقع الإيداع والقروض من طرف البنوك لتمويل الاقتصاد الوطني، إلا أنه يبقى من الضروري تقييم مدى تناسب هذا التمويل مع حجم النشاط الاقتصادي، وذلك بإبراز أثر التمويل المقدم من طرف البنوك على الاستقرار الاقتصادي والنقد من خلال مؤشرات الميل المتوسط والمرونة الداخلية للقروض المصرفية الممنوحة للاقتصاد.

حيث تشر النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين القروض البنكية والنتائج المحلي الإجمالي، لكن لا بد أن تحكم هذه العلاقة نسبة مواتية بحيث لا تحدث ضغوط تضخمية أو انكماشية داخل الاقتصاد الوطني.

الفرع 01: الميل المتوسط للقروض

يشير الميل المتوسط للقروض على مدى نسبة تأثير القروض الممنوحة لتمويل الاقتصاد على الناتج المحلي، مما ينعكس على النشاط الاقتصادي ومنه تحقيق تنمية اقتصادية.

يحسب الميل المتوسط للقروض من خلال قسمة إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد على إجمالي الناتج المحلي معبرا عنه من خلال العلاقة التالية¹:

$$\text{الميل المتوسط للقروض} = \frac{\text{إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد}}{\text{إجمالي الناتج المحلي}} * 100$$

حيث كلما كان هذا مؤشر موجب ويقترب من 100% فإنه يشير إلى الاستخدام الإيجابي للقروض وأهمتها في تحقيق التنمية والعكس صحيح، أي كلما كان سالب تشير إلى عدم مشاركة وانخراط البنوك في تمويل الاقتصاد.

الجدول رقم (3-5): الميل المتوسط للقروض البنكية الممنوحة للاقتصاد (1990-2024)

¹ - محمد عبادي، (2014): تقييم كفاءة البنوك التجارية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 39، ص 38.

الفصل الثالث: تحليل مساهمة سياسات البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2024)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
الميل المتوسط للقروض (%)	44	39	39	19	20	28	30	27	33	36	25	25	28	30	29	25	22	
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الميل المتوسط للقروض (%)	24	24	31	27	26	27	31	38	44	45	48	49	53	61	38	37	32	31

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق 05-06.

من خلال الجدول رقم (3-5) يتم ملاحظة أن الميل المتوسط لاستخدام القروض البنكية كان موجب خلال الفترة الدراسة وهو ما يعكس مدى أهمية إجمالي القروض البنكية مقارنة بحجم النشاط الاقتصادي، كما يعكس انخراط البنوك في تمويل الاقتصاد باعتبارها الممول الوحيد للاقتصاد، لكن شهد تذبذب طيلة فترة الدراسة أين حقق أقل نسبة سنة 1993 والتي قدرت بـ 19 %، بينما حققت أكبر نسبة سنة 2020 و قدرت بـ 61%، لتشهد بقية السنوات بين الارتفاع والانخفاض.

مما هو معلوم أن القروض البنكية الممنوحة للاقتصاد في الجزائر كانت توجه النسبة الأكبر إلى القطاع العام كالمؤسسات العمومية (والتي تحقق خسائر) مما يؤدي إلى تراكم للقروض غير المؤدية، بينما النسبة الأقل كانت تمنح للقطاع الخاص، في الحين أن القطاع الخاص هو الذي يعكس مدى تحقيق التنمية، والجدول التالي يبين إجمالي قروض القطاع الخاص بالنسبة للنتائج الإجمالي الخام.

الجدول رقم (03-06): الميل المتوسط للقروض الممنوحة للقطاع الخاص

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
الميل المتوسط للقروض القطاع الخاص (%)	/	/	7	7	6	5	5	4	5	6	6	7	12	11	11	12	13	
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الميل المتوسط للقروض القطاع الخاص (%)	13	13	16	15	14	14	16	16	21	23	25	25	25	29	26	21	19	19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق 05-06

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الميل المتوسط للقروض الممنوحة للقطاع الخاص تشهد ارتفاع بطيء حيث إذ ارتفع من 7 % سنة 1992 إلى ما يقارب 29% سنة 2020 كأعلى نسبة لتعاود الانخفاض إلى حدود 21% سنة 2022، وبما أن المؤشر موجب فهو يعكس ارتفاع القطاع الخاص بالقروض البنكية الممنوحة له خلال فترة الدراسة.

على العموم يبلغ المتوسط التاريخي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة 13.00 % مما يشير إلى محدودية التمويل البنكي في دعم القطاع الخاص، وأن الاقتصاد الجزائري لا يستفيد بالشكل الأمثل من إمكانيات النظام المالي، مما يعكس وجود عوائق هيكلية أو تنظيمية تؤثر على الإقراض الخاص.

الفرع 02: المرونة الداخلية

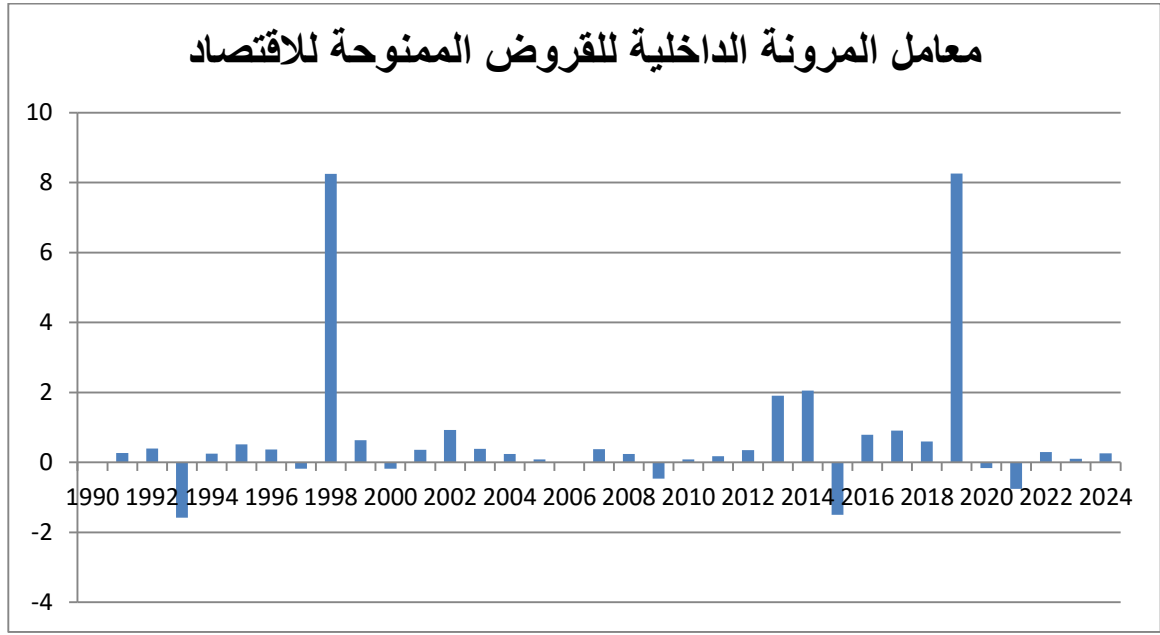
يشير معامل المرونة الداخلية إلى فعالية البنوك في تمويل الاقتصاد، ويمكن التعرف على ذلك من خلال العلاقة بين التغير النسبي في إجمالي القروض البنكية والتغير النسبي في الناتج المحلي والتي تأخذ الصيغة التالية¹:

$$\text{معامل المرونة الداخلية} = \frac{\text{التغير النسبي في القروض البنكية}}{\text{التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي}}$$

¹ - علي بطاهر، مرجع سابق، ص 282

فإن المنطق الاقتصادي في هذه العلاقة هو أن يكون معامل المرونة مساويا إلى الواحد الصحيح (1)، لتعادل الزيادة في حجم الائتمان المصرفي مع الزيادة في الناتج الداخلي، أما إذا كان المعامل يزيد عن الواحد الصحيح (1) فإنه يعبر عن وجود حالات تضخمية، وإذا كان أقل من الواحد الصحيح (1) فإنه يشير إلى حالات انكماشية إما حادة أو ضعيفة وذلك حسب بعد أو قرب المعامل عن الواحد الصحيح (1).

الشكل رقم (3-24): المرونة الداخلية للقروض البنكية الممنوحة للاقتصاد في الجزائر (1990-2024)



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق 05-06.

من خلال الشكل السابق يظهر أن معامل المرونة الداخلية للقروض البنكية قد تعرض خلال الفترة 1990-2000 لتذبذب سواء بالارتفاع أو بالانخفاض أو اتخاذها لقيم سالبة بعض السنوات حيث:

- شهدت سنة 1991 معامل مرونة داخلية 0.27، أما سنة 1992 فقد ارتفع معامل المرونة الداخلية ليصل إلى 0.40 وهو ما يفسر حدوث حالة تضخم والذي يعكس من خلاله اثر الزيادة في القروض البنكية بشكل لا يتناسب مع التغيرات التي حدثت في الناتج الداخلي الخام . وفي سنة 1993 كان معدل المرونة قد انخفض إلى حدود -1.58 أي قيمة سالبة وهو ما يعكس حالة الانكماشية وذلك بعد تبني الجزائر لبرنامج صندوق النقد الدولي وإلزامها بتطبيق سياسة انكماشية، لتعرف سنة 1998 معامل مرونة داخلية للقروض قدر ب 8.25، وهو ما يفسر حدوث حالة تضخم كبير ليعكس التزايد الكبير في الائتمان مقارنة مع نمو الناتج الداخلي الإجمالي، لتشهد بقية السنوات تحسن في حالة التضخم

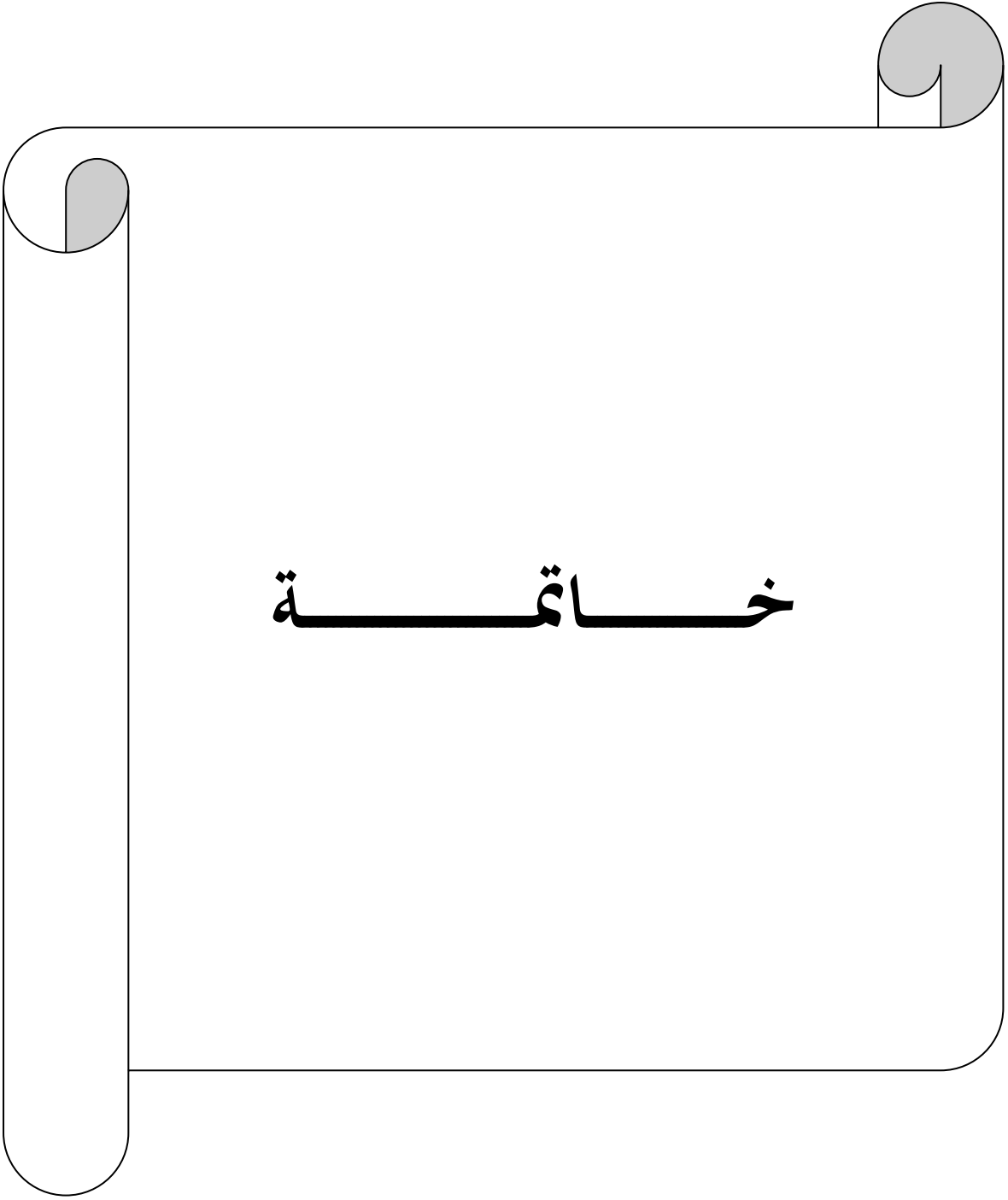
وذلك خلال الفترة 1999-2010، أما خلال الفترة الممتدة من 2011-2024 فقد شهدت تذبذب لهذا المؤشر أين حققت سنة 2015 أقل نسبة سائلة والتي قدرت ب 1.50- مما يعكس تطبيق سياسة انكماشية خاصة بعد أزمة 2014. لتحقق سنة 2019 أعلى نسبة قدرت ب 8.26 وهي تعكس حالات تضخم حاد لتشهد السنوات التي تلتها انخفاض في مؤشر المرونة الداخلية نتيجة الجائحة الصحية كوفيد19، لتصل سنة 2024 إلى ما يقارب 0.26.

من خلال التحليل السابق إن معامل المرونة يعبر عن تناسب غير عادي منظم في أغلب الأحيان بين القروض البنكية والنشاط الاقتصادي، وكما يشير أيضا إلى أن النظام المصرفي ومن خلال سياسة الائتمانية قد ساهم إلى حد كبير في إحداث فجوات تضخمية في أغلب فترات الدراسة.

خلاصة الفصل

شهدت الجزائر منذ بداية التسعينات تحولات اقتصادية عميقة تمثلت في الانتقال من اقتصاد موجه نحو اقتصاد السوق، مما تطلب إصلاحات جذرية في القطاع البنكي ليواكب هذه التغيرات، ومن خلال هذا الفصل التحليلي لمساهمة سياسات البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 1990-2024، أين خلصت نتائج الدراسة إلى:

- الجزائر بذلت مجهودات كبيرة لتطوير المنظومة التمويلية عبر إصلاحات البنكية، لكنها غير كافية بسبب استمرار هيمنة الدولة وضعف المنافسة، رغم توفر سياسات تمويلية متنوعة، إلا أن توجيه القروض نحو القطاعات المنتجة ظل محدودا، مع ميل البنوك نحو التمويل التجاري والاستهلاكي،
- تعتبر القروض البنكية من الأدوات الرئيسية لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تهيمن البنوك العمومية على الحصة الأكبر من حجم القروض الممنوحة للاقتصاد طيلة فترة الدراسة،
- الميل المتوسط لاستخدام القروض البنكية كان موجب خلال الفترة الدراسة وهو ما يعكس مدي أهمية إجمالي القروض البنكية مقارنة بحجم النشاط الاقتصادي، أي يعكس انخراط البنوك في تمويل الاقتصاد باعتبارها الممول الوحيد للاقتصاد.
- وفقا لمؤشرات التقييم دور القروض الممنوحة في تمويل الاقتصاد فإن نسبة التغيير في القروض كانت أكبر من نسبة التغيير في الناتج المحلي، وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة واضحة بين القروض الممنوحة للاقتصاد وتحقيق تنمية مستدامة، وهو ما يؤكد على أن النظام البنكي لم يمارس دوره كممول للاقتصاد وكنعصر لإحداث الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد الوطني بل ساعد على حدوث العكس.
- رغم الأهمية النظرية للقروض البنكية كأداة حاسمة في تمويل التنمية، إلا أن الواقع في الجزائر يعكس ضعفا في الأثر التنموي المباشر.



تكتسي قضية التنمية بعدا مجتمعيًا وحضاريًا شاملاً يتجاوز كونه مجرد مؤشرات اقتصادية جافة، ليمس صلب الوجود الإنساني في كلا العالمين المتقدم والنامي، فبينما تضع الدول المتقدمة نصب أعينها الحفاظ على استمرارية النمو المتوازن وضمان الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل على المدى البعيد دون حدوث تضخم أو انكماش، نجد أن الدول النامية تخوض تحديًا مختلفًا يهدف أساسًا إلى رفع معدلات النمو الدخل القومي الحقيقي، فالتنمية أحد الغايات النبيلة لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية وهي بهذا لا بد أن تكون متغيرًا حضريًا يتناول أبنية المجتمع كافة بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر ويتضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة وتوفير الضمانات الاجتماعية وتقديم الرعاية الصحية لهم حال مرضهم.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول النامية وبينها الجزائر لتجاوز معوقات التنمية، إلا أن التحدي التمويلي يضل أحد الهواجس الرئيسية التي ترهن مسار التعافي الاقتصادي، فعملية التنمية بطبيعتها تقتضي حشدًا هائلًا لرؤوس الأموال وتوفيرًا مستدامًا للموارد المالية لضمان استمراريتها.

تعتبر التنمية الاقتصادية في جوهرها عملية تقدمية شاملة تستهدف بالأساس تطوير الإنسان والارتقاء بالمجتمع في كافة أبعاده المادية والثقافية، فهي لا تركز فقط على بناء المؤسسات بل على تطوير الإنسان الذي يعد الوسيلة والغاية في آن واحد. وتتجسد ثمارها النمو في تحسين أوضاع المواطنين ورفع قدرات الاقتصاد القومي، وهو ما يرافقه بالضرورة تراكم رأسمالي يرفع من مستويات الكفاءة الكلية للمجتمع، في مسار يهدف للوصول إلى تنمية مستدامة.

ولاشك أن أحداث هذه التنمية يتطلب توافر رؤوس الأموال من خلال عدة مصادر داخلية (مدخرات، القطاع العائلي، القطاع الحكومي، قطاع الأعمال) أو الخارجية كالتمويل من الهيئات والمؤسسات الدولية الخاصة بذلك أو عن طريق التمويل المصرفي.

تسعى كافة الدول إلى ربح رهان التنمية الاقتصادية، تضع من أجل ذلك البرامج والسياسات المختلفة، إلا أن الاتفاق الحاصل بين جميع الاقتصاديين يكمن في استحالة تحقيق تنمية اقتصادية دون تحسين الإنتاج وارتفاع معدلات النمو، وبالتالي يكمن قول بأن الاستثمار المنتج الذي يسمح بخلق الثروة هو الشرط الرئيسي والحرك الفعّال للتنمية الاقتصادية.

نتائج الدراسة

- ❖ يعد قرار الاستثمار من أكثر القرارات تعقيدا وأهمية في الفكر الاقتصادي، فهو لا يتوقف عند حدود المبلغ المستثمر فحسب بل يمثل المحدد الرئيسي لقدرة المؤسسات على خلق الثروة وضمان الاستدامة المالية.
- ❖ أثبتت الدراسة أن الاستثمار هو العامل الديناميكي المحرك للدورة الاقتصادية الشاملة، وقد تباينت تعريفات هذا المفهوم باختلاف الزوايا التحليلية إلا أنها أجمعت على دوره المحوري في دفع عجلة النمو.
- ❖ إن نجاح الاستثمار في تحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي يضل مرهونا بوجود مؤسسات فعالة تمتلك القدرة على إدارة الموارد وتحويل التدفقات المالية إلى مشاريع إنتاجية ذات قيمة مضافة.
- ❖ رصدت الجزائر مبالغ ضخمة لبرامج التنمية والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة ودعم التنمية الاقتصادية، حيث تمكنت هذه البرامج من تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تفتقر للفعالية وذلك لاعتمادها المفرط على عائدات البترول وما يؤثر سلبا على تحقيق أهدافها وخلق ثروة خارج قطاع المحروقات.
- ❖ كل الجهود التنموية المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لم تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد، وتحفيز الاستثمار لتحقيق اقتصاد حقيقي مستدام، فالاقتصاد الجزائري لا يزال مرتكز بالأساس على القطاع محروقات.
- ❖ إن نمط تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر يعتمد على القطاع البنكي عامة والقطاع المصرفي العمومي على وجه الخصوص في ظل غياب أو ضعف البدائل، مما يجعل البنوك الخيار الوحيد تقريبا، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تعتبر أن القطاع البنكي المصدر الأول لتمويل التنمية في الجزائر، حيث يعد النظام البنكي في الجزائر الفاعل الرئيسي في تمويل التنمية الاقتصادية، إذ يشكل القناة الأساسية لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار، غير أن هذا الدور المحوري اتخذ طابعا احتكاريا ومفرطا، كما أن غياب أدوات مالية حديثة مثل صناديق الاستثمار والتمويل التشاركي جعل من التمويل البنكي الخيار شبه الوحيد أمام المستثمرين، إلا أن الأزمات المالية التي اجتاحت الاقتصاد الوطني خاصة في 2014 أظهرت حدود هذا النمط بحيث تم تسجيل تراجع للسيولة البنكية بين 2014-2017 بحوالي 64%

مما أدى إلى تراجع معدل التنمية وتعرض القطاع المصرفي إلى خطر نظامي ألزم السلطات المالية إيجاد حلول تمويلية بديلة من شأنها دعم المنظومة المالية وتسخير منتجات مالية مبتكرة مثل الصيرفة الإسلامية، التأمين التكافلي وصناديق الاستثمار، ليسجل القطاع البنكي الجزائري نموا لافتا في تمويل الاقتصاد خلال سنة 2024 حيث بلغت قيمة القروض حوالي 11256 مليار دينار، لكن غياب الخبرة الكافية في تمويل المشاريع الصناعية والتكنولوجية قد يدفعها إلى العودة إلى القطاعات التقليدية مثل التجارة والعقار، وبالتالي سيحد من الأثر الإيجابي.

❖ مهما بلغت السياسة البنوك أهميتها في تمويل التنمية في الجزائر، فإن ذلك لا يكفي لتحقيق التحول الاقتصادي إذ أن التنوع يتطلب مجموعة من المؤسسات والتشريعات أكثر استقرارا، كذلك بيئة أعمال شفافة ومرنة، بنية تحتية متطورة، وكفاءات بشرية قادرة على تلبية احتياجات القطاعات.

❖ إن تأخر الجزائر في إصلاحات وتحسين بيئة الأعمال بالإضافة إلى انتشار الفساد كلها عوامل كانت وراء عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية وحتى المحلية، ويتجسد ذلك من خلال تراجع وتذيل مرتبة الجزائر في جل المؤشرات النوعية للاستثمار، والتي أشارت إلى إن الجزائر لا تتوفر على الشروط والبيئة المناخية المناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي، وهو ما يؤكد **الفرضية الثانية** والتي تقر بأن عدم وجود بيئة استثمارية محفزة من شأنها عرقلة عملية التنمية والتي يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي فيها.

❖ رغم الإصلاحات لا تزال السياسات البنكية تعاني من عدة نقائص تحد من فعاليتها في دعم التنمية الاقتصادية الحقيقية.

❖ هيمنة البنوك العمومية، إذ تمثل أكثر من 80% من التمويل في الجزائر يمر عبر هذه البنوك، مما يجعل التمويل مرتبطا بتوجهات الحكومة وليس دائما خاضعا لمنطق الجدوى الاقتصادية. فالبرامج الحكومية استهلكت بشكل كبير للقروض البنكية الممنوحة، إلا أن نتائجها لم تكن بالمستوى المتوقع، إذ تميل البنوك في الجزائر إلى التمويل الاستهلاكي أكثر من توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية، حيث وجهت القروض نحو القطاعات الاستهلاكية مثل (السكن، الاستيراد...) وهذا ما قلل من أثرها التنموي المباشر، وهو ما يؤكد **صحة الفرضية الثالثة** التي تقر بأن البنوك الجزائرية نجحت في جمع المدخرات، إلا أن القروض الممنوحة لم تساهم بشكل فعال في تمويل الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

- ❖ النظام المالي ورغم تماسكه بفعل محدودية انفتاحه على الأسواق العالمية، إلا أنه يعاني من ضعف السوق المالية وغياب أدوات التحوط، ما يزيد من مخاطر التوسع غير المدروس في القروض.
- ❖ هناك فجوة واضحة بين ما تعرضه البنوك من تمويل وما يحتاجه المستثمر فعليا،
- ❖ تعتبر البيروقراطية وضعف البنية التحتية من أهم المعوقات الهيكلية التي من شأنها ان تعيق استفادة الاقتصاد من التمويل البنكي بشكل فعال.
- ❖ التركيز على القروض قصيرة ومتوسطة الأجل بالرغم من حاجة التنمية إلى تمويلات طويلة الأجل، فان سياسة البنوك في الجزائر تميل إلى التمويل قصير الأجل لتقليل المخاطر وهو ما يضعف تمويل مشاريع البنية التحتية والصناعة الثقيلة.
- ❖ يبقى تحقيق تنمية اقتصادية فعالة في الجزائر رهينا بتكامل السياسات البنكية مع الإصلاحات الهيكلية شاملة في البيئة الاقتصادية، وتوجيه الجهود نحو اقتصاد منتج مبني على تنوع مصادر الدخل والرفع من فعالية الاستثمار المحلي.

الاقتراحات والتوصيات

- ضرورة الإسراع في الإصلاحات وبالأخص الإصلاحات المصرفية والمالية وذلك بإصلاح السياسات التمويلية من خلال إعادة توجيه التمويل نحو القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة في الاقتصاد، وتوجيه القروض الممنوحة ضمن رؤية وطنية متكاملة للتنمية.
- تعزيز سوق رأس المال والسندات لتخفيف الضغط على البنوك والقضاء على مسببات جمود بورصة الجزائر، حيث أن تعبئة المدخرات وتوزيعها على المشروعات الاستثمارية، تتطلب وجود أسواق مالية ذات كفاءة، مما يسمح لهذه السوق المالية أن تلعب دورا فعالا في تمويل التنمية الاقتصادية،
- تطوير القطاع الخاص الوطني والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأهيلها حتى تقوى على المنافسة والقضاء على العراقل التي تعيق نموه وتطوره وبالأخص تقليص وزن الاقتصاد الموازي.
- العمل على استقطاب وتوطين رأس المال الوطني الموجود في الخارج وفتح المجال أمام الجالية الجزائرية الموجودة بالخارج للمساهمة في التنمية والاستثمار في بلدهم.
- تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تسريع وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المشاريع، والعمل على إصلاح العقار لصناعي،

- تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البرامج الاستثمارية وتحسين شروطه وتقديم التحفيزات الضريبية وتدفقات رؤوس الأموال؛
- ضرورة دعم اقتصاد فعال تدفعه المعرفة، مع تشجيع على الرقمنة في الخدمات البنكية وذلك بإنشاء منصات الكترونية من شأنها تمويل المشاريع بطريقة شفافة وسريعة؛
- ضرورة إعادة النظر في صياغة المنظومة المصرفية التمويلية في الجزائر، بهدف ترقية الاستثمار وتطوير الإنتاج المحلي.

آفاق الدراسة

بعد دراسة موضوع " تمويل التنمية في الجزائر بين سياسات البنوك وواقع الاستثمار " برزت بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون انطلاقة لدراسات جديدة في نفس السياق مع هذه الدراسة، أو قد تكون مكملتها لبعض جوانبها، ومن أبرزها ما يلي:

- الصكوك الإسلامية السيادية ودورها في تمويل الاستثمار في الجزائر؛
- اثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات؛
- البنوك الخاصة ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المواد القانونية

- 1- أمر رقم 66-284 المؤرخ في 15/06/1966، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية.
- 2- الجمهورية الجزائرية، مقرر رقم 01 - 22 - مؤرخ في 2 جانفي سنة 2022 ، يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 04 ، 15 جانفي 2022 ، مادة وحيدة.
- 3- الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001 .
- 4- الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، المادة 09، 2 والقانون رقم 16 - و القانون رقم 01 - 12 والقانون رقم 01 - 11 و الأمر رقم 08 - 10 و الأمر رقم 03 - 09 معدلة من الأمر 06
- 5- الأمر 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار ، المادة 127، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46 الصادرة ب 03 أوت 2016.
- 6- الجريدة الرسمية الجزائرية، (2003)، امر رقم 03-11 المؤرخ في جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 26 غشت سنة 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض، العدد 52.
- 7- الجمهورية الجزائرية، مقرر رقم 03 - 22 - مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2022 ، يتضمن اعتماد بنك، الجريدة الرسمية، العدد 90، 31 ديسمبر 2022 ، المادة الأولى.

ثانياً: قائمة الكتب

❖ باللغة العربية

- 8- أحمد بوراس،(2008): تمويل المؤسسات الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر.
- 9- أحمد جابر بدران،(2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط1، مصر.
- 10- احمد محي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية والدروس المستفادة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.
- 11- إسماعيل شعباني،(1997): مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، ط 2 ، الجزائر.
- 12- أسيا قوراري،(2020): اثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية- الجزائر أنموذجا، النشر الجامعي الجديد، الجزائر.
- 13- أمين السيد احمد لطفي،(2006): التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر.

- 14- أيمن بن عبد الرحمن، (2015): تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر.
- 15- جمال الدين برقوق وآخرون، (2016)، إدارة الاستثمار، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- 16- جميل محمد خالد، (2014): أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 17- جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، (2010): اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
- 18- الحاج حسن، (2005): أدوات المصرف الإسلامي، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 48، الكويت.
- 19- حريوش حسني، رشيد عبد المعطى، (1996): الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.
- 20- رحيم حسين، (2011): أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية، مكتبة اقرأ، قسنطينة، الجزائر.
- 21- رشاد العصار، رياض الحلبي، (2000): النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 22- زعرور عمار، (2015): السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 23- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 24- طارق الحاج، (2002): مبادئ التمويل، دار صفا للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- 25- طاهر حيدر حردان، (2009): أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- 26- عادل المهدي، (2003): عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار اللبنانية، لبنان.
- 27- عادل عامر، (2014): التنمية الاقتصادية وكيفية تحليلها، دنيا الوطن، الأردن.
- 28- عبد الرحمن يسرى احمد، (2003): تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 29- عبد اللطيف مصيطفى، بن سانية عبد الرحمن، (2014): دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، لبنان.
- 30- عبد الله الطاهر وآخرون، (2002): مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر، ط1، الأردن.
- 31- عبد المطلب عبد الحميد، (2001): التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 32- عبد المطلب عبد الحميد، (2003): السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، مصر.

- 33- عبد المنعم السيد علي، (1984): اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية - مع إشارة خاصة للعراق، الجامعة المستنصرية، ج1، بغداد، العراق.
- 34- عدنان حسين يونس، (2011)، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي-تجارب عربية-، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- 35- علا عزام إبراهيم جبارة، (2017): التنمية الريفية المستدامة في الأغوار الوسطي الغربية، جامعة النجاح الوطني نابلس، سوريا.
- 36- علي لطفي، (2009): الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، ط1.
- 37- عيسى محمد الغزالي. (2009): دور القطاع التمويلي في التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، جسور التنمية.
- 38- فريد النجار، (2000): الاستثمار والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- 39- فليح حسن خلف ، (2006): التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن.
- 40- فليح حسن خلف، (2006): البنوك الإسلامية، ط1، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن.
- 41- قاسم نايف علوام، (2012): إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2.
- 42- كارل ماكس (1947)، رأس المال نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة رشيد البراوي، مكتبة النهضة المصرفية، ج1، مصر.
- 43- كمال عليوش قريوع، (1999): قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 44- كينيث شي أونو، (2007): التنمية الاقتصادية في اليابان، ترجمة: خليل درويش، دار الشروق، القاهرة، مصر.
- 45- ماجدة أحمد ابوزنط، عثمان محمد غنيم، (2006): التنمية المستدامة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
- 46- محمد بخاري، (2014): الاقتصاد الكلي، ج1، دار هومة للنشر والتوزيع، الأردن.
- 47- محمد عبد العزيز محمد، (2006)، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- 48- محمد عبد العزيز، وآخرون، (2008): التنمية الاقتصادية "المفاهيم والخصائص-النظريات والاستراتيجيات- المشكلات"، مطبعة البحيرة، دط، الإسكندرية، مصر.

- 49- محمود حسين الوادي، حسين محمد حسان، (2012): المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، ط4، دار الميسرة، الأردن.
- 50- محمود حميدات، (2000): مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 51- مدحت القريشي، (2007): التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، الأردن.
- 52- مدحت القريشي، (2011): تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، الأردن.
- 53- ميشيل تودارو، (2006): التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.
- 54- نزيه حماد، (2007): معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، ط1، دمشق، سوريا.
- 55- هناء عبد الغفار، (2002): الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجا، منشورات بيت الحكمة، بغداد، العراق.
- 56- هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، (2002): التمويل الدولي، دار الكندي، الأردن.
- 57- هيثم صاحب عجام، وآخرون، (2006): فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن.
- 58- وسيلة السبتي، (2009): تمويل التنمية المحلية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر.

❖ لغة أجنبية

- 59- Guryay, (2007), Financial development and economic growth: evidence from Northern Cyprus.
- 60- Matouk BELATTAF, (2010) économie du développement, ed. office des publications universitaires (OPU) Alger.

ثالثا: الأطروحات والرسائل

- 61- أحلام بوعبدلي، (2010): الإصلاحات البنكية وأثرها على سياسات إدارة البنوك التجارية العمومية في الجزائر-دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري 1987-2006، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- 62- احمد زيتوط، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، أطروحة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

- 63- إيمان نور اليقين خلادي،(2012): دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- 64- باية عبدات،(2023): تأثير انهيار أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية استشرافية 1995-2018، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- 65- بشير هارون، (2022)، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر.
- 66- بلال لوعيل،(2014): دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر.
- 67- بوعبد الله بطاهر، (2023): نماذج تحول البنوك التقليدية للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المؤسسة البنكية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- 68- جميلة قنادزة، (2018): الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- 69- جميلة معلم، (2017)، تحارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر.
- 70- حبيب الله جعيجع، (2023): تقييم أداء سياسات تمويل التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة بنكية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر.
- 71- حفيظة عزازن، (2019): التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، ماليزيا، والجزائر -دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر.

- 72- حمزة علي، (2017): إشكالية التفاعل بين التنمية الاقتصادية وتصدير الموارد الطبيعية حالة دول OPEC، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.
- 73- حميد باشوش، (2016): الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- 74- داود محمد صبح، (1995)، إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير وأثرها على التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن.
- 75- رفيق غدار، (2017): نموذج تقييم وتمويل الاستثمار الحقيقي في اقتصاد المشاركة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر.
- 76- الزين منصوري، (2006): آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 77- سارة برحومة، (2020): اثر السياسة الانفاقية على التضخم في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- 78- سعيد محصول، (2014): دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2012، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر.
- 79- سهيلة شيخاوي، (2019): السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
- 80- شريفة العابد برينيس، (2015): تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل استراتيجيات التنمية: استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة، أطروحة دكتوراه، شعبة: اقتصاد تنمية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- 81- صباح قروي، (2018): التنمية وآليات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
- 82- صفية موهون، (1991): الاستثمار في الجزائر ودور البنوك التجارية في ترقية الاستثمارات الخاصة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- 83- عبد الحكيم بيسار، (2018): أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية-دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- 84- عبد الرحمان سانية، (2013): الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- 85- عبد الرزاق حبار، (2005): المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- 86- عبد القادر بابا، (2004): سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع: التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 87- عبد الكريم زردالي، (2021): تحليل واقع التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد نقدي ومالي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.
- 88- عبد اللطيف مصيطفي، (2008): تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية -دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 89- علي بطاهر، (2005): إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- 90- عمر بن دادة،(2020): فعالية البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تجارب دولية رائدة وسبل استفادة الجزائر منها، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر.
- 91- عمر قريد،(2015): تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 92- عنتر حساني، (2007): المديونية الخارجية والتنمية-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
- 93- عيسى بن لخضر، (2019): سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة(1988-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر.
- 94- فريدة بن اشنهو، (2015): الإصلاحات البنكية في الجزائر تطور- واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- 95- كريمة جباري، (2021): الإستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق- دراسة تحليلية للسياسة التنموية في الجزائر وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي(1962-2019)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولي، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- 96- كريمة فريحي،(2013): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 97- ليندة بخوش، (2022): اثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، الجزائر.
- 98- محمد بوقوم،(2010): نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- 99- محمد غردى، (2012): القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- 100- محمد مرابط، (2019): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية -دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- 101- مدني بن شهرة، (2007): سياسات التعديل الهيكلي والشغل التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.
- 102- مريم ماطي، (2017): البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه علوم تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 103- مصطفى زروني، (2000)، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 104- مليكة فريش، (2012): دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 01، الجزائر.
- 105- ناجية صالحى، (2019): دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 106- نسيم جيدال، (2023): النظام المصرفي الجزائري أمام توصيات لجنة بازل 3 الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير فرع إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- 107- نفيسة ناصري، (2014): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- 108- نوال جمعون، (2006): دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

109- نور الدين عباسية، (2011): فاعلية الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل دولي ومؤسسات نقدية ومالية دولية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

110- هارون العشي، (2015): النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2011، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لخضر، باتنة.

111- وحيد نمديل، (2019): اثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية حالة- الجزائر وتونس ومصر-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

112- الوليد قسوم ميساوي، (2018): اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

رابعاً: الملتقيات والدوريات

113- احمد الصغير قراوي، (2003): محددات وتوجهات الاستثمار من المنظور الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر.

114- بلعزوز بن علي، عاشور كتوش، (2004): واقع المنظومة المصرفية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر.

115- رحيم حسين، سلطاني محمد رشدي، (2006): نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - المضاربة، السلم والاستصناع، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول لنامية، يوم 22/21 نوفمبر، جامعة بسكرة، الجزائر.

116- رفيقة يخلف، (2015): طبيعة وماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الدولي العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، الأردن.

117- صليحة مقاوسي، هند جمعوني، (2009): نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري - قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مع مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعات المحلية، جامعة باتنة، يومي 12-13 ديسمبر.

- 118- ماجدة ممدوح ، عتيقة وصاف،(2005): أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 09/08 مارس، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 119- مفتاح صالح،(2005): أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 120- ناصر سليمان، عواطف محسن،(2011): تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي - الواقع ورهانات المستقبل، بتاريخ 23-24 فيفري ، جامعة احمد درارية، غرداية، الجزائر.
- 121- نور الدين كروش، ليلي أولاد إبراهيم،(2019): طرق واليات تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ملتقى الوطني بعنوان ' النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، أيام 05/04 فيفري، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

خامسا: المقالات والتقارير

❖ بالعربية

- 122- إبراهيم الكراسنة،(2013): البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- 123- اسمهان تمغارت،(2024): النموذج التنموي لسنغافورة، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 01.
- 124- بلقاسم بوفاتح محمد،(2023): الآليات الجديدة للاستثمار في ظل قانون رقم 18/22، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الثامن، العدد الأول.
- 125- بلقاسم رحالي، سمير بوعافية، (2018): اثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05.
- 126- بنك الجزائر، (2023)، تقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2022، الجزائر.
- 127- جون أولر،(1982)، القدرة الاستيعابية: المفهوم والمحددات، مجلة النفط والتنمية، العدد 1.
- 128- حدة طعابة، عيسى لحاق،(2015): معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 01.
- 129- حليلة بن مشيش،(2020): دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01.

- 130- رفيقة صباغ،(2021): التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 01.
- 131- رقية حساني، خير الدين بلعز،(2016): واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، العدد 03.
- 132- زبير عياش، وآخرون،(2020): تقييم مساهمة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني-دراسة حالة بنكي البركة والسلام، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
- 133- زكية زاوي، نوال سموك، (2022): قراءات في ضل الإستراتيجية الاقتصادية التنموية التجربة الصينية نمودجا، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 01.
- 134- زهية خيار،(2019): مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الونشريسي، تيسيمسليت، الجزائر.
- 135- سفيان بن عبد العزيز ، سمير بن عبد العزيز ، (2019): التنمية الاقتصادية في ماليزيا تجربة إسلامية رائدة، مجلة البدر، جامعة بشار، المجلد 2، العدد 12.
- 136- سمير لطرش، (2022): نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 04.
- 137- شراف عقون، وآخرون، (2018): التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، عدد خاص.
- 138- شعيب بونوة، فاطمة الزهراء عراب: انعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار على واقع الاستثمار (المحلي والأجنبي) في الجزائر، مجلة LA REIID ، العدد 03، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر.
- 139- شمام عبد الوهاب، زودة عمار،(2016): الدور التنموي لأسواق الأوراق المالية ومقومات تفعيل بورصة الجزائر لتحقيق هذا الدور، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 04.
- 140- صارة بورجة، وآخرون، (2019): نظرية ثالث النمو وإستراتيجية اللحاق بالركب: كوريا الجنوبية مقابل الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد 2.
- 141- صالح تومي، راضية بختاش،(جانفي 2006): أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، مركز البصيرة، الجزائر، العدد 7 .
- 142- صندوق النقد العربي، (أكتوبر 2022): نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية.

- 143- طالب عبد صالح، (2008): التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية: بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 14.
- 144- عامر بيفوح، فريدة مرزوق، (2023): تحليل واستشراف مؤشرات التنمية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 01.
- 145- العباس بهناس، لخضر بن احمد، (2013): النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 04، العدد 02.
- 146- عبد الرزاق حبار، (2013): تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 05، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلفن الجزائر.
- 147- عبد الكريم البشير، (2007): تقدير دالة الاستثمار الكلية-حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد 01.
- 148- عشير جيلالي، (2022): تفعيل صيغ التمويل الإسلامي المتعددة في تنمية المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، مجلة حوليات، المجلد 36، العدد 03، جامعة الجزائر 01، الجزائر.
- 149- على لزعر، عبد الحليم جدي، (2013): تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34.
- 150- عمار سعد الله، وليد شتوح، (2022): قراءة في التجربة التنموية السنغافورية أسرار النجاح، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02.
- 151- فاتح غلاب، وآخرون، (2019): تجربة بلدان شرق آسيا في التنمية وتعزيز الثورة: التجربة الصينية، مجلة اقتصاد الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد 01.
- 152- فؤاد وشواش، نسيم سماعيل، (2020): القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث المتقدمة، المجلد 04، العدد 02.
- 153- كمال عايشي، (2006): أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 154- كمال فايد، ياسين قاسي، (2015): مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 02، العدد 02، ام البواقي، الجزائر.

- 155- محمد العشاش، (2015): المبادئ و الضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 21-18 من التكوين إلى التعزيز , مجلة دراسات راجحات المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية , المجلد 15، العدد 03.
- 156- محمد زوزي، (2010): إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة- الجزائر.
- 157- محمد عبادي، (2014): تقييم كفاءة البنوك التجارية في منح الائتمان دراسة تحليلية للفترة (1989-2009)، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، عدد 39.
- 158- محمد قويدري، وصاف سعيدي، (2008): واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08.
- 159- مختار رنان، (2023): الحيل الثالث من الإصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23-09، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 06، العدد 01.
- 160- مفتاح صالح، دلال بن سمينة، (2008): واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 43-44.
- 161- منى طواهرية، عائشة قادة بن عبد الله، (2022): التجربة التنموية الماليزية: قراءة في مقومات النجاح والدروس المستفادة عربيا، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01.
- 162- موري سمية، بلحاج فراحي، (2014): أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة إستراتيجية وتنمية، العدد 07، جامعة مستغانم، الجزائر.
- 163- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية التقرير السنوي لعام 2023.
- 164- ناصر بوعزوز، منصف بن خديجة، (2017): النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- 165- نبيل بوفليح، (2013): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09.
- 166- نوي طه حسين، وآخرون، (2021): دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 19، العدد 01.
- 167- وردة عويسي، (2014): البطالة واتجاهات النمو والاستثمار العمومي وأسعار النفط دراسة حالة الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد 20، العدد 03.

-
- 168- Lim, C. (2009). Trinity Development Model and Southeast Asian Development In Southeast Asia. world scientific.
- 169- Anthory Bkim, (2024).Index of Economic Freedom 2024, The Heritage Foundation 30thEdition.
- 170- Bernard Bernier ; Yves Simon ;(2001) : Initiation a la Macroeconomie ; 8^{eme}edition ; Paris .
- 171- Ministère de développement Industriel et Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° 35, Novembre 2019.
- 172- Mouloud Abdenour, (2012), De l'économie administrée a l'economie de marché politique enfaveur de l'investissement privé en Algérie a la veille du cinquantenaire de son indépendance, quelques repères historiques, le magherb et l'indépendance de l'Algérie, le CRASC d'ORAN.

سادسا: المواقع الالكترونية

- 173- <https://doingbusiness.org/ar/data/doing-business-score>
- 174- <https://www.heritage.org/index>
- 175- <https://www.bank-of-algeria.dz/a>
- 176- <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=char>
- 177- <https://www.transparency.org/ar/press/cpi2023-corruption-perceptions-index-weakening-justice-systems-leave-corruption-unchecked>
- 178- فارس مارسيلي، الاستثمار في الجزائر مشكلة قوانين أم مشكلة إدارة، مقال متوفر على الموقع: <https://www.iktissadonline.com/node/7925>
- 179- قانون الاستثمار الجديد في الجزائر-مزيد من الضمانات ورغبة في تحسين مناخ الأعمال، مجلة الاقتصاد والأعمال، 2022، متوفرة على الموقع <https://www.iktissadonline.com/node/7679>



قائمة الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01

2014	6	14	9	29	1113	332	77	9	1531
2015	6	14	9	29	1123	346	78	9	1556
2016	6	14	9	29	1134	356	79	8	1577
2017	6	14	9	29	1142	359	78	16	1595
2018	6	14	8	28	1155	370	76	16	1617
2019	6	14	8	28	1168	378	75	16	1637
2020	6	14	8	28	1184	394	79	16	1673
2021	6	13	8	27	1202	402	80	18	1702
2022	7	13	8	28	1226	400	81	18	1725
2023	7	13	8	28	1249	400	77	20	1746

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر (2022-2014) [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/)

[algeria.dz/ar/](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/)

الملاحق

الملحق رقم 02: تمويل الاقتصاد من طرف بنك الجزائر (1990-2022)

الاصدار النقدي	قروض لاعادة تمويل الديتوك	قروض للخزينة	السنوات
164,5	65,7	98,8	1990
209	108,4	100,6	1991
238,7	78,3	160,4	1992
300,3	29,4	270,9	1993
296,7	50,4	246,3	1994
422,2	190,3	231,9	1995
431,6	259,1	172,5	1996
374,8	219,1	155,7	1997
325,5	226,2	99,3	1998
469,8	310,8	159	1999
14,1	170,5	-156,4	2000
-276,3	0	-276,3	2001
-304,8	0	-304,8	2002
-464,1	0	-464,1	2003
-915,8	0	-915,8	2004
-1986,5	0	-1986,5	2005
-1986,5	0	-1986,5	2006
-2510,7	0	-2510,7	2007
-3627,3	738,4	-4365,7	2008
4729	9131	-4402	2009
-3392,9	1537,3	-4930,2	2010
-3406,6	2051,8	-5458,4	2011
-1934	3778,2	-5712,2	2012
-3235,4	2411,3	-5646,7	2013
-2015,1	2474,3	-4489,4	2014
-2156,4	0	-2156,4	2015
-437,5	432,6	-870,1	2016
1967,4	0	1967,4	2017
3857,8	0	3857,8	2018
4942,4	160	4782,4	2019
6686	205,7	6480,3	2020
7796,1	1680	6116,1	2021
6443,5	1636,6	4806,9	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، بنك الجزائر، السنوات (2004-2023)،

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar>

الملحق رقم 03

السنوات	اجمالي الودائع	معدل نمو اجمالي الودائع %	الودائع حسب اجهالها		نسبة الودائع في البنوك %	
			ودائع الاجل	ودائع تحت الطلب	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
1990	105,5		72,9	105,5	/	/
1991	223,4	111,75%	90,3	133,1	/	/
1992	287	28,47%	146,2	140,8	/	/
1993	369,4	28,71%	180,5	188,9	/	/
1994	444,2	20,25%	247,7	196,5	/	/
1995	491,3	10,60%	280,5	210,8	/	/
1996	560	13,98%	326	234	/	/
1997	663,9	18,55%	409,9	254	/	/
1998	1113,7	67,75%	766,1	347,6	/	/
1999	1252,6	12,47%	884,2	368,4	/	/
2000	1441,9	15,11%	974,4	467,5	94,78%	5,22%
2001	1789,9	24,13%	1235	554,9	92,25%	7,75%
2002	2127,4	18,86%	1485,2	642,2	87,48%	12,52%
2003	2442,9	14,83%	1724	718,9	94,37%	5,63%
2004	2606,6	6,70%	1478,7	1127,9	93,98%	6,02%
2005	2857,3	9,62%	1632,9	1224,4	93,30%	6,70%
2006	3400,2	19,00%	1649,8	1750,4	92,90%	7,10%
2007	4321,8	27,10%	1761	2560,8	93,10%	6,90%
2008	4937,9	14,26%	1991	2946,9	92,20%	7,80%
2009	4731,8	-4,17%	2228,9	2502,9	91,32%	8,68%
2010	5395	14,02%	2524,3	2870,7	54,40%	45,60%
2011	6283,3	16,47%	2787,5	3495,8	47,30%	52,70%
2012	6690	6,47%	3333,6	3356,4	42,40%	57,60%
2013	7229,2	8,06%	3691,7	3537,5	41,60%	58,40%
2014	8518,5	17,83%	4083,7	4434,8	87,74%	12,26%
2015	8335,1	-2,15%	4443,4	3891,7	88,30%	11,70%
2016	8141,5	-2,32%	4409,3	3732,2	87,06%	12,94%
2017	9207,5	13,09%	4708,5	4499	85,81%	14,19%
2018	10113,1	9,84%	5232,6	4880,5	86,24%	13,76%
2019	9844,4	-2,66%	5531,4	4313	85,32%	14,68%
2020	9916,9	0,74%	5757,8	4159,1	84,71%	15,29%
2021	11679,5	17,77%	6463,2	5216,3	84,61%	15,39%
2022	13801,6	18,17%	7584,9	6216,7	86,51%	13,49%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات 2009 إلى غاية 2023.

الملاحق

الملحق رقم 04

السنوات	اجمالي القروض المصرفية (مليار دج)	معدل نمو اجمالي القروض المصرفية %	القروض المصرفية (مليار دج)			نسبة القروض المصرفية %			حجم القروض الموجهة للاقتصاد حسب طبيعة البنوك (مليار دج)		حصة البنوك من اجمالي القروض %		حجم القروض الموزعة لكل قطاع		حصة كل قطاع من اجمالي القروض %	
			قصيرة الاجل	متوسطة الاجل	طويلة الاجل	قصيرة الاجل	متوسطة الاجل	طويلة الاجل	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
1990	247	/	193,8	53,2		78,46%	21,54%		/	/	/	/	/	/	/	/
1991	325,9	31,94%	260,7	65,2		79,99%	20,01%		/	/	/	/	/	/	/	/
1992	408,2	25,25%	336,6	71,6		82,46%	17,54%		332,11	76,09	81,36	18,64	332,10	76,10	81,36	18,64
1993	219,2	-46,30%	156,7	62,5		71,49%	28,51%		142,00	77,20	64,78	35,22	142,00	77,20	64,78	35,22
1994	304,8	39,05%	227,5	77,3		74,64%	25,36%		208,00	96,80	68,24	31,76	208,00	96,80	68,24	31,76
1995	564,5	85,20%	465,5	99		82,46%	17,54%		460,97	103,53	81,66	18,34	461,00	103,50	81,67	18,33
1996	776,8	37,61%	601,9	174,9		77,48%	22,52%		639,00	137,80	82,26	17,74	639,00	137,80	82,26	17,74
1997	741,3	-4,57%	449,8	285,9	5,6	60,68%	38,57%	0,76%	632,63	108,67	85,34	14,66	632,60	108,70	85,34	14,66
1998	906,2	22,24%	405,8	458,2	42,2	44,78%	50,56%	4,66%	746,17	160,03	82,34	17,66	602,00	129,10	66,43	14,25
1999	1150,7	26,98%	552,1	565	33,6	47,98%	49,10%	2,92%	935,86	214,84	81,33	18,67	790,60	174,50	68,71	15,16
2000	993,7	-13,64%	467	492,9	33,8	47,00%	49,60%	3,40%	678,70	315,00	68,3	31,7	530,30	246,00	53,37	24,76
2001	1078,4	8,52%	513,3	529,5	35,6	47,60%	49,10%	3,30%	706,03	372,37	65,47	34,53	549,50	289,80	50,96	26,87
2002	1266,8	17,47%	628	602,8	36	49,57%	47,58%	2,84%	839,26	427,55	66,25	33,75	715,50	551,00	56,48	43,50
2003	1380,2	8,95%	773,6	559,1	47,5	56,05%	40,51%	3,44%	1 081,11	299,09	78,33	21,67	791,40	588,50	57,34	42,64
2004	1535	11,22%	828,3	617,6	89,1	53,96%	40,23%	5,80%	1 231,84	303,16	80,25	19,75	859,65	674,73	56,00	43,96
2005	1779,8	15,95%	923,3	747,5	109	51,88%	42,00%	6,12%	1 648,09	131,71	92,6	7,4	882,50	896,40	49,58	50,37
2006	1905,4	7,06%	915,7	786,4	203,3	48,06%	41,27%	10,67%	1 728,20	177,20	90,7	9,3	848,40	1 055,70	44,53	55,41
2007	2205,2	15,73%	1026,1	828	351,1	46,53%	37,55%	15,92%	1 951,60	253,60	88,5	11,5	989,30	1 214,40	44,86	55,07
2008	2615,5	18,61%	1189,4	910	516,1	45,48%	34,79%	19,73%	2 288,56	326,94	87,5	12,5	1 202,20	1 411,90	45,96	53,98
2009	3086,5	18,01%	1320,5	904	862	42,78%	29,29%	27,93%	2 712,00	373,10	88,5	11,5	1 484,90	1 599,20	48,11	51,81

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر، لسنوات من 2004 الى غاية 2008

الملحق رقم 05

السنوات	اجمالي القروض المصرفية (مليار دج)	معدل نمو اجمالي القروض المصرفية %	القروض المصرفية (مليار دج)			نسبة القروض المصرفية %			حجم القروض الموجهة للاقتصاد حسب طبيعة البنوك (مليار دج)		حصة البنوك من اجمالي القروض %		حجم القروض الموزعة لكل قطاع		حصة كل قطاع من اجمالي القروض %	
			قصيرة الاجل	متوسطة الاجل	طويلة الاجل	قصيرة الاجل	متوسطة الاجل	طويلة الاجل	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
2010	3268,1	5,88%	1311	831	1126,1	40,12%	25,43%	34,46%	2 836,71	431,39	86,8	13,2	1 461,40	1 805,30	44,72	55,24
2011	3726,5	14,03%	1363	847,9	1515,6	36,58%	22,75%	40,67%	3 197,34	529,16	85,8	14,2	1 742,30	1 982,50	46,75	53,20
2012	4287,6	15,06%	1361,6	978,1	1947,9	31,76%	22,81%	45,43%	3 717,35	570,25	86,7	13,3	2 040,70	2 244,90	47,60	52,36
2013	5156,3	20,26%	1423,4	1227,9	2505	27,61%	23,81%	48,58%	4 460,20	696,10	86,5	13,5	2 431,30	2 720,20	47,15	52,75
2014	6504,6	26,15%	1608,7	1413,4	3482,5	24,73%	21,73%	53,54%	5 713,64	790,96	87,84	12,16	3 382,90	3 120,00	52,01	47,97
2015	7277,2	11,88%	1710,6	1641,8	3924,8	23,51%	22,56%	53,93%	6 368,28	908,92	87,51	12,49	3 688,90	3 586,60	50,69	49,29
2016	7909,9	8,69%	1914,2	1810,9	4184,8	24,20%	22,89%	52,91%	6 927,49	982,41	87,58	12,42	3 952,80	3 955,00	49,97	50,00
2017	8880	12,26%	2298	1844,4	4737,6	25,88%	20,77%	53,35%	7 706,06	1 173,94	86,78	13,22	4 311,80	4 566,10	48,56	51,42
2018	9976,3	12,35%	2687,1	1683,3	5605,9	26,93%	16,87%	56,19%	8 638,48	1 337,82	86,59	13,41	4 944,20	5 029,90	49,56	50,42
2019	10857,8	8,84%	3011,1	1665,9	6180,8	27,73%	15,34%	56,92%	9 547,26	1 310,54	87,93	12,07	5 636,60	5 029,90	51,91	46,33
2020	11182,3	2,99%	3203,7	1654,5	6324,1	28,65%	14,80%	56,55%	9 873,97	1 308,33	88,3	11,7	5 793,30	5 386,90	51,81	48,17
2021	8458,7	-24,36%	3563,8	148,3	4746,6	42,13%	1,75%	56,12%	7 228,81	1 229,89	85,46	14,54	4 144,20	5 647,90	48,99	66,77
2022	10115,2	19,58%	3903,1	1470,5	4741,6	38,59%	14,54%	46,88%	8 656,59	1 458,61	85,58	14,42	4 350,70	5 761,60	43,01	56,96

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- تقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2010/2013 / 2016/2018/2023 .

الملحق رقم 06

السن	الناتج المحلي الخام	البطالة %	التضخم %	معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	الاستثمار الاجنبي المباشر %	نمو إجمالي الناتج المحلي %	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
1990	556	19,66	16,6	-1,7	0	0,8	27
1991	845	20,6	25,9	-3,5	0,1	-1,2	26
1992	1050	24,3	31,7	-0,5	0	1,8	27
1993	1170	26,23	20,5	-4,3	0	-2,1	27
1994	1490	27,74	29	-3	0	-0,9	28
1995	1990	31,84	29,8	1,8	0	3,8	29
1996	2560	28,53	18,7	2,3	0	4,1	25
1997	2760	25,43	5,7	-0,6	0	1,1	23
1998	2780	26,66	5	3,5	0	5,1	26
1999	3170	28,3	2,6	1,8	0	3,2	24
2000	4020	29,8	0,3	2,4	0,5	3,8	21
2001	4253,6	27,3	4,2	1,6	2	3	25
2002	4455,3	25,9	1,4	4	1,9	5,4	27
2003	5150	23,7	4,3	5,1	0,9	6,5	26
2004	6150,4	17,6	4	3	1	4,5	26
2005	7563,6	15,3	1,4	4	1,1	5,4	25
2006	8520,6	12,3	2,3	1,4	1,6	2,9	25
2007	9306,2	13,6	3,7	1,4	1,2	3,1	28
2008	10993,8	11,3	4,9	0,8	1,5	2,5	30
2009	9968	10,2	5,7	-0,6	2	1,2	39

الملاحق

السنوات	التضخم %	البطالة %	الناتج المحلي الخام	نمو إجمالي الناتج المحلي %	الاستثمار الأجنبي المباشر %	معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	إجمالي تكوين راس المال الثابت (% نسبة من إجمالي الناتج المحلي)
2010	3,9	10	11991,6	4,8	1,4	2,9	37
2011	4,5	10	14526,6	3	1,3	1,1	33
2012	8,9	11	16115,4	2,4	0,7	0,4	32
2013	3,3	9,8	16569,3	2,6	0,8	0,6	36
2014	2,9	10,2	17228,6	1,4	0,7	2,1	39
2015	4,8	11,2	16712,7	3,2	-0,3	1,2	43
2016	6,4	10,2	17514,6	3,9	1	1,8	43
2017	5,6	12	18575,8	1,5	0,7	-0,5	42
2018	4,3	12,1	20393,5	1,4	0,8	-0,5	41
2019	2	12,3	20500,2	0,9	0,8	-0,9	40
2020	2,4	14	18476,9	-5	0,8	-6,6	39
2021	7,2	13,7	22079,3	3,8	0,5	2,1	35
2022	9,3	12,4	27688,8	3,6	0	1,9	30
2023	9,3	11,7	33638,3	4,1	0,5	2,6	32
2024	4	11,4	35788,5	3,7	0,5	2,3	35

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر [/ rhttps://www.bank-of-algeria.dz/a](https://www.bank-of-algeria.dz/a)

البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=char>